معهد التخطيط القومى

معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (٢٣٥)

السوق المحلية للقمح و منتجاته

يونية ٢٠١٢

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة مكتب بريد رقم ١١٧٦٥
A.R.E. Salah Salem St. Nasr City, Cairo P.O. Box: 11765

معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (٢٣٥)

بحث السوق المحلية للقمح ومنتجاته

يونيه ٢٠١٢

بسم الله الرحمن الرحيم

السوق المحليـــة للقمح ومنتجـــاته

مركز دراسات الاستثمار
وتخطيط وإدارة المشروعات

عام ٢٠١١

بسم الله الرحمن الرحيم

" إنْ أريدُ إلاَّ الإصْلاحَ مَا اسْتَطعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إلاَّ باللّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإلَيْهِ أنِيبُ "

" صدق الله العظيم "
(سورة هود : أية ٨٨)

تقديم

فى إطار مواصلة المعهد لأداء رسالته فى خدمة قضايا التنمية والتخطيط يصدر المعهد سلسلة قضايا التخطيط والتنمية لإتاحة نواتجه الفكرية العلمية لمتخذى القرار وللمتخصصين والباحثين والدارسين ذوى الاهتمام.

حيث تقدم سلسلة (قضايا التخطيط والتنمية) نتاج مثابرة ودأب فرق بحثية علمية من داخل المعهد مع الإستعانه ببعض الخبرات من ذوى الخبرة العلمية والعملية من خارجه فى دراسة الموضوعات التى تعكس التوجهات الرئيسية للمعهد فى خطة بحوثه السنوية.

ويبقى سعياً دائماً على مسار رؤية تضىء طريق المستقبل بمقارنات عالمية وإقليمية ومحلية بما يخدم قضايا التنمية المستدامه ورخاء مصرنا الحبيبه.

وندعو الله ان يقدم هذا العمل صورة تليق بتاريخ ومكانة معهدنا العريق بما يتواكب مع تطلعاتنا وطموحاتنا نحو اثراء وتطوير جهودنا البحثية من أجل غداً أفضل لمصرنا وكافة شعوب العالم.

ولايسعنى إلا أن أتوجه بالشكر لكافة المشاركين من داخل معهد التخطيط القومى وغيره من المؤسسات العلمية المناظره على الجهود المبذوله والتى تصب فى مصلحة الوطن.

والله ولى التوفيق،،،

مدير المعهد

أ.د. فادية محمد عبد السلام

المستخلص

تأتى أهمية هذه الدراسة من أهمية القمح كسلعة غذائية ضرورية، ومن وجوده على قمة اهتمامات السياسة الغذائية الهادفة إلى تأمين احتياجات السوق المحلية منه دون اختناقات أو مخاطر وبأقل تكلفة ممكنه. ولذا تمثلت أهداف الدراسة فى البحث عن المشاكل والمعوقات فى جانب العرض والاستخدامات من القمح فى السوق المحلية متضمناً فى ذلك ما يتصل منها بمسارات الإنتاج المحلى والاستيراد، وكذلك ما يتصل بالبنية الأساسية للسوق المحلية، وتلك التى تفرضها سلوكيات المستهلك وأنماط استهلاكه، وذلك تمهيداً لطرح الأدوات والسياسات اللازمة لإدارة هذه السوق بكفاءة وفاعلية فى تحقيق أهدافها.

وقد تضمنت الدراسة أربعة فصول رئيسية تناول الأول منها اتجاهات العرض الكلى من القمح وفقاً لمصادره المختلفة والعوامل المحددة والمؤثرة على تخصيص الأراضى المنزرعة بالقمح، واتجاهات الإنتاج والصادرات من القمح بالسوق العالمية، أما الفصل الثانى فتناول دراسة قنوات ونظم تداول القمح ومنتجاته فى السوق المحلية والبنية الأساسية لهذا السوق ، وقد تضمن الفصل الثالث الاستخدامات المختلفة للقمح فى صورته الخام وفى صورته من السلع المختلفة، بجانب تقدير تكلفة القمح وبدائله المختلفة فى الوجبات الغذائية اليومية للمستهلك المصرى، أما الفصل الرابع فيتضمن البحث فى إدارة جانب العرض من القمح فى السوق المحلية سواء على مسار الإنتاج المحلى منه أو على مسارات المخزون والواردات منه.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات بالنسبة <u>لأدوات وسياسات زيادة الإنتاج المحلى</u> من القمح منها: منح حافز سعرى للإنتاج من القمح، دعم تقاوى القمح المنتقاة، الأخذ بنظام الزراعة التعاقدية، إنشاء مجلس قومى للإدارة التكنولوجية لزراعات القمح، وتنفيذ حملات توعية وإرشاد لمنتجى القمح. <u>وبالنسبة للإدارة على جانب المخزون</u> والاستيراد أوصت الدراسة بأن يكون الحد الأدنى للمخزون من القمح يكفى الاستهلاك لفترة ستة أشهر، الأمر الذى يستلزم إضافات جديدة إلى السعات التخزينية المتواجدة حالياً وبما يعادل ٨٢% منها. وبالنسبة <u>للإدارة على جانب استخدامات القمح</u> فقد أوصت الدراسة لتجنب عزوف المنتج عن استخدام التقاوى المنتقاه بعدم المغالاة فى أسعارها (أو دعمها) وتفعيل دور الجهاز الإرشادى فى التعريف بأهميتها والأخذ بنظام الزراعة التعاقدية للقمح، وبالنسبة للحد من الفاقد فى الكميات المتداولة من القمح أوصت الدراسة باستكمال النقص فى السعات التخزينية وتطوير السعات التقليدية منها ، إلى جانب الإدارة الجيدة للمخزون والمستودعات والرقابة والمحاسبة على أدائها. أما على جانب الاستهلاك البشرى من القمح وفى إطار الإبقاء على الهدف الاجتماعى لسياسة دعم الخبز البلدى وبغرض تخفيض التسربات منه فقد اقترحت الدراسة استبدال الدعم العينى بالدعم النقدى، والتوسع التدريجى فى إنتاج الخبز الطباقى على حساب الإنتاج من الخبز البلدى، ودعم الخبز المنتج وليس دعم الدقيق المستخدم. وتعديل نسبة استخراج دقيق القمح، وذلك بجانب الالتزام بمزج دقيق الأذرة مع دقيق القمح فى صناعة رغيف الخبز .

Abstract

The importance of this study stems from the fact that wheat is a commodity of prime importance in Egypt; hence, it is also of prime importance to secure the supply of local market with its needs of this commodity without bottlenecks or risks and at costs as least as possible.

Accordingly, the objectives of this study are to identify and analyze the problems and obstacles impacting on both sides of wheat supply and uses in the Egyptian local market with special attention paid to local production and imports, the local market basic infrastructure, the consumers' behavior, and the wheat consumption pattern in Egypt. Based on this identification and analysis, the study recommends tools and policies for managing Egypt's wheat local market so as to ensure that this market effectively and efficiently fulfils its functions.

The study consists of four chapters the **First** of which deals with total wheat supply according to its different sources, the factors impacting upon the lands allocated to wheat cultivation, and wheat production and exports in the world market. The **Second** chapter tackles an analytical study of the systems and channels of wheat, and it products, in the local market as well as the basic infrastructure of this market. The **Third** chapter illustrates the different uses of wheat as raw product and as different wheat-based products, in addition to estimating the costs of wheat and its substitutes in daily nutritional intakes of the Egyptian consumer. Finally, the Fourth chapter is devoted examining the question of managing the wheat supply side in the local market with regard to its local production, stock, and imports.

The study concludes with some recommendations according to the following classification:

First, concerning the tools and policies of increasing wheat's local production, there must be price incentives, subsidy for wheat seeds, application of contractual cultivation, establishment of a national council for technological management of wheat cultivations, and information and monitoring campaigns targeting wheat producers.

Second, with regard to stock management and importing, it highly recommended the minimum wheat stock should be sufficient to meet the local consumption needs for six months, which necessitates increasing the existing stock capacity by 82%.

Finally, on the side of managing wheat uses, the study recommends: **a)** encouraging producers to use high quality and high productivity seeds through their availing at moderate prices or subsidized prices, active monitoring campaigns for their use, and applying the system of contractual cultivation; **b)** limiting to a minimum the losses of wheat through increasing the stock capacities and modernizing all related facilities including warehouses, anti-spoiling materials and techniques, and handling tools; in

addition efficient management and control the whole stocking operations and facilities; and **c)** with regard to people's consumption of wheat, and taking into account the social aspects of bread subsidy and related problem of leakages, the study recommends substituting the monetary subsidy for the in-kind subsidy, the gradual expansion of producing enhanced (Tabaki) bread at the expense of producing Balady bread, subsidizing the bread produced instead of the sued flour, and adjusting the extracted wheat flour ratio; in addition mixing wheat flour with corn flour.

المحتويـات

فهـــرس المحتويات

	الموضوع	الصفحة
	مقدمة	
	(١) أهمية الدراسة	١
	(٢) المشكلة البحثية	٢
	(٣) أهـــداف الدراسة	٢
	(٤) المنهـــج البحثى	٣
	(٥) الإطار التفصيلى للدراسة	٤
	الفصل الأول: العرض من القمح بالسوق المحلية.	٥
(١)	العرض الكلى من القمح وفقا لمصادره.	٥
	(١/١) العرض الكلى	٥
	(٢/١) الإنتاج المحلى في العرض الكلى.	٦
	(٣/١) الواردات في العرض الكلى.	٧
	(٤/١) المخزون والعرض الكلـــى.	٩
(٢)	الأنتاج المحلـــى.	١٠
	(١/٢) مساحة وإنتاجية الأراضى المنزرعة بالقمح.	١٠
	(٢/٢) العوامل المحددة والمؤثرة في تخصيص الأراضى المنزرعة بالقمح.	١٣
	(١/٢/٢) نوعية وخصوبة التربة الزراعية.	١٣
	(٢/٢/٢) الدورة الزراعيـــة.	١٣
	(٣/٢/٢) العوامل المناخيـــة.	١٤
	(٤/٢/٢) السعة المزرعية، وثقافة المنتج الزراعي.	١٤
	(٥/٢/٢) المؤشرات السعرية، وصافى العائد المزرعى.	١٦
	(٦/٢/٢) السياسات والضوابط الزراعية.	١٨
	(٧/٢/٢) محدودية الموارد المائية، والمساحات الأرضية المنزرعة.	١٨
	(٣/٢) الأنتاجية وتكنولوجيـــا الإنتاج.	١٩
٣-	الأسواق الدولية للقمح.	٢٢
	الفصل الثانى: البنية الأساسية، وقنوات ونظم تداول القمح في السوق المحلية.	٣٥
(١)	قنوات ونظم تداول العرض من القمح ومنتجاته.	٣٥
	(١/١) الأنتاج المحلى من القمح الخام.	٣٥
	(٢/١) الواردات من القمح الخام.	٣٩
	(٣/١) الأنتاج من الدقيق والنخـــاله.	٤٠
(٢)	الطـــرق والنقـــل.	٤٠
(٣)	التخـــزين.	٤٥
	(١/٣) السعة التخـــزينية لدى المنتج الزراعـــى.	٤٦
	(٢/٣) السعى التخـــزينية في مراكز التجميع والتصنيع.	٤٦
	(١/٢/٣) السعة التخزينية ببنوك التنمية الزراعية.	٤٧

تابع فهـــرس المحتويات

	الموضوع	الصفحة
	(٢/٢/٣) السعة التخزينية بمطاحن وصوامع الغـلال.	٤٩
	(٣/٣) السعات التخزينية بالموانى المصرية.	٥١
(٤)	صناعة الطحـن.	٥٣
(٥)	صناعة الخبز، ومنتجات الدقيـق الأخـرى.	٦٠
	(١/٥) صناعة الخبـز المنزلى.	٦٠
	(٢/٥) صناعة الخبز البلدى المدعم.	٦١
	(٣/٥) صناعة منتجات الدقيق الفاخـر (٧٢%).	٦٤
	(١/٣/٥) صناعة المكـرونة والشعرية.	٦٤
	(٢/٣/٥) صناعة البسكويت.	٦٥
	(٣/٣/٥) صناعة الخبز الفينو والشامى والفطائر ومنتجات مخابز أخرى.	٦٥
	الفصل الثالث: الاستهلاك من القمح في السوق المحلية.	٦٧
(١)	الأستهلاك من القمح في صورته الخام.	٦٧
	(١/١) التقـاوى.	٦٧
	(٢/١) الفاقـــد.	٦٩
	(٣/١) الأعـلاف.	٧٠
	(٤/١) الإستهلاك البشرى.	٧٠
(٢)	الاستهلاك من القمح في صورته من السلع الغذائية.	٧٣
(٣)	القمح وبدائله في الوجبات الغذائية للمستهلك المصرى.	٧٦
(٤)	الأستهلاك الفردى من القمح في مصر بالقياس إلى دول أخرى.	٨١
(٥)	الموارد الزراعية كمدخل في الوجبة الغذائية من القمح وبدائله.	٨٨
	الفصل الرابع: إدارة السوق المحلية	٩١
١-	الإدارة على جانب العرض.	٩١
(١)	الإدارة على جانب الإنتاج المحلى من القمح.	٩٢
	(١/١) حدود التوسع في المساحة المنزرعة بالقمح.	٩٢
	(٢/١) فرص زيادة إنتاجية الأراضى المنزرعة بالقمح.	١٠٥
	(٣/١) سياسات وأدوات زيادة الأنتاج المحلى من القمح.	١٠٧
	(١/٣/١) حافز سعرى للانتـاج من القمـح.	١٠٨
	(٢/٣/١) ضوابط إدارية لتنفيذ الدورة الزراعية الرباعية للمحاصيل البقولية.	١٠٩
	(٣/٣/١) دعم تقـاوى القمـح المنتقـاه.	١١٠
	(٤/٣/١) الزراعـة التعاقـدية.	١١٠

تابع فهـــرس المحتويات

	الموضوع	الصفحة
	(٥/٣/١) ضبط وتوجيـه إستغلال الأراضى الجديدة المستهدف إستصلاحها.	١١١
	(٦/٣/١) مجلس قومى للأدارة التكنولوجية لزراعات القمح.	١١٢
	(٧/٣/١) حمـلات توعيـة وارشـاد لمنتجـى القمـح.	١١٣
	(٨/٣/١) وسائل وأدوات أخـرى غير مباشرة ومساعده.	١١٣
٢-	الإدارة على جانب المخزون والإستيراد.	١١٥
٣-	الإدارة على جانب الإستخدامـات.	١٢١
	١- التقـاوى.	١٢٢
	٢- الأعلاف والفاقـد.	١٢٣
	٣- الاستهلاك البشرى.	١٢٤
٤-	توقعات مستقبلية، والأهمية النسبية لزيادة مساحة وإنتاجية القمح بالزراعة المصرية.	١٣٨
٥-	نتـائج وتوصيـات الدراسـة.	١٤٣
٦-	المراجع ومصـادر البيـانات.	١٧٠
	- مراجع باللغة العربيـة.	١٧٠
	- مراجع باللغة الانجليزية.	١٧١

فهـــرس الجداول

رقم الجدول	العنـــوان	الصفحة
(١)	العرض من القمح في السوق المحلية في السنوات (٨٩/١٩٩٠-٢٠٠٨/٢٠٠٩).	٧
(٢)	مخزون القمح، ووزنه النسبى في اجمالى المعروض من القمح خلال السنوات (٨٩/١٩٩٠-٢٠٠٨/٢٠٠٩).	٨
(٣)	مساحة وإنتاجية الأراضى المخصصة لزراعة القمح، ومعدلات التغير السنوى بها خلال السنوات (١٩٩٠-٢٠٠٩).	١٢
(٤)	صافى العائد المزرعى من المحاصيل الزراعية الشتوية الرئيسية في السنوات (١٩٩٠-٢٠٠٩).	١٧
(٥)	الأهمية النسبية للمساحة والانتاج والإنتاجية لأهم أصناف القمح عام ٢٠٠٧.	٢١
(٦)	الأنتاج والصادرات العالمية من القمح وإنتاج وصادرات الدول العشر الرئيسية المصدرة للقمح في السنوات (١٩٩٣-٢٠٠٠).	٢٣
(٧)	تقدير الصادرات من المخزون القمحى بالدول الرئيسية المصدرة للقمح في السنوات (١٩٩٣-٢٠٠٧).	٣١
(٨)	توزيعات الإنتاج المحلى من القمح ما بين أغراض الاستهلاك الريفى والمبيعات إلى هيئة السلع التموينية خلال السنوات (٢٠٠٥/٢٠٠٦-٢٠٠٩/٢٠١٠).	٣٧
(٩)	الوزن النسبى لمسارات تسويق الفائض من الأنتاج المحلى من القمح (١٩٩٨) على أساس الكميات المباعه (%) .	٣٩
(١٠)	الإنتاج والمورد من القمح لبنوك المحافظات في عامي ٢٠٠٦/٢٠٠٧-٢٠٠٧/٢٠٠٨.	٤٨
(١١)	السعة التخزينية بالمطاحن والصوامع لعام ٢٠١٠.	٥٠
(١٢)	الطاقة الإنتاجية لمطاحن إنتاج الدقيق (٨٢%) والسعات التخزينية المتاحة بالمطاحن والصوامع الداخلية لعام ٢٠١٠.	٥١
(١٣)	الطاقة الإنتاجية المتاحة بقطاع المطاحن الصناعى في السنوات (٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٤/٢٠٠٥).	٥٤
(١٤)	الطاقة الإنتاجية المستغلة، ووزنها النسبى في اجمالى الطاقة الأنتاجية المتاحة بقطاع المطاحن الصناعية الكبيره في السنوات (٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٨).	٥٦
(١٥)	الطاقة الأنتاجية المتاحة، والمستغلة لصياغة استخراج الدقيق البلدى (٨٢%) والتوزيع النسبى للسكان وحصص الدقيق الموزعة والمساحة المنزرعة بالقمح على مستوى المحافظات.	٥٨
(١٦)	الأنتاج السنوى من الدقيق بقطاع المطاحن الصناعية الكبيرة خلال السنوات ٢٠٠٦-٢٠٠٩.	٦٠
(١٧)	عدد مخابز الخبز البلدى والطباقى، ومتوسط الخدمة (عدد السكان/مخبز) على مستوى المحافظات لعام ٢٠٠٨.	٦٢
(١٨)	حصص الدقيق ٨٢% الموزعة على المحافظات بغرض إنتاج الخبز المدعم ومتوسط نصيب الفرد منه عام (٢٠٠٨).	٦٣
(١٩)	الإنتاج السنوى من بعض المنتجات الرئيسية للمخابز ومصانع الحلويات بدون الخبز البلدى، والفينو، والشامى، خلال السنوات (٢٠٠٦-٢٠٠٩).	٦٦

تابع فهـــرس الجداول

رقم الجدول	العنـــوان	الصفحة
(٢٠)	الإستهلاك من حبوب القمح الخام تبعا لمصادر الاستخدام خلال السنوات (١٩٨٩/١٩٩٠-٢٠٠٨/٢٠٠٩).	٧٢
(٢١)	تقدير الكميات المستهلكة من حبوب القمح في تصنيع السلع الغذائية المصنعة منها والمستهلكة خلال عام ٢٠٠٨.	٧٤
(٢٢)	السلع الغذائية من الوجبات الغذائية اليومية للمستهلك المصرى لعام (٢٠٠٨).	٨٠
(٢٣)	متوسط نصيب الفرد من القمح المستهلك وعدد السعرات الحرارية المكتسبة يوميا في بعض الدول والمجموعات الدولية المختلفة لعام ٢٠٠٧.	٨٦
(٢٤)	تقدير إنتاجية الفدان من السعرات الحرارية بمحصول القمح، وبدائله الغذائية من محاصيل الحبوب والمحاصيل النشوية والمدخلات الزراعية بالميلون وحده من السعرات الحرارية وفقا لإنتاجية وتكاليف عام ٢٠٠٩.	٩٠
(٢٥)	المساحة المنزرعة بالمحاصيل الموسمية الشتوية، والوزن النسبى للمساحة المنزرعة بالقمح والمحاصيل البقولية في إجمالى المساحة الشتوية في عام ٢٠٠٩.	٩٦
(٢٦)	المساحة المنزرعة بالبقوليات في كل دورة زراعية ثلاثية- رباعية والاضافة إلى المساحة المنزرعة بالقمح، والخصم من المساحة المنزرعة بالبرسيم في عام ٢٠٠٩.	١٠١
(٢٧)	مساحة القمح في ظل فرضية احلال القمح محل البرسيم في دورة زراعية ثلاثية ورباعية لزراعة المحاصيل البقولية.	١٠٣
(٢٨)	مساحة البرسيم في ظل فرضية إحلال القمح محل البرسيم في دورة زراعية ثلاثية ورباعية لزراعة المحاصيل البقولية.	١٠٤
(٢٩)	الأهمية النسبية للمساحة والانتاجية والإنتاج لأهم أصناف القمح (٢٠٠٥-٢٠٠٩).	١٠٦
(٣٠)	الأسعار السعرية لصادرات القمح الأمريكي والأرجنتيني لعام ٢٠٠٩.	١٢١
(٣١)	كميات القمح المغطاه بالدعم الحكومى وحجم الدعم السنوى، وأسعار القمح المحلى، والمستورد خلال السنوات (٨٨/١٩٨٩-٢٠٠٧/٢٠٠٨).	١٢٩
(٣٢)	اعداد الفقراء بالمحافظات، والحصص التقديرية لإشباع إحتياجاتهم من دقيق الخبز المدعم، وكمية التسرب منه إلى غير الفقراء في عام ٢٠٠٨.	١٣٢
(٣٣)	تقديرات الإنتاج والاستخدامات من القمح عام ٢٠٠٩ وتوقعاتها المستقبلية في عامى ٢٠٢٠و٢٠٣٠ (في ظل فرضيات الدراسة).	١٣٩

فريق الدراسة:

١- عبد القادر دياب (باحث رئيسى)

٢- ممدوح الشرقاوى

٣- هـــدى النمر

٤- صادق رياض

٥- على إبراهيم محمد (أستاذ معهد بحوث الأقتصاد الزراعي)

٦- سامح طلعت طاهر (باحث بالمعهد)

" مقـــدمة "

(١) أهميـــة الدراســـة :

يعد القمح سلعة غذائية ضرورية في حياة المواطن المصري، حيث تشكل منتجاتـــه المصنعة أحد المكونات الأساسية في الوجبات الغذائية اليومية للمواطن. ولذلك يأتى القمح على قمة إهتمامات السياسة الغذائية للدولة لضمان تأمين إحتياجات السكان منه بالحجم وفي التوقيت، والموقع المطلوب دون تأخير أو إختناقات، إلا أن ذلك كثيراً أمـــا يواجـــه بـــبعض الصعوبات أو بإرتفاع التكلفة نظراً للإعتماد على الأسواق الخارجية الدولية في تدبير جانب كبير من هذه الإحتياجات، وهى أسواق يصعب التحكم فيها مـــن قبـــل واضـــعى السياســـة المحلية... كما قد ينشأ جانب من هذه الصعوبات أو إرتفاع التكلفة بسبب جمود أو تقلبـــات المعروض من الإنتاج المحلى من القمح. كذلك أيضاً هناك من الصعوبات والمشاكل الأخري التى يمكن أن تنشأ عن نظم تداول القمح ومنتجاته في السوق المحلية، أو بسبب القصـــور في بنيتها الأساسية... وقد يضيف المستهلك في حد ذاتـــه بعـــداً آخـــر لهـــذه الصـــعوبات والمشاكل بسبب سلوكياته وأنماطه الإستهلاكية.

ولهذا، وأمام أهمية القمح كسلعة غذائية ضرورية، ومع إهتمام السياســـة الغذائيـــة بتأمين الإحتياجات منها وبأقل تكلفة في ضوء ما تتحمله الموازنة العامة للدولة مـــن دعـــم سنوى متزايد للإستهلاك من هذه السلعة، تأتى أهمية هذه الدراسة حيث تتضـــمن دراســـة وتحليل ما قد يوجد من صعوبات ومشاكل على جانبي العرض، والاســـتخدامات مـــن هـــذه السلعة أو تلك الناشئة عن ضعف بنيتها الأساسية، وبغـــرض تقـــديم السياســـات والأدوات المقترحة لإدارة السوق المحلية للقمح، بما يكفل تأمين إحتياجاته منه، وبتكلفة أقـــل، ودون تأخير أو إختناقات.

(٢) المشكلة البحثية :

يمكن إجمال المشكلة البحثية للدراسة الحالية في دراسة السياسات والأدوات اللازمة لإدارة السوق المحلية للقمح على جانب العرض، والإستخدامات منه، وبالكفـــاءة المطلوبـــة لتأمين الإحتياجات منه بأقل تكلفة مع تجنب المخاطر، وهو ما يستلزم بدوره، وبدرجة أكثر تفصيلاً، دراسة ما قد يوجد من مشاكل ومعوقات على المسارات المختلفة لتوفير الإحتياجات منه في السوق المحلية، وكذلك ما قد يوجد من مشاكل ومعوقات متصلة بنظم تداولـــه فـــي السوق المحلية وبنيتها الأساســـية، أو تلـــك المتصـــلة بســـلوكيات المســـتهلك، وأنماطـــه

الإستهلاكية. حيث تستند السوق المحلية للقمح في توفير إحتياجاتها منه على الأسواق الدولية الخارجية، وعلى الإنتاج المحلى منه، وبنسبة تبلغ تقريباً (في الوقت المعاصر) نحو ٥٠% لكل منها... وللتعامل في الأسواق الدولية للقمح مشاكله ومخاطره التى يصعب التحكم فيها من منظور الدول المستوردة، وإن كان في مقدورها وضع السياسات والإجراءات التى تمكنها من تجنب هذه المشاكل والمخاطر أو على الأقل التقليل منها ومن تأثيراتها على السوق المحلية. وكذلك أيضاً هناك من المشاكل والمعوقات التى تواجه الإنتاج المحلى من القمح، والتى يسهل وضع وتنفيذ البرامج والسياسات المباشرة للتغلب عليها أو التقليل من تأثيراتها. كما أن هناك المشاكل والمعوقات التى قد تنشأ عن القصور في البنية الأساسية للسوق المحلة للقمح أو في نظم تداوله، والتى قد تمتد تأثيراتها إلى مسار الإنتاج المحلى منه، فضلاً عن تأثيراتها على توزيع وكفاءة تجهيز القمح للأغراض الإستهلاكية اللازمة لإشباع حاجة المستهلك. كذلك هناك من المشاكل، والمعوقات التى قد تفرضها سلوكيات المستهلك ذاته عند البحث في إختيار بدائل أخرى للقمح لإشباع إحتياجاته الإستهلاكية.. إن البحث في كل هذه المشاكل التفصيلية وبما يخدم المشكلة البحثية العامة المشار إليها تمثل المشكلة البحثية للدراسة الحالية.

(٣) <u>أهداف الدرسة</u>:

إن البحث في المشاكل البحثية للدراسة وبتفصيلاتها المشار إليها، وبما يتضمنه ذلك من قياسات وتحليل، ثم طرح مقترح السياسات والأدوات اللازمة لإدارة السوق المحلية للقمح وعلى جانبى كل من العرض، والإستخدامات منه، وبهدف تأمين إحتياجات المستهلك منه دون معوقات أو مخاطر وبأقل تكلفة يعد هو المحور الأساسي لأهداف هذه الدراسة.. وبمزيد من التفصيل يمكن تحديد أهداف الدراسة فيما يلى:

- دراسة إتجاهات العرض الكلي من القمح في السوق المحلية، ووفقا لمصادره المختلفة، إلى جانب دراسة إتجاهات المساهمة النسبية لكل من هذه المصادر في العرض الكلي من القمح.
- البحث في العوامل المحددة والمؤثرة في تخصيص الموارد الزراعية فيما بين زراعات القمح، وغيره من زراعات المحاصيل المنافسة له على إستغلال هذه الموارد.

- دراسة السمات العامة للأسواق الدولية للقمح، وإتجاهاتها، وما ينطوي عليه التعامل بها من مشاكل ومخاطر من منظور الدول المستوردة للقمح، وأخيراً البحث في درجة تأثر مصر بما قد يوجد من مشاكل ومخاطر في التعامل مع هذه الأسواق.
- دراسة قنوات ونظم تداول القمح ومنتجاته في السوق المحلية، وتبعا لمصادره المختلفة إلى جانب البحث في البنية الأساسية لهذه السوق من وسائل نقل، وتخزين، وصناعات قائمة على تجهيزه وتصنيعه، وكذلك تقييم درجة موائمة البنية الأساسية المتواجدة مع متطلبات تشغيل هذه السوق بكفاءة، وتأمين إحتياجات المستهلك من القمح ومنتجاته.
- دراسة الإستخدامات المختلفة للقمح في السوق المحلية، في صورته الخام، وفي صورته من سلع غذائية مختلفة، مع دراسته، وبدائله كمكونات في الوجبات الغذائية اليومية للمستهلك المصري، مع المقارنة بنظائرها في الدول الأخري بغرض الكشف عن ما قد يوجد من تباينات في الإستهلاك الفردي من القمح في مصر، وغيرها من الدول، وأسباب مثل هذه التباينات.
- دراسة الموارد الزراعية كمدخل في الوجبات الغذائية من القمح، وبدائله وبهدف الكشف عن أي البدائل أقل حاجة من الموارد الزراعية، ولتحقيق نفس المستوي من الإشباع للمستهلك المصري.
- البحث في السياسات والأدوات اللازمة لإدارة السوق المحلية للقمح على جانب العرض منه، وإستخداماته، والهادفة إلى تأمين إحتياجات المستهلك منه دون معوقات أو مخاطر، وبأقل التكلفة الممكنة.

(٤) <u>المنهج البحثي</u>:

أستندت الدراسة في تحقيق أهدافها على منهج التحليل الوصفى للمتغيرات الحاكمة أو المحددة للظاهرة موضوع البحث والتحليل، وكذلك للعلاقات فيما بين هذه المتغيرات، وتأثيراتها أو نتائجها على الظاهرة تحت الدراسة مع استخدام مؤشرات القياس الملائمة المتعارف عليها إذا لزم الأمر، وحيث أستندت الدراسة في ذلك على البيانات والمعلومات ذات الصلة بالجوانب المختلفة للدراسة والمنشورة عن طريق مصادرها الأصلية، وكذلك المستخلصة من نتائج دراسات وبحوث سابقة، سواء كانت مصادر وبحوث ودراسات محلية، أو خارجية صادرة عن مؤسسات دولية... وإلى جانب ذلك أيضاً كانت هناك المقابلات الشخصية لفريق الدراسة مع مسئولي البعض من المؤسسات المعنية بتجهيز

وتصنيع القمح ومنتجـاته، وكذلك المعنية بتدبير الأحتياجات منه سواء من السوق المحلية أو الأسواق الخارجية.

(٥) الإطـار التفصيلي للدراسة:

تضمنت الدراسة أربعة فصول رئيسية تناول الفصل الأول منها البحث في إتجاهـات العرض الكلي من القمح ولمصادره المختلفة، وإلى جانب إتجاهات المساهمة النسبية لكل من هذه المصادر في المعروض من القمح بالسوق المحلى، وإلى جانـب تناولـه للبحـث فـي العوامل المحددة والمؤثرة على تخصيص الأراضى المنزرعة بالقمح، فضـلاً عـن دراسـة السمات العامة للأسواق الدولية للقمح، وإتجاهات الإنتاج والصادرات من القمح من السوق العالمية، وما ينطوي عليه التعامل في هذه الأسواق من مخاطر محتملة يمكـن أن تواجـه الدول المستوردة. أما الفصل الثانى: فيتناول دراسة قنوات ونظم تداول القمح ومنتجاته في السوق المحلية، ثم البحث في البنية الأساسية لهذه السوق من نقل وتخـزين، وصـناعات تجهيز وتصنيع، وتقييم درجة موائمتها مع متطلبات تشـغيل وإدارة هـذه البنيـه بكفـاءة وفاعلية في تحقيق الأهداف المخططة لها... أما الفصـل الثالـث، فيتضـمن البحـث فـي الإستخدامات المختلفة للقمح في صورته الخام، وكذلك في صورته مـن السـلع الغذائيـة المختلفة ثم البحث في الإستهلاك الفردي من القمح وبدائله المختلفة من الوجبات الغذائيـة اليومية للمستهلك المصري، مع المقارنة بنظائره في دول أخري، فضلاً عن تناوله لتقـدير تكلفة القمح وبدائله المختلفة في الوجبة الغذائية اليومية للمستهلك المصري بمعيار الموارد الزراعية اللازمة لإشباع مستوي معين من حاجة المستهلك. وبالنسـبة للفصـل الرابـع: فيتضمن البحث في إدارة جانب العرض من القمح في السوق المحلية سواء علـى مسـار الإنتاج المحلى منه أو على مسارات المخزون، والواردات منه، بما يتطلب ذلك من مقتـرح للسياسات والأدوات اللازمة لتأمين الإحتياجات المحلية منها دون مخاطر، وبأقل تكلفة، كما يتناول هذا الفصل أيضاً أدارة هذه السوق على جانب الإستخدامات المختلفة من القمح بمـا يتضمنه ذلك من سياسات وأدوات مقترحة بغرض ترشيد الإستخدامات، والتقليل من تكلفـة الدعم الموجه للإستهلاك البشري من القمح ومنتجاتـه. ثـم تنتهـى الدراسـة بـالموجز والتوصيات.

الفصـــــل الأول

الفصل الأول : العرض من القمح بالسوق المحلية

تتمثل مصادر العرض من القمح فى السوق المصرية فى الإنتاج المحلى من القمح إلى جانب الواردات من الأسواق الخارجية، حيث يتحدد الوزن النسبى لكلا المصدرين فى العرض الإجمالى من القمح وفقاً لحجم الإنتاج المحلى، وتغيراته السنوية، وما يتبع ذلك من تحديد لحجم الواردات السنوية (أو تغير فى حجم المخزون السنوى من القمح) ... وعلى جانب المصدر الأول (الإنتاج المحلى) يتوقف حجم الإنتاج السنوى من القمح على مساحة وإنتاجية الأراضى المخصصة لزراعته، والتى تتوقف بدورها على الكثير من المتغيرات الطبيعية، والفنية، والاقتصادية والتى يحكمها من جانب آخر المنافسة فيما بين القمح وغيره من المحاصيل الزراعية الشتوية الأخرى على الموارد الزراعية المحدودة... وإذا كانت السياسة الاقتصادية الوطنية تسعى إلى زيادة الإنتاج المحلى من القمح من خلال برامجها ومشروعاتها الفنية والإدارية إلى جانب أدواتها المالية والاقتصادية الأخرى، إلا أن عليها وعلى جانب المصدر الآخر (الواردات) للعرض من القمح بالسوق، أن تستقبل التغيرات فى الأسواق المصدرة للقمح على حالتها دون القدرة على تعديلها أو التحكم فيها.

إن التغيرات على هذا الجانب قد تأتى ببعض المكاسب للاقتصاد الوطنى فى بعض الأحيان والاحتمالات، وقد تأتى بتحمله لتكاليف إضافية، أو مواجهة بعض المخاطر الأخرى فى بعض الاحتمالات والأوقات الأخرى... ومن هنا فإن إدارة جانب العرض من القمح بالسوق المحلية تتطلب المعرفة المسبقة بالأوزان النسبية لكلا المصدرين فى العرض الإجمالى، وكذلك المتغيرات والعوامل الحاكمة فى تحديد حجم الإنتاج المحلى منه، وكذلك المكاسب أو الخسائر والمخاطر المحتملة على جانب الواردات منه. تمهيداً لتحديد المقترحات بأدوات وسياسات إدارة العرض من القمح بالسوق المحلية، وهو ما يهدف إليه هذا القسم من الدراسة .

١- العرض الكلى من القمح وفقاً لمصادره :

(١/١) العرض الكلى: مع وجود الاتجاه المتزايد للعرض الكلى من القمح، مع تزايد أعداد السكان، ووجود التقلبات السنوية، والتباين فى معدلات الزيادة السنوية به تبعاً للتغيرات فى الاستهلاك من محاصيل الحبوب البديلة للقمح فى صناعة رغيف الخبز (الأذرة الشامى، والرفيعة)، وكذلك الاستهلاك من المحاصيل البديلة لرغيف الخبز فى الوجبات الغذائية للمستهلك (أرز، ومحاصيل نشوية أخرى)، فإن تقديرات العرض الكلى من القمح خلال السنوات ٨٩/١٩٩٠-٩٣/١٩٩٤ تشير إلى أنه بلغ نحو ١٠,٢٧٤ مليون طن سنوياً فى

المتوسط، أزداد إلى ما يقرب من ١١,٤٨٠ مليون طن فى المتوسط خلال فترة الخمس سنوات التالية (١٩٩٥/٩٤-١٩٩٩/٩٨)، وبمعدل زيادة سنوية بلغ نحو ٢,٢٥% عنه فى الفترة السابقة، وحيث تلى ذلك انخفاض المتوسط السنوى للعرض الكلى من القمح خلال الفترة (١٩٩٩/٢٠٠٠-٢٠٠٣/٢٠٠٤) ليصل إلى نحو ١١,١٣٤ مليون طن، وبمعدل تناقص سنوى بلغ نحو ٠,٦% عنه فى الفترة السابقة، وهو ما قد يعزى وبدرجة أساسية إلى التوسع فى استخدام حبوب الأذرة كبديل للقمح فى صناعة رغيف الخبز المدعم وبنسبة ٢٠% ابتداء من عام ١٩٩٧[1]. أما الفترة الأخيرة (٢٠٠٤/٠٥-٢٠٠٨/٠٩) فبلغ المتوسط السنوى لإجمالى المعروض من القمح خلالها نحو ١٤,٧٧١ مليون طن، وبمعدل زيادة سنوية ٥,٨% عنه فى الفترة السابقة لها، وهو ما قد يعزى إلى انخفاض العرض من الحبوب البديلة، فضلاً عن تناقص الكميات المضافة منها فى صناعة رغيف الخبز المدعم عنه فى الفترة السابقة.

(٢/١) <u>الإنتاج المحلى فى العرض الكلى:</u> تشير تقديرات الإنتاج المحلى السنوى خلال كل من الفترات الأربع المشار إليها للسنوات (١٩٩٠/٨٩-٢٠٠٩/٠٨) إلى وجود الاتجاه العام لزيادة الإنتاج المحلى خلال هذه السنوات، مع وجود التقلبات السنوية، والتباين فى معدلات التغير السنوى تبعاً لنتائج العوامل المؤثرة على الإنتاج، حيث تشير هذه التقديرات إلى أن المتوسط السنوى للإنتاج بلغ نحو ٤,٥١٨ مليون طن خلال الفترة الأولى وبنسبة تمثل نحو ٤٤,٠% من المتوسط السنوى للعرض الكلى من القمح خلال هذه الفترة، كما ازداد المتوسط السنوى للإنتاج خلال الفترة الثانية ليصل إلى نحو ٥,٩٤٩ مليون طن تمثل نحو ٥١,٨% من العرض الكلى السنوى خلال هذه الفترة، وبمعدل زيادة سنوى بلغ نحو ٥,٦٥% عنه فى الفترة الأولى. كما سجلت الفترة الثالثة زيادة الإنتاج ليصل إلى نحو ٦,٦٩٣ مليون طن سنوياً فى المتوسط، وبمعدل زيادة سنوية بلغ نحو ٢,٤% عنه فى الفترة السابقة لها، وليرتفع بذلك نسبة تمثيل الإنتاج المحلى من المعروض الكلى للقمح إلى نحو ٦٠,١%. أما الفترة الأخيرة (٢٠٠٤/٠٥-٢٠٠٨/٠٩) فقد سجلت زيادة الإنتاج السنوى بمعدل أكبر عنه فى الفترة السابقة بلغ نحو ٣,٧% سنوياً حيث بلغ الإنتاج نحو ٧,٩٤٣ مليون طن سنوياً فى المتوسط وبما يمثل نحو ٥٣,٨% من العرض الكلى للقمح خلال هذه الفترة (جدول رقم ١) .

(٣/١) الواردات فى العرض الكلى: من الطبيعى أن تنعكس التغيرات فى الإنتاج المحلى ووزنه النسبى فى إجمالى المعروض على التغيرات فى حجم الواردات، ومن ثم وزنها النسبى فى إجمالى العرض. حيث بلغ المتوسط السنوى للواردات من القمح خلال الفترات

جدول رقم (١)

العرض من القمح فى السوق المحلية فى السنوات ٨٩/١٩٩٠-٠٨/٢٠٠٩

السنوات	الإنتاج المحلى		التغير فى المخزون		الواردات		الإجمالى
	ألف طن	%	ألف طن	%	ألف طن	%	ألف طن
١٩٩٠/٨٩	٤٢٦٨	٣٨,٣	+٨٢٥	٧,٤	٧٧١٢	٦٩,١	١١١٥٥
١٩٩١/٩٠	٤٤٨٣	٤٤,٥	-٤٢	-٠,٤	٥٥٥٠	٥٥,١	١٠٠٧٥
١٩٩٢/٩١	٤٦١٨	٤٦,٧	+٢٢٧	٢,٣٠	٥٤٩٦	٥٥,٦	٩٨٨٧
١٩٩٣/٩٢	٤٧٨٦	٤٥,١	+٢٨٩	٢,٧٢	٦١١٨	٥٧,٦	١٠٦١٥
١٩٩٤/٩٣	٤٤٣٧	٤٦,٠	-٦٩١	-٧,٢	٤٥٠٩	٤٦,٨	٩٦٣٧
المتوسط	٤٥١٨,٤	٤٤,٠	١٢١,٦	١,٢	٥٨٧٧	٥٧,٢	١٠٢٧٣,٨
١٩٩٥/٩٤	٥٧٢٢	٤٩,٤	٣٨٩	٣,٤	٦٢٥٦	٥٤,٠	١١٥٨٩
١٩٩٦/٩٥	٥٧٣٥	٤٧,٦	-٤٣٧	-٣,٦	٥٨٦٨	٤٨,٧	١٢٠٤٠
١٩٩٧/٩٦	٥٨٤٩	٥٤,٠	٢٢٧	٢,١	٥٢٠٢	٤٨,١	١٠٨٢٤
١٩٩٨/٩٧	٦٠٩٣	٥٣,٣	٤٧١	٤,١	٥٨١٧	٥٠,٩	١١٤٣٩
١٩٩٩/٩٨	٦٣٤٧	٥٥,٢	-٣٨٤	-٣,٣	٤٧٧٦	٤١,٥	١١٥٠٧
المتوسط	٥٩٤٩,٢	٥١,٨	٥٣,٢	٠,٤	٥٥٨٣,٨	٤٨,٦	١١٤٧٩,٨
٢٠٠٠/١٩٩٩	٦٥٦٤	٦٣,٤	١٤٢	١,٤	٣٩٣٠	٣٨,٠	١٠٣٥٢
٢٠٠١/٢٠٠٠	٦٢٥٥	٥٦,٥	١٦٠	١,٤	٤٩٨٢	٤٥,٠	١١٠٧٧
٢٠٠٢/٠١	٦٦٢٥	٥٦,٨	-٢٢٥	-١,٩	٤٨١٩	٤١,٣	١١٦٦٩
٢٠٠٣/٠٢	٦٨٤٥	٥٦,٦	-٥٦	-٠,٥	٥٢٠٥	٤٣,٠	١٢١٠٤
٢٠٠٤/٠٣*	٧١٧٨	٦٨,٦	-٢٠٧	-٢,٠	٣٠٨٣	٢٩,٥	١٠٤٦٨
المتوسط	٦٦٩٣,٤	٦٠,١	-٣٧,٢	-٠,٣	٤٤٠٣,٨	٣٩,٦	١١١٣٤,٠
٢٠٠٥/٠٤	٨١٤١	٥٨,٦	٥١٩	٣,٧	٦٢٧٢	٤٥,١	١٣٨٩٤
٢٠٠٦/٠٥	٨٢٧٤	٥٨,٢	-٥٧٧	-٤,١	٥٣٧٢	٣٧,٨	١٤٢٢٣
٢٠٠٧/٠٦*	٧٣٧٩	٤٤,٩	-٥٠٢	-٣,١	٨٥٧٣	٥٢,٢	١٦٤٢٢
٢٠٠٨/٠٧*	٧٩٧٧	٥٤,٨	٧٩٠	٥,٤	٧٣٨١	٥٠,٧	١٤٥٤٦
٢٠٠٩/٠٨	٨٥٢٣						
المتوسط	٧٩٤٢,٨	٥٣,٨	-١٤,٥	-٠,١	٦٨٩٩,٥	٤٦,٧	١٤٧٧١,٣

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الموقع الألكترونى، دراسات غذائية ، القمح .

* تتضمن هذه السنوات إعادة تصدير كميات بلغت نحو ٢ ، ٣٢ ، ٢٢ ألف طن فى كل منها على الترتيب .

الأربع للسنوات المشار إليها نحو ٥,٨٧٧ مليون طن، وبما يمثل نحو ٥٧,٢% من العرض الكلى للقمح خلال الفترة الأولى، بينما انخفض هذا المتوسط خلال الفترة الثانية ليصل إلى ٥,٥٨٤ مليون طن سنوياً. وبمعدل تناقص بلغ نحو ١,٠% سنويا عنه فى الفترة السابقة وليمثل نحو ٤٨,٦% من إجمالى العرض خلال هذه الفترة.

جدول رقم (٢) مخزون القمح، ووزنه النسبى

فى إجمالى المعروض من القمح خلال السنوات ٨٩/١٩٩٠-٢٠٠٧/٢٠٠٨

السنوات	مخزون أول المدة		مخزون آخر المدة		عدد الأيام/من العرض	
	ألف طن	%	ألف طن	%	أول المدة	آخر المدة
١٩٩٠١/٨٩	٥٣١	٤,٧٦	١٣٥٦	١٢,١٦	١٧	٤٤
١٩٩١/٩٠	١٣٥٦	١٣,٤٦	١٣١٤	١٣,٠٤	٤٨	٤٧
١٩٩٢/٩١	١٣١٤	١٣,٣	١٥٤١	١٥,٥٨	٤٨	٥٦
١٩٩٣/٩٢	١٥٤١	١٤,٥	١٨٣٠	١٧,٢٤	٥٢	٦٢
١٩٩٤/٩٣	١٨٣٠	١٨,٩٩	١١٣٩	١١,٨٢	٦٨	٤٣
المتوسط	١٣١٤,٤	١٢,٧٩	١٤٣٦	١٣,٩٨	٤٦	٥٠
١٩٩٥/٩٤	١١٣٩	٩,٨٣	١٥٢٨	١٣,١٨	٣٥	٤٧
١٩٩٦/٩٥	١٥٢٨	١٢,٦٩	١٠٩١	٩,٠٦	٤٦	٣٣
١٩٩٧/٩٦	١٠٩١	١٠,٠٨	١٣١٨	١٢,١٨	٣٦	٤٤
١٩٩٨/٩٧	١٣١٨	١١,٥٢	١٧٨٩	١٥,٦٤	٤١	٥٦
١٩٩٩/٩٨	١٧٨٩	١٥,٥٥	١٤٠٥	١٢,٢١	٥٦	٤٤
المتوسط	١٣٧٣	١١,٩٦	١٤٢٦,٢	١٢,٤٢	٤٣	٤٥
٢٠٠٠/١٩٩٩	١٤٠٥	١٣,٥٧	١٥٤٧	١٤,٩٤	٤٩	٥٤
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٥٤٧	١٣,٩٦	١٧٠٧	١٥,٤١	٥٠	٥٥
٢٠٠٢/٠١	١٧٠٧	١٤,٦٣	١٤٨٢	١٢,٧٠	٥٣	٤٦
٢٠٠٣/٠٢	١٤٨٢	١٢,٢٤	١٤٢٦	١١,٧٨	٤٤	٤٢
٢٠٠٤/٠٣	١٤٢٦	١٣,٦٢	١٢١٩	١١,٦٥	٤٩	٤٢
المتوسط	١٥١٣,٤	١٣,٥٩	١٤٧٦,٢	١٣,٢٦	٤٩	٤٨
٢٠٠٥/٠٤	١٢١٩	٨,٧٧	١٧٣٨	١٢,٥١	٣٢	٤٥
٢٠٠٦/٠٥	١٧٣٨	١٢,٢٢	١١٦١	٨,١٦	٤٤	٢٩
٢٠٠٧/٠٦	١١٦١	٧,٠٧	٦٥٩	٤,٠١	٢٥	١٤
٢٠٠٨/٠٧	٦٥٩	٤,٥٣	١٤٤٩	٩,٩٦	١٦	٣٦
المتوسط	١١٩٤,٢٥	٨,٠٨	١٢٥١,٧٥	٨,٤٧	٢٩	٣٠

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الموقع الألكترونى، دراسات غذائية ، القمح .

كما سجلت الفترة الثالثة أيضاً انخفاض الواردات من القمح عنه فى الفترة السابقة لها وبمعدل تناقص سنوى بلغ نحو ٤,٨%، حيث بلغ المتوسط السنوى للواردات نحو ٤,٤٠٤ مليون طن وبما يمثل نحو ٣٩,٦% من إجمالى المعروض من القمح خلال هذه الفترة. أما الفترة الرابعة والأخيرة فقد سجلت ارتفاع المتوسط السنوى للواردات من القمح عنه فى الفترة السابقة لها وبمعدل زيادة سنوى بلغ نحو ٩,٤%، حيث بلغ هذا المتوسط نحو ٦,٩٠٠ مليون طن سنوياً، وبما يمثل نحو ٤٦,٧% من المعروض الكلى من القمح خلال هذه الفترة .

(٤/١) المخزون، والعرض الكلى: لقد صاحب اتجاهات، ومعدلات التغير فى الإنتاج، والواردات السنوية من القمح (خلال الفترات الأربع المشار إليها للسنوات ١٩٩٠/٨٩-٢٠٠٩/٠٨)، وجود التغيرات فى المخزون السنوى من القمح بين الزيادة والنقصان فى كل من هذه الفترات والتى يمكن إيجاز نتائجها فى النقاط التالية:

- تزايد المخزون السنوى من القمح بما يعادل ١٢١,٦ ألف طن سنوياً وبما يمثل ١,٢% من متوسط المعروض الكلى السنوى خلال الفترة الأولى، كما تزايد المخزون السنوى خلال الفترة الثانية بنحو ٥٣,٢ ألف طن سنويا فى المتوسط وبما يمثل نحو ٠,٤% من المعروض الكلى خلال هذه الفترة (جدول رقم١).
- وعلى عكس اتجاهات التغير فى المخزون خلال الفترتين السابقتين جاءت التغيرات فى المخزون السنوى من القمح فى كل من الفترة الثالثة، والرابعة حيث تناقص المخزون بما يعادل ٣٧,٢ ألف طن سنوياً، وبما يمثل نحو ٠,٣% من المعروض الكلى من القمح خلال الفترة الثالثة، كما تناقص المخزون فى الفترة الرابعة بمعدل بلغ نحو ١٤,٥ ألف طن سنوياً فى المتوسط وبما يمثل نحو ٠,١% من المعروض الكلى خلال نفس الفترة (جدول رقم ١).
- إن المخزون السنوى لأول المدة للفترة الأولى من السنوات المشار إليها يبلغ نحو ١,٣١٤ مليون طن فى المتوسط وبنسبة ١٢,٧٩% من المعروض السنوى خلال هذه الفترة وبما يعادل ٤٦ يوماً (من العرض)، بينما بلغ المتوسط السنوى لمخزون آخر المدة لنفس الفترة نحو ١,٤٣٦ مليون طن وبنسبة ١٣,٩٨% من العرض السنوى الكلى، وبما يعادل ٥٠ يوماً. كما سجلت كل من الفترة الثانية، والثالثة مؤشرات قريبة من مؤشرات الفترة الأولى،وعلى نحو ما هو مبين بالجدول رقم(٢)، أما الفترة الرابعة الأخيرة (٢٠٠٤/٢٠٠٥-٢٠٠٨/٢٠٠٩) فتسجل انخفاض المخزون من القمح عنه فى الفترات السابقة حيث بلغ ما نسبته ٨,٠٨% من

العرض الكلى وبما يعادل ٢٩ يوماً فى المتوسط فى بداية هذه الفترة، كما بلغ ما نسبته ٨,٤٧% من العرض الكلى وبما يعادل ٣٠ يوماً فى المتوسط مع نهاية هذه الفترة.

إن تقديرات المخزون وبمؤشر عدد الأيام المعادلة من العرض الكلى تشير إلى صغر حجم المخزون بصفة عامة، وبصفة خاصة خلال الفترة الأخيرة عن المستويات الملائمة فى مجتمع يستند على استيراد ما يقرب من ٥٠% من احتياجاته من الأسواق الخارجية... ومع التسليم بارتفاع حجم هذا المخزون إلى مستويات أعلى مع بداية دخول الإنتاج المحلى إلى السوق، إلا أن ذلك لا ينفى انخفاض المخزون إلى المستويات المشار إليها فيما بعد، وهو ما قد يضيف بعداً آخر لمخاطر الاعتماد على الأسواق الخارجية فى توفير العجز فى الإنتاج المحلى من القمح ما لم توجد الطاقات الاستيعابية الكافية لحجم أكبر من المخزون.

٢- <u>الإنتاج المحلى:</u>

(١/٢) <u>مساحة وإنتاجية الأراضى المنزرعة بالقمح:</u> تعد اتجاهات ومعدلات التغير السنوى فى الإنتاج المحلى من القمح فى كل من الفترات الأربع للسنوات المشار إليها من قبل (١٩٩٠-٢٠٠٩) هى المحصلة النهائية لاتجاهات ومعدلات التغير فى مساحة الأراضى المخصصة لزراعة القمح وإنتاجيتها خلال هذه السنوات والتى يمكن إيجازها فيما يلى:

- سجلت الفترة الأولى من هذه السنوات وجود الاتجاه المتزايد للمساحات المنزرعة بالقمح، وبمتوسط سنوى بلغ نحو ٢,١٠٩ مليون فدان تمثل نحو ٣٦,٥% من إجمالى المساحة المنزرعة سنوياً بالمحاصيل الموسمية الشتوية خلال هذه الفترة. كما ازدادت المساحة المنزرعة به خلال الفترة الثانية لتصل إلى نحو ٢,٤٤٤ مليون فدان سنوياً فى المتوسط، وبمعدل زيادة سنوية عنه فى الفترة السابقة بلغ نحو ٣,٠% ولتمثل بذلك ما يقرب من ٣٩,١% من متوسط المساحة المنزرعة بالمحاصيل الشتوية الموسمية خلال هذه الفترة. أما الفترة الثالثة (٢٠٠٠-٢٠٠٤) من هذه السنوات فقد سجلت زيادة المساحة المنزرعة بالقمح بمعدل هامشى عنه فى الفترة السابقة بلغ نحو ٠,٢٥% سنوياً، ولتمثل بذلك نحو ٣٨,٣% من متوسط المساحة المنزرعة سنوياً بالمحاصيل الموسمية الشتوية خلال هذه الفترة، حيث بلغت المساحة المنزرعة به خلال هذه الفترة نحو ٢,٤٧٣ مليون فدان سنوياً فى

المتوسط. أما الفترة الرابعة الأخيرة فقد ازدادت المساحات المنزرعة بالقمح خلالها ولتصل إلى ما يقرب من ٢,٩٦٦ مليون فدان سنوياً فى المتوسط، وبمعدل زيادة سنوية يبلغ نحو ٣,٧% عنه فى الفترة الثالثة السابقة لها، ولتمثل بذلك ما يقرب من ٤٤,٣% من المتوسط السنوى للمساحة الأرضية المنزرعة بالمحاصيل الموسمية الشتوية خلال هذه الفترة (جدول رقم ٣).

- وبالنسبة لإنتاجية الأراضى المنزرعة بالقمح فتقدر بنحو ٢,١٤٣ طن للفدان فى المتوسط خلال الفترة الأولى (١٩٩٠-١٩٩٤) مع وجود التقلبات السنوية بين الزيادة، والنقصان والتى تعكس تناقصها خلال هذه الفترة بمعدل سنوى بلغ فى المتوسط نحو ٠,٨%. أما الفترة الثانية فقد سجلت زيادة الإنتاجية عنه فى الفترة الأولى وبمعدل سنوى بلغ نحو ٢,٦٥%، حيث بلغ المتوسط السنوى للإنتاجية خلال هذه الفترة نحو ٢,٤٣٤ طن/للفدان. كما سجلت الفترة الثالثة زيادة الإنتاجية لتصل إلى نحو ٢,٧٠٦ طن/للفدان فى المتوسط وبمعدل زيادة يبلغ نحو ٢,٦٥% سنوياً عنه فى الفترة الثانية السابقة لها . أما الفترة الرابعة الأخيرة (٢٠٠٥-٢٠٠٩) فسجلت إنتاجية بلغت نحو ٢,٧١٧طن/للفدان فى المتوسط، وبما يعكس تماثلها تقريباً مع الإنتاجية فى الفترة السابقة دون تغير يذكر .
- إن المقابلة فيما بين معدلات التغير فى الإنتاج السنوى من القمح (والمشار إليها من قبل)، ومعدلات التغير فى مساحة وإنتاجية الأراضى المنزرعة به خلال الفترات الأربع المشار إليها، تعكس المساهمة السلبية لإنتاجية الأراضى فى الإنتاج من القمح خلال الفترة الأولى، وفى المقابل تعكس مساهمة الزيادة فى الإنتاجية بنسبة تبلغ نحو ٤٧% من إجمالى الزيادة السنوية فى الإنتاج خلال هذه الفترة بينما ساهمت الزيادة السنوية فى مساحة الأراضى المنزرعة به بنحو ٥٣% من إجمالى الزيادة السنوية فى الإنتاج خلال هذه الفترة، بينما تقدر مساهمة الزيادة السنوية فى مساحة الأراضى المنزرعة به ، وفى إنتاجيتها فى إجمالى الزيادة السنوية فى الإنتاج خلال الفترة الثالثة بما نسبته ١٠,٤%، ٨٩,٦% على الترتيب . أما الفترة الرابعة الأخيرة (٢٠٠٥-٢٠٠٩) فتشير إلى أن زيادة الإنتاج السنوى من القمح خلالها يرجع أساساً إلى زيادة المساحات المنزرعة به ، دون مساهمة الإنتاجية .

جدول رقم (٣) مساحة وإنتاجية الأراضى المخصصة لزراعة القمح، ومعدلات التغير السنوى بها خلال السنوات ١٩٩٠-٢٠٠٩

السنوات	مساحة المحاصيل الموسمية الشتوية	المساحة المنزرعة بالقمح		الإنتاجية	معدل التغير السنوى %		
		ألف فدان	%	طن/فدان	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج
١٩٩٠	٥٥٣٢	١٩٥٥	٣٥,٣	٢,١٨٣	–	–	–
١٩٩١	٥٧٥٩	٢٢١٥	٣٨,٥	٢,٠٢٤	١٣,٣	٧,٣-	٥,٠
١٩٩٢	٥٨٠٩	٢٠٩٢	٣٦,٠-	٢,٢٠٧	٥,٦-	٩,٠	٣,٠
١٩٩٣	٥٨١٧	٢١٧١	٣٧,٣	٢,٢٠٥	٣,٨	٠,١-	٣,٦
١٩٩٤	٥٩٣٢	٢١١١	٣٥,٦	٢,١٠٢	٢,٨-	٤,٧-	٧,٣-
المتوسط	٥٧٦٩,٨	٢١٠٨,٨	٣٦,٥	٢,١٤٣	٢,٢	٠,٨-	١,١
١٩٩٥	٦٣٧٩	٢٥١٢	٣٩,٤	٢,٢٧٨	١٩,٠	٨,٣	٢٩,٠
١٩٩٦	٥٩٦٠	٢٤٢١	٤٠,٦	٢,٣٦٩	٣,٦-	٤,٠	٠,٢٣
١٩٩٧	٦٢٠٦	٢٤٨٦	٤٠,١	٢,٣٥٣	٢,٧	٠,٧-	١,٩٩
١٩٩٨	٦٣٢٤	٢٤٢١	٣٨,٣	٢,٥١٦	٢,٦-	٦,٩	٤,١٧
١٩٩٩	٦٣٦٦	٢٣٨٠	٣٧,٤	٢,٦٦٧	١,٧-	٦,٠	٤,١٧
المتوسط	٦٢٤٧	٢٤٤٤	٣٩,١	٢,٤٣٤	٣,٠	٢,٦٥	٥,٦٥
٢٠٠٠	٦٤٥٤	٢٤٦٣	٣٨,٢	٢,٦٦٥	٣,٥	٠,١-	٣,٤
٢٠٠١	٦٢٨٦	٢٣٤٢	٣٧,٣	٢,٦٧١	٤,٩-	٠,٢	٤,٧-
٢٠٠٢	٦٤٧٩	٢٤٥٠	٣٧,٨	٢,٧٠٤	٤,٦	١,٢	٥,٩
٢٠٠٣	٦٥٧١	٢٥٠٦	٣٨,١	٢,٧٣١	٢,٣	١,٠	٣,٣
٢٠٠٤	٦٤٨٢	٢٦٠٥	٤٠,٢	٢,٧٥٥	٤,٠	٠,٩	٤,٩
المتوسط	٦٤٥٤,٤	٢٤٧٣,٢	٣٨,٣	٢,٧٠٦	٠,٢٥	٢,١٥	٢,٤٠
٢٠٠٥	٦٦٠٧	٢٩٨٥	٤٥,٢	٢,٧٢٧	١٤,٦	١,٠-	١٣,٤
٢٠٠٦	٦٦٧٢	٣٠٦٤	٤٥,٩	٢,٧٠٠	٢,٦	١,٠-	١,٦
٢٠٠٧	٦٦٠٣	٢٧١٦	٤١,١	٢,٧١٧	١١,٤-	٠,٦	١٠,٨-
٢٠٠٨	٦٧٠٩	٢٩٢٠	٤٣,٥	٢,٧٣٢	٧,٥	٠,٦	٨,١
٢٠٠٩	٦٨٦٧	٣١٤٧	٤٥,٨	٢,٧٠٨	٧,٨	٠,٩-	٦,٨
المتوسط	٦٦٩١,٦	٢٩٦٦,٤	٤٤,٣	٢,٧١٧	٣,٧	٠,٠	٣,٧

المصدر: وزارة الزراعة، نشرة الاقتصاد الزراعى، القاهرة، أعداد مختلفة.

(٢/٢) العوامل المحددة والمؤثرة فى تخصيص الأراضى المنزرعة بالقمح: تشير المؤشرات السابقة إلى وجود الاتجاه المتزايد للوزن النسبى للمساحات المنزرعة بالقمح في إجمالى المساحة الأرضية المنزرعة بالمحاصيل الشتوية، وبما يشير بدوره إلى التوسع في زراعته بمعدلات أكبر عنه فى حالة المحاصيل الزراعية الشتوية الأخرى خاصة خلال الخمس سنوات الأخيرة ، وهو ما يستوجب دراسة العوامل المسئولة عن ذلك للبناء عليها، وهو ما يتطلب بدوره تحديد العوامل، والمتغيرات الفنية، والاقتصادية الحاكمة لتخصيص الأراضى بين الزراعات البديلة المتنافسة على استخدامها، وخاصة :

(١/٢/٢) نوعية، وخصوبة التربة الزراعية: تعد نوعية وخصوبة التربة الزراعية من أهم العوامل الحاكمة لقرار المنتج الزراعى بشأن تحديد واختيار المحاصيل الأكثر ملائمة لنوعية وخصوبة التربة الزراعية التى يقوم على استغلالها وبغرض تحقيق أعلى إنتاجية وعائد مزرعى مع الحفاظ على وتحسين خواص التربة الزراعية ... ومع ذلك ، ومع وجود التباينات فى نوعية وخصوبة التربة الزراعية فيما بين المناطق والأقاليم الزراعية المختلفة (حيث وجود الأراضى الطينية، والطميية، والرملية...الخ) فيلاحظ انتشار زراعات القمح في المناطق والأقاليم، حيث وجودها بالأراضى الطينية، والطميية، والرملية وإن تباينت فى إنتاجيتها، أو من حيث المعاملات الزراعية وتكلفة الإنتاج، وبما يشير إلى أن نوعية التربة وخصوبة التربة الزراعية (ومع استثناءات محددة) ليست بالعامل المحدد للتوسع فى زراعة القمح بالأراضى القديمة الجارى زراعتها حالياً .

(٢/٢/٢) الدورة الزراعية: إن اختيار الدورات الزراعية الملائمة لمجموعة المحاصيل الزراعية المختارة والتى تتعاقب زراعتها على نفس الأراضى المستغلة من موسم زراعى إلى آخر من بين العوامل المحددة لمساحة المحاصيل المنزرعة، حيث هناك من المحاصيل التى يمكن أن تزرع فى دورة زراعية ثنائية، وأخرى فى دورة ثلاثية، وذلك بغرض تنويع المحاصيل المتعاقبة فى زراعتها على نفس المساحة، وبغرض تجنب استنزاف العناصر الغذائية من التربة الزراعية إلى جانب تحسين خواصها ... ومع ذلك فكثيراً ما تتعاقب زراعات القمح على نفس المساحة من الأراضى الزراعية لمواسم متتالية قد تمتد إلى ٢-٣ مواسم يتبعها زراعة بدائل محصولية أخرى لموسم أو أكثر، وحيث تكرر زراعات القمح على نفس المساحة ولمواسم أخرى. ومن المؤشرات الدالة على ذلك وجود زراعات القمح التى تشغل ما يزيد عن ٥٠% من مساحة الأراضى المنزرعة بالمحاصيل الموسمية الشتوية

ولسنوات متتابعة فى بعض المحافظات، وبما يعكس تتابع زراعة القمح على جانب من هذه الأراضى لأكثر من موسم زراعى.

(٣/٢/٢) العوامل المناخية: قد تكون العوامل والظروف المناخية من العوامل المؤثرة فى تحديد الكثير من المحاصيل الملائمة للزراعة فى منطقة أو إقليم ما فى الزراعة المصرية، ومع ذلك فقد يخرج محصول القمح عن هذه الدائرة، حيث انتشار زراعته على مختلف المناطق والأقاليم، حيث التباينات المحدودة فى ظروفها المناخية ووجود نظام الزراعة المروية، وبما يشير إلى أن هذه العوامل ليست بالعوامل المحددة للتوسع فى زراعات القمح بالزراعة المصرية.

(٤/٢/٢) السعة المزرعية، وثقافة المنتج الزراعى: تعد ثقافة الاكتفاء الذاتى للأسرة الزراعية من السلع الغذائية الضرورية من الثقافات السائدة بين المنتجين الزراعيين خاصة فى حالة المزارع الصغيرة أو المتوسطة، وإن كان ذلك لا ينفى حاجة هذه المزارع إلى الإنتاج من أجل السوق لمقابلة احتياجات الإنفاق والالتزامات النقدية للأسرة الزراعية، ومن ثم تأتى موائمة هذه المزارع ما بين الإنتاج من أجل السوق، والإنتاج من أجل اكتفاءها الذاتى من السلع الغذائية الضرورية (المعيشية) بقدر ما تسمح به مواردها الزراعية المتاحة... وقد تخف حدة هذه الموائمة فى بعض الأحيان إذا ما سمحت ظروف السوق فى مرحلة ما لأن يكون بعض المحاصيل المعيشية من المحاصيل النقدية التى تنتج من أجل السوق... ومن الطبيعى أن لا تتواجد مثل هذه الموائمة فى حالة المزارع الكبيرة حيث توافر مواردها الزراعية الكافية لتحقيق كلا الهدفين معاً .

وتمثل محاصيل الحبوب ومن بينها القمح أهم مجموعات السلع الغذائية الضرورية للمزارع المصرى، والتى يسعى إلى الاكتفاء الذاتى منها – خاصة صغار المزارعين – وقد يضاف إليها أيضاً فى غالبية هذه المزارع الإنتاج الحيوانى، والداجنى، خاصة الألبان ومنتجاتها، ليس باعتبارها سلعاً معيشية ضرورية فقط ، بل أيضاً باعتبارها من السلع النقدية التى تساعد فى تمويل التزاماتها وإنفاقها النقدى، فضلاً عن توفير فرص عمل إضافية لأفراد الأسرة الزراعية . ومن ثم تأتى محاصيل الأعلاف الشتوية موازية لمحصول القمح فى تحقيق أهداف الأسرة الزراعية فى بعض الحالات وقد تأتى كبدائل منافسة لمحصول القمح على استغلال الموارد الزراعية المتاحة فى بعض الحالات الأخرى، وخاصة فى حالة المزارع المتوسطة والكبيرة، وذلك وفقاً لنتائج مؤشرات السوق بالنسبة لكل من هذه المحاصيل .

إن لوجود ثقافة الاكتفاء الذاتى للأسرة الزراعية وخاصة بين المزارع الصغيرة والمتوسط وعلى النحو المشار إليه يجعل من هذه المزارع كعامل محدد لحد أدنى من المساحات المنزرعة بمحصول القمح، والأعلاف فى الموسم الشتوى، وحيث تتحرك المساحات المنزرعة بها إلى مستويات أعلى بعد ذلك فى إطار ما تسمح به العوامل والمتغيرات الأخرى. وقد يأتى الاتجاه العام للمساحات المنزرعة بكل من المحصولين فيما بعد هذا الحد الأدنى فى علاقة تنافسية على استغلال الموارد المزرعية المتاحة وفقاً لنتائج المتغيرات المحددة لتأثير كل منها على الجانب النقدى من الدخول المزرعية ... وتبدو أهمية هذا المتغير من سيادة المزارع الصغيرة (الأقل من ٥ فدان) فى الزراعة المصرية حيث تمثل ما يقرب من ٩٠% من أعداد المزارع، كما تغطى ما يقرب من ٥٠% من إجمالى المساحة المنزرعة بالقطاع. كما يؤكد على ذلك كبر الوزن النسبى للمساحات المنزرعة بمحصول القمح فى إجمالى المساحة الأرضية المنزرعة بالمزارع الصغيرة والمتوسطة عنه فى المزارع الأكبر منها عبر سنوات طويلة من تاريخ الزراعة المصرية، حيث بلغت – وعلى سبيل المثال – المساحات المنزرعة بمحصول القمح بالمزارع الصغيرة الأقل من ٣ فدان ما نسبته ٤١,٤% من المساحة الأرضية المنزرعة بها خلال عام ١٩٩٠/٨٩، كما بلغت هذه النسبة نحو ٣٧,٠% بالمزارع التى تتراوح مساحتها ما بين ٣- أقل من ٥ فدادين وتتناقص لتصل إلى ما نسبته ٢٩,٧% بالمزارع ذات المساحة ٥٠ فدان فأكثر فى نفس العام. وكذلك الحال أيضاً بالنسبة للمساحات المنزرعة بمحصول البرسيم حيث بلغت ما نسبته ٤٥,٧%، ٤٢,٨% فى كل من الفئة الأولى، والثانية من المزارع الصغيرة المشار إليها، وتناقصت لتصل إلى ما نسبته ٣١,٣% فى الفئة المزرعية ٥٠ فدان فأكثر فى نفس العام المشار إليه[١]... وفى عامى ١٩٩٩/٢٠٠٠ بلغت المساحات المنزرعة بمحصول القمح ما نسبته ٤٧,٣%، ٤٥,٥%، ٤٠,٥% من المساحة الأرضية المنزرعة بالمزارع الصغيرة الأقل من فدان، ١- أقل من ٢ فدان، ٢- أقل من ٥ فدادين على الترتيب، وحيث تناقصت لتصل إلى نحو ٣٢,٥% من المساحة الأرضية المنزرعة بالمزارع ٢٠ فدان فأكثر. وكذلك الحال أيضاً بالنسبة للمساحات المنزرعة بمحصول البرسيم حيث بلغت المساحات المنزرعة به ما نسبته ٤٣%، ٤٠,٣%، ٣٧,٣% من المساحة الأرضية المنزرعة بكل من الفئات المزرعية الصغيرة الثلاث المشار إليها وعلى الترتيب، ثم تناقصها لتصل إلى ما نسبته ٢١,٩% فى الفئة المزرعية ٢٠ فدان فأكثر[٢].

---

(١) معهد التخطيط القومى، قياس استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية، قضايا التخطيط والتنمية (العدد ١٤٧)، القاهرة، مارس ٢٠٠٢.

(٢) معهد التخطيط القومى، أولويات زراعة المحاصيل الأكثر إستهلاكاً للمياه، وسياسات وأدوات تنفيذها، قضايا التخطيط والتنمية (العدد ٢١٣)، القاهرة، فبراير ٢

إن وجود المزارع الصغيرة بالأعداد، والأوزان المشار إليها، ووجود أولويات زراعة القمح، والبرسيم بها يمكن أن يستخلص منه الجمود النسبى لتأثير آليات السوق على تخفيض المساحات المنزرعة بهذه المحاصيل فى المزارع الصغيرة، إذا كانت المؤشرات السعرية فى غير صالح إنتاج هذه المحاصيل بالقياس إلى غيرها من المحاصيل الشتوية الأخرى. وفى المقابل احتمالات التوسع فى المساحات المنزرعة بها فى هذه المزارع إذا كانت المؤشرات السعرية فى صالح إنتاجها .

(٥/٢/٢) المؤشرات السعرية، وصافى العائد المزرعى: يعد صافى العائد على الموارد الزراعية المستغلة هو المعيار الأساسى للمفاضلة فيما بين زراعة المحاصيل المختلفة مع الإنتاج من أجل السوق سواء فى المزارع الصغيرة أو الكبيرة، حيث تعطى الأولوية لزراعة المحاصيل التى تحقق عائد أعلى عن غيرها. وفى ضوء مؤشر صافى عائد الفدان من المحاصيل الزراعية الشتوية خلال السنوات ١٩٩٠-٢٠٠٩ يمكن ملاحظة وجود القمح فى المرتبة الرابعة أو الخامسة من حيث الأولوية بعد الطماطم، والبصل، والثوم، والبرسيم، حيث يليه فى ذلك باقى المحاصيل الأخرى خلال هذه الفترة باستثناء السنوات الثلاث الأخيرة. حيث يأتى بنجر السكر فى المركز الخامس ثم يليه القمح (جدول رقم ٤).

هذا ومع التسليم بوجود متغيرات أخرى لها تأثيرها على تحديد المساحات المنزرعة بأى من المحاصيل (مثل السعة السوقية للمحصول، والخبرات الفنية للمزارع – التخصص٠٠٠الخ) فمن الملاحظ أن محصول البرسيم يأتى فى المركز السابق على مركز القمح من حيث صافى عائد الفدان كما يأتى القمح فى المركز السابق لمراكز المحاصيل الزراعية الأخرى (باستثناء الطماطم، والبصل، والثوم) فى غالبية سنوات هذه الفترة، وهو ما يجعل من محصول البرسيم، والمحاصيل البقولية الأخرى (فول بلدى/عدس/حمص/ترمس/حلبة)، والبنجر، والكتان، والشعير بمثابة المحاصيل الأكثر تنافسية مع القمح على استغلال الأراضى الزراعية مع تغير الإشارات المحددة لصافى العائد من كل منهما (وذلك وفقاً لمبدأ تكلفة الفرصة البديلة). فإذا ما وجد الاتجاه لارتفاع أسعار القمح بالقياس إلى أسعار المحاصيل الأخيرة وبما يحفز على التوسع فى زراعته فمن المتوقع أن تأتى هذه التوسعات على حساب المساحات المنزرعة بأى من أو مجموعة المحاصيل الأخيرة ، أما إذا ما وجد الاتجاه لارتفاع أسعار المحاصيل الأخيرة بالقياس إلى أسعار القمح، فيتوقع أن تأتى التوسعات فى المساحات المنزرعة بالمحاصيل الأخيرة على حساب المساحة المنزرعة بالقمح، وذلك فى إطار فرضية ثبات مساحة الأراضى المنزرعة على مستوى القطاع الزراعى على ما هى عليه.

ومع وجود برامج استصلاح الأراضى الجديدة وزيادة مساحة الأراضى المنزرعة سنوياً بالقطاع، ومن ثم وجود الفرص لزيادة المساحة المنزرعة بكل من المحاصيل الزراعية، فإن وجود الاتجاه لارتفاع أسعار القمح بالقياس إلى أسعار المحاصيل الأخيرة (البرسيم، والمحاصيل البقولية، والبنجر، والكتان، والشعير) يجعل من توقعات زيادة المساحة المنزرعة بالقمح بمعدلات سنوية أكبر، ومن ثم تزايد وزنها النسبى فى إجمالى المساحة المنزرعة عن غيرها من المحاصيل الأخيرة من الاحتمالات القائمة. كما أن وجود الاتجاه لارتفاع أسعار المحاصيل الأخيرة بالقياس إلى أسعار القمح يجعل من زيادة المساحة المنزرعة بها بمعدلات سنوية أكبر ومن ثم تزايد وزنها النسبى فى إجمالى المساحة المنزرعة من الاحتمالات القائمة.

جدول رقم (٤) صافى العائد المزرعى

من المحاصيل الزراعية الشتوية الرئيسية فى السنوات ١٩٩٠ - ٢٠٠٩

(جنيه/فدان)

السنة	طماطم	بصل	ثوم	برسيم مستديم	قمح	برسيم تحريش	فول بلدى	بنجر سكر	كتان
١٩٩٠	١٩٣٥	٦٨٥	٣٦٠	٧٤١	٨٦٨	٣٤١	٤٥٢	٤٢١	٢٢٩
١٩٩١	٢٨٧٥	٩١٩	٢٥٠	٨٥٦	٧٨٢	٣٩٥	٣٦٠	٥٨٣	١٨٤
١٩٩٢	٣١٠٢	١٠٢١	٥٧٦	١٠٣٩	٧٧٠	٥٠٣	٣١	٣٨٢	٢٤١
١٩٩٣	١٨٠٩	٣٥٨	٣٥٦	٦٩٩	٦٤١	٢٦١	٢٤٤	١٦٨	٢٦٩
١٩٩٤	٢٣٤١	٢٣٤٢	٢٧٣٣	١٠٨٢	٥٨٥	٤٤٩	١٩٤	٢٠١	٢٤٥
١٩٩٥	٣٦٤٨	٨٠٩	١٣٩٢	١٢٨٠	١٨٢	٥٥٢	٤٨٠	٥٢٣	٢٦٣
١٩٩٦	٤٠٣٣	٧٢٢	١٨٢٥	١٦٠٥	٩٢٣	٧١٢	٥٨٣	٣٩٣	٣٦١
١٩٩٧	٣٩٧٠	١٢٥٩	١٩٧٤	١٨٧٩	٩٦٤	٨٤٣	٧٢٨	٣٩٥	٣٨٩
١٩٩٨	٣٥٩١	٩٠٧	٢٤٠٧	١٩٧٧	٧٠٦	٩٥٣	٤٢٢	٢٧٤	٤٩
١٩٩٩	٣٨١٥	٢٨١	١٩٦٣	٢٠٤٢	٨٧٦	٩٥١	٢٩٠	٥٣١	٢٥,١
٢٠٠٠	٣٦٨٩	٢٩٥	١٤١٧	٢٢٩٦	٩٠٧	١٠٨٢	٤٤٥	٧٣١	٣٥٧,٠
٢٠٠١	٤١٣٨	٤٧١	١٦٠٣	٢٥٠١	٨٩٧	١١٨٦	٥١٠,٠	٤٨٠,٠	٢٥٠,٠
٢٠٠٢	٣٩٩١	٥١٨	٣٦٨٥	٢٦٣٥	٩٧٢	١٢١١	٤٩٣	٧١٢	٣٣٢
٢٠٠٣	٧٧٩٦	٥٣٧	٢٠١٥	٢٨٩٤	١٠١٦	١٣٩٠	٥٧٣	٥٩٨	٦٩٧,٠
٢٠٠٤	٥٦٩٠	١٦٥٥	٢١١٨	٢٩٨٨	١٠٦٦	١٤١٤	١٣٠٦	١٣٦٥	١١٧٣
٢٠٠٥	٥٢٧٣	١٢٠٤	٣٣٩٩	٣٤٦٢	١٩٥٦	١٦٤٦	١٣١٠	١٧٥٥	١٦٧٤
٢٠٠٦	٨٠٢٢	٣٣٨٠	٦٧٣٨	٣٦٤٣	١٨٦٣	١٧٣٨	١٣٨١	١٧٢٢	١٥٤٥
٢٠٠٧	٨١٤٠	٥٢٧٨	٦٥١٦	٣٦٣٥	١٧٦٩	١٧٨٠	١٢١٥	٢٤٨٩	١٥٨٣
٢٠٠٨	١١٦٢٢	٦١٠٠	٥٤٩١	٥٦٠١	٥١٥٩	٢٦٨٦	٢٣٧٦	٢٥٧٨	٢٣٨٣
٢٠٠٩	٦٦٦٢	٦٣٩٠	٨٤٢٨	٦٣٦٣	٢١٩٠	٢٩٥٤	٢١٧٩	٤٢٣٠	٢٤١٤

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، نشرة الاقتصاد الزراعى. القاهرة. (اعداد مختلفة للسنوات ١٩٩٠-٢٠٠٩).

(٦/٢/٢) السياسات والضوابط الزراعية: إن توجه السياسة الزراعية إلى الأخذ بنظام آليات السوق الحرة جعل من أسعار السوق الموجه الرئيسى لتخصيص الموارد الزراعية بين الأنشطة الزراعية المختلفة. وقدّ تلجأ السياسة الزراعية إلى التدخل ببعض الأدوات بغرض تحويل المؤشرات السعرية للسوق لصالح محصول زراعى معين أو أكثر، حيث إمكانية استخدام الدعم المباشر لسعر المحصول أو الأدوات الأخري لتنظيم أو تخفيض العرض منه بالسوق، وفى حالات أخري قد يكون الهدف من التدخل هو تحويل مؤشرات السوق لغير صالح محصول زراعي معين أو أكثر، وهنا تكون الضرائب، أو أدوات تنظيم، وزيادة العرض من المحصول هى المستخدمة لهذا الغرض، وقد تكون الضوابط الإدارية من بين الأدوات المستخدمة لهذا الغرض ... ومن النماذج على ذلك فى السياسة الزراعية المصرية استخدام أداة الدعم السعري لمحصول القمح، وكذلك التحديد الإداري للمساحات المنزرعة بمحصول الأرز، والمقرون بفرض غرامات مالية على المخالفين لهذه القرارات الإدارية...

(٧/٢/٢) محدودية الموارد المائية، والمساحة الأرضية المنزرعة: إن تزايد الاستهلاك من المياه مع الحاجة المتزايدة لمياه الري من أجل التوسع الزراعي الأفقى، جعل من المقننات المائية اللازمة لزراعة المحاصيل المختلفة من معايير تخصيص المياه، وتحديد المساحات المنزرعة من هذه المحاصيل، حيث الحد من المساحات المنزرعة بالمحاصيل ذات المقننات المائية المرتفعة، ولصالح التوسع فى زراعة المحاصيل ذات المقننات المائية المنخفضة، ويعد القمح من المحاصيل الأقل استهلاكاً للمياه بعد مجموعة المحاصيل البقولية (فول/عدس/ حمص/ترمس/حلبة) بالمقارنة بالمحاصيل الشتوية الأخري خاصة البرسيم المستديم، وبنجر السكر، والخضروات، والبصل، حيث تقدر المقننات المائية للفدان من القمح عند أسوان بنحو ٢١٣٦، ٢٣٦٥، ٢٩٧٨م٣ فى كل من الوجه البحري، ومصر الوسطي، ومصر العليا على الترتيب وهو ما يوازي ٦٠% من المقننات المائية للفدان من محصول البرسيم المستديم ونحو ٧٧% من المقننات المائية للفدان من محاصيل البنجر، والخضروات فى كل من هذه المناطق[١] ، وبما يشير إلى أن التوسع فى زراعته على حساب المساحات المنزرعة بهذه المحاصيل يعد من المسارات المساعدة على تخفيض الاستهلاك من مياه الري والذى تسعى إليه السياسة الزراعية.

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة الري والموارد المائية، القاهرة، ديسمبر ٢٠٠٥.

ومع محدودية الأراضي المنزرعة، ووجود برامج ومشروعات استصلاح واستزراع الأراضي الجديدة خارج الوادي والدلتا والتى بلغت ما يقرب من ١,١٦٨ مليون فدان حتى عام ٢٠٠٩ وجد الاتجاه نحو التوسع فى زراعة المحاصيل المعمرة خاصة الفاكهة فى الجانب الأكبر من هذه المساحة حيث بلغت مساحتها ما يقرب من ٧٠٠,٧ ألف فدان وبما نسبته ٦٠% تقريباً من مساحة الأراضي المنزرعة خارج الدلتا والوادي فى نفس العام سابق الذكر[١]. إن التوسع فى زراعة المحاصيل المعمرة بالأراضي الجديدة وإن كان يعزي فى جانب منه إلى ملائمة هذه المحاصيل لنوعيات التربة الزراعية بهذه الأراضي، وإلى ارتفاع العائد منها على الجانب الآخر بالقياس إلى المحاصيل الزراعية الموسمية الأخرى، إلا أن مثل هذا الاتجاه قد يتنافى مع أهداف زيادة المساحات المنزرعة بالمحاصيل الموسمية ومن بينها القمح والذي تسعى هذه البرامج والمشروعات إلى تحقيقها.

(٣/٢) <u>الإنتاجية، وتكنولوجيا الإنتاج</u>: تسجل الزراعة المصرية التوجه نحو الأخذ بالتطورات التكنولوجية الحديثة منذ ما يقرب من خمسين عاماً، حيث البحث فى، وتطبيق التكنولوجيا الحيوية، والميكانيكية، والكيماوية، والإدارية، وتكنولوجيا ما بعد الحصاد. ولقد كان لمجموعة محاصيل الحبوب من قمح، وأذرة، وأرز التركيز الأول فى الأخذ بهذه التكنولوجيات، حيث استنباط الكثير من السلالات الجديدة من هذه المحاصيل، والتوسع فى زراعتها إلى جانب التوسع فى استخدام التكنولوجيا الكيماوية، واستخدام الآلات والمعدات الزراعية الميكانيكية فى أداء العمليات الزراعية وحصاد المحاصيل الزراعية بغرض تحسين الأداء وزيادة إنتاجية الأراضى الزراعية ... وبالنسبة لمحصول القمح وفى مجال التكنولوجيا الحيوية جاءت الإنجازات فى استنباط وزراعة أكثر من ٤٠ سلالة جديدة منذ الستينات أستمر أغلبها فى الإنتاج حتى الوقت المعاصر، حيث أصبحت زراعة هذا المحصول أكثر تنوعاً بالسلالات المنزرعة منه فى السنوات الأخيرة عنه فى العقود السابقة ... ولقد شهدت السنوات الأخيرة من عقد التسعينات، والعقد الأول من القرن الحالي استنباط وزراعة ما يزيد عن ٢٥ سلالة جديدة من هذه السلالات زرع منها فى عام ٢٠٠٩ ما يقرب من ٢٠ سلالة تتباين إنتاجيتها ما بين ١٢-٢٢,٥ أردب للفدان، مع التباين فى نسبة تمثيل المساحة

---

(١) وزارة الزراعة، نشرة الإقتصاد الزراعي، القاهرة، ٢٠١٠.

المنزرعة بكل منها فى إجمالى المساحة المنزرعة بمحصول القمح، حيث هناك السلالة سخا (٩٣) والتى تشغل ما يقرب من ٣٦% من المساحة المنزرعة بالقمح وبمتوسط إنتاجية يبلغ نحو ١٧,٨٦أردب/للفدان، كذلك هناك السلالة جيزة (١٦٨) التى تشغل ما يقرب من ٢٣,٥% من إجمالى المساحة المنزرعة بالقمح، وبمتوسط إنتاجية ١٧,٥٧أردب للفدان، وكذلك السلالة سخا (٩٤) التى تشغل ما يقرب من ١٢,٣% من المساحة المنزرعة بالقمح وبمتوسط إنتاجية يبلغ نحو ١٨,٤١ أردب للفدان ..وفى مقابل هذه السلالات هناك أيضاً السلالات بنى سويف (٣)، وبنى سويف(١)، سدس (٤)، سدس(١٢)، وجميزة (١٠)، وجميزة(٩) والتى تتراوح إنتاجيتها ما بين ١٩,٣٣ – ٢٢,٥٠ أردب للفدان، والتى تشغل (جميعها) ما يقرب من ٨,١% من إجمالى المساحة المنزرعة بالقمح خلال عام ٢٠٠٩[١].

أما بالنسبة للتكنولوجيا الميكانيكية فى مجال إنتاج القمح فتشير دراسات استخدام الآلات الميكانيكية المتطورة فى الزراعة إلى الوصول بميكنة أعمال إعداد الأرض للزراعة، ثم عمليات الري والزراعة، وخدمة وحصاد المحصول بنسبة ١٠٠% تقريباً، فضلاً عن استخدام التكنولوجيا الكيماوية بالمعدلات الموصى بها ... ومع ذلك فيلاحظ من العرض السابق وجود الجمود فى إنتاجية الأراضى المنزرعة بالقمح خلال النصف الثانى من العقد الأول لهذا القرن حيث تماثل الإنتاجية مع إنتاجيتها خلال النصف الأول لهذا العقد دون تغير يذكر، وهو ما قد يعزي أساساً إلى ضعف معدلات الأداء فى نشر زراعة السلالات المرتفعة الإنتاجية، وإحلالها محل السلالات الأقل إنتاجية، وهو ما قد يعزي بدوره إما إلى ضعف دور جهاز الإرشاد الزراعي فى إرشاد وتوعية المزارعين بما هو جديد من هذه السلالات، وبطرق خدمتها ومعاملاتها الفنية من ناحية أو إلى احتمالات عدم توافر الاحتياجات من التقاوى المنتقاة، وارتفاع تكلفتها من ناحية أخرى.

---

(١) وزارة الزراعة، نشرة الإقتصاد الزراعي، القاهرة، ٢٠١٠.

جدول رقم (٥)

الأهمية النسبية للمساحة والأنتاج والأنتاجية لأهم أصناف القمح عام ٢٠٠٩م

المساحة : فدان الإنتاجية : أردب/فدان الإنتاج : أردب/ فدان

م	الأصناف	٢٠٠٩					
		المساحة	%	الانتاجية	الانحراف عن المتوسط	الانتاج	%
١	جيزة١٥٥	٢٧٤٦	٠,٠٨٧	١٦	٨٨,٦١	٤٣٩٣٦	٠,٠٧٧
٢	جيزة ١٦٠	١٥٠٠	٠,٠٤٧	١٤,٤	٧٩,٧٤	٢١٦٠٠	٠,٠٣٨
٣	جيزة ١٦٤	٥٠١٩٥	١,٥٩	١١,٩٥	٦٦,١٨	٥٩٩٨٣٠,٢٥	١,٠٥٥
٤	جيزة ١٦٨	٧٣٩١٨٠	٢٣,٤٨	١٧,٥٧	٩٧,٣٠	١٢٩٨٧٣٩٢,٦	٢٢,٨٥
٥	سخا٨	٤٦٢	٠,٠١٤	١٥	٨٣,٠٧	٦٩٣٠	٠,٠١٢
٦	سخا ٦١	٧٧٠٨	٠,٢٤	١٨,٩٣	١٠٤,٨٣	١٤٥٩١٢,٤٤	٠,٢٥٦
٧	سخا ٦٨	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٨	سخا ٦٩	١٩٩٤	٠,٠٦٣	١٨,٨٨	١٠٤,٥٦	٣٧٦٤٦,٧٢	٠,٠٦٦
٩	سخا ٩٣	١١٣٢٢٩٣	٣٥,٩٧	١٧,٨٦	٩٨,٩١	٢٠٢٢٢٧٥٢,٩٨	٣٥,٥٨
١٠	سخا ٩٤	٣٨٦٦٢٨	١٢,٢٨	١٨,٤١	١٠١,٩٥	٧١١٧٨٢١,٤٨	١٢,٥٢
١١	جميزه ٧	٢٦٥٧٥	٠,٨٤٤	١٨,٤	١٠١,٩٠	٤٨٨٩٨٠	٠,٨٦
١٢	جميزة ٨	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٣	جميزة ٩	١٧٨٥٨٦	٥,٦٧	١٩,٥١	١٠٨,٠٤	٣٤٨٤٢١٢,٨٦	٦,١٣
١٤	جميزة ١٠	٤٦١٤٤	١,٤٦	١٩,٦٣	١٠٨,٧١	٩٠٥٨٠٦,٧٢	١,٥٩
١٥	سدس ١	٢١٤٣٣٧	٦,٨١	١٨,٧٣	١٠٣,٧٣	٤٠١٤٥٣٢,٠١	٧,٠٦
١٦	سدس٤	٤٠٢	٠,٠١٢	١٩,٣٤	١٠٧,١٠٨	٧٧٧٤,٦٨	٠,٠١٣
١٧	سدس١٢	٤١٢٣	٠,١٣	٢٢,٥	١٢٤,٦٠٨	٩٢٧٦٧,٥	٠,١٦
١٨	بنى سويف ١	٢٤٣٢٩٧	٧,٧٣	١٩,٥٨	١٠٨٤	٤٧٦٣٧٥٥,٢٦	٨,٣٨
١٩	بنى سويف ٣	٢٤٥٦	٠,٠٨	١٩,٣٣	١٠٧,٠٥	٤٧٤٧٤,٤٨	٠,٠٨٣
٢٠	بلـدى	٨٩٤٥٦	٢,٨٤	١٧,١٢	٩٤,٨١٣	١٥٣١٤٨٦,٧٢	٢,٦٩
٢١	كسر محلى	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٢	سوهاج١	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٣	سوهاج ٣	٣٨٦٨	٠,١٢	١٧,٤١	٩٦,٤١	٦٧٣٤١,٨٨	٠,١١
٢٤	البو أمريكى	٣٠٠	٠,٠٠٩	١٤,٣٩	٧٩,٦٩	٤٣١٧	٠,٠٠٧
٢٥	أصناف أخرى	١٤٧٧٨	٠,٤٦	١٥,٧	٨٦,٩٤	٢٣٢٠١٤,٦	٠,٤٠٨
	الاجمالى	٣١٤٧٠٢٨	١٠٠	١٨,٠٥٦٤٩٢٠٩	١٠٠	٥٦٨٢٤٢٨٦,١٨	١٠٠

٣- الأسواق الدولية للقمح :

(١/٣) تتشكل السوق العالمية للقمح من غالبية دول العالم إن لم يكن جميعها حيث يبلغ عدد الدول المتعاملة فى هذه السوق تصديراً واستيراداً ما يقرب من ٢٠٠ دولة منها نحو ٢٠ دولة وبنسبة ١٠% تقريباً تعد فى حكم المصدر الصافى للقمح، أما الدول الأخرى وبنسبة ٩٠% تقريباً فتعد فى حكم المستورد الصافى لهذه السلعة. ويمكن التعريف بهذه السوق خلال الفترة ١٩٩٣-٢٠٠٩ فيما يلى:

(١/١/٣) فى إطار الاتجاه العام للزيادة ووسط التقلبات السنوية بين الزيادة والنقص، بلغ الإنتاج السنوى من القمح خلال النصف الأول من هذه الفترة نحو ٥٧١,٧ مليون طن فى المتوسط، وازداد ليصل إلى نحو ٦٠٥,٧ مليون طن فى المتوسط خلال النصف الأخير (٢٠٠١-٢٠٠٨) من هذه الفترة، وبمعدل سنوى بلغ نحو ٠,٧٢%. أما بالنسبة للكميات المتداولة من القمح بيعاً وشراءاً بين الدول المتعاملة فى هذه السوق وبمعيار الصادرات السنوية منه فقد بلغت نحو ١٢٧,٤ مليون طن سنوياً فى المتوسط خلال النصف الأول من هذه الفترة، وازدادت لتصل إلى نحو ١٤٥,٨٦ مليون طن فى المتوسط خلال النصف الأخير من هذه الفترة، وبمعدل سنوى بلغ نحو ١,٧%، ووسط التقلبات السنوية بين الزيادة والنقص أيضاً، وكما يمكن استخلاصه من الجدول رقم (٦). وحيث تمثل الصادرات السنوية منه نحو ٢٤,١% من الإنتاج السنوى خلال النصف الأخير من هذه الفترة مقابل نسبة بلغت نحو ٢٢,٤% من الإنتاج السنوى منه خلال النصف الأول من هذه الفترة.

(٢/١/٣) إن زيادة الكميات المتداولة من القمح فى هذه السوق، وبمعدل أكبر عن معدل الزيادة فى الإنتاج منه يشير فى مضمونه إلى أن زيادة الكميات المتداولة تأتى فى جانب منها على حساب المخزون منه فى هذه السوق... وفى هذا الشأن تشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة إلى أن نسبة المخزون من القمح إلى إجمالى الاستخدامات منه بلغت وفى المتوسط نحو ٣٦,٣% خلال السنوات ١٩٩٩/٢٠٠٠-٢٠٠٤/٠٣، إلا أنها انخفضت لتصل إلى نحو ٣٣,٧% فى عام ٢٠٠٣/٠٢ ثم إلى ٢٦,٠% فى عام ٢٠٠٤/٠٣، وإن ارتفعت لتصل إلى ما يقرب من ٢٨,٢%، ٢٨,١% فى كل من عامى ٢٠٠٥/٠٤، ٢٠٠٦/٠٥ على الترتيب، وإن كان من المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى ما يقرب من ٢٤,١%، ٢٣,٢% فى كل من شهرى أكتوبر ونوفمبر من عام ٢٠٠٧/٠٦[1].

---

(1) F.A.O, Grop prospects and food situation, No.4 (2006-2010).

جدول رقم (٦) الإنتاج، والصادرات العالمية من القمح،
وإنتاج وصادرات الدول العشر الرئيسية المصدرة للقمح فى السنوات ١٩٩٣-٢٠٠٩

السنوات	الإنتاج العالمى (مليون طن)	الصادرات العالمية		مؤشرات الدول العشر الرئيسية المصدرة للقمح			
		(مليون طن)	% من الإنتاج العالمى	الإنتاج		الصادرات	
				(مليون طن)	%من الإنتاج العالمى	(مليون طن)	% من الصادرات العالمية
١٩٩٣	٥٦١,٣	١٢٣,٩	٢٢,١	٢٥٣,٥	٤٥,٢	١٠٧,٣	٨٦,٦
١٩٩٤	٥٢٣,٦	١٢٢,٥	٢٣,٤	٢٢١,٨	٤٢,٤	١٠٤,٣	٨٥,١
١٩٩٥	٥٣٩,٤	١٢٢,١	٢٢,٦	٢٢٦,٣	٤٢,٠	٩٨,٣	٨٠,٥
١٩٩٦	٥٨١,٦	١٢٠,٩	٢٠,٨	٢٥٨,٧	٤٤,٥	٩٩,٦	٨٢,٤
١٩٩٧	٦٠٩,٦	١٢٩,٣	٢١,٢	٢٦٦,٤	٤٣,٧	١٠٧,٥	٨٣,٢
١٩٩٨	٥٨٩,٥	١٢٩,٦	٢٢,٠	٢٥٠,٣	٤٢,٤	١٠٧,٨	٨٣,٢
١٩٩٩	٥٨٤,٣	١٣٥,١	٢٣,١	٢٥٧,١	٤٤,٠	١١٢,٨	٨٣,٥
٢٠٠٠	٥٨٣,٩	١٣٩,٠	٢٣,٨	٢٥٥,٠	٤٣,٧	١١٥,٤	٨٣,٠
٢٠٠١	٥٨٧,٣	١٣٥,٣	٢٣,٠	٢٦٠,٤	٤٤,٣	١٠٨,٣	٨٠,٠
٢٠٠٢	٥٦٩,٥	١٤٣,٨	٢٥,٣	٢٤١,٨	٤٢,٥	١١٢,٧	٧٨,٤
٢٠٠٣	٥٥٤,٣	١٣٦,٥	٢٤,٦	٢٤١,٠	٤٣,٤	١٠٠,٨	٧٣,٩
٢٠٠٤	٦٢٨,٥	١٤٣,٦	٢٢,٨	٢٧٥,٠	٤٣,٨	١١٥,٩	٨٠,٧
٢٠٠٥	٦٢٠,٤	١٥٠,٨	٢٤,٣	٢٧٤,٠	٤٤,٢	١١٨,٣	٧٨,٤
٢٠٠٦	٥٩٧,٦	١٥٨,٧	٢٦,٦	٢٤٥,١	٤١,٠	١٢٢,٩	٧٧,٤
٢٠٠٧	٦٠٤,٥	١٦٧,١	٢٧,٦	٢٥٢,٠	٤١,٧	١٣٢,٥	٧٩,٣
٢٠٠٨	٦٨٣,١	١٣١,١	١٩,٢	٣١١,٠	٤٥,٥	١١٣,٢	٨٦,٠
٢٠٠٩	٦٨٥,٦			٢٩٤,٠	٤٣,٠		

المصدر: www. FAO stat, Trade & Commodities Balance Sheets .

وفى تقدير آخر لبرنامج الغذاء العالمى لهذه النسبة، أشتمل على تقديرها بنحو ٢٠% فى كل من عامى ٢٠٠٧/٠٦، ٢٠٠٨/٠٧ ثم بنحو ٢٦% فى عام ٢٠٠٩/٠٨ وتزداد لتصل إلى نحو ٣٠% فى عام ٢٠١٠/٠٩ ثم تنخفض إلى ٢٦% فى عام ٢٠١١/٠١٠.(١)

(٣/١/٣) يبلغ عدد الدول المصدرة للقمح، والتى تعد فى حكم المصدر الصافى فى هذه السوق ما يقرب من ٢٠ دولة، إلا أن نصف هذه الدول تقريباً تعد فى حكم الدول الهامشية فى تصدير القمح حيث صغر صادراتها السنوية منه بسبب صغر إنتاجها، واحتمالات خروجها من قائمة الدول المصدرة له إذا ما واجهت ظروفاً طبيعية غير ملائمة لإنتاج القمح، حيث تشكل صادراتها السنوية من القمح نسبة هامشية فى إجمالى إنتاجها منه. ومن أمثلة هذه الدول كل من تركيا، وسوريا، وكرواتيا، وأوروجواى، وليتوانيا. أما مجموعة الدول الرئيسية لتصدير القمح إلى دول هذه السوق، فهى تتمثل فى كل من: الولايات المتحدة

(1) World food program Global farinas markets trends.

الأمريكية، وكندا، واستراليان وفرنسا، والاتحاد الروسى، والأرجنتين، وأوكرانيا، وألمانيا، وكازخستان، وانجلترا، وهى فى تعدادها عشر دول تمثل نحو ٥% من أعداد الدول المتعاملة فى هذه السوق.

وبالنسبة لإنتاج هذه الدول العشر من القمح خلال نفس الفترة المشار إليها من قبل فقد بلغ نحو ٢٤٨,٦ مليون طن سنوياً فى المتوسط ، وليمثل نحو ٤٣,٥% من الإنتاج السنوى العالمى منه خلال النصف الأول من الفترة المشار إليها، وازداد ليصل إلى نحو ٢٦٢,٥ مليون طن سنوياً فى المتوسط تمثل نحو ٤٣,٣% من الإنتاج العالمى السنوى، وبمعدل بلغ نحو ٠,٧% سنوياً خلال النصف الآخر من هذه الفترة، وذلك أيضاً بين التقلبات السنوية بين الزيادة، والنقص خلال هذه الفترة وعلى نحو ما يمكن استخلاصه من نفس الجدول سابق الذكر. وبالنسبة لصادرات هذه الدول من القمح فقد بلغت نحو ١٠٦,٦ مليون طن سنوياً فى المتوسط، وبما يمثل نحو ٤٢,٩% من إنتاجها السنوى من القمح، ونحو ٨٣,٤% من إجمالى الصادرات العالمى من القمح خلال النصف الأول من الفترة ١٩٩٣-٢٠٠٨. أما فى النصف الأخير من هذه الفترة فبلغ المتوسط السنوى لصادرات هذه المجموعة من القمح نحو ١١٥,٦ مليون طن، وبما نسبته ٤٤,٠% من إنتاجها السنوى، وبمعدل زيادة بلغ نحو ١,٠% سنوياً عنه في النصف الأول من هذه الفترة، وتمثل بذلك نحو ٧٩,٠% من إجمالى الصادرات العالمية السنوية من القمح خلال السنوات (٢٠٠١-٢٠٠٨). وهنا أيضاً فإن المقارنة ما بين معدلات الزيادة السنوية فى إنتاج هذه المجموعة من القمح، ومعدلات الزيادة السنوية فى صادراتها منه تشير أيضاً إلى أن الزيادة فى صادراتها تأتى فى جانب منها على حساب المخزون لديها من القمح، وإن كان بدرجة أقل عنه على المستوى الكلى للسوق العالمية للقمح.

(٢/٣) إن وجود العشر دول المشار إليها على رأس قائمة الدول المصدرة للقمح، وبما لها من وزن نسبى كبير فى الإنتاج، والصادرات العالمية منه يجعل من هذه الدول المؤثر الحقيقى فى السوق الدولية للقمح، وإن اختلفت فيما بينها من حيث درجة تأثيرها فى السوق تبعاً لحجم صادراتها السنوية ووزنه النسبى فى الصادرات العالمية... وقد يبدو هذا الوضع مفيداً للدول المستوردة للقمح حيث إمكانية تحقيقها لمكاسب اقتصادية فى حالة وفرة إنتاجه بهذه الدول العشر، ووجود المنافسة الكاملة فيما بينها لتصريف الفائض لديها خارج أسواقها... إلا أنه وفي المقابل، ومع وجود ٥% من المتعاملين فى هذه السوق كبائعين (أو مصدرين)، ٩٥% منهم كمشترين (أو مستوردين)، فقد يواجه الكثير من الدول

المستوردة بعض المخاطر نتيجة اعتمادها على الأسواق الخارجية فى تـوفير جانـب مـن احتياجاتها من القمح، وقد تتمثل هذه المخاطر وأسبابها فيما يلى:

(١/٢/٣) انخفاض المعروض، وارتفاع الأسعار: إن السوق الدولية للقمح، وكغيرهـا من الأسواق يمكن أن تواجه بارتفاع الأسعار، إما بسبب التغيرات على جانب العرض منه أو على جانب الطلب أو على كلا الجانبين معاً، وقد ينشأ ذلك عن أى من الأسـباب التاليـة أو جميعها:

- الظروف الطبيعية غير الملائمة، وانخفاض الإنتاجية والإنتاج بالدول المصدرة، فقد يواجه البعض من الدول المصدرة للقمح بظروف طبيعية غير ملائمة يتبعها انخفاض الإنتاجية أو المساحة المنزرعة، وبالتالى الإنتاج، ومن ثم انخفاض الفائض المتـاح لديها من أجل التصدير إلى الأسواق الخارجية، ومن الطبيعى أن يكون لمثـل هـذه العوامل تأثيرها الكبير على الصادرات من القمح إذا ما وجدت فى دولة أو أكثر من الدول الرئيسية ذات الوزن النسبى الكبير فى الصادرات من القمح. ومن الأمثلة على ذلك ما حدث فى الأرجنتين فى عام ٢٠٠٨ حيث انخفض إنتاجها من القمـح خـلال هذا العام عنه فى العام السابق بنحو ٨,٠ مليون طن تمثل ما نسـبته ٦,١% مـن الصادرات العالمية من القمح خلال هذا العام. وكذلك أيضاً فى استراليا حيث انخفض إنتاجها من القمح خلال عام ٢٠٠٢ عنه فى العام السابق بنحو ١٤,٢ مليون طـن تمثل نحو ٩,٩% من الصادرات العالمية للقمح خلال هذا العام، كما انخفض إنتاجها خلال عام ٢٠٠٦ عنه فى العام السابق بنحو ١٤,٤ مليون طن تمثل نحـو ٩,٠% من الصادرات العالمية للقمح خلال نفس العام. وكذلك الحال أيضاً فى أوكرانيا حيث انخفض إنتاجها من القمح فى السنوات ١٩٩٤، ٢٠٠٠، ٢٠٠٣ عنه فـى السـنة السابقة لكل منها بحوالى ٧,٩٧، ٣,٤، ١٦,٩٦ مليون طن وعلى الترتيـب وبمـا يمثل نحو ٦,٥%، ٢,٤%، ١٢,٤% من الصادرات العالمية من القمح فى كل مـن هذه السنوات وعلى الترتيب .

هذا وقد يواجه السوق العالمية للقمح بارتفاع أسعاره أيضاً إذا مـا واجـه إنتاج القمح فى الدول المستوردة أو أى منها خاصة مجموعـة الـدول الآسـيوية وبالأخص الصين، والهند ظروفاً طبيعية غير ملائمة يترتب عليها نقـص إنتاجهـا، ومن ثم زيادة طلبها على القمح بالسوق الدولية.

- (النقص فى الإنتاج، وأولويات الدول المستوردة: قد يحدث انخفاض الإنتاج من القمح فى بعض الدول المنتمية لتكتلات أو تجمعات اقتصادية تضم فى عضويتها البعض الآخر من الدول الرئيسية المصدرة للقمح (مثل الاتحاد الأوروبى، وعلى سبيل المثال) ومن ثم تمتع الدول الأولى بالرعاية بأولوية الاستيراد من قبل الدول المصدرة من داخل التكتل أو التجمع الاقتصادى، وذلك على حساب الدول المستوردة من خارج دائرة هذا التكتل أو التجمع، وهو ما يعرض مثل هذه الدول إلى صعوبات تدبير احتياجاتها من القمح، وارتفاع أسعاره. وكذلك أيضاً قد تفرض هذه الأولويات نفسها داخل التجمعات الجغرافية للدول من خلال آليات السوق، وتنافس الدول المستوردة للقمح للحصول على احتياجاتها، حيث تكون الفرص متاحة بدرجة أكبر أمام الدول المستوردة للقمح داخل التجمع الجغرافى للحصول على احتياجاتها منه من الدول المصدرة للقمح داخل نفس التجمع بسبب قصر مسافات النقل، وانخفاض تكلفته عنه فى حالة الدول المستوردة من خارج هذا التجمع، والتى قد تواجه أيضاً صعوبات فى تدبير احتياجات من القمح إلى جانب ارتفاع أسعاره. وفى مثل هذه الاحتمالات تبدو كل من مجموعة الدول الأفريقية ، ومجموعة الدول الآسيوية أكثر الدول مواجهة لمخاطر نقص المعروض وارتفاع الأسعار بالسوق الدولية.

- التنمية، والنمو الاقتصادى فى الدول النامية: قد تنشأ مخاطر ارتفاع أسعار القمح بالسوق الدولية بسبب تزايد طلب الدول النامية المستوردة أو مجموعات منها على القمح بمعدلات متسارعة تفوق معدلات النمو فى المعروض منه بالسوق الدولية على المدى الطويل، حيث توجه الكثير من هذه الدول إلى الأخذ بخطط وبرامج للتنمية الاقتصادية ، وبهدف زيادة مستوى الدخول الحقيقية للسكان والارتفاع بمستوى معيشتهم، وهو ما قد ينشأ عنه زيادة طلبها المحلى على القمح لتغير ذوق المستهلك ووجود أنماط استهلاكية جديدة تعتمد بدرجة أكبر على استخدام القمح، وذلك فضلاً عن ما قد تنطوى عليه برامج التنمية من مشروعات تقوم على استخدام القمح كمدخل وسيط فى إنتاجها، حيث هناك – وعلى سبيل المثال – مشروعات تصنيع الأعلاف واستخدام القمح كأحد مكوناتها أو فى تغذية الحيوان مع تنفيذ مشروعات الإنتاج الحيوانى والداجنى المتخصصة بغرض زيادة الإنتاج الحيوانى لتلبية الاحتياجات المحلية أو التصدير إلى الأسواق الخارجية .

- تصنيع الوقـود الحيوى: على الرغم من قدم صناعة الوقود الحيوى من المحاصيل الغذائية، وكثرة الدول المتقدمة والنامية المشاركة فى هذه الصناعة، وخاصة فيما يتصل بإنتاج الإيثانول إلا أن التوجه نحو التوسع فى هذه الصناعة أخذ خطواته الجادة مع السنوات الأخيرة من القرن الماضى حيث أنشأ الإتحاد الأوروبى مجلساً للوقود الحيوى فى يناير من عام ١٩٩٧ بغرض الترويج لإنتاج واستخدام الوقود الحيوى، كما توجد هذه المجالس فى غالبية الولايات المتحدة الأمريكية، وفى كثير من الدول الآسيوية، والأوروبية، وأمريكا الجنوبية. ولقد ازداد الإنتاج العالمى من الايثالون بمعدل سنوى بلغ نحو ٧,٧% خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٦، كما ازداد إنتاج مجموعة الدول الأوروبية (والتى تأتى فى مقدمة الدول المصنعة للديزل الحيوى) من الديزل الحيوى بمعدل سنوى بلغ نحو ٣٦% خلال السنوات ٢٠٠١-٢٠٠٥، ثم بمعدل ٥٣,٦% خلال عام ٢٠٠٦. وتستند هذه الصناعة فى إنتاجها وبصفة رئيسية على استخدام محاصيل الأذرة (كما فى أمريكا، والصين، وفرنسا، وكندا)، وقصب السكر (كما هو الحال فى البرازيل، والهند)، كذلك هناك استخدامات القمح (كما هو الحال فى الصين، وفرنسا، وألمانيا، وكندا) وذلك فضلاً عن استخدام كل من الشعير (فى ألمانيا)، وبنجر السكر (فى فرنسا)، وفول الصويا (فى فرنسا) وبذور اللفت (فى ألمانيا، وايطاليا، والنمسا). ومع ذلك هناك دراسة سابقة خلصت إلى غياب تأثير هذه الصناعة على المعروض من هذه المحاصيل الزراعية بغرض الغذاء، حيث زيادة الإنتاج من هذه المحاصيل بما يعوض المستخدم منها فى هذه الصناعة، إلى جانب زيادة المعروض منها لأغراض الغذاء حتى السنوات الأخيرة. وقد يؤكد على ذلك تقديرات الكميات المستخدمة من القمح فى هذه الصناعة بكل من فرنسا، وألمانيا، وأسبانيا والتى بلغت ما نسبته ٠,٠٣%، ٠,١٨%، ٠,٢٤% من إجمالى إنتاج القمح فى كل منها وعلى الترتيب فى عام ٢٠٠٦.

ومع ذلك إذا لم يكن لهذه الصناعة فى الوقت الحاضر تأثيراً ملموساً على المعروض من المحاصيل الغذائية المستخدمة فيها لغرض الغذاء، فإن التساؤل الذى يطرح نفسه: ما هو الموقف المستقبلى لهذه الصناعة، وتأثيرها على المعروض من هذه المحاصيل لأغراض الغذاء إذا ما استمرت زيادة الإنتاج من الوقود الحيوى بنفس المعدلات المشار إليها من قبل فى المستقبل؟. إن الإجابة على هذا التساؤل يمكن أن تأتى بالتأثير السلبى لهذه الصناعة على المعروض من هذه المحاصيل لغرض الغذاء، حيث انخفاض المعروض منها وارتفاع أسعارها... إلا أنه وفى

مقابل هذا التساؤل هناك تساؤل آخر عن توقعات استمرارية توسع هـذه الصـناعة مستقبلاً؟.. وفى الواقع فقد يتعذر الإجابة على هذا التساؤل بالنفى أو الإيجاب أمام التباين فى الاتجاهات الفكرية، ونتائج البحوث والدراسات الجارية حاليا فى الـدول المنتجة للوقود الحيوى ذاتها. فهناك المبررات التى تستند إليهـا الـدول المنتجـة للوقود الحيوى، وخاصة الدول المتقدمة منها، من ضرورة اعتمادها على الذات فى إنتاج الوقود كبديل للواردات منه مع تخفيض التلوث البيئى الناتج عـن اسـتخدام البترول كوقود. ومن ثم جاء إنشاء مجالس الوقود الحيوى فى هذه الدول بغـرض الترويج لإنتاج واستخدام الوقود الحيوى مع إنشاء مئات المصانع لهذا الغرض، وقد يضاف إلى ذلك أيضاً ما تشير إليه وسائل الإعلام فى الوقت المعاصر مـن توجـه الدول المتقدمة إلى القارة الأفريقية بحثاً عن وتأجير وشراء الأراضـى الزراعيـة لإنتاج المحاصيل الزراعية اللازمة لتوسع صناعتها في إنتاج الوقود الحيوى.. فمع كل هذه المؤشرات يمكن توقع التأثير المستقبلى السـلبى لهـذه الصـناعة علـى المعروض من المحاصيل الزراعية ومن بينها القمح لأغراض الغذاء... ومع ذلك وفى مقابل هذه المؤشرات هناك نتائج البحوث والدراسات التى أجريت بالبعض من المؤسسات المعنية داخل هذه الدول والتى يخلص نتائج البعض منهـا إلـى توقـع انحصار هذه الصناعة أو انكماشها مستقبلاً أمام ارتفاع تكلفة إنتاج الوقود الحيـوى من المحاصيل الغذائية، ومحدودية الناتج الصافى من الوقود المستخلص منها. كمـا أن هناك من الدراسات الأخرى التى تقترح البحث عن بدائل أخرى من المحاصـيل غير الغذائية لإنتاج هذا الوقود، أو البحث عن وسائل أخـرى لتخفـيض اسـتهلاك المركبات من الوقود[1].

- تناقص المخزون العالمي: يعد المخزون من أي من السـلع هـو أداة مـن أدوات التنظيم أو التحكم فى المعروض منها، وقد يواجه المخزون من أى من هذه السـلع ومن بينها القمح بحالة التناقص إذا ما وجدت التأثيرات السلبية لأي مـن العوامـل السابقة على الإنتاج أو وجود الزيادة فى الطلب عليها ...ومن ثـم وإذا مـا حـدث التناقص فى المخزون العالمي لفترة متواصلة فقد يصل إلى المستوي الذي يفـرض الجمود فى العرض من السلعة، وعدم الاستجابة للطلب المتزايد عليها، وهو ما قـد يضيف سببا آخر من أسباب ارتفاع الأسعار فى السوق الدولية.

---

(1) معهد التخطيط القومى، أولويات زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه، وسياسات وأدوات تنفيذها، قضايا التخطيط والتنمية، العدد ٢١٣، القاهرة، فبراير ٢٠٠٩.

- المضاربة فى أسواق البورصات الزراعية : أشارت دراسة أخيرة لمنظمة الأغذية والزراعة عن حالة الأسواق الزراعية فى عام ٢٠٠٩، إلى وجود المضاربات فى أسواق البورصات الزراعية، والتى قد تكون من بين الأسباب المسئولة عن بقاء أسعار السلع الغذائية في السوق العالمية عند مستويات مرتفعة عن ما كانت عليه قبل الأزمة العالمية في الغذاء لعام ٢٠٠٨(حيث وصلت الأسعار إلى أعلى مستوي غير مسبوق مع منتصف عام ٢٠٠٨، والذي شهد النصف الأخير منه انخفاض الأسعار، وتوالى هذا الانخفاض مع وجود الأزمة المالية العالمية، إلا أنها ظلت عند مستويات مرتفعة بالمقاييس التاريخية ، فمع وجود التقلبات الشديدة في أسعار السلع الزراعية بالسوق العالمية، وبما يعكس عدم اليقين وعدم القدرة على التنبؤ بأسعارها المستقبلية، جاءت الفرص أمام المضاربين للاستثمار فى أسواق البورصات الزراعية توقعاً لتحقيق أرباح أكبر بالمضاربة على تحركات السعر مستقبلاً، حيث ازدادت المضاربة فى هذه الأسواق بعد الأزمة المالية العالمية. ومن ثم فإن وجود المضاربات فى هذه الأسواق قد ينشأ عنها إرسال إشارات خاطئة إلى المتعاملين فى أسواق هذه البورصات بما قد تنطوي عليه من مخاطر[1].

(٢/٢/٣) استيراد أقماح غير مطابقة للمواصفات : بالإضافة إلى مخاطر انخفاض المعروض من القمح وارتفاع أسعاره بالأسواق الدولية، هناك أيضاً المخاطر الناشئة عن احتمالات استيراد أقماح غير مطابقة للمواصفات. فمع وجود التقلبات السنوية في إنتاج الدول المصدرة للقمح تأتى أيضاً التقلبات فى مخزونها من القمح، والتى يحكمها من جانب آخر قدرة هذه الدول على تصريف ما يوجد لديها من فائض فى الإنتاج أو فى مخزونها الإستراتيجي ..كما تتميز الكثير من الدول المنتجة والمصدرة للأقماح بتنوع أصناف القمح المنتجة بها، وبما يتوافق مع الأغراض الاستهلاكية المختلفة، حيث هناك أكثر من صنف لصناعة الخبز بنوعياته المختلفة، كما هناك أيضاً أصناف صناعة المكرونة، وذلك فضلاً عن الأصناف التى يمكن أن تستخدم كأعلاف للثروة الحيوانية والداجنة، ومع وجود المخزون من هذه الأصناف تأتى تقلباته أيضاً مع التقلبات السنوية فى الإنتاج منها وقدرة الدولة على تصريف ما يوجد لديها من فائض . ومع تصدير هذه الدول للفائض عن حاجتها إلى الدول المستوردة، تأتى احتمالات تصديرها لأقماح غير مطابقة للمواصفات . وقد تأتى عدم

---

(١) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة أسواق السلع الزراعية فى عام ٢٠٠٩.

المطابقة للمواصفات فى مثل هذه الاحتمالات بسبب تلف أو إصابة الأصناف المطلوب استيرادها بالحشرات والآفات إثناء التخزين بالدول المصدرة، أو بسبب تصدير أصناف ونوعيات أخري مخالفة للأصناف والنوعيات المطلوب استيرادها (بسبب وفرة المخزون منها)... ومع وجود الاحتمالات الكبيرة لإصابة حبوب القمح بالآفات والحشرات أثناء التخزين، فإن كبر الكميات المصدرة من مخزون القمح المتواجد بالدول الرئيسية المصدرة للقمح إلى الدول المستوردة يجعل من احتمالات استيراد هذه الدول لأقماح غير مطابقة للمواصفات احتمالات كبيرة .. حيث تشير تقديرات الدراسة الحالية لصادرات العشر دول الرئيسية المصدرة للأقماح، من المخزون المتاح لديها سنويا خلال الفترة ١٩٩٣- ٢٠٠٧إلى أنها بلغت نسبة تراوحت ما بين ٩,٥% (فى عام ١٩٩٦)، ٣٢,٤%(فى عام ٢٠٠٣) من إجمالى صادراتها السنوية إلى الدول المستوردة، وذلك على نحو ما هو مبين بالجدول رقم (٧) . وإذا كان وضع مواصفات جودة القمح المستهدف استيراده من قبل الدول المستوردة، وتوفير الرقابة على تنفيذها يمكن أن يساعد على تقليل هذه المخاطر، إلا أن احتمالات وجودها تظل قائمة خاصة فى حالة ضعف الرقابة، وقد يشير التاريخ المعاصر إلى وجود حالات تصدير أقماح غير مطابقة للمواصفات، ونفاذها إلى الأسواق المحلية بالدول المستوردة ومن بينها مصر...ومع ذلك وفى ظل فرضية وجود الرقابة الصارمة لمنع دخول شحنات القمح غير المطابقة للمواصفات إلى البلدان المستوردة وإعادة تصديرها إلى الدولة المصدرة، فإن ذلك فى حد ذاته قد يمثل نوعاً آخر من المخاطرة لما قد ينشأ عن ذلك من تناقص فى حجم المخزون المحلي إلى حين التعاقد وتسلم شحنات بديلة تعويضية .

(٣/٢/٣) <u>القمح كأداة ضغط سياسى</u>: مع تركز الأسواق المصدرة للقمح فى عدد قليل من الدول والتى يجمعها الكثير من المصالح الاقتصادية والسياسية المشتركة، والمعرفة بأهمية القمح كسلعة غذائية ضرورية، فقد يصبح تصدير القمح أداة ضغط سياسية فى أيدي الدول المصدرة ضد أي من الدول المستوردة وذلك لتحقيق أغراض اقتصادية وسياسية لصالح الدول المصدرة، وقد يشير تاريخ التعامل فى السوق العالمية للقمح إلى الوجود الفعلي لمثل هذه الحالة، أو على الأقل التهديد باستخدامها مع بعض الدول المستوردة، وهو ما يمثل فى حد ذاته درجة أخري من درجات المخاطرة لتعاملات هذه السوق.

جدول رقم (٧) تقديرات* الصادرات من المخزون القمحى
بالدول الرئيسية المصدرة للقمح (ألف طن) فىالسنوات١٩٩٣- ٢٠٠٧

الدول	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
١- الأرجنتين	١٤١٢	-	٣١٨٠	-	٥٥	٣٩٢٠	-	١٣٣٤
٢- أستراليا	-	٧٢٣٠	-	-	٤٤٨٣	-	-	٦٣٧
٣- كندا	٢٩٣	٦٧٠٥	٢٥٩	-	٢٤٤٠	٢٢٥٤	-	٤٠١
٤- الولايات المتحدة	٥٠٦٥	٤٣٥٢	٧٨٤٢	٥٢١٧	-	-	٢٤٢١	٤٤٢٥
٥- فرنسا	٦٦١٧	٩٩٠	٥٦٦٥	-	١٠٦٣	-	٢٦٤٩	٢٩٠٥
٦- ألمانيا	٢٧٢٠	٤٤١٢	٢٣٩١	١٣٢٥	-	٢٠١٨	٨٧٥	٧٤١
٧- أوكرانيا	-	-	٢٦٦	١٥٣٤	-	١٥٢١	٣٢٥٧	-
٨- روسيا الاتحادية	-	-	-	-	-	-	-	-
٩- إنجلترا	٢١٢٦	٢٤٦٦	٤٨١	٤١٢	٢٣٥٨	٢٦٥٥	٢٠١٩	٩٥٢
١٠- كازخستان	٥١٤	٤١٠	٢٦٨٣	٩٦٣	٦٨٢	٢٦٨٦	٣٤٤٧	١٢٥١
جملة	١٨٧٤٧	٢٦٥٦٥	٢٢٧٦٧	٩٤٥١	١١٠٨١	١٥٠٥٤	١٤٦٦٨	١٢٦٤٦
% من صادراتها القمحية	١٧,٥	٢٥,٥	٢٣,٢	٩,٥	١٠,٣	١٤,٠	١٣,٠	١١,٠

تابع جدول رقم (٧) تقديرات الصادرات من المخزون القمحى بالدول الرئيسية
المصدرة للقمح (ألف طن) فى السنوات ١٩٩٣- ٢٠٠٧

الدول	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
١- الأرجنتين	١٣٤٢	٢٥٠٥	-	-	٣٧٩٨	٦٢٦	-
٢- أستراليا	-	١٠٤٣٩	-	٢٩١٤	-	١١٨٢٤	٨٤٨٩
٣- كندا	٥٠٣٦	٥١٣٩	-	٢٥٠	-	٢١٥٦	٦٨٤٨
٤- الولايات المتحدة	٦٥٢٤	١٢٨١١	-	٧٤٧٢	٥١٢١	٩١٢٥	١٣٩٧٥
٥- فرنسا	٦٧٨٢	-	٦٣٨٣	-	٢٤١٠	٣٣١٨	٤٤٠٧
٦- ألمانيا	١١٣٣	٤٠٩٥	٢٣٢٩	-	٣٠١٠	٦١٨٨	٤٣٣٨
٧- أوكرانيا	-	١٥٦٧	-	-	٦٤٧	٢٢٤١	-
٨- روسيا الاتحادية	-	-	٨٠٤٢	-	٨١٦	١٦٩٨	٧٢٠
٩- إنجلترا	٢٣٨٦	-	٣٨٩٥	١٥٢٩	٢٥٢٣	١٨٠٢	-
١٠- كازخستان	-	-	١٣٧٠	١٠٥٧	-	٥٢٧	١٥٦
جملة	٢٣٢٠٣	٣٦٥٥٦	٢٢٠١٩	١٣٢٢٢	١٨٣٢٥	٣٩٥٠٥	٣٨٩٣٣
% من صادراتها القمحية	٢١,٤	٣٢,٤	٢١,٨	١١,٤	١٥,٥	٣٢,١	٢٩,٤

المصدر:- جمعت وحسبت من : WWW.FAo stat ,commodity Balance Sheets

- قدرت وفقا للموازنة المعروفة:
- (١) الإنتاج+ الواردات + التغير فى المخزون- الصادرات = الإستخدمات المحلية، أو الإستخدمات المحليـة + الصادرات = الإنتاج +الواردات+التغير فى المخزون.

(٤/٢/٣) ارتفاع تكلفة النقل البحري ومخاطرة : إن تواجد الأعداد القليلة من الدول الرئيسية المصدرة للقمح فى توزيعات جغرافية متباعدة بالنسبة للكثير أو أغلبية الدول المستوردة يجعل من تكلفة النقل البحري لشحنات القمح عنصراً أساسيا فى تكلفة استيرادها، كما يجعل منها موقعاً آخر للمخاطر المحتمل أن تواجه الدول المستوردة للقمح... وتتأكد هذه الاحتمالات مع وجود القفزات المشاهدة فى الوقت المعاصر فى أسعار الوقود، أو ارتفاع تكلفة التأمين على شحنات النقل البحري وقت وجود الأزمات الحربية فى مناطق العالم أو لأى من الأسباب الأخري، حيث تلجأ شركات النقل البحري، وشركات التأمين إلى رفع أسعارها فى مثل هذه الظروف إلى مستويات يندر أن تعود إلى سابقتها مع انتهاء هذه الظروف، ومستندة فى ذلك إلى قوتها الاحتكارية أو التنظيمية .. وتبدو هذه المخاطر أكثر احتمالا بالنسبة لكل من مجموعة الدول الآسيوية، ومجموعة الدول الأفريقية حيث طول مسافات النقل البحري بينها، وبين الدول المصدرة، والتى قد يمتد بعضها لعبور مناطق أزمات عسكرية كما هو الحال فى مناطق الشرق الأدنى، والأوسط ..كما أن هناك من الدول المستوردة التى تواجه ظروفاً احتكارية عندما تشترط الدول المصدرة للقمح نقل صادراتها على السفن المملوكة لشركاتها، وبالتبعية خضوع الدول المستوردة لشروط هذه الشركات ...ويرتبط باستمرار اعتماد الدول المستوردة على السوق الدولية فى توفير النقص فى احتياجاتها من القمح الحاجة إلى الاستثمار فى تطوير المرافق الأساسية بالموانى المحلية، وفى مرافق النقل المحلية المتصلة بها، بالإضافة إلى ما يتطلبه تشغيل هذه المرافق من إنفاق جاري، وهو ما ينعكس فى النهاية فى ارتفاع تكلفة نقل القمح المستورد إلى مراكز الاستهلاك المحلية.

(٥/٢/٣) استنزاف موارد النقد الأجنبي: إن استمرارية اعتماد أي من الدول على الأسواق الدولية لتوفير احتياجاتها من القمح إنما يمثل أحد التيارات الدائمة لاستنزاف موارد النقد الأجنبي المتاحة لديها، والتى لا يمكن إيقافها باعتبار القمح سلعة غذائية أساسية لتأمين الاحتياجات الغذائية الضرورية للفئات المختلفة من السكان، والتى لا مفر من تدبير الاحتياجات منها، وتتوقف وبطبيعة الحال درجة خطورة هذا التيار فى الاستنزاف المستمر لموارد النقد الأجنبي المتاحة على حجم واردات الدولة المستوردة من القمح من ناحية، وعلى قنوات تدبير النقد الأجنبي وحجم واستمرارية مواردها من ناحية أخري.

(٦/٢/٣) مخاطر إقتصادية وإجتماعية أخري: قد تأتى نتائج مجموعة المخاطر السابقة أو أى منها بمجموعة أخري من المخاطر غير المرغوبة اقتصاديا أو اجتماعيا، حيث تأتى المحصلة النهائية لمجموعة المخاطر السابقة فى ارتفاع تكلفة تدبير النقص فى الاحتياجات المحلية منه فضلاً عن ما ينطوي عليه ذلك أيضاً من صعوبات ...ومن الطبيعي أن ينعكس ارتفاع هذه التكلفة فى أرتفاع أسعار القمح (ومنتجاته) فى السوق المحلية، أو ارتفاع تكلفة الدعم الحكومي الموجه للاستهلاك منه . فارتفاع سعر القمح بالنسبة للمستهلك المحلى، إنما يعنى ارتفاع تكلفة سلعة غذائية ضرورية فى سلة غذاءه اليومى وضرورة تدبير الاحتياجات منها على حساب سلع غذائية أخري (فى حالة الفئات الفقيرة) أو سلع استهلاكية غير غذائية وهو ما يعنى فى النهاية انخفاض مستوي معيشة فئات عريضة من السكان، وهى من الانعكاسات غير المرغوبة اجتماعيا ..كما أن ارتفاع تكلفة دعم الواردات من القمح قد ينطوى على تمويلها على حساب موارد مخصصة لأغراض تنموية أخري بما فى ذلك من انعكاسات على معدلات النمو الاقتصادى ومستوي معيشة السكان ...وقد تبدو خطورة ذلك فى حالة الحاجة إلى تدبير موارد النقد الأجنبي اللازمة لتغطية الزيادة فى تكلفة استيراد القمح من الخارج. فقد تدعو الحاجة إلى إعادة النظر فى أولويات الاستيراد السلعي من الخارج، والتى قد تخلص إلى ترتيب هذه الأولويات على حساب الواردات من سلع استثمارية أو وسيطة تفرض بدورها ترتيب أولويات التنمية وعلى عكس ما كانت تهدف إليه خطط التنمية أو وجود ارتباك فى النشاط الإنتاجي للصناعات والأنشطة المعنية بالسلع الاستثمارية والوسيطة التى تستورد من الخارج، والتى لا تكون مرغوبة اقتصاديا أو اجتماعيا.

(٣/٣) إن مصر كغيرها من الدول المستوردة للقمح يمكن أن تحقق مكاسب اقتصادية من استيرادها للقمح من الخارج، فى حالة غياب الميزة النسبية فى إنتاجه محلياً، وفى حالة وفرة الإنتاج بالدول المصدرة للقمح مع وجود المنافسة الكاملة فيما بينها فى تصريف الفائض المتاح لديها خارج أسواقها...إلا أنه فى حالة غياب مثل هذه الظروف، ووجود المخاطر المشار إليها، فإن احتمالات مواجهه مصر لهذه المخاطر تعد من الاحتمالات الواردة وبدرجة أكبر عن غيرها من كثير من الدول المستوردة للقمح لأسباب متنوعة من بينها كبر حجم وارداتها السنوية من القمح والتى وصلت إلى ما يقرب من ٨,٦، ٧,٤ مليون طن عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ٢٠٠٧/٢٠٠٨على الترتيب، وبما يمثل نحو ٥١% من احتياجاتها المحلية، ونحو ٦,٥% من إجمالى الصادرات العالمية من القمح خلال هذه الفترة. كما أن وجود الموقع الجغرافى لمصر على مسافات طويلة من الموقع الجغرافى لغالبية الدول الرئيسية

المصدرة للقمح (وباستثناء الدول الأوروبية)، قد يضعها فى قائمة أكبر الدول تضرراً من احتمالات ارتفاع تكاليف النقل البحري، وبما ينطوى عليه من مخاطر أخري ..كما يضيف وجود العجز الدائم فى الميزان التجارى السلعي بعداً آخر لاحتمالات مواجهة مصر لمخاطر التعامل فى السوق الدولية للقمح، خاصة تلك المخاطر الاجتماعية والاقتصادية المشار إليها من قبل.

الفصـــل الثـانى

الفصل الثانى: البنية الأساسية، وقنوات ونظم تداول القمح فى السوق المحلية

تمثل السوق المحلية للقمح (وكغيرها من الأسواق الأخرى) الوسط الذى ينتقل خلاله القمح من مصادره الأصلية (إنتاج محلى واستيراد) وفى صورته الخام إلى المستهلك النهائى بالصورة الصالحة للاستهلاك، وبما تتضمنه من منتجات غذائية متنوعة ... وحيث يتضمن هذا الوسط كثير من الوظائف والخدمات تبدأ بالنقل ثم التخزين، ثم التجهيز والتصنيع إلى المنتج النهائى، وحيث تعد هذه الوظائف والخدمات مكملة لبعضها البعض، ووجود الروابط التى تحقق الوظيفة النهائية لهذه السوق. ولكل وظيفة من وظائف هذه السوق تكاليفها التى يجب أن تدفع والتى يجب التسليم بوجودها وشرعيتها، وهو ما يفرض على واضعى السياسات ومنظمى هذه السوق تنظيمها بالشكل الذى يسمح بتطوير أداءها وتغطية تكاليف خدماتها أو توفير النظم والسياسات اللازمة لمساندة أو دعم هذه التكاليف، فضلاً عن تحقيق العدالة فيما بين الأطراف المتعاملة فى هذه السوق (ابتداء من المنتج، والمستورد، ومروراً بالأطراف الوسيطة بالسوق حتى المستهلك النهائى) فى تحمل تكلفة وظائف هذه السوق، واقتسام منافعها. ومن هنا فإن البحث فى تطوير هذه السوق بغرض تحسين أداءها يفرض البحث فى قنوات ونظم تداول القمح، ومنتجاته الوسيطة، وفى بنيته الأساسية بغرض الكشف عن ما قد يوجد من قصور فى وظائف هذه السوق، وما قد يوجد من مشاكل، ومعوقات تترجم نتائجها النهائية فى وجود فاقد اقتصادى فى هذه السوق، وهو ما يهدف إليه الجزء الحالى من الدراسة.

١- قنوات، ونظم تداول العرض من القمح ومنتجاته :

(١/١) الإنتاج المحلى من القمح الخام: تضم الأطراف المتعاملة فى الإنتاج المحلى من القمح وبصورته الخام فى السوق كل من منتجى القمح كبائع ومستهلك ثم الحكومة (ممثلة فى الهيئة العامة للسلع التموينية، ومطاحن القطاع العام) والأسر الريفية كمشترى، ثم التجار، والتعاونيات الزراعية، وبنك الائتمان الزراعى كوسطاء، وحيث تأخذ المسارات التسويقية لمبيعات المنتج من القمح أى من الصور التالية:

- البيع عند باب المزرعة إلى المزارعين غير المنتجين للقمح، ولغيرهم من الأسر الريفية الأخرى، والراغبة فى الشراء إما لغرض استهلاكها الذاتى من القمح، أو لغرض تدبير

احتياجاتها من تقاوى القمح فى الموسم التالى أو لكلا الغرضين معا .. ويغلب تحديد أسعار المبيعات من القمح خلال هذا المسار استرشاداً بأسعار الشراء المحددة من قبل الحكومة.. وتشكل المبيعات من خلال هذا المسار مع ما يحتفظ به منتجى القمح لغرض استهلاكهم الذاتى النسبة الأكبر من الإنتاج السنوى من القمح والتى تراوحت ما بين ٦٦% - ٧٦% خلال السنوات ٢٠٠٦/٠٥-٢٠١٠/٠٩، وعلى نحو ما يشير إليه الجدول رقم (٨) .

- البيع إلى بنك التنمية والائتمان، والتسليم عند باب شون البنك أو مراكز التجميع المخصصة لهذا الغرض، حيث يتولى المنتج تحمل تكلفة النقل إلى باب الشونة أو مركز التجميع، كما يقوم البنك بالشراء لصالح الهيئة العامة للسلع التموينية وفقاً للأسعار المحددة من قبل الحكومة، كما يتولى البنك أعمال الوزن، والتدريج ، والتعبئة والتخزين إلى أن يتم نقل الكميات المشتراة إلى المطاحن وعلى نفقة الهيئة العامة للسلع التموينية.. وحيث يتقاضى البنك نحو ٢٠,٠ جنيه/للطن مقابل خدماته.
- البيع عند باب المزرعة إلى تجار الحبوب، وعلى أساس الأسعار المحددة من قبل الحكومة وبعد التفاوض على خصم هامش منها مقابل تكاليف النقل إلى شون أو مراكز التجميع ببنك الائتمان، حيث يتولى التاجر المشترى البيع بدوره إلى بنك الائتمان الزراعى أو إلى مطاحن القطاع العام، ولحساب الهيئة العامة للسلع التموينية.
- البيع إلى مطاحن القطاع العام، تسليم باب المطحن، ولحساب الهيئة العامة للسلع التموينية، وعلى أساس الأسعار المحددة من قبل الحكومة، مع إضافة هامش مقابل تكاليف النقل .
- البيع إلى التعاونيات الزراعية تسليم مراكز التجميع المخصصة وعلى أساس الأسعار المحددة من قبل الحكومة، حيث تتولى التعاونيات الشراء لحساب الهيئة العامة للسلع مع تسليم الكميات المشتراة إلى بنك التنمية والائتمان الزراعى أو إلى مطاحن القطاع العام .
- التعاقد مع الشركات المنتجة لتقاوى الإكثار، على أساس تسليم باب الشركة المتعاقدة، ومنح علاوة إضافية على الأسعار المحددة من قبل الدولة لتغطية تكاليف النقل وحفز المنتج المتعاقد على إنتاج التقاوى بالمواصفات المطلوبة.

جدول رقم (٨) توزيعات الإنتاج المحلى من القمح ما بين أغراض الاستهلاك الريفى، والمبيعات إلى هيئة السلع التموينية خلال السنوات ٢٠٠٦/٠٥-٢٠١٠/٠٩

السنوات	مطاحن القطاع العام (٢)		بنك التنمية والائتمان الزراعى (١)		الأسر الريفية		الإنتاج
	ألف طن	%	ألف طن	%	ألف طن	%	ألف طن
٢٠٠٦/٠٥	١٥٧١	١٩,٠	١٢٢٩	١٤,٩	٥٤٧٤	٦٦,٢	٨٢٧٤
٢٠٠٧/٠٦	٧٦٩	١٠,٤	١٠٣١	١٤,٠	٥٥٧٩	٧٥,٦	٧٣٧٩
٢٠٠٨/٠٧	٧٣٨	٩,٣	١٥٦٢	١٩,٦	٥٦٧٧	٧١,٢	٧٩٧٧
٢٠٠٩/٠٨	٠٢٥٠٠	٢٩,٣	-	-	٦٠٢٣	٧٠,٧	٨٥٢٣
٢٠١٠/٠٩(٣)	٨٢٣	٩,٦	١٣١٢	١٥,٣	٦٤٦٥	٧٥,٢	٨٦٠٠

المصدر: (١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، دراسات غذائية، الموقع الألكترونى. (٢)،(٣) وزارة التجارة والصناعة، الهيئة العامة للسلع التموينية، بيانات غير منشورة.

• تشمل المورد إلى بنك التنمية والأئتمان.

هذا وإذا كان الجانب الأكبر من الإنتاج المحلى يسلك مسار الاستهلاك فى المناطق الريفية من خلال ما يحتفظ به منتجى القمح بغرض استهلاكهم الذاتى، وما يباع من فائض إلى الأسر الريفية (وعلى نحو ما سبق ذكره)، فإن مسار البيع إلى بنك التنمية والائتمان من خلال مبيعات المنتجين، والتجار، والتعاونيات، يأتى فى المرتبة الثانية وبنسبة تراوحت ما بين ١٤-٢٠% تقريباً من الإنتاج السنوى خلال السنوات المشار إليها، ثم يليه فى ذلك مسار البيع والتسليم عند باب مطاحن القطاع العام وبنسبة تراوحت ما بين ٩%-١٩% تقريباً من الإنتاج السنوى خلال نفس الفترة المشار إليها، وعلى نحو ما هو مبين بنفس الجدول سابق الذكر.

وبالنسبة لأولويات المسارات المشار إليها لتسويق مبيعات المنتج الزراعى لفائض إنتاجه من القمح فتشير نتائج مسوحات سابقة (١٩٨٨) إلى أن مسار البيع المباشر للتجار عند باب المزرعة يأتى فى المرتبة الأولى بين هذه المسارات، ثم يليه فى ذلك مسار البيع المباشر إلى بنك التنمية والائتمان الزراعى عند باب شون البنك أو مراكز التجميع المخصصة لهذا الغرض فى غالبية الأقاليم، وإن كان مسار البيع المباشر عند باب مطاحن القطاع العام يأتى فى المركز الثانى فى بعض الأقاليم، مع اختلاف الأوزان النسبية لكل من هذه المسارات من أقليم إلى آخر. ويمكن إيجاز نتائج هذه المسوحات وعلى أساس الكميات المباعة على كل من هذه المسارات، وعلى مستوى كل من الأقاليم الرئيسية فيما يلى:

- <u>المحافظات الحضرية</u>: تمثل الكميات المباعة إلى التجار عند باب المزرعة نحو ٧٠,٥% من إجمالى الفائض المباع، بينما تمثل الكميات المباعة إلى بنك التنمية والائتمان الزراعى ما نسبته ٢١,٢٠% من هذا الفائض، كما بلغت الكميات المباعة إلى وزارة الزراعة من خلال التعاقد مع الشركات المنتجة للتقاوى ما نسبته ٧,٣٠% من إجمالى هذا الفائض (جدول رقم ٩).
- <u>محافظات وجه بحرى</u>: تاتى المبيعات إلى التجار عند باب المزرعة فى المركز الأول وبنسبة بلغت نحو ٧١,٦٠% من إجمالى الفائض المباع، كما تأتى المبيعات إلى وزارة الزراعة فى المركز الثانى وبنسبة بلغت نحو ١٣,٦٠% من هذا الفائض، بينما تأتى المبيعات إلى كل من التعاونيات، وبنك التنمية والائتمان فى المركز الثالث، والرابع على الترتيب وبنسبة بلغت نحو ٤,٩٠%، ٣,٨٠% من إجمالى الفائض المباع، وحيث تأتى المبيعات من خلال المسارات الأخرى فى المراكز المتأخرة (جدول رقم ٩).
- <u>محافظات مصر الوسطى</u>: يأتى مسار البيع إلى التجار عند باب المزرعة فى المركز الأول وبنسبة بلغت نحو ٣٨,٥٠% من إجمالى الكميات المباعة، ثم يليه فى ذلك مسار البيع إلى بنك التنمية والائتمان الزراعى، وبنسبة ٣٠,٧% من إجمالى الكميات المباعة، ثم يأتى مسار البيع إلى مطاحن القطاع العام فىالمركز الثالث وبنسبة ١٥,٨٠%، ثم المبيعات إلى التعاونيات الزراعية وبنسبة ١١,٨٠%، بينما تأتى المسارات الأخرى فى المراكز التالية المتأخرة .
- <u>محافظات مصر العليا</u>: تأتى مسارات البيع إلى التجار، والبيع إلى مطاحن القطاع العام، والبيع إلى الأسر الريفية الأخرى فى المراكز الثلاث الأولى وعلى الترتيب، وبنسبة بلغت نحو ٤٨,١٠%، ٣٢,١%، ٩,٣٠% من إجمالى الكميات المباعة، بينما تأتى المبيعات إلى التعاونيات الزراعية فى المركز الرابع وبنسبة بلغت نحو ٥,٨٠% من الكميات المباعة.. أما المبيعات إلى بنك التنمية والائتمان الزراعى فتأتى فى المركز الأخير وبنسبة تمثل نحو ٤,٧٠% من إجمالى المبيعات .
- <u>محافظات الحدود</u> : يأتى مسار البيع إلى التجار عند باب المزرعة فى المركز الأول وبنسبة بلغت نحو ٥٩,٠% من إجمالى الكميات المباعة، ثم يليه فى ذلك مسار البيع إلى بنك التنمية والائتمان الزراعى، وبنسبة تبلغ نحو ١٥,١٠% ثم تأتى مسارات البيع إلى المطاحن، والبيع إلى وزارة الزراعة، والبيع إلى التعاونيات الزراعية فى المراكز الثالث، والرابع، والخامس، وبالنسب الواردة بالجدول رقم (٩).

جدول رقم (٩) الوزن النسبى لمسارات تسويق الفائض من الإنتاج المحلى من القمح (١٩٩٨) على أساس الكميات المباعة (%)

مسارت البيع / الأقاليم	التجار	المطاحن	التعاونيات الزراعية	الأسر الريفية	بنك التنمية	وزارة الزراعة	أخرى
١-محافظات حضرية	٧٠,٥	٠,٠	١,٠	٠,٠	٢١,٢٠	٧,٣	٠,٠
٢-الوجه البحرى	٧١,٦٠	١,٩٠	٤,٩٠	١,٩٠	٣,٨٠	١٣,٦٠	٢,٤٠
٣-مصر الوسطى	٣٨,٥٠	١٥,٨٠	١١,٨٠	٠,٤٠	٣٠,٧٠	٢,٩٠	٠,٠
٤-مصر العليا	٤٨,١٠	٣٢,١٠	٥,٨٠	٩,٣٠	٤,٧٠	٠,٠	٠,٠
٥-الحدود	٥٩,٠	٨,٨٠	٦,٤٠	١,٨٠	١٥,١٠	٧,٩٠	١,٠

المصدر:

Ministry of Agriculture, Agricultural Policy Reform Program, Cairo, May,1999.

أما عن الأسباب الدافعة لاختيار المنتج الزراعى لأى من قنوات التسويق المشار إليها فتحددها نتائج المسح المشار إليه فى السعر كعامل أول، وفى موقع تسليم المبيعات كعامل ثانى، ثم الثقة فى المشترى كعامل ثالث، حيث يفضل المنتج الزراعى المسار الذى يحقق أعلى الأسعار، وأقل تكلفة للنقل، وتوافر الثقة فى المشترى من حيث الفرز وتحديد الرتب الإنتاجية، ودفع الثمن... ولهذا يأتى مسار البيع إلى التجار عند باب المزرعة فى المركز الأول بين القنوات التسويقية للقمح، ثم يأتى مسار البيع إلى بنك التنمية فى المركز الثانى، ثم مسار البيع إلى مطاحن القطاع العام فى المركز الثالث فى غالبية أقاليم الجمهورية ... أما عن أسباب التباين فى الأوزان النسبية للقنوات التسويقية المختارة من إقليم إلى آخر فمن الطبيعى أن ترجع إلى التباينات فى السعة المزرعية، وحجم الإنتاج، والفائض بغرض البيع فى المزارع المنتجة للقمح فى هذه الأقاليم، فضلاً عن التباينات فى مسافات النقل من باب المزرعة إلى موقع المشترى إلى جانب التباينات فى أعداد المزارع غير المنتجة للقمح،وأعداد الأسر الريفية الأخرى الراغبة فى شراء القمح بغرض استهلاكها الذاتى، وغيرها من العوامل الأخرى كأعداد المزارع المتعاقدة على إنتاج تقاوى الإكثار.

(٢/١) الواردات من القمح الخام: وبالنسبة للمسارات التسويقية للواردات من القمح وفى صورته الخام فتبدأ باستيراد القمح، وتنتهى بتسليمه إلى مطاحن القطاع العام، ومطاحن القطاع الخاص الصناعية، وبمشاركة من كل من الهيئة العامة للسلع التموينية، والشركة القابضة للمطاحن والمضارب، ومطاحن القطاع الخاص الصناعية، والتى لكل منها مساره وآلياته الخاصة، والتى تنحصر فيما يلى:

- الاستيراد عن طريق الهيئة العامة للسلع التموينية، والتى تقوم آلياتها فى الوقت الحاضر على طرح المناقصات بالكميات المستهدف استيرادها، ومواصفاتها وتوقيتات الإستيراد أمام الشركات الوطنية، والأجنبية العاملة فى هذا المجال وقبول أفضل العروض المقدمة من بينها، وحيث تسلم الكميات الموردة إلى مطاحن القطاع العام المشتغلة فى إستخراج دقيق القمح اللازم لصناعة رغيف العيش البلدي، وقد يشارك معها فى ذلك بعض مطاحن القطاع الخاص الصناعية من خلال التعاقد فيما بين الهيئة، وهذه المطاحن.
- الإستيراد عن طريق الشركة القابضة للمطاحن والمضارب، والتى تقوم على إستيراد القمح بغرض إستخراج الدقيق الفاخر (٧٢%) لصناعة رغيف الفينو وبعض ونقص المنتجات الأخري، والتى تقوم آلياتها فى الإستيراد على نفس نظام الهيئة العامة للسلع التموينية، ثم توريد الكميات المستوردة إلى مطاحن القطاع العام المشتغلة فى إنتاج هذه النوعية من الدقيق.
- الإستيراد عن طريق القطاع الخاص ممثلاً فى المستثمرين أصحاب المطاحن الصناعية الكبيرة والمنشأة بغرض إستخراج الدقيق الفاخر (٧٢%)، والتى تقوم آلياته على الإتصال المباشر بالموردين، وتوريد الكميات الموردة إلى المطاحن الخاصة بغرض إستخراج هذه النوعية من الدقيق فقط دون التصريح لها بتصريف أي من الكميات الموردة فى صورة حبوب فى السوق المحلية.

(٣/١) <u>الإنتاج من الدقيق والنخالة</u>: تمثل مطاحن القطاع العام والخاص نقطة النهاية فى مسارات تسويق حبوب القمح الخام، كما أنها تمثل نقطة البداية فى مرحلة تسويق الدقيق والنخالة المستخلصة، والتى تتداولها صناعات غذائية أخري بغرض إنتاج المنتجات الجاهزة للاستهلاك الآدمي، حيث تتمثل هذه القنوات والمراحل التسويقية فيما يلى:

شكل رقم (١) المسارات المختلفة لتسويق القمح في صورته الخام والمصنعة والمجهزة إلى منتجاته النهائية

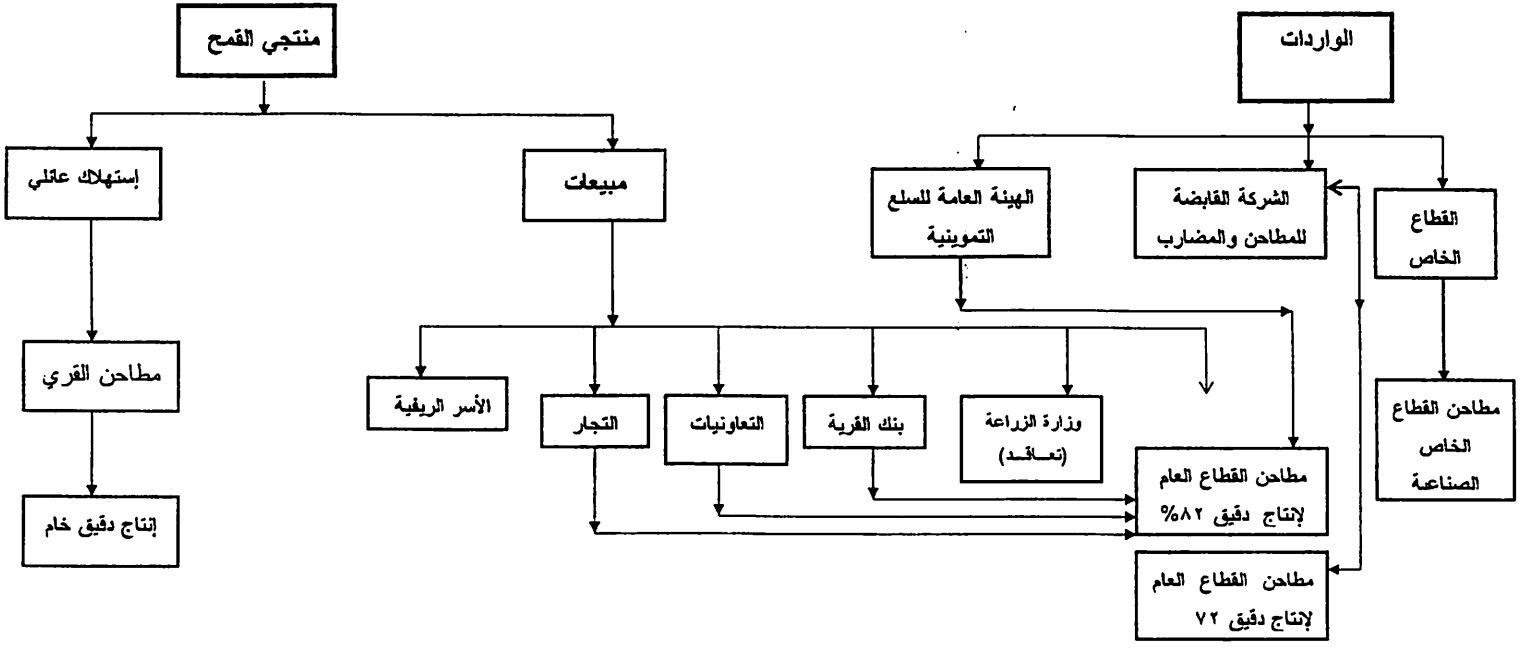

- تقوم مطاحن القطاع الخاص الصغيرة فى المناطق الريفية على إستخراج الدقيق الخام لصالح الأسر الريفية مقابل تكلفة محددة، وحيث تتولي هذه الأسر فيما بعد صناعة ما يلزم إستهلاكها الذاتى من رغيف العيش وغيره من المنتجات الأخري، فضلاً عن الإنتاج بما تستخرجة من نخالة أخري إما فى أغراض الإنتاج الحيوانى، الداجني، أو البيع فى السوق.
- تقوم مطاحن القطاع العام/، ولصالح الهيئة العامة للسلع التموينية باستخراج الدقيق اللازم لصناعة رغيف العيش البلدي المدعم، من حبوب القمح الخام الموردة إليها من الإنتاج المحلي، وما تستورده الهيئة العامة للسلع التموينية من الخارج لنفس الغرض حيث يورد الدقيق المستخرج إلى مخابز الرغيف البلدي والمستودعات بالمناطق الحضرية والريفية، والتى تتولى تصنيعه، وتسويقه إلى المستهلك بصورة مباشرة، كما تتولي هذه المطاحن توريد ما تستخلصه من نخالة إلى مصانع الأعلاف، والمخابز، والتجار، ومنتجي الدواجن.
- تقوم مطاحن القطاع العام، ومطاحن القطاع الخاص الصناعية باستخراج الدقيق الفاخر(٧٢%) اللازم لصناعة الرغيف الفينو، وغيره من المنتجات الغذائية الأخري من مكرونة، وشعرية، وبسكويت وحلويات، حيث يلى ذلك توريد هذه النوعية من الدقيق إلى المصانع القائمة على تصنيعة إلى هذه المنتجات، والتى تأخذ مسارها إلى المستهلك النهائى إما بصورة مباشرة (فى بعض الحالات) إلى التجار فى أغلب الحالات ..كما يتم تسويق النخالة المستخرجة إلى مصانع الأعلاف، والمخابز ومنتجي الدواجن، والتجار.

ويصور الشكل رقم (١) المسارات المختلفة لتسويق القمح فى صورته الخام، وفى صورته المجهزة والمصنعة إلى منتجاته النهائية، والذي يشير ضمنياً إلى هيكل (أو بناء) صناعة القمح فى السوق المحلية.

٢- <u>الطرق، والنقل:</u>

يمكن أن يستخلص من الواقع المشاهد اليوم غياب أي من المشاكل المرتبطة بنقل وتوزيع حبوب القمح، ومنتجاتها فى السوق المحلية على مختلف مواقعها ومستوياتها حيث تتواجد شبكة جيدة من الطرق ووسائل النقل التى تربط ما بين مناطق الإنتاج والأسواق، وكذلك ما بين الموانى البحرية، وهذه الأسواق، حيث تتواجد شبكة من الطرق الأسفلتيه والترابية والتى تبلغ أطوالها ما يقرب من ١٠٥,٠ ألف كيلو متر وبمتوسط يبلغ نحو ٢,٦ كيلو متر لكل كيلو متر مربع من المساحة المأهولة بالدلتا والوادي، والبالغة نحو ٤٠,٠ ألف كم٢. كما تمثل أطوال

الطرق الأسفلتيه ما يقرب من ٨٧% من أطوال هذه الشبكة، بينما تمثل الطرق الترابية النسبة المتبقية منها، ويضاف إلى هذه الشبكة أيضاً شبكة النقل بالسكك الحديدية والتى تبلغ أطوالها نحو ٥,١ ألف كيلو متر، تربط ما بين الأقاليم المختلفة بالدلتا، والوادي ، وذلك فضلاً عن ما يتواجد من إمكانيات للنقل النهري على طول الدلتا والوادي. وبالنسبة للواردات من القمح فيتواجد خمسة موانى بحرية لتفريغ الشحنات القادمة وتشمل كل من ميناء الإسكندرية، ودمياط، وبورسعيد على ساحل البحر الأبيض، والتى ترتبط بشبكات النقل البري، والنهري، والسكة الحديد، كما تشمل ميناء الأدبية بخليج السويس، والذى يرتبط بشبكتي النقل البري، والسكة الحديد، ثم ميناء سفاجا على البحر الأحمر حيث ارتباطه بشبكة النقل البري. ولقد بلغت الطاقة الاستيعابية التصميمية لهذه الموانى ما يقرب من ٤٦,١٥ مليون طن للبضائع العامة، ٢٦,٨ مليون طن لبضائع الحبوب الجافة، وبما يمثل نحو ٨٥,٠%، ٨١,٠% من إجمالي الطاقة الاستيعابية للموانى المصرية التجارية فى عام ٢٠٠٩[١]

ويعمل على شبكة الطرق البرية ما يقرب من ٧٦٨,٠ ألف شاحنة نقل بالإضافة إلى ٧٣,٠ ألف مقطورة، وبمتوسط يبلغ نحو ١٩ شاحنة، ٢ مقطورة لكل كم٢ من المساحة المأهولة. أما بالنسبة لشبكة السكك الحديدية فيعمل عليها ما يقرب من ١١,٠ ألف قطار بالإضافة إلى ١٦٣ جرار إلى ما يقرب من ٣٣٠,٠ ألف عربة لنقل البضائع خلال عام ٢٠٠٨، وحيث تراوحت كمية البضائع المنقولة عبر هذه الشبكة خلال السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٦ ما بين ٧,٩ إلى ١٢,٠ مليون طن سنويا[٢].

أما شبكة النقل النهري فبلغ عدد وحدات النقل النهري العاملة بها والمملوكة لنشاط نقل البضائع ٧٦١ وحدة فى عام ٢٠٠٨منها ٦٠٠ وحدة مملوكة للقطاع العام، والقطاع الخاص المنظم، ١٦١ وحدة مملوكة للقطاع الخاص غير المنظم، ولقد بلغ إجمالي البضائع المنقولة عبر هذه الشبكة خلال هذا العام نحو ٣,٠ مليون طن، منها ٢,٤ مليون طن للقطاع العام والخاص المنظم، ٥٩٣ ألف طن للقطاع الخاص غير المنظم ..ولقد شكلت البضائع الصناعية، وسلع المناجم والمحاجر الجانب الأكبر من البضائع المنقولة عبر هذه الشبكة، بينما تأتى السلع الزراعية فى المرتبة الثالثة وبما نسبتة ٨,٥% من إجمالى البضائع المنقولة عن طريق هذه الشبكة، وإن كان قصب السكر يعد هو السلعة الزراعية الرئيسية المنقولة بهذه الشبكة[٣]

---

[١] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاءات النقل والإتصالات، الموانى البحرية، الموقع الالكترونى.

[٢] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، القاهرة ٢٠١٠.

[٣] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لنشاط نقل البضائع فى قطاع النقل النهري، الموقع الالكترونى.

هذا وعلى الرغم من شيوع هذه الشبكة من الطرق ووسائل النقل فيما بين نقل النوعيات المختلفة من البضائع، إلا أنها وبأي المعايير تعد شبكة جيدة لنقل، وتوزيع القمح (بما فيها البضائع الأخرى) ما بين مراكز الإنتاج، والاستيراد، ومراكز الاستهلاك.

إن الهيئة العامة للسلع التموينية تعد هى المشتري النهائي لحبوب القمح الخام المنتج محليا (وباستثناء المباع إلى الأسر الريفية)، بالإضافة إلى ما تستورده من الخارج، وحيث تتحمل تكاليف النقل من مراكز تجميعية من المنتجين، ومن الموانى البحرية إلى مراكز ومستودعات التخزين والمطاحن الموزعة فى مختلف المحافظات، وفقا لنولون النقل المحدد من قبلها، والذي حدد بالنسبة للنقل بالسيارات وفى حالة النقل لمسافة ١٥٠كم فأقل بواقع ٣٧,٦٤، ٣١,٥٤، ٣٠,٧٢، ٣٠,٧٢ جنية للطن من كل من الموانى البحرية فى سفاجا، والسويس، ودمياط، والإسكندرية على الترتيب، وفى حالة زيادة مسافة النقل عن ١٥٠كم يزداد النولون المشار إليه بواقع ٠,١٣جنية للطن ولكل كم زيادة فى حالة النقل من ميناء سفاجا، وبنحو ٠,١٢جنية للطن ولكل كم زيادة إذا كان النقل من الموانى البحرية بالسويس، ودمياط، والأسكندرية ...وفى حالة النقل من موقع إلى آخر بين المحافظات يتحدد نولون النقل بما يساوى نولون النقل من ميناء الإسكندرية.

أما فى حالة النقل بالسكك الحديدية فيحدد النولون بمعدلات تختلف باختلاف الموانى البحرية، ومواقع تفريغ الشحنات، فمع نقل الأقماح المستوردة من الموانى البحرية على ساحل البحر الأبيض (الإسكندرية وبورسعيد ودمياط) ومن السويس يحدد نولون الشحن بواقع ١٩,٠ جنيه/ للطن بالنسبة للكميات المنقولة إلى القاهرة وضواحيها حتى البدرشين، كما يحدد بواقع ٢١,٥٤ جنيه/ للطن من الكميات المنقولة من هذه الموانى حتى الواسطي، والفيوم، وسنورس ومع الكميات المنقولة من هذه الموانى حتى المنيا، أو سوهاج، أو السد العالى فيحدد النولون بواقع ٢٤,٥٨٥، ٣١,٠، ٤٣,٠ جنيه/للطن فى كل من الحالات الثلاث على الترتيب ...أما بالنسبة للنقل من ميناء سفاجا على البحر الأحمر إلى قنا، وسوهاج، وأسيوط، والمنيا، وإمبابة وشبرا فتبلغ قيمة النولون نحو ١٩,٠، ٢٥,٠، ٣١,٠، ٣١,٠، ٤٣,٠ جنيه/ للطن فى حالة كل من مواقع التفريغ الخمس على الترتيب ...وبالنسبة للنقل بالسكك الحديدية من موقع إلى آخر بالوجه البحري، والقبلي فيختلف النولون باختلاف المسافة وعلى النحو المبين فيما يلى[1]:

---

[1] الهيئة العامة للسلع التموينية ، القاهرة، بيانات غير منشورة.

المسافة (كم)	النولون (جنيه/طن)
١٥٠ كم فأقل	١٢,٢٤
١٥١- ٢٠٠كم	١٤,٤٥٠
٢٠١-٢٥٠كم	١٨,٤٦
٢٥١-٥٠٠كم	٢٤,٥٨٥
٥٠١-٧٥٠كم	٣٦,١٤
٧٥١كم فأكثر	٤٢,٩٣

إن تحديد الهيئة العامة للسلع التموينية لتعريفة نولون شحن القماح بالسوق المحلية وعلى النحو المشار إليه، إنما يشير إلى أن النقل بالسكك الحديدية يعد أقل تكلفة وإلى حد كبير عنه فى حالة النقل بالطرق البرية، وقد يكون خير مؤشر على ذلك المقارنات فيما بين تعريفات نولون الشحن بالسكك الحديدية، وبالسيارات فيما بين مناطق الدلتا، والوادي حيث تمثل تعريفة نولون النقل بالسكك الحديدية ولمسافة ١٥٠كم فأقل ما نسبته ٤٠% تقريباً من نولون النقل بالسيارات لنفس المسافة، وهى من المؤشرات التى تشير إلى أن التوسع فى إستخدام السكك الحديدية فى نقل القمح يعد من المحاور التى يمكن الاستناد عليها فى تخفيض تكاليف إنتاج الدقيق ومنتجاته ومن ثم المساهمة الجزئية فى تخفيض الدعم الحكومي المقدم فى هذا المجال.

٣- <u>التخزين</u>:

إن موسمية إنتاج القمح، مع وجود الإستهلاك اليومي منه تفرض الحاجة إلى وجود السعات التخزينية الكافية، وبالمواصفات الملائمة للحفاظ على المخزون من القمح دون فاقد، وبالجودة المطلوبة ..وقد يكون النقص فى السعات التخزينية، وفى مواصفاتها الفنية المطلوبة فى السوق المحلية من بين العوامل الرئيسية التى تستخلصها الكثير من الدراسات كأسباب لإرتفاع نسبة الفاقد من القمح فى صورته الخام قبل التصنيع، فضلاً عن تباينات تقديرات هذه النسبة من مصدر إلى آخر، حيث هناك من الدراسات التى تتضمن تقدير هذه النسبة(فى عام ٢٠٠٨) بنحو ٤% ، بينما يتضمن الميزان الغذائي الصادر عن وزارة الزراعة ولنفس العام تقدير هذه النسبة بنحو ١١%، كما أن للتوزيع الجغرافي للسعات التخزينية المطلوبة، وبما يتوافق مع الأوزان النسبية لمراكز الإستهلاك، ومصادر العرض من القمح فى السوق المحلية له دوره الهام فى سرعة تداول وتوزيع القمح بالسوق وعلى تكاليف النقل من موقع إلى آخر، حيث تختلف السعة التخزينية المطلوبة فى مواقع الإنتاج عنه فى مراكز تجميع فائض الإنتاج

المزرعى المباع والتى تختلف بدورها عن السعات المطلوبة في مراكز صناعة الطحن والإستهلاك، وفى الموانى البحرية.

(١/٣) السعة التخزينية لدي المنتج الزراعي : يتحدد حجم المخزون السنوي من القمح لدي المنتج الزراعي بقدر ما يحتفظ به فى موسم الإنتاج لغرض استهلاكه الذاتي على طول العام، وكذلك الحال أيضاً بالنسبة لمشتري القمح من الأسر الريفية، ومن ثم تحدد السعة الإجمالية لتخزين القمح لدي الأسر الريفية بمجموع ما تحتفظ به، أي بما يعادل الإنتاج السنوي من القمح بعد استبعاد فائض الإنتاج المباع للمؤسسات غير الريفية، وفى ضوء العرض السابق لتوزيع كميات الإنتاج المحلى ما بين الكميات المباعة إلى بنوك القري، والمطاحن، وما يحتفظ به المنتجين الزراعيين وغيرهم من الأسر الريفية بغرض استهلاكهم الذتى، يمكن تقدير السعات التخزينية لدي المنتجين الزراعيين وغيرهم من الأسر الريفية بما يقرب من ٦,٤٦٥ مليون طن فى عام ٢٠١٠/٠٩. أما من حيث نظم تخزين هذه الكميات فهي تختلف من منتج زراعي إلى آخر، وإن كانت تنحصر فى نظامين أساسين أولها يتمثل فى التعبئة فى أجولة تحفظ فى مخازن جيدة التهوية مع حمايتها من الطيور والحشرات، وقد يلزم فى بعض الحالات تبخير هذه المخازن بالمواد اللأزمة لوقاية الحبوب من الآفات الحشرية..أما النظام الآخر فيتمثل فى تخزين الحبوب بالصب فى مخازن معدة لهذا الغرض وبسعة موازية للكميات المستهدف تخزينها.

(٢/٣) السعة التخزينية فى مراكز التجميع، والتصنيع: تمثل السعة التخزينية لمراكز تجميع الكميات المباعة من الإنتاج المحلي إلى منشآت تجهيز وتصنيع القمح ما يعادل هذه الكميات فى أوقات الحصاد، وهو ما يختلف عنه فى حالة السعة التخزينية بمنشآت تجهيز وتصنيع القمح حيث السحب المستمر من المخزون لديها، ومن ثم الإضافة المستمرة فى دورات متكررة يحددها الطاقة الإنتاجية للمنشأة، وحجم المخزون وفترة الاحتفاظ به، فإذا ما استهدفت المنشأة وعلى سبيل المثال الإحتفاظ بمخزون كافي لتشغيلها لفترة ٣ شهور كان ذلك مؤشراً على دوران المخزون لأربع دورات، وتقل إلى ٣ دورات إذا كان من المستهدف الاحتفاظ بمخزون كافي للتشغيل لفترة ٤ شهور، وكذلك الحال أيضاً فى حالة السعة التخزينية فى الموانى البحرية حيث وجود السحب، والإضافة المستمرة إلى ما يوجد بها من رصيد الأقماح، ويمكن مناقشة السعات التخزينية فى كل من هذه المواقع فيما يلى:

(١/٢/٣) السعة التخزينية بينوك التنمية الزراعية: تعد شون بنوك التنمية الزراعية بالأقاليم أحد مراكز تجميع الكميات المباعة من الإنتاج المحلى وقت الحصاد، ومن ثم يفترض تعادل السعة التخزينية لهذه الشون مع الكميات المسلمة أو المتوقع تسليمها إليها فى هذا التوقيت، وفى هذا الشأن تشير تقديرات السعة التخزينية لهذه الشون إلى أنها تبلغ نحو ١٠٨٠,٤ ألف طن[١] ومع ذلك فكثيراً ما يلجأ البنك عند تسلمة لكميات أكبر من السعة التخزينية المتاحة إلى إستئجار بعض المساحات الأرضية المكشوفة بغرض تخزين الكميات الإضافية. وقد تشير الكميات المسلحة إلى البنك خلال عامي ٢٠٠٧، ٢٠٠٨إلى ذلك حيث بلغت هذه الكميات نحو ١٠٢١,٠ ألف طن فى عام ٢٠٠٧ وبما يمثل نحو ٩٥,٤% من السعة التخزينية المتاحة لديه ومن ثم وجود فائض فى السعة التخزينية يبلغ نحو ٤,٦% من السعة المتاحة. أما فى عام ٢٠٠٨ فقد ازدادت الكميات المسلمة إلى البنك لتصل إلى نحو ١٥٦٢,٠ ألف طن وبما نسبته ١٤٤,٦% من السعة التخزينية، وبما يزيد عن السعة التخزينية المتاحة بنسبة تبلغ نحو ٤٤,٦%، وبما يشير إلى استئجار البنك لمساحة أرضية بغرض تخزين الكميات الزائدة ..هذا وقد يختلف الوزن النسبي للفائض أو العجز فى السعة التخزينية لهذه الشون من محافظة إلى آخري تبعاً لحجم الإنتاج والمورد منه إلى البنوك.. وعلى الرغم من غياب المعلومات (بالنسبة للدراسة الحالية) عن السعة التخزينية لشون بنوك التنمية الزراعية على مستوي المحافظات فإن مؤشرات كميات الإنتاج المسلمة إلى هذه الشون خلال العامين المذكورين، وخاصة ما سلم منها خلال عام ٢٠٠٧ يمكن اعتبارها كمؤشر تقريبي للسعة التخزينية على مستوي المحافظات، وكما هو مبين بالجدول رقم (١٠).

أما بالنسبة لنظام تخزين حبوب القمح فى هذه الشون فيتمثل فى نظام التعبئة فى أجولة بعد تسلمة من الموردين، حيث يعاد تعبئة القمح فى أجولة من الجوت بعد تفريغة من الأجولة (البلاستيك) المسلمة به من الموردين مع معايرتها بأوزان متساوية، ثم الرص فى صفوف وطبقات علوية ثم التغطية بمفارش من الخيش والمشمعات البلاستيك، ومن أهم ما يوجه إلى هذه الشون ونظام التخزين بها هو تعرضها للقوارض والحشرات، والعوامل والظروف الجوية غير الملائمة، ومن ثم وجود فاقد كبير فى الكميات المخزونة بها.

---

[١] د. على عبد الرحمن (وآخر)، السعة التخزينية الحالية والمستقبلية للقمح والدقيق فى مصر، المؤتمر الثالث عشر للإقتصاديين الزراعيين، الجمعية المصرية للإقتصاد الزراعي، القاهرة، ٢٠٠٥.

جدول رقم (١٠)

الإنتاج، والمورد من القمح لبنوك المحافظات في عامي ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ٢٠٠٧/٢٠٠٨

البيـــــان	٢٠٠٧/٢٠٠٦			٢٠٠٨/٢٠٠٧		
	الإنتاج (ألف طن)	الكمية المسلمة		الإنتاج (ألف طن)	الكمية المسلمة	
		ألف طن	% مـــن الإنتاج		ألف طن	% مـــن الإنتاج
١- القليوبية	١٢٣	٢٦	٢١,١	١٤٢	٢٨	١٩,٧
٢- المنوفية	٢٨١	١٠٥	٣٧,٤	٣٥٠	١٣٤	٣٨,٣
٣- الغربية	٣٦٩	٧٣	١٩,٨	٤٨٣	١١٩	٢٤,٦
٤- الشرقية	٩٣٢	٢٣	٢,٥	٨٨٥	٢٧١	٣٠,٦
٥- كفر الشيخ	٥٧١	١٨٤	٣٢,٢	٦٢٤	١٢٤	١٩,٩
٦- الدقهلية	١٠٠	٨٢	٨٢,٠	١١٧	١٣	١١,١
٧- دميـــاط	١٠٩	١٧	١٥,٦	١٠٧	٦	٥,٦
٨- الإسماعيلية	١٠٩	١٧	١٥,٦	١٠٧	٦	٥,٦
٩- البحيرة	٧٥٣	١٣٤	١٧,٨	٨٣٧	١٨٢	٢١,٧
١٠- الأسكندرية	٦١٩	٧	١,١	٦٣٠	٢٣	٣,٧
الوجه البحري	٤٦٣٢	٦٥٥	١٤,١	٥٠٠٧	١٠١٢	٢٠,٢
١١- الجيزة	١٢٠	٢٠	١٦,٧	١١٢	٣٦	٣٢,١
١٢- الفيوم	٣٧٤	٥٣	١٤,٢	٣٨٦	٨٣	٢١,٥
١٣- بنى سويف	٣٣٩	٩٦	٢٨,٣	٣٩٢	١٤٨	٣٧,٨
١٤- المنيـــا	٥٤٣	١٧٣	٣١,٩	٦٠٨	٢٢٨	٣٧,٥
١٥- أسيوط	٥٦١	٣١	٥,٥	٥٨٤	٤٣	٧,٤
١٦- سوهاج	٤٥٧	٣	٠,٧	٤٧٨	١٢	٢,٥
١٧- قنـــا	٢٥٩	٠	٠,٠	٣٠٣	٠	٠,٠
١٨- أسوان	٩٦	٠,٠	٠,٠	١١٠	٠	٠,٠
الوجه القبلى	٢٧٤٩	٣٧٦	١٣,٧	٢٩٧٣	٥٥٠	١٨,٥
الإجمالى	٧٣٨١	١٠٣١	١٤,٠	٧٩٨٠	١٥٦٢	١٩,٦

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، دراسات غذائيـــة، القمـــح، الموقع الألكتـــرونى.

(٢/٢/٣) السعة التخزينية بمطاحن وصوامع الغلال: تمثل مطاحن الغلال أحد مسارات تسويق مبيعات الإنتاج المحلى من القمح وقت الحصاد، كما أنها تمثل المركز الأخير لتخزين القمح بغرض تجهيزه، والوارد إليها من الإنتاج المحلي، والإستيراد من الخارج (وعلى نحو ما سبق ذكره)، ومن ثم فمن المفترض توافر السعة التخزينية لديها والكافية لاستيعاب الكميات الواردة إليها من الإنتاج المحلي وقت الحصاد، وكحد أدنى، والتى يفترض تماثلها أيضاً مع حجم المخزون المستهدف الإحتفاظ به لتشغيل هذه المطاحن .. وفى هذا الشأن تقدر السعة التخزينية المتاحة بالمطاحن عام ٢٠١٠ بنحو ١٣٢٠,٨ ألف طن بنظامي التخزين الصب، والمعبأ، حيث تتوزع هذه السعة التخزينية على القطاعات المختلفة، وعلى النحو المبين بالجدول رقم(١١).

إن المقارنة فيما بين السعة التخزينية لحبوب القمح بالمطاحن خلال عام ٢٠٠٩، والكميات المسلمة إليها من القمح المحلى خلال السنوات ٢٠٠٥/٢٠٠٦- ٢٠٠٩/٢٠١٠(الجدول رقم٨)، وإن كانت تكشف عن وجود فائض بهذه السعة يبلغ ما نسبتة ٣٧,٧% منها لاستيعاب كمية إضافية من القمح المستورد، مع وجود فائض في السنوات الثلاث السابقة أيضاً، إلا أنها تكشف أيضاً عن وجود عجز في هذه السعة مع زيادة الكميات الواردة إليها من القمح المحلى فى بعض السنوات، حيث يبلغ هذه العجز ما نسبته ١٩,٠% تقريباً فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦، وهو ما يشير إلى إحتمالات تأجير المطاحن لسعات تخزينية أخري من الغير فى مثل هذه الظروف. فهناك صوامع تخزين القمح بنظام التخزين الصب التابعة للشركة المصرية القابضة للصوامع، والشركة القابضة للصناعات الغذائية والموزعة على مختلف القطاعات خارج الموانى المصرية والتى بلغت سعتها التخزينية لعام ٢٠١٠ نحو ١١٦٧ ألف طن، حيث يتم استخدام هذه السعة فى تخزين جانب من القمح المورد من الإنتاج المحلي، ومن الأقماح المستوردة، وبذلك يصل إجمالى السعة التخزينية بالمطاحن، والصوامع معاً نحو ٢٤٨٧,٨ألف طن موزعة على القطاعات المختلفة، وعلى نحو ما هو مبين بنفس الجدول سابق الذكر، حيث تمثل السعة التخزينية لقطاع شمال، وجنوب القاهرة، والجيزة ما نسبته ٢٤,٦% من هذه السعة، كما تمثل السعة التخزينية لقطاعات شرق الدلتا، ووسط وغرب الدلتا، ومصر الوسطي، ومصر العليا ما نسبته ١٥,٩%، ١٢,٢، ٢٨,١%، ١٧,٨% من هذه السنة وعلى الترتيب.

جدول رقم (١١) السعة التخزينية بالمطاحن، والصوامع لعام ٢٠١٠

الكمية: (ألف طن)

القطاعات	المطـاحن			الصوامع	جملة المطاحن والصوامع		
	صب	معباً	جملة	صب	صب	معـبأ	جملة
١- شرق الدلتا	١٠١	١١٤,٢	**٢١٥,٢	١٨٠,٠	٢٥١,٠	١١٤,٢	٣٩٥,٢
٢- وسط وغرب الدلتا	٨٠,٣	١٠٢,٥	*١٨٢,٨	١٢٠,٠	٢٠٠,٣	١٠٢,٥	٣٠٢,٨
٣- شمال القاهرة			٢٥٠,٠	٢٨٦			٥٣٦,٠
٤- جنوب القاهر.	١٣,٥	٣٨,٥	*٥٢,٠	٢٥	٣٨,٥	٣٨,٥	٧٧,٠
٥- الاسكندرية	٣٠,٠	٤,٥	*٣٤,٥	-	١٠,٠٠	٤,٥	٣٤,٥
٦- مصر الوسطي	١١٣,٨	٢٠٦,٧	**٣٢٠,٥	٣٧٩,٠	٤٩٢,٨	٢٠٦,٧	٦٩٩,٥
٧- مصر العليا	٢٠٥,٨	٦٠,٠	**٢٦٥,٨	١٧٧,٠	٣٨٢,٨	٦٠,٠	٤٤٢,٨
جملة			١٣٢٠,٨	١١٦٧			٢٤٨٧,٨

المصدر:-

- * على عبد الرحمن، السعة التخزينية الحالية والمستقبلية للقمح، مرجع سابق.
- ** الشركة القابضة للصناعات الغذائية، الموقع الألكترونى.
- *** الهيئة العامة للسلع التموينية، بيانات غير منشورة.

هذا وإذا كان الغرض الأساسى من توافر السعات التخزينية المشار إليها، هـو وجـود المخزون الكافى لضمان تشغيل المطاحن دون مخاطر التوقف ، فإن المقارنة فيمـا بـين هـذه السعات التخزينية، والطاقة الإنتاجية للمطاحن المتواجدة تعد مؤشراً على ذلك. حيث تبلغ الطاقة الإنتاجية لمجموعة المطاحن المشتغلة بصـناعة الـدقيق (٨٢%) (ودون المطـاحن القرويـة الصغيرة) نحو ٢٨,٢٢٢ ألف طن يومياً، وبما يعادل ١٠,٣٠١ مليون طن من حبـوب القمـح سنوياً، وبما يشير إلى أن السعات التخزينية لحبوب القمح بالمطاحن، والصوامع الداخلية تمثـل نحو ٢٤,١٥% من الطاقة الإنتاجية السنوية. إن هذا المؤشر بدوره يشـير إلـى أن السـعات التخزينية المشار إليها يمكنها استيعاب مخزون كافى لتشغيل المطاحن لمدة تصل نحو ٨٧ يوماً مع تباين هذه المدة من قطاع إلى آخر حيث تصل إلى أدنى مستوياتها فى محافظة الإسـكندرية حيث تبلغ نحو ١٦ يوماً تقريباً، بينما تصل إلى أعلى مستوياتها فى قطاع مصر الوسطى وبمدة تصل إلى نحو ١٤٦ يوماً، وتصل إلى نحو ٦٣، ٨٠، ٩٠، ٩٣ يوماً فى كل من قطاعات شرق الدلتا، ووسط وغرب الدلتا، والقاهرة والجيزة، ومصر العليا على الترتيب، وعلى نحو مـا هـو مبين بالجدول رقم (١٢). وفى إطار هذه المؤشرات قد يأتى التساؤل: ...هل تعـد السـعات التخزينية المتاحة (بالقياس إلى الطاقة الإنتاجية للمطاحن) كافية لتشغيل المطـاحن المتواجـدة بطاقتها الكاملة دون مخاطر التوقف؟ ...إن الإجابة على ذلك قد تكون بالإيجاب خاصة إذا مـا

وجد مخزون من القمح بشون ومراكز تجميع مبيعات القمح من الإنتاج المحلى (والتابعة لبنك التنمية الإئتمان)، وفى صوامع التخزين بالموانى المصرية وغياب معوقات النقل منها إلى مواقع المطاحن، وقد يستثنى من ذلك قطاع الإسكندرية حيث يمكن تعرض المطاحن المتواجدة به إلى مخاطر التوقف، أمام صغر السعات التخزينية به، وإن كانت احتمالات التغلب على مشكلة صغر هذه السعة من خلال السعات التخزينية المتواجدة بمينائى الإسكندرية والدخيلة تعد قائمة.

(٣/٣) السعات التخزينية بالموانى المصرية: قد تمثل السعات التخزينية المتواجدة بالموانى البحرية المصرية رصيداً إضافياً لتأمين وجود مخزون كافى لتشغيل المطاحن المتواجدة لفترات أطول عن ما سبق ذكره، حيث يتواجد بهذه الموانى مجموعة من الصوامع بسعة تخزينية تبلغ نحو ٧١١ ألف طن فى عام ٢٠١٠، إذ تبلغ السعات التخزينية في كل من مينائى الإسكندرية والدخيلة نحو ١٨٧، ١٣٠ ألف طن على الترتيب، كما يتواجد سعات تخزينية أخرى بموانىء دمياط ، وبورسعيد، والسويس، والأدبية، وسفاجا تبلغ نحو ١٠٧، ١٦، ٢١، ١٥٠، ١٠٠ ألف طن فى كل منها على الترتيب.(١)

جدول رقم (١٢) الطاقة الإنتاجية لمطاحن إنتاج الدقيق (٨٢%)، والسعات التخزينية المتاحة بالمطاحن والصوامع الداخلية لعام ٢٠١٠

البيـــان	الطاقة الإنتاجية (ألف طن)		السعات التخزينية بالمطاحن والصوامع		
	يومى	سنوى	ألف طن	% من الطاقة	يوم
١- شرق الدلتا	٦,١٤٥	٢٢٤٢,٩٣	٣٩٥,٢	١٧,٦	٦٣
٢- وسط وغرب الدلتا	٣,٧٣٥	١٣٦٣,٢٨	٣٠٢,٨	٢٢,٢	٨٠
٣- القاهرة والجيزة	٦,٧٤٤	٢٤٦١,٥٦	٦١٣,٠	٢٥,٠	٩٠
٤- الأسكندرية ومطروح	٢,١٦٣	٧٨٩,٥٠	٣٤,٥	٤,٤	١٦
٥- مصر الوسطى	٤,٧٣٠	١٧٢٦,٤٥	٦٩٩,٥	٤٠,٥	١٤٦
٦- مصر العليا	٤,٧٠٥	١٧١٧,٣٣	٤٤٢,٨	٢٥,٨	٩٣
جملة	٢٨,٢٢٢	١٠٣٠١,٠٥	٢٤٨٧,٨	٢٤,١٥	٨٧

المصدر: جمعت وحسبت من:

(١) الشركة القابضة للصناعات الغذائية، بيانات غير منشورة .

(٢) الجدول رقم (١١) بالدراسة .

(١) الشركة القابضة للصناعات الغذائية، بيانات غير منشورة .

إن وجود هذه السعات التخزينية إنما تعنى إمكانية وجود مخزون إضافى يمثل ما نسبته ٦,٩% من الطاقة الإنتاجية للمطاحن المتواجدة، وبما يكفى لتشغيلها فترات إضافية تبلغ وفى المتوسط نحو ٢٥ يوماً.

إن فى المؤشرات السابقة ما يشير إلى أن السعات التخزينية للقمح فى كل من المطاحن، وصوامع الغلال الداخلية وبالموانىء البحرية المصرية يمكن أن تستوعب مخزوناً كافياً لتشغيل المطاحن المتواجدة وبطاقتها الكاملة لفترة تمتد إلى ما يقرب من ١١٢ يوماً، وبما يقترب من الأربع أشهر تقريباً ... وهنا أيضاً يمكن أن يثار التساؤل عن مدى كفاية هذه السعات التخزينية لاستيعاب تكوين مخزون استراتيجى كافى من القمح بغرض تأمين الاحتياجات الاستهلاكية للمجتمع أمام مخاطر تقلبات الإنتاج، والاستيراد من الخارج؟. إن الإجابة على هذا التساؤل تفرض بدورها تساؤلاً آخر عن حجم الاحتياجات الاستهلاكية للمجتمع؟. إن الإجابة على التساؤل الأخير تأتى فى تقديرات الاستهلاك السنوى من القمح، والمشار إليها من قبل والتى تقدر بنحو ١٨,٤٢٣ مليون طن فى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩. ومع استبعاد ما تحتفظ به الأسر الريفية بغرض استهلاكها الذاتى، والبالغ نحو ٦٠٢٣ ألف طن خلال نفس العام يمكن تقدير الكميات المتبقية والمفترض تخزينها وسحبها من السعات التخزينية المتاحة بما يقرب من ١٢٤٠٠ ألف طن، وحيث تمثل السعات التخزينية المتاحة بالمطاحن والصوامع (الداخلية وفى الموانى) ما نسبته ٢٠,٠% تقريباً من هذه الكمية، وبما يشير بدوره إلى استيعاب هذه السعة التخزينية لمخزون يعادل استهلاك فترة تبلغ نحو ٧٢ يوماً. فإذا ما أضيف إلى ذلك السعات التخزينية بشون بنوك التنمية الزراعية والمشار إليها من قبل والتى تمثل ما نسبته ٨,٧% من هذه الكمية، لأمكن تقدير المخزون بها بما يعادل استهلاك ٢٩ يوماً تقريباً، ولترتفع بذلك الطاقة الاستيعابية للسعات التخزينية المتاحة إلى ما يعادل استهلاك ١٠١ يوماً (٣,٣٧ شهراً). وهنا قد تأتى الإجابة على التساؤل الأول بعدم كفاية السعات التخزينية المتاحة لتكوين المخزون الكافى لتجنب السوق المحلية مخاطر تقلبات الإنتاج واستيراد القمح من الخارج وفى إطار ما تعلن عنه السياسات الجارية باستهداف توافر مخزون دائم من القمح يكفى الاحتياجات الاستهلاكية لفترة لا تقل عن أربعة أشهر، ومن ثم الحاجة إلى وجود سعات تخزينية إضافية تبلغ ما نسبته ١٦% من السعات التخزينية الحالية... وهنا أيضاً يمكن أن يضاف إلى ذلك الحاجة إلى تطوير شون ومراكز تجميع القمح التابعة لبنوك القرى بغرض صيانة المخزون من القمح بها وتخفيض الفاقد منه.

٤- صناعة الطحن :

(١/٤) قد تمثل صناعة الطحن نقطة اختناق فى مسار نقل القمح من المنتج إلى المستهلك النهائى إذا لم تتوافر بالطاقة الإنتاجية الكافية، إلا أن المؤشرات ذات الصلة تنفى وجود هذه الحالة فى السوق المحلية، ومن أولى هذه المؤشرات صغر الواردات من دقيق القمح حيث لم تتجاوز فى السنوات الأخيرة (٢٠٠٦-٢٠٠٨) بضعة عشرات قليلة من الأطنان، وبما يعكس وجود الطاقة الإنتاجية الكافية لصناعة الطحن المحلية، لإنتاج احتياجات السوق من الدقيق. وثانى هذه المؤشرات ما تشير إليه أعداد المطاحن المتواجدة، وتقديرات طاقتها الإنتاجية المتاحة، والفائض منها ... ففى القطاع الريفى تتواجد مطاحن القطاع الخاص الصغيرة بأعداد تبلغ ٥,٢٦ ألف مطحن[1] تتراوح الطاقة الإنتاجية اليومية للمطحن منها ما بين الطن إلى ٥٠ طن، وحيث تعتمد عليها الأسر الزراعية والريفية فى طحن ما تحتفظ به من قمح لغرض استهلاكها الذاتى والذى تراوح ما بين ٥,٥ - ٦,٠ مليون طن قمح سنوياً وبمتوسط بلغ نحو ٥,٦٨٨ مليون طن خلال السنوات ٢٠٠٦/٠٥-٢٠٠٩/٠٨، وهو ما يشير إلى استخدام هذه المطاحن بطاقة يومية تبلغ نحو ٣,٤٤طن/يوم للمطحن منها، وبافتراض أن عدد أيام تشغيلها تبلغ ٢٦ يوماً شهرياً، وحيث يعكس ذلك احتمالات وجود فائض كبير نسبياً فى الطاقة الإنتاجية المتاحة بهذه المطاحن إذا ما نظر إلى الحد الأدنى، والحد الأقصى للطاقة الإنتاجية للوحدة منها .

أما بالنسبة لقطاع المطاحن الصناعية الكبيرة بالقطاع الخاص، والعام فتقدر الطاقة الإنتاجية المتاحة به خلال السنوات ٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٤/٢٠٠٥ على النحو الوارد بالجدول رقم (١٣)، حيث بلغت ما يقرب من ١٠,٠ مليون طن قمح فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣، انخفضت إلى نحو ٩,٠ مليون طن قمح فى العام الثانى ثم ازدادت إلى ما يقرب من ١٢,٠ مليون طن قمح فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ حيث تعزى هذه التقلبات إلى ما يحدث من أعمال صيانة وتطوير فى بعض المطاحن، ومن أعمال إحلال فى البعض الآخر منها. وتتواجد النسبة الأكبر من الطاقة الإنتاجية المتاحة فى هذا القطاع، بمطاحن القطاع الخاص وبنسبة بلغت ما يقرب من ٦٦%، مقابل نسبة تبلغ نحو ٣٤% بمطاحن قطاع الأعمال خلال عامى ٢٠٠٣/٢٠٠٤، ٢٠٠٤/٢٠٠٥، وذلك مقابل نسبة بلغت نحو ٤٩,٣%، ٥٠,٧% لكل من القطاعين فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣، حيث يمكن تفسير تزايد نصيب مطاحن القطاع الخاص، وتناقص نصيب مطاحن قطاع الأعمال فى الطاقة الإنتاجية بهذا القطاع إلى خصخصة بعض وحدات القطاع العام ومن ثم

(1) Ministry of Agriculture, Agricultural Policy Reform Program, Cairo, 1999.

تحول ملكيتها إلى القطاع الخاص إلى جانب احتمالات إجراء بعض أعمال الصيانة أو الإحلال فى البعض الآخر من مطاحن القطاع العام.

جدول رقم (١٣) الطاقة الإنتاجية المتاحة بقطاع المطاحن الصناعى فى السنوات ٢٠٠٣/٠٢ -٢٠٠٥/٠٤
(ألف طن قمح)

البيان	٢٠٠٣/٠٢		٢٠٠٤/٠٣		٢٠٠٥/٠٤	
	ألف طن	%	ألف طن	%	ألف طن	%
(أ) القطاع الخاص:						
• دقيق بلدى (٨٢%)	٢٩٥٥,٩	٥٩,٩	٤٣٦٥,٢	٧٢,٨	٥٢٨٨,٤	٦٦,٢
• دقيق فاخر (٧٢%)	١٩٧٨,٩	٤٠,١	١٦٣٢,٥	٢٧,٢	٢٦٩٩,٩	٣٣,٨
• جملة	٤٩٣٤,٨	١٠٠	٥٩٩٧,٧	١٠٠	٧٩٨٨,٣	١٠٠
(ب) قطاع الأعمال:						
• دقيق بلدى (٨٢%)	٣٧٩٥,٢	٧٤,٩	٢٣٥٣,٩	٧٧,٦	٣٧٣٣,٨	٩٢,٨
• دقيق فاخر (٧٢%)	١٢٧١,٨	٢٥,١	٦٧٧,٦	٢٢,٤	٢٩٠,١	٧,٢
• جملة	٥٠٦٧,٠	١٠٠	٣٠٣١,٥	١٠٠	٤٠٢٣,٩	١٠٠
(ج) الإجمالى:						
• دقيق بلدى (٨٢%)	٦٧٥١,١	٦٧,٥	٦٧١٩,١	٧٤,٤	٩٠٢٢,٢	٧٥,١
• دقيق فاخر (٧٢%)	٣٢٥٠,٧	٣٢,٥	٢٣١٠,١	٢٥,٦	٢٩٩٠,٠	٢٤,٩
• جملة	١٠٠٠١,٨	١٠٠	٩٠٢٩,٢	١٠٠	١٢٠١٢,٢	١٠٠
٠ قطاع خاص	٤٩٣٤,٨	٤٩,٣	٥٩٩٧,٧	٦٦,٤	٧٩٨٨,٣	٦٦,٥
٠ قطاع الأعمال	٥٠٦٧,٠	٥٠,٧	٣٠٣١,٥	٣٣,٦	٤٠٢٣,٩	٣٣,٥

المصدر: استخرجت من: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، صناعة طحن الغلال، الموقع الألكترونى.

وبالنسبة لتوزيع الطاقة الإنتاجية المتاحة لهذا القطاع لأغراض استخراج الدقيق البلدى (٨٢%)، والدقيق الفاخر (٧٢%) فتختص النوعية الأولى من الدقيق بالنسبة الغالبة والبالغة نحو ٧٥,١% من الطاقة الإنتاجية لهذا القطاع فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، بينما تختص النوعية الثانية من الدقيق بالنسبة الأقل المتبقية (٢٥%)، وحيث يسود هذا الاتجاه فى حالة كل من مطاحن القطاع الخاص، ومطاحن قطاع الأعمال، وإن كان بنسب متباينة، وعلى نحو ما هو مبين بالجدول السابق ذكره (جدول رقم ١٣).

أما بالنسبة للطاقة الإنتاجية المستغلة بهذا القطاع فتقدر بما يقرب من ٩,٣، ٨,٠، ٨,٥ مليون طن فى كل من السنوات الثلاث ٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٤/٢٠٠٥ على الترتيب وبما يمثل ما نسبته ٩٢,٥%، ٨٩,١%، ٧٠,٤% من إجمالى الطاقة الإنتاجية المتاحة خلال هذه

السنوات، وهو ما يشير بدوره إلى وجود فائض أو طاقة عاطلة بهذا القطاع تمثل ما نسبته ٧,٥%، ١١,٠%، ٢٩,٦% من الطاقة الإنتاجية المتاحة فى الثلاث سنوات وعلى الترتيب، وحيث يعزى تزايد الفائض خلال عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ عنه فى السنوات السابقة إلى زيادة الطاقة الإنتاجية المتاحة بمعدل أكبر عن معدل الطلب عليها. ويتواجد فائض الطاقة المتاحة بمعدل أكبر فى الطاقات الإنتاجية التى تستهدف استخراج الدقيق الفاخر عنه فى حالة الطاقات الإنتاجية التى تستهدف استخراج الدقيق البلدى سواء لدى القطاع الخاص، أو قطاع الأعمال وإن كان بنسب متباينة، وعلى نحو ما يمكن استخلاصه من الجدول رقم(١٤)، أما عن الطاقات الإنتاجية المستغلة خلال الثلاث سنوات التالية ٢٠٠٦-٢٠٠٨ فتقدر بنحو ٦,٥، ٧,٤٥، ٩,٤١مليون طن قمح فى كل من السنوات الثلاث وعلى الترتيب، وهى تقديرات تقل عن تقديرات الطاقة المتاحة بهذا القطاع فىعام٢٠٠٥/٠٤، بما يعكس وجود فائض يبلغ نحو٢٢,٠%مع فرضية ثبات الطاقة الإنتاجية المتاحةعلى ما هى عليه فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

(٢/٤) إن مؤشرات وجود الفائض أو الطاقة العاطلة فى قطاع المطاحن الصناعية الكبيرة إلى جانب غياب الواردات من دقيق القمح خلال السنوات الأخيرة تعد من المؤشرات الدالة على وجود السعة الكافية لهذه الصناعة لمقابلة الطلب المحلى دون اختناقات. وقد يشير إلى ذلك أيضاً نتائج حصر أخير لأعداد المطاحن المتواجدة بهذا القطاع، والقائمة على استخراج الدقيق البلدى فقط، على مستوى محافظات الجمهورية، حيث قدرت الطاقة الإنتاجية المتاحة بهذه المطاحن بنحو ١١,٠٣ مليون طن قمح، بينما قدرت الطاقة المستغلة بها بحوالى ٧,٧٤ مليون طن وبما نسبته ٧٤,٧% من إجمالى الطاقة الإنتاجية المتاحة بهذه المطاحن، وهو ما يشير بدوره إلى وجود فائض يبلغ ما نسبته ٢٥,٣% من الطاقة المتاحة على المستوى الإجمالى للمحافظات، وإن اختلف هذا الفائض من محافظة إلى أخرى (جدول رقم ١٥).

وهنا قد يثور التساؤل: هل يتوافق التوزيع النسبى للطاقة الإنتاجية المتاحة بين المحافظات مع الأوزان النسبية للاحتياجات الاستهلاكية للسكان من مخرجات هذه الصناعة فى هذه المحافظات أم يتوافق بدرجة أقل أو أكبر مع الأوزان النسبية للمساحات المنزرعة بالقمح فى المحافظات؟ ... وللإجابة على هذا التساؤل، ومع اختيار التوزيع النسبى لكل من السكان، وحصص الدقيق الموزعة بين المحافظات خلال عام ٢٠٠٨، كمؤشرات للأوزان النسبية للاحتياجات الاستهلاكية ، يمكن القول بتوافق التوزيع النسبى للطاقة الإنتاجية المتاحة بهذه المطاحن مع الأوزان النسبية للاحتياجات الاستهلاكية من مخرجات هذه الصناعة، وبدرجة مرتفعة عنه بالنسبة لتوافقها مع الأوزان النسبية للمساحة المنزرعة بالقمح بالمحافظات، وعلى نحو ما يمكن استخلاصه من الجدول رقم (١٥). وهنا أيضاً يمكن القول مرة أخرى بأن أسواق

المستهلك تعد هى مراكز توطين هذه الصناعة، أكثر من توطنها فى أسواق المنتج للقمح، حيث قد لا يكون لتوطين هذه الصناعة فى أسواق المنتج المحلى مبرراً أمام استيراد غالبية القمح المستخدم فى تشغيلها من الأسواق الخارجية.

إن توطين هذه الصناعة وبطاقة إنتاجية متوافقة وبدرجة عالية مع الاحتياجات الاستهلاكية من مخرجاتها على مستوى المحافظات المختلفة مع وجود فائض فى طاقتها الإنتاجية لا يعنى انغلاق توزيع مخرجات هذه الصناعة فى أى من هذه المحافظات على حدودها، بل قد يمتد توزيع هذه المخرجات من محافظة إلى محافظات أخرى مجاورة إذا ما وجدت الأسباب الدافعة لذلك حيث تقدم الشركات المالكة لهذه المطاحن خدماتها على مستوى أقاليم يضم كل منها مجموعة معينة من المحافظات... ومن ناحية أخرى فإن وجود التباينات بين هذه المحافظات من حيث التوزيع النسبى لسكانها ما بين المناطق الريفية والحضرية، وكذلك التباينات فى الأوزان النسبية لكميات القمح التى يحتفظ بها السكان الريفيون لغرض استهلاكهم الذاتى، كل ذلك يجعل من نقل مخرجات هذه الصناعة من محافظة إلى أخرى وكذلك التباينات فيما بين المحافظات من حيث الوزن النسبى للطاقة الإنتاجية المستغلة فى إجمالى الطاقة المتاحة من الأمور الواردة. ولغرض بيان احتمالات نقل مخرجات هذه الصناعة من محافظة إلى أخرى، إلى جانب الأولويات المستقبلية للتوسع فى هذه الصناعة، يمكن للدراسة الحالية تصنيف المحافظات إلى ثلاث مجموعات وهى:

جدول رقم (١٤) الطاقة الإنتاجية المستغلة، ووزنها النسبى فى إجمالى الطاقة الإنتاجية المتاحة بقطاع المطاحن الصناعية الكبيرة فى السنوات ٢٠٠٣/٠٢-٢٠٠٨

(ألف طن قمح)

البيان	٢٠٠٣/٠٢		٢٠٠٤/٠٣		٢٠٠٥/٠٤		٢٠٠٦		٢٠٠٧		٢٠٠٨	
	ألف طن	%	ألف طن	%	ألف طن	%	ألف طن	*%	ألف طن	%	ألف طن	%
أ- القطاع الخاص:												
١- دقيق بلدى	٢٧٠٢,٠	٩١,٤	٤١٥٥,٥	٩٥,٢	٣١٣٩,٦	٥٩,٤	٢٩٨٦,٧		٢٧٣٥,٥		٤٨٩٧,٩	
٢- دقيق فاخر	١٧٤٤,٧	٨٨,٢	١٢٠٧,٥	٧٤,٠	١٥٢٢,١	٥٦,٤	١١٥٦,٧		٢٣٧٦,٩		٢٠٢٥,٦	
جملة	٤٤٤٦,٧	٩٠,١	٥٣٦٣,٠	٨٩,٤	٤٦٦١,٧	٥٨,٤	٤١٤٣,٤		٥١١٢,٤		٦٩٢٣,٥	
ب-قطاع الأعمال العام:												
١- دقيق بلدى	٣٦٠٨,٥	٩٥,١	٢٣٥٢,٩	١٠٠,٠	٣٦٠٧,٩	٩٦,٦	٢١٦٦,١		٢١١٤,٤		٢٢٦٤,١	
٢- دقيق فاخر	١١٩٦,٩	٩٤,١	٣٣١,٧	٤٩,٠	١٩١,٠	٦٥,٨	١٥٩,٩		٢٢٢,٥		٢٢٧,٢	
جملة	٤٨٠٥,٤	٩٤,٨	٢٦٨٥,٦	٨٨,٦	٣٧٩٨,٩	٩٤,٤	٢٣٢٦,٠		٢٣٣٦,٩		٢٤٩١,٣	
ج- الإجمالى:												
١- دقيق بلدى	٦٣١٠,٥	٩٣,٥	٦٥٠٩,٤	٩٦,٩	٦٧٤٧,٥	٧٤,٨	٥١٥٢,٨		٤٨٤٩,٩		٧١٦٢,٠	
٢- دقيق فاخر	٢٩٤١,٦	٩٠,٥	١٥٣٩,٢	٦٦,٦	١٧١٣,١	٥٧,٣	١٣١٦,٦		٢٥٩٩,٤		٢٢٥٢,٨	
جملة	٩٢٥٢,١	٩٢,٥	٨٠٤٨,٦	٨٩,١	٨٤٦٠,٦	٧٠,٤	٦٤٦٩,٤		٧٤٤٩,٣		٩٤١٤,٨	

المصدر: استخرجت من: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، صناعة طحن الغلال بالنسبة للسنوات ٢٠٠٣/٠٢-٢٠٠٥/٠٤، والإحصاء الصناعى السلعى بالنسبة للسنوات ٢٠٠٦-٢٠٠٨، الموقع الألكترونى.

* لاتتوافر بيانات الطاقة الإنتاجية المتاحة عن هذه السنوات (بالنسبة للدراسة الحالية).

(أ) مجموعة أولى: وتضم المحافظات التى يتقارب فيها الوزن النسبى للطاقة الإنتاجية المتاحة بهذه الصناعة مع الوزن النسبى للاحتياجات الاستهلاكية من مخرجاتها، حيث تعد احتمالات نقل هذه المخرجات من أو إلى هذه المحافظات من الاحتمالات القليلة. وتضم هذه المجموعة كل من محافظات الإسكندرية، والشرقية، والفيوم، والمنيا، وأسيوط، وأسوان، والوادى الجديد، والبحر الأحمر، وحيث يتراوح فائض الطاقة المتاحة داخل هذه المجموعة ما بين ٢٢% (الشرقية)، ٣٤% (أسيوط) وباستثناء محافظتى الفيوم، والوادى الجديد والتى يبلغ فائض الطاقة الإنتاجية لهذه الصناعة بكل منهما وعلى الترتيب نحو ٧%، ٦% وهو ما قد يضع كلا المحافظتين فى قائمة أولويات التوسع المستقبلى لهذه الصناعة.

(ب) مجموعة ثانية: وتضم المحافظات التى يرتفع فيها الوزن النسبى للطاقة الإنتاجية المتاحة لهذه الصناعة عن الوزن النسبى للاحتياجات الاستهلاكية من مخرجاتها، وحيث تعد احتمالات نقل مخرجات هذه الصناعة من أى من محافظات هذه المجموعة إلى خارج مجموعتها من الاحتمالات الكبيرة، كما تأتى محافظات هذه المجموعة (وباستثناءات محدودة) فى أولوية متأخرة من حيث التوسع المستقبلى فى هذه الصناعة ... وتضم هذه المجموعة كل من محافظات مطروح، وبورسعيد، والإسماعيلية، والمنوفية، والسويس، والجيزة، وسوهاج، وقنا، وسيناء. وحيث يتراوح فائض الطاقة المتاحة بهذه الصناعة داخل هذه المجموعة ما بين ١٣% (السويس)، ٥١% (بورسعيد)، وباستثناء محافظة الإسماعيلية التى يبلغ فائض الطاقة بها نحو ٧%، والذى يجعل منها ذات أولوية فى التوسع المستقبلى لهذه الصناعة.

(ج) مجموعة ثالثة: وتشمل المحافظات التى يقل فيها الوزن النسبى للطاقة الإنتاجية المتاحة بهذه الصناعة عن الوزن النسبى للاحتياجات الاستهلاكية من مخرجاتها، وحيث تعد احتمالات نقل هذه المخرجات من خارج هذه المجموعة إلى أى من هذه المحافظات من الاحتمالات الكبيرة، كما تعد محافظات هذه المجموعة فى مراكز متقدمة من حيث أولويات التوسع المستقبلى فى هذه الصناعة. وتضم هذه المجموعة كل من محافظات البحيرة، والغربية، وكفر الشيخ، ودمياط، والقاهرة، وبنى سويف، والأقصر، حيث يتراوح فائض الطاقة المتاح داخل هذه المجموعة ما بين ٢% (دمياط)، ٢٠% (الأقصر)، وباستثناء محافظة القاهرة والتى قد تأتى فى مرتبة متأخرة إلى حد ما من حيث أولوية التوسع المستقبلى فى هذه الصناعة بالقياس إلى باقى محافظات هذه المجموعة حيث يصل فائض الطاقة المتاحة بها إلى نحو ٢٧% (جدول رقم ١٥).

جدول رقم (١٥) الطاقة الإنتاجية المتاحة، والمستغلة لصناعة استخراج الدقيق البلدى (٨٢%) والتوزيع النسبى للسكان، وحصص الدقيق الموزعة، والمساحة المنزرعة بالقمح على مستوى المحافظات

البيان	الطاقة المتاحة		الطاقة المستغلة		التوزيع النسبى (%)			
	ألف طن قمح	%	ألف طن قمح	% من المتاح	للسكان	لحصص الدقيق	المساحة المنزرعة	المخابز
١ – الإسكندرية	٦٩٧,٥٢	٦,٧٢	٥٢٨,٥	٧٥,٨	٥,٦	٦,٢٢	٢,١٤	٦,١٧
٢ – مطروح	٩١,٩٨	٠,٨٩	٤٩,٣	٥٣,٦	٠,٤	٠,٦	٠,٩٦	٠,٥٨
٣ – البحيرة	٣٨٨,٧٣	٣,٧٥	٣٦٠,٣	٩٢,٧	٦,٥	٤,٩٧	١٠,٥٥	٤,١٨
٤ – الغربية	٣١٣,٥٤	٣,٠٢	٢٧٨,١	٨٨,٧	٥,٥	٤,٥	٥,٢١	٥,٦٥
٥ – كفر الشيخ	١١١,٣٣	١,٠٧	٨٧,٦	٧٨,٧	٣,٦	٢,٦٢	٨,٣٢	٢,٩٤
٦ – الدقهلية	٧٦٠,٦٦	٧,٣٤	٦٢٢,٧	٨١,٩	٦,٨٤	٤,٩٣	٩,٧٦	٥,١٣
٧ – دمياط	٨٣,٥٩	٠,٨١	٨١,٨	٩٧,٨	١,٥٢	١,٤٥	٠,٨٥	١,٧٣
٨ – بورسعيد	١٣١,٤	١,٢٧	٦٣,٩	٤٨,٦٠	٠,٨	٠,٧٨	٠,٦٢	٠,٣٨
٩ – الشرقية	٨٠٠,٠٨	٧,٧٢	٦٢٤,٢	٧٨,٠	٧,٤٠	٦,٣٣	١٣,٣٠	٧,٨٤
١٠ – الإسماعيلية	٢٣٤,٣٣	٢,٢٦	٢١٧,٢	٩٢,٧	١,٣	١,٥٠	١,٤٩	١,٥٩
١١ – القليوبية	٦٥٨,٨	٦,٠			٥,٨	٦,٢٤	١,٦٠	٨,٤٢
١٢ – المنوفية	٥٤٩,٧٠	٥,٣٠	٣٧٨,١	٦٨,٨	٤,٥٠	٣,٦٠	٣,٩٢	٥,٤٦
١٣ – السويس	١٠٩,٥٠	١,٠٦	٩٥,٦	٨٧,٣	٠,٥	٠,٧٧	٠,١٤	٠,٧٠
١٤ – القاهرة	١٠٨٥,١٥	١٠,٤٧	٧٩٣,٩	٧٣,٢	١١,٦	١٤,٥	٠,١٦	٩,١٤
١٥ – الجيزة	١٤٤٢,١٢	١٣,٩١	٨٤١,٣	٥٨,٣	٧,٨	٩,٤٤	١,١١	٧,٨٥
١٦ – الفيوم	٣٨٨,٧٣	٣,٧٥	٣٦١,٤	٩٣,٠	٣,٥٠	٣,٤٨	٥,٠٦	٢,٧٣
١٧ – بنى سويف	٢٢٤,١٢	٢,١٦	٢٠٥,١	٩١,٥	٣,٢	٢,٨٣	٤,٤٢	٤,٠٧
١٨ – المنيا	٥٢٦,٧٠	٥,٠٨	٣٧٥,٦	٧١,٣	٥,٧	٥,٥٥	٧,٣٤	٩,٥٢
١٩ – أسيوط	٥٥٧,٧٢	٥,٣٨	٣٦٦,٨	٦٥,٨	٤,٧	٥,١٠	٥,٣٧	٥,٥٧
٢٠ – سوهاج	٦٦٢,٤٨	٦,٣٩	٤٧٩,٢	٧٢,٣	٥,٢	٥,٥٣	٥,٦٦	٤,٥٣
٢١ – قنا	٧٣٣,٦٥	٧,٠٨	٥٨٣,٦	٧٩,٦	٤,١	٤,١٨	٤,٤٣	٢,٢١
٢٢ – الأقصر	٥٤,٧٥	٠,٥٣	٤٣,٨	٨٠,٠	٠,٦	٠,٨٩	٠,٥٣	٠,٧٢
٢٣ – أسوان	٢١٩,٠	٢,١١	١٧٠,٥	٧٧,٨	١,٦	٢,٢٧	١,٢٤	١,٧١
٢٤ – الوادى الجديد	٢٩,٢	٠,٢٨	٢٧,٤	٩٣,٨	٠,٣	٠,٣	١,٨٢	٠,٢٨
٢٥ – سيناء	١٢٣,٣٧	١,١٩	٧٤,١	٦٠,١	٠,٧	١,٠	٠,٠	٠,٥٦
٢٦ – البحر الأحمر	٤٧,٤٥	٠,٤٦	٣٤,٧	٧٣,١	٠,٤	٠,٤٤		٠,٣٥
٢٧ – النوبارية							٤,١	
جملة	١١٠٢٥,٦	١٠٠,٠	٧٧٤٤,٧	٧٤,٧	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: الهيئة العامة للسلع التموينية، القاهرة، بيانات غير منشورة.

(٣/٤) وبالنسبة لمخرجات هذه الصناعة فهى تتمثل فيما يتم إستخراجة من الدقيق البلدي (٨٢%)، والدقيق الفاخر(٧٢%) والجريش والسميد كمنتجات رئيسية ثم النخالة الناعمة والخشنة كمنتجات ثانوية ...ففى قطاع صناعة الطحن الريفية ولأغراض الإستهلاك الذاتى للأسر الزراعية والريفية يستخرج الدقيق الخام ثم تستخلص منه الردة إما من خلال عملية الطحن أو عن طريق الأسرة ذاتها وبالنسبة المطلوبة لغرض صناعة الخبز والمنتجات الغذائية المنزلية الأخري. أما فى قطاع المطاحن الصناعية الكبيرة فتأتى مخرجات هذه الصناعة فى إنتاج الدقيق البلدي والذي يستخرج بنسبة ٨٢% من الحبوب الخام، وبغرض صناعة الخبز البلدي ، وكذلك هناك الإنتاج من الدقيق الفاخر والذي يستخرج بنسبة ٧٢% من الحبوب الخام، بغرض صناعة العيش الفينو، والفطائر، والحلوي وغيرها من منتجات المخابز الأخري، كما أن هناك إنتاج الجريش والسميد والتى تستخدم في صناعة بعض أنواع الحلوي، ثم يأتى إنتاج النخالة الناعمة والخشنة والتى يستخدم جانب منها فى مرحلة تصنيع الخبز، بينما يستخدم الجانب الآخر والأكبر فى تصنيع الأعلاف وتغذية الدواجن والماشية.

ولقد بلغ الاستهلاك السنوي لقطاع المطاحن الصناعية الكبيرة من القمح خلال السنوات الثلاث ٢٠٠٦- ٢٠٠٨ نحو ٦,٥، ٧,٤، ٩,٤ مليون طن فى كل منها وعلى الترتيب، حيث استخدم منها ما يقرب من ٧٩,٦%، ٦٥,١%، ٧٦,١% بغرض إنتاج الدقيق البلدي فى كل من السنوات الثلاث على الترتيب، بينما استخدمت النسبة الباقية فى أغراض الدقيق الفاخر(جدول رقم ١٦)، كما بلغ الإنتاج السنوي من الدقيق البلدى خلال هذه السنوات وعلى الترتيب نحو ٤,٢٢٥، ٣,٩٧٧، ٥,٨٧٣ مليون طن، بينما بلغ الإنتاج السنوي من الدقيق الفاخر نحو ٠,٩٤٨، ١,٨٧٢، ١,٦٢٢ مليون طن فى كل من هذه السنوات على التوالى. أما الإنتاج من الجريش والسميد فبلغ ما يقرب من ٣، ٢٠,٢، ١٠,٤ ألف طن وعلى الترتيب فى السنوات الثلاث، بينما بلغ الإنتاج السنوي من النخالة على نحو ما هو بين بالجدول رقم(١٦)، والذي يشير أيضاً إلى سيادة مساهمة مطاحن القطاع الخاص فى إنتاج الدقيق بنوعياته المختلفة، حيث ساهم فى إنتاج الدقيق البلدي بنسبة تراوحت ما بين ٥٦%، ٦٨%خلال هذه السنوات، كما ساهم فى إنتاج الدقيق الفاخر بنسبة تراوحت ما بين ٨٨%، ٩١% خلال نفس الفترة، بينما تأتى مساهمات مطاحن قطاع الأعمال بالنسب الباقية.

٥- صناعة الخبز، ومنتجات الدقيق الأخري:

يعد الدقيق المدخل الأساسى لكثير من السلع الغذائية، ويأتى فى مقدمتها الخبز بنوعياته المختلفة، ثم المكرونة، والشعرية، والبسكويت والفطائر، والحلويات وغيرها من منتجات المخابز الأخري. ويقوم على تصنيع هذه المنتجات بعض الصناعات المتخصصة، والبعض الآخر من الصناعات متنوعة الإنتاج، والتى يغلب عليها وجود المرونة العالية فى تعديل طاقتها الإنتاجية وفقا للاحتياجات من مخرجاتها، أو توافر المواد الخام اللازمة لها، أو لأى متغيرات أخري، ومن ثم لا يتوقع أن تمثل مثل هذه الصناعات نقطة اختناق فى المسار إلى المستهلك النهائي فى السوق المصرية، ويمكن الإشارة إلى أهم هذه الصناعات فى النقاط التالية:

(١/٥) صناعة الخبز المنزلي: وتقوم هذه الصناعة على إنتاج الخبز منزليا بغرض الاستهلاك الذاتي للأسرة، وحيث تسود هذه الصناعة وبصفة خاصة لدي الأسر الزراعية والريفية والتى تحتفظ بمخزون القمح اللازم لاحتياجاتها، كما أن هناك من الأسر الريفية والحضرية الأخري التى تقوم على تصنيع الخبز منزليا، بصورة مؤقتة أو دائمة اعتمادا على مشترياتهم من الدقيق من الأسواق..

جدول رقم (١٦) الإنتاج السنوي من الدقيق بقطاع المطاحن الصناعية الكبيرة
خلال السنوات ٢٠٠٦- ٢٠٠٨

البيـــــــان	٢٠٠٦		٢٠٠٧		٢٠٠٨	
	ألف طن	%	ألف طن	%	ألف طن	%
أ- دقيق بلدي(٨٢%):						
١- قطاع أعمال.	١٧٧٦,٢	٤٢,٠	١٧٣٣,٨	٤٣,٦	١٨٥٦,٦	٣١,٦
٢- قطاع خاص.	٢٤٤٩,١	٥٨,٠	٢٢٤٣,١	٥٦,٤	٤٠١٦,٣	٦٨,٤
٣- جملة.	٤٢٢٥,٣	١٠٠,٠٠	٣٩٧٦,٩	١٠٠,٠٠	٥٨٧٢,٩	١٠٠,٠٠
ب- دقيق فاخر (٧٢%)						
١- قطاع أعمال.	١١٥,١	١٢,١	١٦٠,٢	٨,٦	١٦٣,٦	١٠,٠
٢- قطاع خاص.	٨٣٢,٨	٨٧,٩	١٧١١,٤	٩١,٤	١٤٥٨,٤	٩٠,٠
٣- جملة.	٩٤٧,٩	١٠٠	١٨٧١,٦	١٠٠,٠	١٦٢٢,٠	١٠٠,٠
ج- جريش وسميد						
١- قطاع أعمال.	٢,٠	٦٦,٧	٢,٦	١٢,٩	٣,٥	٣٣,٧
٢- قطاع خاص.	١,٠	٣٣,٣	١٧,٦	٨٧,١	٦,٩	٦٦,٣
٣- جملة.	٣,٠	١٠٠	٢٠,٢	١٠٠,٠	١٠,٤	١٠٠,٠
د- نخالة : *						
١- قطاع أعمال.	٤٣٢,٧	٣٣,٥	٤٤٠,٣	٢٧,٩	٤٦٧,٦	٢٤,٥
٢- قطاع خاص.	٨٦٠,٥	٦٦,٥	١١٤٠,٣	٧٢,١	١٤٤١,٩	٧٥,٠
٣- جملة.	١٢٩٣,٢	١٠٠,٠	١٥٨٠,٦	١٠٠,٠	١٩٠٩,٥	١٠٠,٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الإحصاء الصناعي السلعي، الموقع الألكتروني.
* قدرت وفقا لنسب إستخراج الدقيق، وكميات القمح المطحونة.

(٢/٥) صناعة الخبز البلدي المدعم: ويقوم على تصنيع هذه النوعية من الخبز فى عام ٢٠٠٨ ما يقرب من ٢٢,٠ ألف مخبز يقع أغلبها وبنسبة تبلغ نحو ٩٨% فى حيازة وملكية القطاع الخاص، بينما تتواجد النسبة الباقية وبأعداد محدودة فى حيازة وملكية القطاع العام والشرطة والمحليات، ومراكز البحوث. وتصنف هذه المخابز وفقا لمواصفات المنتج من الخبز، وسياسة الدعم الحكومي إلى مجموعتين الأولى منها تشمل ما يعرف بالمخابز البلدية وهى القائمة على إنتاج رغيف العيش البلدي المعروف بمواصفاته التقليدية، وتمثل هذه المجموعة ما نسبته ٨٣%تقريباً من أعداد هذه المخابز، أما المجموعة الثانية فتشمل المخابز المنتجة لرغيف بلدي يختلف وإلى حد ما فى مواصفاته عن النوعية الأولي من الخبز البلدي. ومقابل دعم أقل، وهو ما يعرف بالخبز الطباقى. ويبلغ أعداد هذه المجموعة من المخابز نحو ٣,٨ ألف مخبز..

وتتوزع المخابز المنتجة لهذه النوعية من الخبز فيما بين محافظات الجمهورية بمناطقها الريفية والحضرية، وإن كان أغلبها يتركز فى المناطق الحضرية ، مع وجود التباين فى توزيعها النسبى بين هذه المحافظات وعلى نحو ما هو مبين بالجدول رقم (١٧). وإذا كان مثل هذا التباين يعد أمراً طبيعياً مع تباين أعداد السكان (أو المجموعات المستهدفة) من محافظة إلى أخري، إلا أن وجود الانحراف ما بين التوزيع النسبي للسكان، وأعداد هذه المخابز بين المحافظات، يعد متواجداً فى الكثير عن هذه المحافظات، ومن ثم وجود التباين فيما بينها من حيث مستوي الخدمة، وبمعيار عدد الأفراد لكل مخبز بالمحافظة، حيث يصل مستوي الخدمة، وعلى المستوي الكلي للمحافظات بما يبلغ ٣٤٢٦ فرد/ للمخبز، إلا أن هناك من المحافظات التى يصل فيها هذا العدد إلى مستوي أقل يبلغ ٢١٤٤، ٢١٥٠، ٢٢٠٧، ٢٤٦٦، ٢٥٣٨، ٢٨٢٢، ٢٨٥٤فرد/ مخبز فى كل من محافظات القليوبية، والمنيا، والإسماعيلية، وأسيوط، ومرسى مطروح، ودمياط، وبني سويف على الترتيب، بينما يصل هذا العدد إلى مستويات أعلى فى باقي المحافظات، حيث يصل- وعلى سبيل المثال- إلى ٨٠٤١، ٧٠٤٥،٥٥٩٣، ٤٧٦٦، ٤٦٤١، ٤٠٠٧فرد/ مخبز فى كل من بورسعيد، وقنا، والبحيرة، والفيوم، والقاهرة، وسوهاج على الترتيب.

وإن انخفاض نصيب المخبز من عدد الأفراد فى مجموعة المحافظات الأولى قد يعبر عن جودة خدمة توفير هذه النوعية من الخبز فى هذه المحافظات عنه في حالة المجموعة الثانية من المحافظات التى يرتفع فيها نصيب المخبز من عدد الأفراد، ومن ثم وجود الفوارق فيما بينها، إلا أن وجود المرونة فى الطاقة الإنتاجية المستغلة في هذه المخازن استجابة للطلب على إنتاجها يجعل من إمكانية تقليل مثل هذه الفوارق بين المحافظات من الاحتمالات القائمة من

خلال التحكم فى حصص الدقيق الموزعة على المخابز حيث إمكانية زيادة حصص الدقيق الموزعة على المخابز التى يرتفع نصيبها من الأفراد بما يسمح بزيادة إنتاجها، وتقليل الانحرافات فيما بين التوزيع النسبي للسكان، والتوزيع النسبي لحصص الدقيق الموزعة بين المحافظات عن تلك المتواجدة ما بين التوزيع النسبي للسكان، والمخابز، وهو ما تؤكد عليه الأوزان النسبية لنصيب كل من هذه المحافظات من حصص الدقيق الموزع على هذه الأفران خلال نفس العام، حيث انخفاض الانحرافات فيما بينها، والأوزان النسبية لتوزيع السكان بين هذه المحافظات (جدول رقم ١٧، ١٨). ومع ذلك يلاحظ وجود التباينات الواضحة بين المحافظات من حيث متوسط نصيب الفرد من الدقيق.

جدول رقم (١٧) عدد مخابز الخبز البلدي والطباقى، ومتوسط الخدمة (عدد السكان/مخبز) على مستوى المحافظات ولعام ٢٠٠٨.

البيـــــان	عدد المخابز						عدد السكان فى منتصف العام		متوسط الخدمة
	مخابز بلدية		مخابز طباقى		جملة		ألف	%	فرد/مخبز
	عدد	%	عدد	%	عدد	%			
١- القاهرة.	١٥٣٤	٨,٤	٣٤٧	٩,٢	١٨٨١	٨,٦	٨٧٣٠	١١,٦	٤٦٤١
٢- الإسكندرية.	١١٧٧	٦,٥	٧٦	٢,٠	١٢٥٣	٥,٧	٤٢٣٩	٥,٦	٣٣٨٣
٣- بورسعيد.	٧٣	٠,٤	–	–	٧٣	٠,٣	٥٨٧	١,٠	٨٠٤١
٤- السويس.	١٢٨	٠,٧	–	–	١٢٨	٠,٦	٥٣٠	٠,٧	٤١٤١
٥- الإسماعيلية.	٣٢٤	١,٨	١٢٥	٣,٣	٤٤٩	٢,٠	٩٩١	١,٣	٢٢٠٧
٦- دمياط.	٣٣١	١,٨	٧٣	١,٩	٤٠٤	١,٨	١١٤٠	١,٥	٢٨٢٢
٧- الدقهلية.	١٠٦٢	٥,٨	٢٧٠	٧,٢	١٣٣٢	٦,١	٥١٤٦	٦,٨	٣٨٦٣
٨- الشرقية.	١٣٦٠	٧,٥	٢٩٥	٧,٩	١٦٥٥	٧,٥	٥٥٤٥	٧,٤	٣٣٥٠
٩- القليوبية.	١٤١٢	٧,٨	٦٣٧	١٧,٠	٢٠٤٩	٩,٣	٤٣٩٤	٥,٨	٢١٤٤
١٠- كفر الشيخ.	٥٥٩	٣,١	١٦٢	٤,٣	٧٢١	٣,٣	٢٧١٠	٣,٦	٣٧٥٩
١١- الغربية.	٨٩٥	٤,٩	٣٢٥	٨,٧	١٢٢٠	٥,٦	٤١٣٧	٥,٥	٣٣٩١
١٢- المنوفية.	٩٧٣	٥,٣	١٢٣	٣,٣	١٠٩٦	٥,٠	٣٣٨٣	٤,٥	٣٠٨٧
١٣- البحيرة.	٧٠٨	٣,٩	١٦٩	٤,٥	٨٧٧	٤,٠	٤٩٠٥	٦,٥	٥٥٩٣
١٤- الجيزة.	١٢٤١	٦,٨	٣٨٢	١٠,٢	١٦٢٣	٧,٤	٥٨٩٤	٧,٨	٣٦٣٢
١٥- بنى سويف.	٧٩٤	٤,٤	٣٩	١,٠	٨٣٣	٣,٨	٢٣٧٧	٣,٢	٢٨٥٤
١٦- الفيوم.	٥٢١	٢,٩	٢٧	٠,٧	٥٤٨	٢,٥	٢٦١٢	٣,٥	٤٧٦٦
١٧- المنيا.	١٧١٩	٩,٤	٢٩٠	٧,٧	٢٠٠٩	٩,٢	٤٣٢٠	٥,٧	٢١٥٠
١٨- أسيوط .	١٢٣٦	٦,٨	٢١١	٥,٦	١٤٤٧	٦,٦	٣٥٦٩	٤,٨	٢٤٦٦
١٩- سوهاج.	٨٧٤	٤,٨	٩٤	٢,٥	٩٦٨	٤,٤	٣٨٧٩	٥,٢	٤٠٠٧
٢٠- قنا.	٤٣٥	٢,٤	٦	٠,٢	٤٤١	٢,٠	٣١٠٧	٤,١	٧٠٤٥
٢١- الأقصر.	١٤٩	٠,٨	–	–	١٤٩	٠,٧	٤٧٠	٠,٦	٣١٥٤
٢٢- أسوان.	٣٣٦	١,٨	٣٧	١,٠	٣٧٣	١,٧	١٢٢٣	١,٦	٣٢٧٩
٢٣- البحر الأحمر.	٧٣	٠,٤	٢٠	٠,٥	٩٣	٠,٤	٢٩٧	٠,٤	٣١٩٤
٢٤- الوادي الجديد.	٥٥	٠,٣	١٣	٠,٣	٦٨	٠,٣	١٩٣	٠,٣	٢٨٣٨
٢٥- مرس مطروح.	١١١	٠,٦	٢١	٠,٦	١٣٢	٠,٦	٣٣٥	٠,٤	٢٥٣٨
٢٦- سيناء	١١٨	٠,٧	١٤	٠,٤	١٣٢	٠,٦	٥١٢	٠,٧	٣٨٧٩
الجمهورية.	١٨١٩٨	١٠٠,٠	٣٧٥	١٠٠,	٢١٩٥٤	١٠٠	٧٥٢٢٥	١٠٠,٠	٣٤٢٦
			٦	٠					

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة، والإحصاء، دراسات غذائية، الخبز البلدي المدعم، الموقع الألكترونى.

جدول رقم(١٨) حصص الدقيق ٨٢% الموزعة على المحافظات بغرض إنتاج الخبز المدعم ومتوسط نصيب الفرد منه فى عام ٢٠٠٨

البيـــــــان	حصص الدقيق ٨٢% الموزعة على المحافظات (ألف طن)						متوسط نصيب الفرد (كجم)
	مخابز بلدي		مخابز طباقى		جملة		
	ألف طن	%	ألف طن	%	ألف طن	%	جملة
١- القاهرة.	٩٤٤,٧	١٦,١	٨٢,٢	١٣,٧	١٠٢٦,٩	١٥,٩	١١٨
٢- الإسكندرية.	٤١٧,٣	٧,١	١٩,٢	٣,٢	٤٣٦,٥	٦,٧	١٠٣
٣- بورسعيد.	٥٤,٣	٠,٩	-	-	٥٤,٣	٠,٨	٩٣
٤- السويس.	٥٥,٠٠	٠,٩	-	-	٥٥,٠	٠,٨	١٠٤
٥- الإسماعيلية.	٩٤,٢	١,٦	١٤,٨	٢,٤	١٠٩,٠	١,٦	١١٠
٦- دمياط.	٩٧,٣	١,٧	٤,٤	٠,٧	١٠١,٧	١,٥	٨٩
٧- الدقهلية.	٣٤٤,٣	٥,٩	١٥,٨	٢,٦	٣٦٠,١	٥,٥	٧٠
٨- الشرقية.	٣٩٥,٤	٦,٧	٧٣,١	١٢,٢	٤٦٨,٥	٧,٢	٨٤
٩- القليوبية.	٣٦٣,١	٠,٦	٩٥,١	١٥,٨	٤٥٨,٣	٧,١	١٠٤
١٠- كفر الشيخ.	١٦٧,٣	٢,٨	٨,٢	١,٣	١٧٥,٥	٢,٧	٦٥
١١- الغربية.	٢٩٦,٨	٥,٠	٣٤,٤	٥,٧	٣٣١,٢	٥,١	٨٠
١٢- المنوفية.	٢٤٢,٨	٤,١	٢٠,١	٣,٣	٢٦٢,٩	٤,٠	٧٨
١٣- البحيرة.	٣٠٣,٩	٥,٢	٣٠,٢	٥,٠	٣٣٤,١	٥,١	٦٨
١٤- الجيزة.	٥٠٠,٨	٨,٥	٩٩,١	١٦,٥	٥٩٩,٩	٩,٢	١٠٢
١٥- بنى سويف.	٢٠٣,٧	٣,٤	٤,٧	٠,٨	٢٠٨,٤	٣,٢	٨٨
١٦- الفيوم.	١٧٤,٨	٢,٩	٣,٢	٠,٥	١٧٨,٠	٢,٧	٦٨
١٧- المنيا.	٣٨٢,٦	٦,٥	٢٩,٦	٤,٩	٤١٢,٢	٦,٣	٩٥
١٨- أسيوط.	٢٨٥,٥	٤,٨	٣٦,٨	٦,١	٣٢٢,٣	٤,٩	٩٠
١٩- سوهاج.	٢٠٤,٢	٣,٤	١٥,١	٢,٥	٢١٩,٣	٣,٣	٥٧
٢٠- قنا.	١٠٦,١	١,٨	٠,١	٠,٠	١٠٦,٢	١,٦	٣٤
٢١- الأقصر.	٣٢,٥	٠,٥	٠,٨	٠,٠١	٣٣,٣	٠,٥	٧١
٢٢- أسوان.	٨٢,١	١,٤	٤,٦	٠,٨	٨٦,٧	١,٣	٧١
٢٣- البحر الأحمر.	٢٣,٩	٠,٤	٣,١	٠,٥	٢٧,٠	٠,٤	٩١
٢٤- الوادي الجديد.	١٦,٩	٠,٢	٠,٦	٠,١	١٧,٥	٠,٢	٩١
٢٥- مرس مطروح.	٢٧,٥	٠,٤	٠,٩	٠,١	٢٨,٤	٠,٤	٨٥
٢٦- سيناء	٣٥,٤	٠,٥	٢,٦	٠,٤	٣٨,٠	٠,٥	٧٤
الجمهورية.	٥٨٥٢,٤	١٠٠	٥٩٨,٦	١٠٠	٦٤٥١,١	١٠٠	٨٦

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة، والإحصاء، دراسات غذائية، الخبز البلدي المدعم، الموقع الألكترونى.

الموزع بغرض إنتاج هذه النوعية من الخبز، وهو ما قد يعزي إلى التباينات المتواجدة بين المحافظات من حيث نسبة تمثيل السكان الزراعيون والريفيون (والذين يعتمدون وبنسبة كلية أو غالبة على إنتاجهم الذاتى) فى إجمالي السكان، أو الاختلاف فيما بين هذه المحافظات من حيث أعداد المجموعات المستهدفة بتوفير هذه النوعية من الخبز المدعم ...وعلى جانب آخر قد يتطلب الأمر تعديل الحصص الموزعة من هذه النوعية من الدقيق على المحافظات إذا ما أستهدف تحقيق المساواة فيما بينها من حيث متوسط نصيب الفرد من المجموعات المستهدفة من هذه النوعية من الدقيق، وهو ما ستشير عليه الدراسة فيما بعد.

(٣/٥) صناعات منتجات الدقيق الفاخر (٧٢%):

تتنوع المنتجات الغذائية المصنعة من الدقيق الفاخر لتشمل صناعة المكرونة والشعرية، والبسكويت، والخبز الفينو والشامي، والفطائر ، والحلويات، وغيرها من منتجات المخابز الأخرى. ويقوم على إنتاج هذه المنتجات بعض المنشآت المتخصصة، وأخري متنوعة التخصص، والتى يمكن الإشارة إليها وبإيجاز فيما يلى:-

(١/٣/٥) صناعة المكرونة والشعرية: وتضم هذه الصناعة ٩١ مصنعاً وشركة منتجة تشمل ٣ شركات تابعة لقطاع الأعمال العام ، ٨٨ مصنعاً وشركة تابعة للقطاع الخاص، والإستثماري، والموزعة على مختلف المحافظات، وبلغت طاقتها الإنتاجية المتاحة نحو ٢٢٦,٢ ألف طن، بينما بلغت الطاقة الإنتاجية المستغلة منها في عام ٢٠٠٥ما نسبته ٨٩,٨%، وبما يشير إلى وجود فائض فى طاقتها الإنتاجية المتاحة يمثل ما يقرب من ١٠,٢%، حيث بلغ إنتاجها من المكرونة والشعرية خلال هذا العام نحو ٢٠٣,١ ألف طن ، كما بلغت نسبة الاكتفاء الذاتى فى الاستهلاك من هذه المنتجات نحو ١٠١,٣%، وبما يعكس وجود فائض للتصدير منها يمثل ما نسبته ١,٣% من الاستهلاك المحلى [١] . كما ازدادت الطاقة الإنتاجية لهذه المنشآت ليصل إنتاجها فى عام ٢٠٠٨إلى ما يقرب من ٣٧٢,٢ ألف طن[٢]، وهي مؤشرات تعكس وجود الطاقات الإنتاجية الكافية لتلبية احتياجات السوق المحلية من هذه المنتجات.

---

[١] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، دراسات غذائية، صناعة المكرونة والشعرية، الموقع الألكترونى.
[٢] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الإحصاء الصناعي السلعي، الموقع الألكترونى.

(٢/٣/٥) صناعة البسكويت: ويعمل بهذه الصناعة ٣٧ منشأة تابعة للقطاع الخاص، والإستثماري مع منشأة تابعة لقطاع الأعمال العام، وبلغت الطاقة الإنتاجية المتاحة لهذه المنشآت فى عام ٢٠٠٥ ما يقرب من ١١٢,٨ ألف طن، بينما بلغت الطاقة الإنتاجية المستغلة منها خلال نفس العام ما نسبته ٨٨,٣%، وبما يتضمن وجود فائض بالطاقة الإنتاجية المتاحة لهذه المنشآت يبلغ نحو ١١,٧% ، حيث بلغ الإنتاج الفعلي من هذا المنتج نحو ٩٩,٦ ألف طن خلال هذا العام ووجود الاكتفاء الذاتى فى الاستهلاك منه وبنسبة ١٠٠%، حيث تقارب الصادرات مع الواردات من هذا المنتج [١]. كما ازدادت الطاقات الإنتاجية لهذه المنشآت، وزيادة إنتاجها السنوي ليصل إلى نحو ١٢٤,١ ألف طن فى عام ٢٠٠٨م، وهي مؤشرات تشير إلى وجود الطاقة الإنتاجية الكافية لمقابلة احتياجات السوق المحلي من هذا المنتج بنوعياته المختلفة.

(٣/٣/٥) صناعة الخبز الفينو والشامي، والفطائر ومنتجات مخابز أخري:

وتقوم على صناعة هذه المنتجات مجموعة من المنشآت المتخصصة، وأخرى متنوعة النشاط، حيث هناك المخابز المتخصصة فى إنتاج الخبز الفينو، والأخرى المتخصصة فى إنتاج الخبز الشامي، كما أن هناك المخابز المتخصصة فى إنتاج الخبز الهش(توست، ونواشف)، والأخرى المتخصصة فى إنتاج الفطائر، كذلك هناك من المنشآت المتخصصة فى إنتاج الجاتوة والتورت، والحلويات .. ومع ذلك هناك من المنشآت التى تقوم على إنتاج أكثر من نوع من نوعيات الإنتاج المشار إليها... ومع غياب الإحصاءات الكاشفة عن تعداد هذه المنشآت (بالنسبة للدراسة الحالية)وطاقتها الإنتاجية المتاحة، إلا أن الواقع المشاهد عمليا فى الأسواق المحلية لا يشير إلى وجود اختناقات أو عجز فى إنتاجها عن احتياجات السوق من هذه المنتجات، وبما يعكس وجود الطاقات الإنتاجية الكافية لمواجهة هذه الاحتياجات، خاصة مع وجود المرونة العالية لهذه المنشآت فى تعديل طاقتها الإنتاجية المستغلة تبعاً للتغيرات فى حجم الطلب المحلى على إنتاجها من خلال تعديل عدد ورديات وساعات العمل بها. وقد يكون فى تقديرات الإنتاج السنوي لهذه الصناعة (وبالمنشآت التى يزيد عدد العاملين فيها عن١٠ أفراد) من بعض هذه النوعيات من الإنتاج، خلال السنوات ٢٠٠٦- ٢٠٠٧، من المؤشرات الدالة على ذلك، وعلى نحو ما يشير إليه الجدول رقم (١٩)، حيث ازدادت قيمة الإنتاج السنوي من النوعيات المبينة بالجدول المذكور من نحو ٣٩٧,٣ مليون جنية فى عام.

---

[١] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، دراسات غذائية، صناعة البسكويت، الموقع الألكترونى.

جدول رقم (١٩)

الإنتاج السنوي من بعض المنتجات الرئيسية للمخابز، ومصانع الحلويات

(بدون الخبز البلدي، والفينو، والشامي) خلال السنوات ٢٠٠٦- ٢٠٠٨

البيـــــان	٢٠٠٦		٢٠٠٧		٢٠٠٨	
	طن	ألف جنيه	طن	ألف جنيه	طن	ألف جنيه
١- خبز هش (توست ونواشف).	-	-	٢١٥٠	١٨١٤٨	١٧٤٨	١٦١٣٢
٢- خبز هش (توست ونواشف).	.....	١٤٠٩٤	.....	٢٢٤٢	.....	١٠٨٤
٣- فطائر.	٣٠٥٨	١٨٢٢٥	٥٩٤	٤٧٥٩	١٨٦	٢٠٩٣
٤- فطائر.	.....	٢٩٣	.....	١٩	.....	٢٥٠
٥- جاتو وتورت.	١٨٣٤	٢١٣٤٤	٢٤٣٩	٤٠٠٨٩	٦٦١٧	١٠٠٨٢٨
٦- جاتو وتورت.	.....	٢١١٧٩	.....	١١٦٩٩	.....	١٨٩٣٦
٧- منتجات أخري من الحلويات.	٢١٢٩٩	١٥٣٨٧١	٣٩٢١٦	٦٥٢٧٨٠	٧١٤٨	١٢٥٢٦٥
٨- حلويات شرقية.	٤٩٨٣	٥٨٩٢٩	٩٧٦٩	١٣٧٣٣٣	٥٠٧٠٧	٧٦١٢٥٢
٩- حلويات شرقية.	.....	١٨٤٦٦	.....	٥	.....	٢٧٧
١٠- منتجات مخابز أخري بدون الخبز.	١٠٩٤٤	٨٠٩٨١	١٤٢٣٣	١٤٢٨٢٩	٣٩٠٨٥	٥٣٢١٣٧
١١- منتجات مخابز أخري بدون الخبز.	.....	٩٨٩٢	.....	٥٠٧٩٧	.....	٥٧٩
جملة	٤٢١١٨	٣٩٧٢٧٤	٦٨٣١١	١٠٦٠٧٠٠	١٠٥٤٩١	١٥٥٨٨٣٣

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الإحصاء الصناعي السلعي، الموقع الألكتروني.

٢٠٠٦، لتصل إلى نحو ١٥٥٨,٨ مليون جنيه فى عام ٢٠٠٨، كما صاحب ذلك وجود الزيادات فى الإنتاج الكمي من أكثرية هذه النوعيات حيث أزداد الإنتاج الكمي من منتجات المخابز الأخري بدون الخبز والحلويات من نحو ١٠,٩٤٤ ألف طن فى عام ٢٠٠٦ ليصل إلى نحو ٣٩,١ ألف طن فى عام ٢٠٠٨. كما أزداد إنتاج الحلويات الشرقية ليصل إلى ٥٠,٧٠٧ ألف طن خلال العام الأخير مقابل ٤,٩٨٣ ألف طن فى عام ٢٠٠٦، مع زيادة الإنتاج الكمي من نوعيات أخري، (جاتوة، وتورت) وتغيره فى حالة البعض الآخر منها، وعلى نحو ما هو مبين بالجدول المشار إليه ..إن فى مؤشرات الإنتاج المشار إليها ما يشير إلى وجود المرونة العالية لهذه الصناعات فى تعديل طاقاتها الإنتاجية وهيكل إنتاجها بما يتوافق مع احتياجات السوق، وغياب الاختناقات التى يمكن أن تنسب إلى هذه الصناعة فى المسار التسويقى لهذه المنتجات إلى المستهلك النهائى.

الفصـــل الثالث

الفصل الثالث: الاستهلاك من القمح في السوق المحليـــة

يعد القمح، وكما هو معلوم، من السلع الغذائية الضرورية، كما يأتى الطلب عليه من أغراض استهلاكية متنوعة ويأتى في مقدمتها وبنسبة عالية الخبز بنوعياته المختلفة، ثـم المكرونة، وصناعة الحلويات، وذلك فضلاً عن ما قد يستخدم منه في غرض تغذية الطيور، والحيوانات المزرعية... كما أن للقمح بدائله الأخري من السلع الغذائيـــة مـــن أذرة، وأرز، وبطاطس وغيرها من المحاصيل النشوية الأخري، والتى يمكن أن تستخدم لإشـــباع حاجـــة المستهلك إما بصورة منفردة أو بعد المزج مع منتجات القمح في الوجبات الغذائية للفرد... ومع وجود هذه البدائل واستخدامها في الطعام تتحدد التوليفة التى تجمع فيمـــا بينهـــا فـــي الوجبات الغذائية وفقا لمجموعة من العوامل المختلفة من بينها ذوق المستهلك، ومســـتوي دخله وأسعار كل من هذه البدائل ودرجة توافرها بالأسواق، وغيرها من العوامل الأخـــري. ولهذا فإن دراسة الاحتمالات القائمة لترشيد الاستهلاك من القمح تتطلب بالضرورة التعرف على احتياجات مصادر الطلب عليه، ووزنه النسبى في توليفة الوجبات الغذائية للمســـتهلك، ثم دراسة العوامل المحددة لهذه التوليفة وتوقعاتها المستقبلية، وهو مـــا يتضـــمنه الجـــزء الحالى من الدراسة.

١- الاستهلاك من القمح في صورته الخام:

يستهلك ما يتاح من بذور القمح الخام في أغراض ومجالات متنوعـــة تشـــمل مـــا يستخدم منها كبذور تقاوي، وما قد يستخدم لغرض تغذية الطيور والحيوانـــات الزراعيـــة، فضلاً عن ما يفقد منها في مراحل النقل والتخزين والتوزيع ثم ما يوجه منهـــا مـــن أجـــل التجهيز والتصنيع لأغراض الاستهلاك البشري... وفي إطار إحصـــاءات الميـــزان الغـــذائى لمصر خلال السنوات ٨٩/١٩٩٠-٠٧/٢٠٠٨، وفي ضوء اتجاهات العرض الكلي من هذه الحبوب في السوق المحلية خلال نفس السنوات، والمشار إليه من قبل، يمكـــن إســـتخلاص النتائج التالية:

(١/١) التقـــاوي: يمثل المستخدم من هذه الحبوب لغرض زراعة نفس المحصول نسبة هامشية من إجمالى المعروض منها حيث تراوحت هذه النسبة ما بـــين ١,١٨%، ١,٧١% من إجمالى المعروض خلال هذه السنوات. وتأتى هامشية هذه النسبة من صـــغر المســـاحة المنزرعة محليا بهذا المحصول، وعدم كفايتها للوفاء بالعرض الكلي من القمح في الســـوق المحلية من ناحية، كما يعد ذلك أمراً طبيعيا من ناحية أخري، حيث هامشية الوزن النســـبى

لكمية بذور التقاوي المستخدمة لزراعة الفدان من المحصول في إنتاجيته الكلية من الحبوب، وإن كان ذلك لا ينفى تغير الكميات المستخدمة لهذا الغرض وفقا لاتجاهات المساحة المنزرعة بالمحصول، وتطور طرق ونظم الزراعة. حيث ازدادت الكميات المستخدمة لهذا الغرض من نحو ١٢٧,٦ ألف طن سنويا في المتوسط خلال فترة الخمس سنوات الأولي (٨٩/١٩٩٠-٩٣/١٩٩٤) لتصل إلى نحو ١٦٩,٢ ألف طن سنويا خلال فترة الخمس سنوات التالية (٩٤/١٩٩٥-٩٨/١٩٩٩)، وبمعدل زيادة بلغ نحو ٥,٨% سنويا عنه في الفترة السابقة. كما ازدادت الكميات المستخدمة منها في الفترة الثالثة (١٩٩٩/٢٠٠٠-٢٠٠٣/٢٠٠٤) لتصل إلى نحو ١٧٢,٦ ألف طن سنويا في المتوسط ، وبزيادة سنوية عنه في الفترة السابقة لها بمعدل بلغ نحو ٠,٤% أما في الفترة الرابعة الأخيرة. (٢٠٠٤/٢٠٠٥-٢٠٠٧/٢٠٠٨) فبلغت كمية التقاوي المستخدمة سنويا نحو ٢١٤.٨ ألف طن في المتوسط ، وبزيادة سنوية عنه في الفترة السابقة لها بمعدل سنوي بلغ نحو ٤,٨%.

إن المقارنة فيما بين معدلات التغير السنوي في المساحات المنزرعة بالقمح، ومعدلات التغير في الكميات المستخدمة من هذه الحبوب في غرض الزراعة في الفترات الثلاث الأخيرة تشير إلى زيادة كميات التقاوي المستخدمة سنويا بمعدل أعلى عن معدلات الزيادة في المساحة المنزرعة في الفترات الثلاث، وبما يشير إلى أن ٥٢% من الزيادة السنوية في كمية التقاوي المستخدمة في الفترة الثانية مرجعها الزيادة في المساحة المنزرعة، بينما تعد التغيرات في طرق ونظم الزراعة، أو في الأصناف المنزرعة مسئولة عن ٤٨% من الزيادة السنوية خلال هذه الفترة- أما في الفترة الثالثة فتعد الزيادة في المساحة المنزرعة بالقمح مسئوله عن الزيادة في كمية التقاوي المستخدمة خلال هذه الفترة بنسبة ٦٣% تقريباً بينما تعد التغيرات في نظم وطرق الزراعة أو الأصناف المنزرعة مسئولة بما نسبته ٣٧%. وكذلك في الفترة الرابعة تعد الزيادة في المساحة المنزرعة مسئولة وبنسبة ٧٧% عن الزيادة السنوية في كمية التقاوي المستخدمة خلال هذه الفترة، بينما تعد التغيرات في نظم وطرق الزراعة أو الأصناف المنزرعة مسئولة وبنسبة ٢٣%.

هذا وفي ضوء المؤشرات المشار إليها، وإذا كانت فرضية زيادة الكميات المستخدمة من التقاوي بمعدل يماثل معدل الزيادة في المساحة المنزرعة بالمحصول يعد أمراً طبيعيا مع افتراض فرضية ثبات معدل التقاوي المستخدمة لزراعة الفدان من المساحة المنزرعة، إلا أن زيادة الكميات المستخدمة من هذه التقاوي بسبب التطورات في طرق ونظم الزراعة أو الأصناف المنزرعة يعد من الجوانب الجديرة في البحث عن أسبابها، والتى يمكن أن تقع

احتمالاتها في دائرة الإرشاد والتدريب الزراعي، أو النقص في التقاوي المنتقاة أو احتمالات التوسع في زراعة هذا المحصول بالأراضى الصحراوية ... ألخ.

(٢/١) الفاقـد: يشكل الفاقد من حبوب القمح الخام مساراً آخـر لاسـتخداماتها فـي السوق المحلية، والتى تختلف التقديرات حوله، حيث درجت إحصاءات الميزان الغذائى على تقدير هذا الفاقد بما يعادل ٤,٠% تقريباً من إجمالي المعروض من القمـح مـن السـوق المحلية، إلا أنه وفي السنوات القليلة الأخيرة تضمن نفس المصدر تقدير هـذا الفاقـد بمـا نسبته ١١% تقريباً من المعروض بالسوق (٢٠٠٨)، وهو ما يطرح التساؤلات عن أسباب رفع هذه التقديرات؟ ... ومع ذلك فقد يكون هناك من الدراسات التى تناولت تقدير الفاقد من القمح بنسب مماثلة أو أعلى من النسبة الأخيرة المشار إليها، إلا أن هذه التقديرات تضمنت تقدير الفاقد في مراحل التصنيع، والتجهيز، واحتمالات الفاقد في الخبز بسبب ضعف جـودة المنتج. وعلى الرغم من ذلك أيضاً يظل التساؤل عن مبررات زيادة تقدير هذا الفاقـد فـي الحبوب بإحصاءات الميزان الغذائى إلى النسبة المشار إليها مسبقاً، حيث يتنامى ذلك مع ما حدث في السنوات الأخيرة من زيادة سعة مخازن وصوامع التخزين المتطورة، فضلاً عـن احتفاظ الزراع بالنسبة الغالبة من إنتاجهم وبعيداً عن المخازن والشون التقليدية للتخـزين. ولذلك قد تأتى قناعة الدراسة الحالية بالتقدير السابق لهذا الفاقد وبما نسبته ٤,٠% تقريباً من جملة المعروض من القمح في السوق المحلية، وهو ما يتوافق مع تقـديرات الجهـاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، والمبينة بالجدول رقم (٢٠)، والتى تراوحت مـا بـين ٣,٩٩%، ٤,٨٤% من إجمالي المعروض من حبوب القمح فـي السـنوات (٨٩/١٩٩٠-٢٠٠٧/٢٠٠٨).

وفي ضوء هذه التقديرات فمن الطبيعي أن تزداد كمية الفاقد السنوي من الحبـوب الخام مع زيادة المعروض السنوي منها. حيث ازدادت من نحو ٤٢٩,٢ ألف طن سنويا في المتوسط خلال الفترة الأولي من السنوات المشار إليها إلى ما يقرب من ٤٨١,٠ ألف طـن سنويا في المتوسط خلال الفترة الثانية، وبمعـدل سنوي بلغ نحو ٢,٣٠% عنه في الفترة الأولي، أما في الفتـرة الثالثة فبلغ المتوسط السنوي للفاقـد مـن هـذه الحبـوب نحـو ٤٩٠,٢ ألف طن وزيادة سنوية بمعدل ٠,٤% عنه في الفترة الثانية. وبالنسـبة للفتـرة الرابعة والأخيرة فقد بلغ المتوسط السنوي للفاقد من هذه الحبوب خلالها نحو ٥٩٢,٥ ألف طن، وبزيادة عن الفترة السابقة لها بمعدل سنوي بلغ نحـو ٤,٢%، حيـث تشـير هـذه المؤشرات إلى وجود التناسب بين تقديرات كمية الفاقد السنوي من هذه الحبوب مع إجمالي كمية المعروض منها في السوق المحلية خلال سنوات الفترة الثانية، والثالثة، أما في الفترة

الرابعة الأخيرة فقد ازدادت كمية الفاقد السنوي خلالها بمعدل سنوي أقل عن معدل الزيادة السنوي في المعروض منها، وبما يعكس إنخفاض نسبة الفاقد من المعروض منها خلال هذه الفترة عنه في الفترة السابقة لها حيث بلغت نحو ٤,٠١% في المتوسط مقابل نسبة بلغت نحو ٤,٤٠% في المتوسط خلال الفترة الثالثة.

(٣/١) <u>الأعلاف</u> : مع عدم كفاية الإنتاج المحلى لتلبية الاحتياجات المحلية من القمح ومن ثم استيراد العجز من الأسواق الخارجية، فضلاً عن تحفيز الدولة للمنتج الزراعي على التوسع في إنتاج القمح من خلال تسلم فائض إنتاجه بأسعار أعلى من أسعار الواردات منه من الخارج، كل ذلك جعل من غياب استخدام حبوب القمح الخام كأعلاف للحيوانات والطيور المزرعية في الزراعة المصرية " أمراً واقعاً في غالبية الحال... وإن كان ذلك لا ينفى حقيقة ما يقوم به البعض من استخدام الخبز المدعم لهذا الغرض ليس بسبب رخص السعر عن أسعار الأعلاف، مع ضعف الرقابة فقط، بل أيضاً بسبب رداءة التصنيع في أحيان أخري... ولكن ذلك لا ينفى غياب استخدام الحبوب الخام للقمح من الأعلاف منذ ما يزيد عن عقدين من الزمن، ومن ثم غياب الأعلاف كمسار من مسارات استخدام هذه الحبوب في إحصاءات الميزان الغذائى المصري.

(٤/١) <u>الاستهلاك البشري</u>: مع هامشية نسبة تمثيل الكميات المستخدمة من الحبوب الخام كتقاوي في الزراعة، ومحدودية نسبة تمثيل الفاقد منها في إجمالى المعروض بالسوق، يأتى المستخدم منها لأغراض الاستهلاك البشري ليمثل النسبة الغالبة من إجمالي المعروض بالسوق، وبنسبة بلغت نحو ٩٤,٥٨%، ٩٤,٣٤%، ٩٤,٠٥%، ٩٤,٥٣% في المتوسط خلال كل من الفترات الأربع المشار إليها من قبل (جدول ٢٠) ولذلك فمن الطبيعي أن تقترب اتجاهات التغير في الاستهلاك البشري من هذه الحبوب مع اتجاهات التغير في إجمالي المعروض منها بالسوق، حيث أزداد المتوسط السنوي للكميات المستخدمة منها لأغراض الاستهلاك البشري من نحو ٩٧١٧,٠ ألف طن في الفترة الأولي إلى نحو ١٠٨٢٩,٦ ألف طن خلال الفترة الثانية، وبمعدل زيادة سنوي بلغ نحو ٢,٢% عنه في الفترة الأولي. ثم أنخفض هذا المتوسط خلال الفترة الثالثة ليصل إلى نحو ١٠٤٧١,٢ ألف طن، وبمعدل سنوي -٠,٧% عنه في الفترة السابقة لها، وهو ما يعزي للأسباب المشار إليها من قبل حيث إدخال خلط دقيق الأذرة مع دقيق القمح في تصنيع الخبز المدعم خلال هذه الفترة... أما في الفترة الرابعة الأخيرة فقد وصل المتوسط السنوي للكميات المستخدمة

منها لهذه الأغراض نحو ١٣٩٦٤,٠ ألف طن، ومن ثم زيادتها عن الفترة السابقة لها بمعدل سنوي يبلغ نحو ٦,٥% تقريباً، حيث تشير هذه المؤشرات إلى تماثل وتقارب معدل اتجاهات التغير من الكميات المستخدمة لأغراض الاستهلاك البشري واتجاهات ومعدلات التغير في المعروض الكلي من هذه الحبوب خلال هذه الفترات.

إن زيادة الكميات المستخدمة من حبوب القمح لأغراض الاستهلاك البشري خلال الفترات المشار إليها تعد هى محصلة النمو السكانى، والتغيرات في مستوي الاستهلاك الفردي منها خلال هذه الفترات، حيث زيادة أعداد السكان من ٥١,٩١١ مليون نسمة في عام ١٩٨٩/١٩٩٠ إلى نحو ٧٥,٢٢٥ مليون نسمة في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، وبمعدل سنوي يبلغ نحو ٢,١% خلال هذه الفترة.. كما صاحب ذلك وجود الثبات النسبى تقريباً في متوسط نصيب الفرد منها فيما بين الفترة الأولي، والثانية، حيث زيادة هذا المتوسط من نحو ١٧٩,٦كجم/سنة في الفترة الأولي إلى نحو ١٨٠,٣ كجم/سنة في الفترة الثانية، وبمعدل زيادة هامشى بلغ نحو٠,١% سنويا، وهو ما يشير بدوره إلى أن زيادة الكميات المستخدمة لأغراض الاستهلاك البشري خلال هذه الفترة ترجع أساسا وبنسبة ٩٥,٥% إلى النمو السكانى، بينما يرجع ٤,٥% من الزيادة السنوية في إجمالي الاستهلاك إلى العوامل المحددة للاستهلاك الفردي منها. أما في الفترة الثالثة فقد أنخفض متوسط نصيب الفرد ليصل إلى نحو ١٥٧,٣ كجم سنة وبمعدل بلغ نحو -٢,٨% عنه في الفترة الثانية بينما بلغ معدل النمو السكانى خلال هذه الفترة ٢,١% سنويا وهو ما أنعكس على إنخفاض الاستهلاك الكلي خلال هذه الفترة بمعدل أقل وعلى نحو ما سبق بيانه. ويعزي إنخفاض متوسط نصيب الفرد من حبوب القمح خلال هذه الفترة إلى برنامج خلط دقيق الأذرة مع دقيق القمح في تصنيع الخبز المدعم كما سبق الإشارة إلى ذلك... أما الفترة الرابعة الأخيرة فقد سجلت ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الكلي من هذه الحبوب ليصل إلى نحو ١٩١,٣ كجم/سنة ، وبمعدل زيادة سنوي بلغ نحو ٤,٤% عنه في الفترة السابقة،

جدول رقم (٢٠) الاستهلاك من حبوب القمح الخام تبعا لمصادر الاستخدام خلال السنوات
(١٩٩٠/٨٩- ٢٠٠٨/٢٠٠٩)

السنوات	المتاح للاستهلاك (ألف طن)	(تقاوي)		(فاقد)		الاستهلاك الآدمي		عدد السكان (ألف)	متوسط نصيب الفرد (كجم)
		ألف طن	%	ألف طن	%	ألف طن	%		
١٩٩٠/٨٩	١١١٥٥	١٣٢	١,١٨	٤٤٥	٣,٩٩	١٠٥٧٨	٩٤,٨٣	٥١٩١١	٢٠٤
١٩٩١/٩٠	١٠٠٧٥	١٣٠	١,٢٩	٤٣٣	٤,٣٠	٩٥١٢	٩٤,٤١	٥٢٩٨٥	١٨٠
١٩٩٢/٩١	٩٨٨٧	١٢٦	١,٢٧	٤٢١	٤,٢٦	٩٣٤٠	٩٤,٤٧	٥٤٠٨٢	١٧٣
١٩٩٣/٩٢	١٠٦١٥	١٢٧	١,٢٠	٤٣٤	٤,٠٩	١٠٠٥٤	٩٤,٧٢	٥٥٢٠١	١٨٢
١٩٩٤/٩٣	٩٦٣٧	١٢٣	١,٢٨	٤١٣	٤,٢٩	٩١٠١	٩٤,٤٤	٥٦٣٤٤	١٦٢
المتوسط	١٠٢٧٣,٨	١٢٧,٦	١,٢٤	٤٢٩,٢	٤,١٨	٩٧١٧	٩٤,٥٨	٥٤١٠١,٦	١٧٩,٦
١٩٩٥/٩٤	١١٥٨٩	١٥١	١,٣٠	٥٠٢	٤,٣٣	١٠٩٣٦	٩٤,٣٧	٥٧٦٤٢	١٩٠
١٩٩٦/٩٥	١٢٠٤٠	١٦١	١,٣٤	٥٢٣	٤,٣٤	١١٣٥٦	٩٤,٣٢	٥٨٨٣٥	١٩٣
١٩٩٧/٩٦	١٠٨٢٤	١٧١	١,٥٨	٤٤٠	٤,٠٧	١٠٢١٣	٩٤,٣٦	٦٠٠٥٣	١٧٠
١٩٩٨/٩٧	١١٤٣٩	١٨٢	١,٥٩	٤٦٩	٤,١٠	١٠٧٨٨	٩٤,٣١	٦١٢٩٦	١٧٦
١٩٩٩/٩٨	١١٥٠٧	١٨١	١,٥٧	٤٧١	٤,٠٩	١٠٨٥٥	٩٤,٣٣	٦٢٥٦٤	١٧٤
المتوسط	١١٤٧٩,٨	١٦٩,٢	١,٤٧	٤٨١,٠	٤,١٩	١٠٨٢٩,٦	٩٤,٣٤	٦٠٠٧٨,٠	١٨٠,٣
٢٠٠٠/١٩٩٩	١٠٣٥٢	١٦٤	١,٥٨	٤٣٢	٤,١٧	٩٧٥٦	٩٤,٢٤	٦٣٨٦٠	١٥٣
٢٠٠١/٢٠٠٠	١١٠٧٧	١٧٧	١,٦٠	٤٦٠	٤,١٥	١٠٤٤٠	٩٤,٢٥	٦٥١٨٢	١٦٠
٢٠٠٢/٢٠٠١	١١٦٦٩	١٨٧	١,٦٠	٤٩٦	٤,٢٥	١٠٩٨٦	٩٤,١٥	٦٦٥٣١	١٦٥
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٢١٠٤	١٥٦	١,٢٩	٥٨٦	٤,٨٤	١١٣٦٢	٩٣,٨٧	٦٧٩٠٨	١٦٧
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٠٤٦٨	١٧٩	١,٧١	٤٧٧	٤,٥٦	٩٨١٢	٩٣,٧٣	٦٩٣١٣	١٤٢
المتوسط	١١١٣٤	١٧٢,٦	١,٥٥	٤٩٠,٢	٤,٤٠	١٠٤٧١,٢	٩٤,٠٥	٦٦٥٥٨,٨	١٥٧,٣
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٣٨٩٤	٢٠٣	١,٤٦	٥٧٧	٤,١٥	١٣١١٤	٩٤,٣٩	٧٠٧٤٨	١٨٥
٢٠٠٦/٢٠٠٥	١٤٢٢٣	٢٢٤	١,٥٧	٦٢٠	٤,٣٦	١٣٣٧٩	٩٤,٠٧	٧٢٢١٢	١٨٥
٢٠٠٧/٢٠٠٦	١٦٤٢٢	٢١٠	١,٢٨	٥٩٢	٣,٦٠	١٥٦٢٠	٩٥,١٢	٧٣٦٠٨	٢١٢
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٤٥٤٦	٢٢٢	١,٥٣	٥٨١	٣,٩٩	١٣٧٤٣	٩٤,٤٨	٧٥٢٢٥	١٨٣
٢٠٠٩/٢٠٠٨									
المتوسط	١٤٧٧١,٣	٢١٤,٨	١,٤٥	٥٩٢,٥	٤,٠١	١٣٩٦٤,٠	٩٤,٥٣	٧٢٩٤٨,٣	١٩١,٣

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الموقع الإلكترونى، دراسات غذائية، القمح.

وهو ما قد يعزي إلى توقف أو إنخفاض نسب خلط دقيق الأذرة مع دقيق القمح في صناعة رغيف العيش المدعم أو نقص السلع البديلة في الوجبات الغذائية للمستهلك خلال هذه الفترة عنه في الفترة السابقة... وفي ضوء معدلات الزيادة من الاستهلاك الكلي، وفي متوسط نصيب الفرد، والنمو السكانى خلال هذه الفترة يمكن أن يستخلص مسئولية النمو السكانى عن زيادة الاستهلاك الكلي من الحبوب خلال هذه الفترة بنسبة تبلغ ٣٢,٢%، بينما يعد توقف أو إنخفاض خلط كميات الأذرة في صناعة رغيف الخبز المدعم، أو نقص بدائل الخبز من الوجبات الغذائية للمستهلك مسئولة بنسبة ٦٧,٧% عن الزيادة من الاستهلاك الكلي من هذه الحبوب خلال هذه الفترة، وقد يشاركها في ذلك أيضاً بعض العوامل الأخري المؤثرة في الاستهلاك الفردي من هذه الحبوب.

إن من المؤشرات السابقة ما يلفت الانتباه إلى أهمية البحث في تطوير توليفة خلط الحبوب في صناعة الخبز، وفي توليفة السلع الغذائية البديلة من الوجبات الغذائية للمستهلك كمسارات من مسارات ترشيد الاستهلاك من حبوب القمح.

٢- <u>الاستهلاك من القمح في صورته من السلع الغذائية</u>:

تتنوع السلع الغذائية المصنعة من حبوب القمح، وعلى نحو ما سبق الإشارة إليه، حيث هناك الخبز بنوعياته المختلفة ثم المكرونة والشعرية، والفطائر والحلويات ومنتجات المخابز الأخري. ويسعى هذا الجانب من الدراسة إلى تقدير الوزن النسبى لحبوب القمح المستخدمة في تصنيع كل من هذه السلع الغذائية في إجمالي الاستهلاك من هذه الحبوب بما قد يفيد في وضع السياسات ذات الصلة، ومن ثم يجدر التنويه إلى إمكانية النظر إلى المؤشرات المعبرة عن ذلك على أنها تقريبية وليست بالدقة المطلوبة (في ضوء المعلومات المتاحة للدراسة)، إذ أن تقدير كميات الحبوب المستخدمة في تصنيع هذه السلع يستند أساساً على نسب استخراج الدقيق (من هذه الحبوب) المستخدم في تصنيع هذه السلع، على الرغم مما قد يوجد من تباينات في نسب الرطوبة ما بين الحبوب الخام، والدقيق، والمنتجات المصنعة من ناحية، ودخول بعض المكونات الأخري في تصنيع البعض من هذه المنتجات من ناحية أخري... ومع ذلك يمكن تقدير كميات حبوب القمح الخام المستخدمة في تصنيع كل من هذه السلع، وبشكل تقريبى يقترب من الدقة خلال عام ٢٠٠٨، وفقا للافتراضات والتقديرات التالية:

- تقدير الكميات المستخدمة في تصنيع الخبز، والمنتجات الغذائية المنزلية بالقطاع الريفى بما يعادل الإنتاج المحلى من حبوب القمح في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، وبعد

استنزال الكميات المعادلة لنصيب الإنتاج المحلى من الفاقد، والإضافة إلى المخزون، والتقاوي، والكميات المباعة إلى الهيئة العامة للسلع التموينية، وحيث يقدر المستهلك في تصنيع هذه السلع بالقطاع المنزلي الريفى بنحو ٤٧٢٨,٤ ألف طن من الحبوب الخام.

- تقدير كمية حبوب القمح المستخدمة في تصنيع رغيف الخبز البلدي المدعم على أساس الإنتاج من الدقيق المنتج لهذا الغرض (وبنسبة استخراج ٨٢%) في عام ٢٠٠٨، وحيث تقدر بنحو ٧١٦٢ ألف طن خلال هذا العام.
- تقدير كمية الحبوب الخام المستخدمة في تصنيع كل من المكرونة، والشعرية، والبسكويت وفقا لكمية الإنتاج المحلى من هذه السلع خلال عام ٢٠٠٨، ومع فرضية تصنيعها من الدقيق الفاخر (بنسبة استخراج ٧٢%)، وتساوي نسبة الرطوبة بين الحبوب الخام: وكل من هذه المنتجات وهامشية المكونات الأخري الداخلة في تصنيعها إن وجدت، وحيث تقدر الكميات المستخدمة منها في تصنيع المكرونة والشعرية بنحو ٢٧٨ ألف طن، كما تقدر الكميات المستخدمة منها في تصنيع البسكويت بنوعياتها المختلفة بحوالى ١٣٨,٢ ألف طن خلال هذا العام.

جدول رقم (٢١) تقدير الكميات المستهلكة من حبوب القمح في تصنيع السلع الغذائية المصنعة منها، والمستهلكة خلال عام ٢٠٠٨

السلع الغذائية المصنعة من دقيق القمح	الكميات المستهلكة (حبوب)	
	ألف طن	%
١- خبز ومنتجات غذائية منزلية (بالقطاع الريفى).	٤٧٢٨,٤	٣٣,٤٣
٢- خبز بلدي مدعم.	٧١٦٢,٠	٥٠,٦٤
٣- مكرونة وشعرية.	٢٧٨,٠	١,٩٧
٤- بسكويت	١٣٨,٣	٠,٩٨
٥- خبز فينو وشامي، وحلويات، ومنتجات مخابز أخري.	١٨٣٦,٥	١٢,٩٩
(١/٥) خبز شامي، وفينو.	١٧٢٩,٦	١٢,٢٣
(٢/٥) خبز هش (توست، ونواشف).	١,٩	٠,٠١
(٣/٥) فطائر.	٠,٢	-
(٤/٥) جاتو، وتورت، وحلويات.	١٥,٠	٠,١١
(٥/٥) حلويات شرقية.	٥٠,٧	٠,٣٦
(٦/٥) منتجات مخابز أخري.	٣٩,١	٠,٢٨
جملة	١٤١٤٣,٢	١٠٠,٠

المصدر: حسبت من الجداول أرقام (٨)، (١٦)، (١٩) وفقا للافتراضات الواردة في مضمون الدراسة.

- تقدير كمية حبوب القمح المستخدمة في تصنيع الخبز الفينو والشامي، والحلويات ومنتجات المخابز الأخري مع فرضية تصنيعها من الدقيق الفاخر (بنسبة استخراج ٧٢%) مع تساوي نسب الرطوبة بين الحبوب الخام، وهذه المنتجات على مستواها الإجمالي حيث تقدر كميات الحبوب المستخدمة في تصنيع هذه السلع بنحو ١٨٣٦,٥ ألف طن خلال عام ٢٠٠٨. وتختلف هذه الفرضية في حالة كل من الفطائر، والجاتو، والتورت والحلويات حيث يفترض زيادة نسبة الرطوبة في هذه المنتجات عنه في حالة حبوب القمح الخام فضلاً عن دخول مكونات أخري في تصنيعها، ومن ثم تقدير الدراسة لكميات الحبوب الخام المستخدمة في تصنيع المنتجات الأخيرة بما يعادل الوزن الفعلى للإنتاج من هذه المنتجات خلال هذا العام، وهو ما يشير ضمنيا إلى فرضية تقدير الدراسة إلى كمية المكونات الأخري الداخلة في تصنيع هذه المدخلات وبما فيه زيادة الرطوبة بها بما يوازى ٢٨% من الأوزان الفعلية للإنتاج من هذه المدخلات.

وفي ضوء التقديرات والافتراضات المشار إليها يأتى تقدير إجمالي الكميات المستخدمة من حبوب القمح الخام في تصنيع السلع الغذائية المذكورة خلال عام ٢٠٠٨ بنحو ١٤,١٤٣ مليون طن تستخدم النسبة التالية منها في تصنيع الخبز البلدى المدعم والتى تبلغ نحو ٥٠,٦٤% منها. كما بلغ ما يستخدم من هذه الحبوب في صناعة الخبز والمنتجات الغذائية المنزلية بالقطاع الريفى ما نسبته ٣٣,٤٣% منها خلال نفس العام. أما الكميات المستخدمة في تصنيع المكرونة والشعرية فتمثل نحو ٢,٠% تقريباً من إجمالي كمية الحبوب المستخدمة، كما تمثل الكميات المستخدمة في صناعة البسكويت ما يقرب من ١,٠% منها. أما صناعة الخبز الفينو والشامي، والحلويات، والفطائر، ومنتجات المخابز الأخري فيقدر استهلاكها من حبوب القمح الخام خلال هذا العام بحوالي ١٨٣٦,٥ ألف طن وبما نسبته ١٣,٠% تقريباً من إجمالي كمية الحبوب المستخدمة في تصنيع السلع الغذائية. وحيث تستأثر صناعة الخبز الفينو، والشامي بالنصيب الأكبر منها، وبما يمثل نحو ١٢,٢٣% من إجمالي كمية الحبوب المستخدمة، بينما يأتى نصيب صناعات الفطائر، والجاتوه والحلويات وغيرها من منتجات المخابز الأخري لتمثل نحو ٠,٧٦% من إجمالي كميات حبوب القمح المستخدمة في تصنيع السلع الغذائية (جدول رقم ٢١)، وحيث تشير هذه المؤشرات إلى أن صناعة الخبز، واستهلاكه يعدان المحاور الأساسية لترشيد الاستهلاك من حبوب القمح إلى جانب قنوات النقل، والتخزين.

٣- القمح وبدائله في الوجبات الغذائية للمستهلك المصري:

(١/٣) تدخل بذور الحبوب الخام من القمح وبدائله من الأذرة، والأرز مجال الاستهلاك الآدمي بعد استخراج المادة النافعة منها بالنسبة التى تتوافق مع الصلاحية للاستهلاك ورغبات المستهلك.. وقد يضاف إلى حبوب القمح وبدائله مجموعة المحاصيل النشوية الأخري من بطاطس، وقلقاس، وبطاطا باعتبار هذه البدائل جميعها مصدراً أساسياً للنشويات... وتتباين هذه البدائل فيما بينها سواء من حيث معدلات استخراج مكوناتها النافعة للاستهلاك الآدمي من الحبوب أو المحصول الخام، أو من حيث القيمة الغذائية لمكوناتها النافعة، وهو ما يجعل من التباين فيما بينها من حيث تكلفة وحدة المنفعة الغذائية أمراً واقعاً يفرض نفسه على الاختيار فيما بين هذه البدائل من النمط الغذائى سواء من منظور المستهلك بفئاته المختلفة أو منظور واضعى السياسات.

فبالنسبة لمعدلات استخراج المكونات النافعة للاستهلاك الآدمي من هذه المحاصيل الغذائية الخام فهى تتراوح ما بين ٧٢% (الدقيق الفاخر)، ١٠٠% (الدقيق الخام) في حالة القمح، ولقد بلغ المتوسط العام لهذا المعدل في السوق المحلية ولعام ٢٠٠٨، بحوالي ٨٠,٥٧%. أما في حالة كل من الأذرة الشامي، والأذرة الرفيعة، والأرز فبلغ هذا المعدل ولنفس العام نحو ٩٥,٨٠%، ٩٢,٠%، ٦٨,٠% ولكل منها على الترتيب. وبالنسبة للمحاصيل النشوية الأخري فبلغ هذا المعدل نحو ٨٩%، ٧٧%، ٨١% في حالة كل من البطاطس، والقلقاس، والبطاطا على الترتيب.

أما بالنسبة للقيمة الغذائية للمكونات النافعة في كل من هذه البدائل ومن منظور محتواها من السعرات الحرارية فتبلغ نحو ٣٥٠١، ٣٦٧٨، ٣٦٠٨، ٣٥٣١ سعراً حرارياً لكل كيلو جرام من المكونات النافعة بالقمح، والأذرة الشامي، والأذرة الرفيعة، والأرز على الترتيب، بينما يبلغ عدد السعرات الحرارية في المكونات النافعة بكل من البطاطس، والقلقاس، والبطاطا نحو ٧٧٧، ٦٠٦، ١٠٣٤ سعراً حراريا لكل كيلو جرام منها وعلى الترتيب. أما المتوسط العام لعدد السعرات الحرارية بالكيلو جرام من المكونات النافعة في المحاصيل النباتية الأخري المتمثلة في الوجبات الغذائية للمستهلك فيبلغ نحو ١٠٢٨ سعراً حراريا في عام ٢٠٠٨... أما من منظور محتوي هذه البدائل من البروتين فيبلغ نحو ١١,٨%، ٧,٨%، ٨,٦%، ٧,٤% من المكونات النافعة في كل من القمح، والأذرة الشامي، والأذرة الرفيعة، والأرز على الترتيب، بينما يبلغ محتوي المكونات النافعة من المحاصيل النشوية الأخري من البروتين ما نسبته ١,٦%، ٣,٠%، ١,٧% في حالة كل من

البطاطس، والقلقاس، والبطاطا على الترتيب. أما المتوسط العام لمحتوي المكونات النافعة بالمحاصيل النباتية الأخري الممثلة في الوجبات الغذائية للمستهلك من البروتين فيبلغ ما نسبته ٢,٢٤%. ومن منظور محتوي هذه البدائل من الدهون فيقدر بما نسبته ١,٣%، ٢,٦%، ٣,٥%، ٠,٧% من وزن المكونات النافعة بكل من القمح، والأذرة الشامي، والأذرة الرفيعة، والأرز على الترتيب، بينما تصل نسبة الدهون في المكونات النافعة بالبطاطس نحو ٠,١٣%، وتخلو المكونات النافعة بكل من القلقاس، والبطاطا من مكون الدهون. أما المتوسط العام لنسبة الدهون بالمكونات النافعة بالمحاصيل النباتية الأخري الممثلة في الوجبات الغذائية للمستهلك وباستثناء الزيوت النباتية فتقدر بنحو ١,٠%.[1]

إن في المؤشرات السابقة ما يعكس وجود محاصيل الحبوب من قمح، وأذرة شامي، وأذرة رفيعة، وأرز في مرتبة سابقة عن غيرها من المحاصيل النباتية الأخري من منظور محتوي مكوناتها النافعة من سعرات حرارية، وبإستثناء مجموعتى المحاصيل السكرية، والزيوت النباتية والتى يرتفع محتوي مكوناتها النافعة من سعرات حراريه وإلى حد كبير عنه في حالة محاصيل الحبوب... كذلك تأتى محاصيل الحبوب في مرتبة سابقة على غيرها من المحاصيل النباتية الأخري من حيث محتواها من البروتين، وبإستثناء مجموعتى المحاصيل البقولية، والنقل، والتى ترتفع بها نسبة البروتين عنه في محاصيل الحبوب. كما تأتى أيضا محاصيل الحبوب وبإستثناء الأرز في مرتبة سابقة على غيرها من المحاصيل النباتية الأخري من حيث محتوي مكوناتها النافعة من الدهون وبإستثناء الزيوت النباتية. وفي إطار هذه المؤشرات وبصفة عامة يمكن القول بأفضلية محاصيل الحبوب عن غيرها من المحاصيل الزراعية الأخري (وبإستثناء المجموعات السابق ذكرها) من حيث محتواها الغذائى من سعرات حرارية، وبروتين، ودهون.

أما من حيث أولويات كل من محاصيل القمح، والأذرة الشامي، والأذرة الرفيعة من حيث معدل استخراج المكونات النافعة منها، وقيمتها الغذائية، وكبدائل في تصنيع الخبز، فإن المؤشرات السابقة تأتى بمحصول الأذرة الشامية في المركز الأول من حيث معدل استخراج المكون النافع، والسعرات الحرارية، بينما يأتى في المركز الثانى من منظور محتواه من الدهون، وفي المركز الثالث من منظور محتواه من البروتين. كما يأتى محصول الأذرة الرفيعة في المركز الثانى بين المحاصيل الثلاث من منظور معدل استخراج المكون النافع، ومحتواه من السعرات الحرارية، والبروتين، بينما يأتى في المركز الأول من منظور محتواه

[1] وزارة الزراعة، الميزان الغذائى لعام ٢٠٠٨، نشرة الاقتصاد الزراعي، القاهرة، ٢٠١٠.

من الدهون. أما القمح فيأتى في المركز الأول من منظور محتواه من البروتين، وفي المركز الثالث من حيث معدل استخراج المكون النافع، ومحتواه من سعرات حرارية ودهون. أما محصول الأرز كبديل غذائى للمحاصيل الثلاث الأولي فيأتى في المركز الأخير فيما بين المحاصيل الأربع سواء من منظور معدل استخراج المكون النافع به، أو محتواه من بروتين، ودهون، مع وجوده في المركز الثالث فيما بينها من منظور محتواه من سعرات حرارية، وإن كان بفارق محدود عن محصول القمح. وبالنسبة لمجموعة المحاصيل النشوية الأخري، والمتمثلة في كل من البطاطس، والقلقاس، والبطاطا فتأتى وبصفة عامة في مرتبة متأخرة وبفارق كبير عن محاصيل الحبوب من حيث محتواها الغذائى من سعرات حرارية، وبروتين، ودهون، وإن كانت تأتى في مركز متقدم عن محصول الأرز من حيث معدل استخراج المكونات النافعة بها.

(٢/٣) هذا، ومع ذلك، فقد يختلف ترتيب هذه البدائل عن الترتيب السابق إذا ما نظر إلى محتواها من العناصر الغذائية الأخري، والتوليفة المثلى من السلع الغذائية من منظور التغذية الصحية... ومع ذلك يظل الحكم على أفضلية هذه البدائل أو التوليفة التى تجمع فيما بينها في تصنيع الخبز، وفي التغذية البشرية على خواص المنتج النهائى من مكونات هذه المحاصيل، وذوق وطلب المستهلك عليه. ومع ذلك فإن هذه المؤشرات وبالقياس إلى متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية المختلفة بما يتضمنه من سعرات حرارية، وبروتين، ودهون، ووفقا لنتائج الميزان الغذائى لمصر عن عام ٢٠٠٨، فيها ما يعكس وجود رغيف الخبز- ممثلاً في نصيب الفرد من البدائل المحصولية الثلاث- في المرتبة الأولي بين السلع الغذائية المكونة للوجبة الغذائية اليومية للمستهلك المصري خلال هذا العام، سواء من حيث القيمة الغذائية أو التكلفة بالنسبة للمستهلك. ويمكن إيجاز نتائج الميزان الغذائى لهذا العام فيما يلى:

- بلغ المتوسط اليومي لنصيب الفرد من دقيق القمح نحو ٣٧٤,٢ جم تمثل نحو ١٨,٠% من المتوسط اليومي لإجمالي نصيبه اليومى من السلع الغذائية، والبالغ نحو ٢٠٨٢,٢ جم/يوم، تقدر أعداد السعرات الحرارية، وكميات البروتين، والدهون المكتسبة من نصيبه اليومي من دقيق القمح بما يمثل ما نسبته ٣٠,٣%، ٣٧,٠%، ٧,٤% من إجمالي السعرات الحرارية، والبروتين، والدهون المكتسبة يوميات من وجباته الغذائية، حيث تضع هذه المؤشرات دقيق القمح في مركز متقدم بين السلع الغذائية من حيث قيمته الغذائية بالقياس إلى وزنه النسبى في الاستهلاك الكمي

اليومي من السلع الغذائية، كما يتماثل في ذلك أيضاً كل من دقيق الأذرة الشامي، والأذرة الرفيعة، وعلى نحو ما تشير المؤشرات الواردة بالجدول رقم (٢٢) والتى تجعل من رغيف العيش المصنع من دقيق المحاصيل الثلاث يأتى في المرتبة الأولي يبين السلع الغذائية في الوجبات اليومية للمستهلك من منظور قيمته الغذائية، وبالقياس إلى وزنه النسبى من الاستهلاك الكمي من السلع الغذائية. حيث بلغ المتوسط اليومي لنصيب الفرد من دقيق المحاصيل الثلاث الداخلة في تصنيع رغيف العيش نحو ٥٨٤,٦ جم تمثل ما نسبته ٢٨,١% من إجمالي الاستهلاك الكمي اليومي من السلع الغذائية، كما بلغت السعرات الحرارية، والبروتين، والدهون المكتسبة منها ما نسبته ٤٨,٢%، ٥٠,٩%، ١٠,٦% وعلى الترتيب من إجمالي الكميات المكتسبة منها من الوجبات الغذائية اليومية.

- وبإضافة حبوب الأرز إلى حبوب القمح، والأذرة بنوعيه يمكن القول بأن مجموعة الحبوب تأتى في المركز الأول بين السلع الغذائية في الوجبات الغذائية اليومية للمستهلك المصري من حيث الوزن النسبى للقيمة الغذائية المكتسبة منها من سعرات حرارية، وبروتين ودهون والذى بلغ نحو ٦١,٣%، ٦٠,٩%، ١١,٧% على الترتيب، وبالقياس إلى الوزن النسبى للاستهلاك الكمي منها في الوجبات الغذائية اليومية والبالغ نحو ٣٥,٨%، وكذلك تأتى مجموعة هذه الحبوب سواء بصورتها الإجمالية، أو على المستوي الفردي لأي من حبوب المحاصيل الأربع المكونة لها في المركز الأول من حيث تدنى تكلفة الإنفاق عليها، بالقياس إلى السلع الغذائية الأخري، حيث يقابل الاستهلاك الكمي منها، وما يتضمنه من سعرات حرارية، وبروتين، ودهون مكتسبة وبالأوزان النسبية المشار إليها، إنفاق المستهلك على مجموعة الحبوب لنسبة تبلغ نحو ١٦,٠% من إجمالي إنفاقه على السلع الغذائية (جدول رقم٢٢).

- تأتى مجموعة المحاصيل النشوية الأخري، والممثلة في البطاطس، والقلقاس، والبطاطا في مرتبة متدنية بين السلع الغذائية في الوجبات الغذائية اليومية للمستهلك من حيث محتواها الغذائى من سعرات حرارية، وبروتينات، ودهون حيث تمثل الكميات المستهلكة منها في الوجبات الغذائية اليومية ما نسبته ١,٥%، ١,٠١%، ٠,٢% من إجمالى المكتسب منها من الوجبة الغذائية اليومية.

جدول رقم (٢٢) السلع الغذائية من الوجبات الغذائية اليومية للمستهلك المصري لعام (٢٠٠٨)

السلع الغذائية	تصيب الفرد		سعرات حرارية[١]		بروتين[١]		دهون[١]		الإنفاق[٢]
	جم/يوم	%	عدد	%	جم/يوم	%	جم/يوم	%	
١- قمح	٣٧٤,٢	١٨,٠	١٣١٠	٣٠,٣	٤٤,٢	٣٧,٠	٤,٩	٧,٤	
٢- ذرة شامى	١٨٤,٩	٨,٩	٦٨٠	١٥,٨	١٤,٤	١٢,١	٤,٨	٧,٣	
٣- ذرة رفيعة	٢٥,٥	١,٢	٩٢	٢,١	٢,٢	١,٨	٠,٩	١,٤	
جملة (١-٣)	٥٨٤,٦	٢٨,١	٢٠٨٢	٤٨,٢	٦٠,٨	٥٠,٩	١٠,٦	١٦,١	
٤- أرز	١٦٠,٣	٧,٧	٥٦٦	١٣,١	١١,٩	١٠,٠	١,١	١,٦	
جملة الحبوب (١-٤)	٧٤٤,٩	٣٥,٨	٢٦٤٨	٦١,٣	٧٢,٧	٦٠,٩	١١,٧	١٧,٧	١٦,٠
٥- محاصيل نشوية أخري	٨٢,٥	٤,٠	٦٥	١,٥	١,٤	١,١	٠,١	٠,٢	•
بقوليات	٢٩,٠	١,٤	٩٥	٢,٢	٦,٨	٥,٧	٠,٤	٠,٦	•
٧- زيوت ومحاصيل زيتية	٤٤,٣	٢,١	٢٩٢	٦,٨	١,٨	١,٥٠	٣١,٥	٤٧,٧	٨,٧
٨- فاكهة	٢٥٧,٣	١٢,٤	١٨٠,٠	٤,٢	٢,١	١,٨	٠,٦	٠,٩	٦,٦
٩- خضروات	٤٣٣,٢	٢٠,٨	١٤٥	٣,٣	٦,٧	٥,٦	١,٣	٢,٠	١٣,٨
١٠- سكر، وسكريات	١٣٦,٧	٦,٦	٥١٧	١٢,٠	–	–	–	–	٤,٥
١١- ألبان وبيض	٢٥٣,٧	١٢,٢	٢٠٣	٤,٧	١٠,١	٨,٤	١٣,٠	١٩,٧	١٣,١
١٣- لحوم	٤٩,٩	٢,٤	٨٦	٢,٠	٩,٥	٧,٩	٥,١	٧,٧	٢٥,٠
١٤- أسماك	٢٦,٠	١,٢	٢٣	٠,٥	٤,٩	٤,١	٠,٦	٠,٩	٦,٤
١٥- أخري	٢٤,٧	١,١	٦٣	١,٥	٣,٦	٣,٠	١,٧	٢,٦	٥,٠
جملة	٢٠٨٢,٢	١٠٠,٠	٤٣١٧	١٠٠,٠	١١٩,٥	١٠٠	٦٦,٠٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر:

(١) وزارة الزراعة، الميزان الغذائى لعام ٢٠٠٨، نشرة الاقتصاد الزراعي، القاهرة، ٢٠١٠.

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائى السنوي، القاهرة، أكتوبر ٢٠١٠.

• تدخل ضمن الوزن النسبى للإنفاق على السلع الغذائية الأخري.

(٣/٣) إذا كانت المؤشرات السابقة تعكس وجود محاصيل الحبوب في المركز الأول بين السلع الغذائية في الوجبة الغذائية للمستهلك المصري من حيث محتواها الغذائى من سعرات حرارية، وبروتين، ودهون مع تدنى تكلفة الإنفاق عليها، فإن هذه المؤشرات قد تأتى بمحاصيل الأذرة في مركز متقدم عن محصول القمح فى تصنيع رغيف الخبز من منظور محتواها من سعرات حرارية، ودهون، وإن كانت تأتى بمحصول القمح في مركز متقدم عن محاصيل الأذرة في هذه الصناعة من منظور محتواه من البروتين، وهو ما قد يعكس بدوره أهمية البحث عن التوليفة المثلى للمزج بين كل من دقيق القمح، والأذرة في تصنيع رغيف

الخبز، وبما يرفع من محتوي قيمته الغذائية من سعرات حرارية وبروتين، ودهون... وكذلك أيضاً إذا كانت المؤشرات السابقة تعكس اقتراب حبوب الأرز من حبوب القمح، والأذرة من حيث قيمتها الغذائية في الوجبة الغذائية للمستهلك، وباعتبارها من البدائل الغذائية لرغيف العيش، إلا أن هذه المؤشرات قد تستبعد البحث عن المحاصيل النشوية الأخري الممثلة في البطاطس، والقلقاس والبطاطا كبدائل غذائية للحبوب أمام صغر محتواها من سعرات حرارية وبروتين، ودهون بالقياس لمحتوي الحبوب منها.

٤- <u>الاستهلاك الفردي من القمح في مصر بالقياس إلى دول أخري:</u>

كثيراً ما يثور القول بارتفاع متوسط نصيب الفرد من استهلاك القمح في مصر بالقياس إلى نظيره على مستوي العالم أو في دول أخري، ومن ثم يأتى التساؤل عن الأسباب المسئولة عن ذلك. إن الإجابة على صحة هذا القول ومن ثم التساؤل المطروح تتطلب أولاً التعريف بما هو المقصود بالاستهلاك من القمح.. هل يعنى إجمالي الاستهلاك من حبوب القمح الخام قبل استبعاد التقاوي، والفاقد وما قد يستخدم أيضاً منها كأعلاف، أم يقصد به الاستهلاك البشري؟ فإذا كان القصد الأول هو المعنى بهذا القول يمكن تقدير متوسط نصيب الفرد في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ بحوالي ١٩٣,٣كجم، أما إذا كان الاستهلاك البشري هو المقصود بهذا القول فيمكن تقدير متوسط نصيب الفرد بنحو ١٨٢,٧كجم في نفس العام، حيث ينخفض بما نسبته ٥,٥% عنه في حالة القصد الأول، وذلك بسبب ما يوجد من فاقد وما يستخدم منها كتقاوي والمشار إلى تقديراتها بالجدول رقم (٢٠)، وهنا أيضاً يجدر التنويه مرة أخري إلى ما يوجد من تباينات حول تقدير الفاقد، والاستخدامات غير البشرية من القمح من مصدر إلى آخر، مما يجعل من وجود التباينات في تقدير متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك البشري أمراً واقعاً ... فلقد تضمن الميزان الغذائى لمصر ولعام ٢٠٠٨ تقدير الفاقد من القمح بما يقرب من ١,٦ مليون طن، وبما يزيد عن تقديراته في الحالة الأولي بنحو ١,٠١٩ مليون طن، ومن ثم جاء تقدير متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الآدمي من القمح وفقا لنتائج الميزان الغذائى لهذا العام بنحو ١٦٩,٦كجم، وهو ما ينخفض عنه في الحالة الأولي بنسبة تبلغ نحو ٧,٢% تقريباً.

ولاستكمال الإجابة على صحة القول السابق، فإن الأمر يتطلب أيضاً المقارنات الدولية لمتوسط نصيب الفرد من استهلاك القمح مع نظيره في مصر.. وتعد منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة هى المصدر الأساسي المتضمن لمثل هذه المقارنات، إلا أن وجود التباينات فيما بين هذا المصدر، والمصادر الوطنية تتواجد أيضاً من حيث تقدير

الواردات من القمح، وكذلك تقدير الفاقد والاستخدامات غير البشرية منه، ومن ثم وجود التباينات سواء فيما بين إجمالى الاستهلاك من القمح قبل خصم التقاوي والفاقد، والاستخدامات الأخري، أو فيما بين الاستهلاك الآدمي باختلاف المصادر. فلقد تضمن الميزان الغذائى لمصر بمصدر منظمة الأغذية والزراعة عن عام ٢٠٠٧، تقدير الواردات من القمح عن هذا العام بأقل من تقديرات الميزان الغذائى بالمصدر الوطنى وبفارق يبلغ نحو ٢,٦ مليون طن، كما تضمن تقدير الاستخدامات غير البشرية بما يزيد عن تقديراتها بالمصدر الوطنى وبفارق يبلغ نحو ١,٥ مليون طن. وفي إطار تقديرات منظمة الأغذية والزراعة يأتى تقدير متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الآدمي للقمح خلال عام ٢٠٠٧ بحوالي ١٣٦,٦كجم، وهو ما ينخفض عن التقدير السابق بالمصدر الوطنى بنسبة تبلغ نحو ١٩,٥%.

ومع ذلك فإن المقارنات الدولية لمتوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الآدمي للقمح قد لا تكون بالأساس الصحيح للإجابة الدقيقة على صحة القول السابق، نظراً لتعدد العوامل والمتغيرات المحددة والمؤثرة في نمط الاستهلاك الغذائى والتى تختلف وإلى حد كبير من دولة إلى أخري.. حيث هناك التباينات في مستوي الدخل وفي نمط توزيعه، كما هناك التباينات في التركيبة السكانية (الجنس، والعمر) وفي الهياكل المهنية والحرفية، وفي الظروف البيئية والمناخية، كما أن هناك أيضا التباينات في أذواق وتقاليد المستهلك، وفي أنماط الإنتاج الوطنى من الغذاء والتى لها تأثيرها التاريخى الطويل على أنماط الغذاء والتغذية في هذه الدول.. وعلى الرغم من كل ذلك فقد يمكن استخلاص لمحة تقريبية للإجابة على القول والتساؤل المشار إليه من قبل باستبعاد نتائج الميزان الغذائى للمصادر الوطنية، والاستناد فقط على نتائج الميزان الغذائى بمصدر منظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة بغرض توحيد المنهج والمفاهيم مع إجراء المقارنات الدولية. ففي إطار نتائج هذا الميزان يقدر متوسط استهلاك الفرد من القمح في مصر في عام ٢٠٠٧ بحوالي ١٣٧كم، كما يقدر عدد السعرات الحرارية المكتسبة يوميا من وجباته الغذائية بحوالى ٣١٩٥ سعراً تأتى أغلبها وبنسبة ٥١,١% منها من الحبوب المستخدمة في تصنيع الخبز، حيث يأتى ٣٤,٢% منها من القمح، كما يأتى ١٦,٩% منها من حبوب الأذرة الشامي، والرفيعة... أما المحاصيل الغذائية البديلة لرغيف الخبز (من أرز ونشويات) فتساهم بنسبة بلغت نحو ١٤,١% من إجمالي السعرات الحرارية المكتسبة، بينما تساهم السلع الغذائية النباتية الأخري بنسبة بلغت نحو ٢٦,١%، كما ساهمت المنتجات الحيوانية والأسماك بالنسبة الباقية منها والتى بلغت نحو ٨,٧%.... وبمقارنة هذه النتائج، بالنتائج المناظرة لها ولنفس

العام على مستوي العالم وفي بعض المجموعات الدولية والدول الأخري، والواردة بالجدول رقم (٢٣) كأمثلة، يمكن أن يستخلص النتائج التالية:

- تقارب متوسط الاستهلاك الفردي من القمح في مصر، مع نظيره من مجموعة دول شمال أفريقيا، والأردن، فضلاً عن تقارب السعرات الحرارية المكتسبة من الوجبات الغذائية اليومية للمستهلك، وإن كان هناك بعض التباينات في المساهمة النسبية لكل من مجموعات السلع الغذائية المستهلكة من إجمالي السعرات الحرارية المكتسبة.
- إنخفاض متوسط الاستهلاك الفردي من القمح في مصر عن نظيره في البعض الآخر من الدول وفي حدود ضيقة، ومنها وعلى سبيل المثال إيران، وسوريا، والمغرب، والتى بلغ متوسط الاستهلاك الفردي من القمح بكل منها وعلى الترتيب نحو ١٥٢، ١٥٤، ١٦٢كجم، كما بلغ عدد السعرات الحرارية المكتسبة من الوجبة الغذائية للمستهلك في هذه الدول نحو ٣٠٤٤، ٣٠٣٤، ٣٢٣٦ حصراً على الترتيب، ويعزي إنخفاض الاستهلاك الفردي من القمح في مصر عنه في هذه الدول إلى استناد صناعة الخبز في الدول الأخيرة على حبوب القمح بدرجة أكبر عنه في مصر، مع إنخفاض مساهمة المحاصيل البديلة للقمح من أذرة وغيرها في هذه الصناعة بهذه الدول (وباستثناء المغرب) عنه في مصر. كما يضاف إلى ذلك أيضاً انخفاض المساهمة النسبية للسلع الغذائية البديل لرغيف العيش في هذه الدول عنه في مصر، ومن ثم الاعتماد بدرجة أكبر على القمح، والذى بلغت مساهماته النسبية في السعرات الحرارية المكتسبة يوميا في الدول الثلاث إلى ما يقرب من ٤٣%، ٤٠%، ٣٨% على الترتيب.
- زيادة الاستهلاك الفردي من القمح في مصر عنه في دول المجموعات الدولية المشار إليها بالجدول سابق الذكر، ومنها مجموعة الدول النامية المستوردة للغذاء، ومجموعة الدول منخفضة الدخل، والمجموعات الدولية لكل من شرق، ووسط، وجنوب، وغرب أفريقيا حيث بلغ الاستهلاك الفردي من القمح في كل من هذه المجموعات ٤٨، ٥٦، ٢١، ١٦، ٥٧، ١٩ كيلو جرام على الترتيب.. كذلك هناك الصين، والهند، واندونيسيا، وإثيوبيا، والسودان والتى بلغ الاستهلاك الفردي من القمح بكل منها ٦٧، ٦٠، ٢٢، ٢٨، ٤١كجم وعلى الترتيب. ويمكن تفسير إنخفاض الاستهلاك الفردي من القمح في هذه الدول عنه في مصر لأسباب مختلفة منها.

- إنخفاض مستوي الدخول الفردية والقوي الشرائية للمستهلك في كثير من هذه الدول، وبما يتبع ذلك من إنخفاض في مستوى التغذية من خلال ما يعبر عنه بانخفاض عدد السعرات الحرارية المكتسبة من الوجبات الغذائية اليومية في هذه الدول، ومن النماذج على ذلك حالة كل من إثيوبيا، اليمن والسودان وباكستان، والهند، والمجموعات الدولية لكل من وسط، وشرق أفريقيا، والدول النامية المستوردة للغذاء والتى بلغ عدد السعرات الحرارية اليومية للفرد منها نحو ١٩٨٠، ٢٠٦٨، ٢٢٨٢، ٢٢٩٣، ٢٣٥٢، ١٨٦٠، ٢٠٥٤، ٢٣٣٠ سعراً حراريا على الترتيب.
- استناد المستهلك في كثير من هذه الدول على رغيف الخبز في وجباته الغذائية اليومية بدرجة أقل وبكثير عنه في مصر، ويقابل ذلك من جهة أخرى زيادة درجة اعتماده على السلع الغذائية البديلة لرغيف الخبز ومن النماذج على ذلك حالة كل من الصين، والهند، ومجموعة دول وسط أفريقيا، والدول منخفضة الدخل، ودول غرب أفريقيا، والدول النامية المستوردة للغذاء حيث بلغت المساهمة النسبية لحبوب تصنيع رغيف الخبز في السعرات الحرارية المكتسبة في كل منها نحو ٢٢,١%، ٢٩,٥%، ٢٧,٣%، ٢٧,٧%، ٣٤,٧%، ٣٣,٧% على الترتيب، كما قابل ذلك مساهمة السلع الغذائية البديلة لرغيف الخبز بما نسبته ٣١,٦%، ٣٢,٠%، ٤١,٣%، ٣٢,١%، ٣٠,٦%، ٢٩,٢% من السعرات الحرارية المكتسبة يوميا من كل منها وعلى الترتيب.
- وجود بعض النماذج الأخري من الدول، والمجموعات الدولية التى ينخفض بها الاستهلاك الفردي من القمح عنه في مصر وبدرجة واضحة مع تحقيق المستهلك الفردي بها لمستوي قريب من مستوى السعرات الحرارية للمستهلك المصري، بل الوصول إلى مستويات أعلى في البعض الآخر من هذه الدول. وتتمثل هذه النماذج غالباً في الدول التى يرتفع فيها مستوي اندخول والقوي الشرائية للمستهلك. ومن نماذج هذه الدول كل من الإمارات، والسعودية، والمجموعات الدولية لوسط وشمال أمريكا، والإتحاد الأوربى، حيث بلغ الاستهلاك الفردي من القمح في السعودية نحو ٩٤ كيلو جرام، كما بلغ من المجموعات الدولية الثلاث المشار إليها نحو ٣٥، ٨٥، ١٠٣ كيلو جرام على الترتيب.. كما وصل مستوي عدد السعرات الحرارية

المكتسبة يوميا للفرد في كل من الإمارات، والسعودية نحو ٣١٧١، ٣١٤٤ سعراً على الترتيب، كما يصل هذا المستوي في المجموعات الدولية الثلاث المشار إليها إلى ٣٠٤٣، ٣٧٢٧، ٣٤٦٦ سعراً حراريا وعلى الترتيب. ويأتى إنخفاض الاستهلاك الفردي من القمح في هذه الدول عنه في مصر إلى استناد المستهلك فيها على رغيف الخبز في وجباته الغذائية بدرجات أقل عنه في مصر، حيث بلغت المساهمة النسبية لحبوب تصنيع الخبز في السعرات الحرارية المكتسبة من الوجبات الغذائية اليومية في كل من الإمارات والسعودية ما نسبته ٢٨,٧%، ٣٧,٥% على الترتيب، كما بلغت هذه المساهمة ما نسبته ٣٩,٩%، ٢٠%، ٢٥,٠% في كل من المجموعات الدولية الثلاث المشار إليها وعلى الترتيب. كما يلاحظ كذلك وفي نفس الوقت وبإستثناء دولة الإمارات إنخفاض المساهمة النسبية للسلع الغذائية البديلة لرغيف العيش في السعرات الحرارية المكتسبة في هذه الدول عنه في مصر حيث بلغت ما نسبته ١١,٩% في السعودية ونحو ٤,٦%، ٥,٠%، ٥,٥% في كل من المجموعات الدولية الثلاث وعلى الترتيب.. ويقابل ذلك من جهة أخرى ارتفاع المساهمة النسبية للسلع الغذائية النباتية الأخري. (والممثلة أغلبها في المحاصيل البقولية، والفاكهة والخضروات) من السعرات الحرارية المكتسبة، حيث ساهمت بما نسبته ٣٦,٥%، ٣٥,٨% في كل من الإمارات والسعودية على الترتيب، وبما نسبته ٣٦,٥%، ٤٧,٧%، ٣٩,٢% في كل من المجموعات الدولية الثلاث وعلى الترتيب. كذلك أيضاً يلاحظ ارتفاع المساهمة النسبية للمنتجات الحيوانية والأسماك في هذه الدول حيث ساهمت بما نسبته ٢٠,٧%، ١٤,٨% في كل من الإمارات والسعودية على الترتيب وبما نسبته ١٨,٨%، ٢٧,٣%، ٢٩,٥% في كل من المجموعات الدولية الثلاث وعلى الترتيب.

- زيادة الاستهلاك الفردي من القمح في مصر عن المستوي العالمي والذى بلغ نحو ٦٦ كيلو جرام (في عام ٢٠٠٧)، وهو ما يمكن تفسيره باستناد المستهلك المصري على رغيف العيش في وجباته الغذائية بدرجة أكبر عن المستوى العالمي، واستناده بدرجات أقل عن المستويات العالمية في الاستهلاك من السلع الغذائية النباتية البديلة لرغيف العيش، ومن الاستهلاك من السلع الغذائية النباتية الأخري، ومن المنتجات الحيوانية والأسماك.

جدول رقم (٢٣) متوسط نصيب الفرد من القمح المستهلك، وعدد السعرات الحرارية المكتسبة يوميا في بعض الدول والمجموعات الدولية المختلفة لعام ٢٠٠٧

البيان	نصيب الفرد من القمح المستهلك كجم/سنة	عدد السعرات الحرارية المكتسبة يوميا وفقا لمصادرها المختلفة																
		قمح		أخرى		حبوب تصنيع الخبز جملة		أرز		نشويات		حبوب وسلع نباتية غذائية بديلة جملة		سلع نباتية أخرى		منتجات حيوانية وأسماك		الإجمالي
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد
١- مصر	١٣٧	١٠٩٣	٣٤,٢	٥٤١	١٦,٩	١٦٣٤	٥١,١	٣٨٩	١٢,٢	٦٢	١,٩	٤٥١	١٤,١	٨٣٣	٢٦,١	٢٧٧	٨,٧	٣١٩٥
٢- إيران	١٥٢	١٣٠٥	٤٢,٩	٢٤	٠,٨	١٣٢٩	٤٣,٧	٢٧٧	٩,١	١١٠	٣,٦	٣٨٧	١٢,٧	٩٦٣	٣١,٦	٣٦٥	١٢,٠	٣٠٤٤
٣- الإمارات	٠	٩٠١	٢٨,٤	١١	٠,٣	٩١٢	٢٨,٧	٤١٣	١٣,٠	٣٥	١,١	٤٤٨	١٤,١	١٠٥٦	٣٦,٥	٦٥٥	٢٠,٧	٣١٧١
٤- سوريا	١٥٤	١٢٠٣	٣٩,٧	٥٣	١,٧	١٢٥٦	٤١,٤	١٣٨	٤,٥	٤٣	١,٤	١٨١	٦,٠	١١٣٨	٣٧,٥	٤٦٣	١٥,٣	٣٠٣٤
٥- الأردن	١٣٥	١١٢٩	٣٧,٤	٢٣	٠,٨	١١٥٢	٣٨,٢	٢٥٧	٨,٥	٣١	١,٠	٢٨٨	٩,٥	١١٩١	٣٩,٥	٣٨٤	١٢,٧	٣٠١٥
٦- المغرب	١٦١	١٢٤٤	٣٨,٤	٦٨٠	٢١,٠	١٩٢٤	٥٩,٤	١٠	٠,٣	٧٥	٢,٣	٨٥	٢,٦	٩٧٨	٣٠,٢	٢٤٩	٧,٧	٣٢٣٦
٧- دول شمال أفريقيا	١٣٣	١٠٥١	٣٤,٨	٥٣٨	١٧,٨	١٥٨٩	٥٢,٧	١٦٨	٥,٦	٦١	٢,٠	٢٢٩	٧,٦	٨٦٣	٢٨,٦	٣٣٥	١١,١	٣٠١٦
٨- الصين	٦٧	٥٩٥	٢٠,٠	٦٥	٢,١	٦٦٠	٢٢,١	٧٩٩	٢٦,٨	١٤٣	٤,٨	٩٤٢	٣١,٦	٧٤٠	٢٤,٨	٦٣٩	٢١,٤	٢٩٨١
٩- الهند	٦٠	٥١٤	٢١,٩	١٨١	٧,٧	٦٩٥	٢٩,٥	٧٠٣	٢٩,٩	٥٠	٢,١	٧٥٣	٣٢,٠	٧٠٧	٣٠,٠	١٩٧	٨,٤	٢٣٥٢
١٠- باكستان	١٠٦	٨٤٣	٣٦,٨	٨٢	٣,٦	٩٢٥	٤٠,٣	١٤٨	٦,٤	٢٩	١,٣	١٧٧	٧,٧	٧٢٣	٣١,٥	٤٦٨	٢٠,٤	٢٢٩٣
١١- السعودية	٩٤	٨٣١	٢٦,٤	٣٤٩	١١,١	١١٨٠	٣٧,٥	٣٣١	١٠,٥	٤٤	١,٤	٣٧٥	١١,٩	١١٢٤	٣٥,٨	٤٦٥	١٤,٨	٣١٤٤
١٢- أندونيسيا	٢٢	١٥٥	٦,١	١٩٢	٧,٦	٣٤٧	١٣,٧	١٢٣٨	٤٨,٨	١٥٣	٦,٠	١٣٩١	٥٤,٨	٦٣٦	٢٥,١	١٦٤	٦,٥	٢٥٣٨
١٣- اليمن	١٠٠	٨٠١	٣٨,٧	٣٧٣	١٨,٠	١١٧٤	٥٦,٨	١٠٥	٥,١	٢٠	١,٠	١٢٥	٦,٠	٦٠٧	٢٩,٣	١٦٢	٧,٨	٢٠٦٨
١٤- السودان	٤١	٣٥١	١٥,٤	٧٨٦	٣٤,٤	١١٣٧	٤٩,٨	١٨	٠,٨	٢١	٠,٩	٣٩	١,٧	٥٩٧	٢٦,٢	٥٠٩	٢٢,٣	٢٢٨٢
١٥- أثيوبيا	٢٨	٢٥٢	١٢,٧	١٠٤٦	٥٢,٨	١٢٩٨	٦٥,٦	٧	٠,٤	٢٦٤	١٣,٣	٢٧١	١٣,٧	٣١٥	١٥,٩	٩٦	٤,٨	١٩٨٠
١٦- دول نامية مستوردة للغذاء	٤٨	٣٨٤	١٦,٥	٤٠١	١٧,٢	٧٨٥	٣٣,٧	٤٧٥	٢٠,٤	٢٠٦	٨,٨	٦٨١	٢٩,٢	٦٣٥	٢٧,٣	٢٢٩	٩,٨	٢٣٣٠
١٧- دول منخفضة الدخل	٥٦	٤٧٥	١٨,٥	٢٣٨	٩,٢	٧١٣	٢٧,٧	٦٧١	٢٦,١	١٥٤	٦,٠	٨٢٥	٣٢,١	٦٩٠	٢٦,٨	٣٤٣	١٣,٣	٢٥٧١
١٨- شرق أفريقيا	٢١	١٦٨	٨,٢	٧٢٢	٣٥,١	٨٩٠	٤٣,٣	١٣٧	٦,٧	٣٣٦	١٦,٤	٤٧٣	٢٣,٠	٥٥٧	٢٧,٠	١٣٤	٦,٥	٢٠٥٤
١٩- وسط أفريقيا	١٦	١٢٤	٦,٧	٣٨٣	٢٠,٦	٥٠٧	٢٧,٣	١٠١	٥,٤	٦٦٧	٣٥,٩	٧٦٨	٤١,٣	٤٩٥	٢٦,٦	٩٠	٤,٨	١٨٦٠
٢٠- جنوب افريقيا	٥٧	٤٦٨	١٦,٠	٩١١	٣١,٢	١٣٧٤	٤٧,٣	١٨١	٦,٢	٧٨	٢,٧	٢٥٩	٨,٩	٨٧٩	٣٠,١	٤٠١	١٣,٧	٢٩١٨
٢١- غرب أفريقيا	١٩	١٤٢	٥,٤	٧٧٨	٢٩,٤	٩٢٠	٣٤,٧	٣٢٤	١٢,٢	٤٨٦	١٨,٣	٨١٠	٣٠,٦	٧٩٩	٣٠,٢	١٢١	٤,٦	٢٦٥٠
٢٢- أمريكا الشمالية	٨٥	٦١٥	١٦,٥	١٣٢	٣,٥	٧٤٧	٢٠,٠	٨٨	٢,٤	٩٧	٢,٦	١٨٥	٥,٠	١٧٧٩	٤٧,٧	١٠١٦	٢٧,٣	٣٧٢٧
٢٣- وسط أمريكا	٣٥	٢٥٩	٨,٥	٩٥٦	٣١,٤	١٢١٥	٣٩,٩	١٠٦	٣,٥	٣٥	١,١	١٤١	٤,٦	١١١١	٣٦,٥	٥٧٢	١٨,٨	٣٠٤٣
٢٤- الاتحاد الأوربي	١٠٣	٧٦٩	٢٢,٢	١٢٤	٣,٦	٨٩٣	٢٥,٨	٥٣	١,٥	١٣٩	٤,٠	١٩٢	٥,٥	١٣٥٧	٣٩,٢	١٠٢٤	٢٩,٥	٣٤٦٦
٢٥- العالم	٦٦	٥٣٠	١٨,٩	٢٢٧	٨,١	٧٥٧	٢٧,١	١٩	٥٣٣	١٤٠	٥,٠	٦٧٣	٢٤,١	٨٨٦	٣١,٧	٤٨٢	١٧,٢	٢٧٩٨

المصدر www, FAOstat, Food Balance Sheets, 2007

حيث بلغ المستوي العالمي لمساهمة حبوب تصنيع رغيف الخبز من السعرات الحرارية المكتسبة من الوجبات الغذائية اليومية ما نسبته ٢٧,١%، كما بلغ المستوي العالمي لمساهمة السلع الغذائية البديلة لرغيف الخبز، والسلع الغذائية النباتية الأخري، والمنتجات الحيوانية والأسماك ما نسبته ٢٤,١%، ٣١,٧%، ١٧,٢% على الترتيب.

هذا وفي إطار المؤشرات السابقة لنتائج الميزان الغذائى بمصدر منظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة تصبح مقولة ارتفاع الاستهلاك الفردي من القمح في مصر عن المستوي العالمي مقولة صحيحة، إلا أن لها أسبابها المرتبطة ببدائل تصنيع الخبز وبالسلع الغذائية البديلة لرغيف الخبز في الوجبات الغذائية اليومية، فضلاً عن الأسباب المرتبطة بالسلع الغذائية الأخري المكملة للوجبات الغذائية من سلع نباتية أخري، ومنتجات حيوانية وأسماك، والمشار إليها عاليه. أضف إلى ذلك ارتفاع نسبة تمثيل مستهلكى الدول النامية والفقيرة، من ذوي القدرات الضعيفة في التمكن من الحصول على الغذاء الكافى، من إجمالي المستهلكين على مستوي العالم وبما يخفض من مستوي الاستهلاك الفردي من القمح على المستوي العالمي، وهو ما يجعل من الاستهلاك الفردي للقمح في مصر أعلى عن نظيره على المستوى العالمي وبشكل ظاهري في جانب منه..... وهنا أيضاً قد ينظر إلى زيادة الاستهلاك الفردي من القمح في مصر عن المستوي العالمي بدرجة أكبر عن تقديرات نتائج الميزان الغذائى لمنظمة الأغذية إذا ما نظر إلى ما تضمنه هذا الميزان من فروق في كمية الواردات من القمح، ومن الاستخدامات غير البشرية منه، وتلك التقديرات الواردة بالميزان الغذائى للمصادر الوطنية.

وأخيراً هناك من النتائج التى يمكن استخلاصها من المؤشرات والعرض السابق والتى يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- الحاجة إلى مراجعة تقديرات الإنتاج المحلى من القمح، وكذلك تقديرات الفاقد من القمح، فتقديرات الفاقد من القمح، وتباينها من مصدر وطنى إلى آخر، فضلاً عن إدراجه في الميزان الغذائى لمنظمة الأغذية والزراعة تحت بنود أعلاف واستعمالات أخري، وغياب هذه البنود في الميزان الغذائى بالمصادر الوطنية، مقابل وجود بند الفاقد بها يطرح الكثير من التساؤلات حول تقديرات الفاقد، والتى تخرج الإجابة عليها عن إطار هذه الدراسة. ومن هذه التساؤلات: هل هناك من تقديرات لما يوجد من فاقد من القمح في شون بنك التنمية والائتمان؟... وهل تدون تكلفة هذا الفاقد

في سجلات بنوك التنمية والائتمان ؟.... ومن يتحمل هذه التكلفة إن وجدت؟ وبالمثل هل هناك من فاقد من القمح في مخازن، وصوامع شركات المطاحن؟ .... وما هى تكلفة هذا الفاقد؟ ..... ومن،يتحمل هذه التكلفة؟.... وكذلك أيضاً هل هناك فاقد من القمح المستورد من الخارج بالموانى المصرية؟ ... وما هى تكلفة هذا الفاقد؟.... ومن يتحمل هذه التكلفة ... هل هناك فاقد من صوامع تخزين القمح المستورد؟... وما هى تكلفته؟... ومن يتحمل هذه التكلفة... هل تعبر تقديرات الإنتاج المحلى من القمح عن الإنتاج الفعلى منه؟... أم هناك انحرافات بالزيادة تفرض المغالاة في تقدير الفاقد من القمح أو المغالاة في الاستهلاك الفردي منه؟... إن في هذه التساؤلات، وغيرها من التساؤلات الأخري تطرح الحاجة إلى وجود نظام معلومات كافي ودقيق يساعد على إدارة السوق المحلية للقمح بكفاءة.

- أهمية البحث في تنمية الحبوب البديلة للقمح في تصنيع الخبز إلى جانب البحث عن التوليفة المثلى من هذه البدائل في تصنيعه وبالجودة الملائمة لذوق ورغبات المستهلك وبغرض تقليل الحاجة إلى القمح في هذه الصناعة.

- إن البحث في تغيير نمط الاستهلاك الفردي من الحبوب والسلع الغذائية البديلة لرغيف الخبز من الوجبات الغذائية يعد من المسارات التى يمكن أن تساعد على تخفيض استهلاك السوق المحلية من القمح.

- إن زيادة مستوي الدخول الفردية الحقيقية يساعد على زيادة الاستهلاك من السلع الغذائية البديلة للخبز، وكذلك من السلع الغذائية النباتية الأخري، ومن المنتجات الحيوانية، وهو ما يتوقع معه إنخفاض الطلب على الخبز، ومن ثم على القمح.

٥- <u>الموارد الزراعية كمدخل في الوجبة الغذائية من القمح وبدائله:</u>

إن البحث في بدائل الحبوب الداخلة في تصنيع الخبز، وكذلك في السلع الغذائية البديلة لرغيف الخبز في الوجبات الغذائية يتطلب البحث أولاً في تكلفة كل من هذه البدائل من الوجبة الغذائية للمستهلك، ليس من منظور المستهلك فقط (وعلى نحو ما سبق الإشارة إليه) بل من المنظور الوطنى أيضاً... ويمكن تقدير هذه التكلفة من المنظور الوطنى بمعيار المدخلات الزراعية من أرض، ومياه، ورأس مال واللازمة للحصول على مليون سعر حراري من كل من هذه البدائل، وعلى النحو المبين بالجدول رقم (٢٤). ففي ضوء إنتاجية الفدان من الأراضى المنزرعة بكل من هذه البدائل في عام ٢٠٠٩، يمكن تقدير المكون

الفصـــل الـــرابع

النافع للاستهلاك البشري من كل من هذه البدائل، وعدد السعرات الحرارية المكتسبة من إنتاج الفدان منها في ضوء المؤشرات سابقة الذكر، وكذلك أيضاً وفي ضوء الاحتياجات المائية للفدان المنزرع بكل من هذه البدائل، وتكلفة إنتاجه في عام ٢٠٠٩، أمكن التوصل إلى تقدير المدخلات الزراعية اللازمة للحصول على مليون سعر حراري من كل من هذه البدائل، وعلى النحو المبين بالجدول المذكور، والتى يمكن أن يستخلص منه النتائج التالية:

- بالنسبة للمحاصيل الداخلة في صناعة الخبز من قمح، وأذرة شامي، وأذرة رفيعة، ومن منظور الحاجة إلى الأراضى المنزرعة بها يأتى محصول الأذرة الشامي في المركز الأول حيث الحاجة إلى مساهمة أقل عنه في المحصولين الأخيرين للحصول على مليون سعر حراري، ثم يليه في ذلك الأذرة الرفيعة ثم القمح في المركز الثالث... كما تأتى المحاصيل الثلاث في نفس هذه المراكز من منظور تكلفة رأس المال أيضاً... أما من منظور الاستهلاك من مياه الري فيأتى القمح في المركز الأول حيث الحاجة إلى كمية أقل من المياه ثم يليه في ذلك الأذرة الشامي بالمركز الثانى ثم الأذرة الرفيعة في المركز الثالث... ومع ذلك فإن زراعة محصول القمح في موسم سابق (الشتوي) لموسم زراعة محصولي الأذرة يجعل من محصول القمح يأتى في المركز الأول وبصورة منفردة، خاصة أنه يعد أقل هذه البدائل حاجة إلى مياه الري. أما في الموسم الصيفى فيأتى محصول الأذرة الشامي في مركز سابق لمحصول الأذرة الرفيعة حيث حاجته الأقل من المدخلات الزراعية الثلاث.

- وبالنسبة للمحاصيل الغذائية البديلة لرغيف الخبز في الوجبات الغذائية من أرز وبطاطس، وقلقاس، وبطاطا فيأتى محصول البطاطا في المركز الأول من حيث الحاجة إلى الأراضى الزراعية، ثم يليه في ذلك محصول الأرز من حيث الحاجة إلى الأراضى المنزرعة حيث يأتى في المركز الثانى، ثم يليه في ذلك محصول البطاطس ثم القلقاس. أما من منظور الحاجة إلى مياه الري، فيأتى محصول البطاطس ثم القلقاس في المركز الثانى والثالث بعد البطاطا، بينما يأتى محصول الأرز في المركز الأخير بين هذه المحاصيل حيث ارتفاع حاجته إلى مياه الري.

جدول رقم (٢٤) تقدير إنتاجية الفدان من السعرات الحرارية بمحصول القمح، وبدائله الغذائية من محاصيل الحبوب، والمحاصيل النشوية، والمدخلات الزراعية بالمليون وحدة من السعرات الحرارية وفقا لإنتاجية وتكاليف عام ٢٠٠٩

البيان	قمح	ذرة شامي صيفي	ذرة رفيعة	ارز	بطاطس صيفي	بطاطس نيلي	قلقاس صيفي	قلقاس شتوي	بطاطا صيفي	بطاطا نيلي
١- متوسط إنتاجية الفدان										
(١/١) منتج طبيعي (طن)(١)	٢,٧٠٨	٣,٣٦	٢,٣٢٢	٤,٠٣١	١٠,٧٦٢	١٠,٠٣٧	١٤,١٥٩	١١,٩٤٩	١١,٩٤٨	١٢,٦٦٧
(١/٢) المكون النافع (طن)(٢)	٢,١٨٢	٣,٢١٩	٢,١٣٦	٢,٧٦١	٩,٥٧٨	٨,٩٣٣	١٠,٩٠٢	٩,٢٠٠	٩,٦٧٨	١٠,٢٦٠
(١/٣) سعرات حرارية (عدد)(٢) مليون	٧,٦٣٩	١١,٨٣٩	٧,٧٠٧	٩,٧٤٩	٧,٤٤٢.	٦,٩٤١	٦,٦٠٧	٥,٥٧٥	١٠,٠٠٨	١٠,٦٠٩
٢- المدخلات من الموارد الزراعية للفدان:										
(٢/١) أرض (فدان)	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
(٢/٢) مياه (م٣)(٣)	١٥٣٧	٢٦٥١	٢٦٧٩	٥٩٠٤	٢٧٠٩	٢٢١٨	٢٧٠٩	١٩٤٦	٢٧٠٩	٢٢١٨
(٢/٣) رأس مال (جنيه)(١)	٢٠٠٣	٢١٤٦	١٤٠٤	٢١١٩	٨٢١٥	٥٥٩٤	٠	٠	٠	٠
٣- مدخلات الموارد الزراعية لكل مليون سعر حراري										
(٣/١) أرض (م٢)	٥٥٠	٣٥٥	٥٤٥	٤٣١	٥٦٤	٦٠٥	٦٣٦	٧٥٣	٤١٧	٣٩٦
(٣/٢) مياه (م٣)	٢٠١,٢	٢٢٣,٩	٣٤٧,٦	٦٠٥,٦	٣٦٤,٠	٣١٩,٦	٤١٠,٠	٣٤٩,١	٢٦٨,٨	٢٠٩,١
(٣/٣) رأس مال (جنيه)	٢٦٢,٢	١٨١,٣	١٨٢,٢	٢١٧,٤	١١٠٣,٩	٨٠٥,٩	٠	٠	٠	٠

المصدر:

(١) وزارة الزراعة،، نشرة الاقتصاد الزراعي لعام ٢٠٠٩، القاهرة، ٢٠١٠.

(٢) حسبت وفقا لمؤشرات معدلات الاستخراج ، وعدد السعرات الحرارية للوحدة من المكونات النافعة للاستهلاك الآدمي، والواردة في مضمون الدراسة.

(٣) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة الري، والموارد المائية، القاهرة، ديسمبر ٢٠٠٥.

الفصل الرابع : " إدارة السوق المحلية "

تسعى إدارة أي من أسواق السلع الغذائية إلى الموائمة فيما بين العرض، والطلب وبما يجنب الأسواق مخاطر الاختناق والتقلبات الكبيرة، فضلاً عن سعيها لتطوير الخدمات التسويقية، ورفع أداءها بغرض أداء هذه الخدمات بأقل تكلفة ممكنة، وتحقيق مصالح الأطراف المتعاملة في السوق مع تحقيق العدالة فيما بينها.... ومن الطبيعي أن تختلف أدوات إدارة هذه الأسواق باختلاف أعمال التطوير المستهدفة وحجم كل من الطلب والعرض من السلعة والفجوة فيما بينهما، كما قد تختلف أيضاً باختلاف التوجهات المستهدفة بالنسبة لمصالح كل من الأطراف المتعاملة في هذه الأسواق، كما قد تختلف هذه الأدوات أيضاً من فترة زمنية إلى أخري تبعاً للتغيرات في هذه العوامل، في الغايات المستهدفة من إدارة هذه الأسواق. ولقد تضمنت هذه الدراسة وفي أجزاءها السابقة عرضا وتحليلاً للكثير من المتغيرات في السوق المحلية للقمح، ومنتجاته، وبما تتضمنه من مؤشرات تساعد على تحديد واختيار الأدوات الموائمة لإدارة هذه السوق وبما يحقق الغايات المستهدفة منها بكفاءة أعلى، وهو ما يتناوله الفصل الحالي من الدراسة.

١ - الإدارة على جانب العرض

يشير العرض السابق، وبالفصل الأول من الدراسة، إلى وجود فجوة كبيرة ما بين الإنتاج المحلى من القمح، والاستهلاك منه، حيث بلغت هذه الفجوة ما نسبته ٤٧% تقريباً من اجمالي الاستهلاك المحلى من القمح خلال السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٥- ٢٠٠٧/٢٠٠٨. كما يكشف هذا العرض أيضا عن وجود التقلبات السنوية من الإنتاج المحلى من القمح، وبما يترتب عليها من تقلبات سنوية من الواردات من القمح، وذلك فضلاً عن التغيرات في المخزون من القمح، حيث تكشف هذه المؤشرات عن غياب الاستقرار من مصادر العرض من القمح بالسوق الوطنية، فضلاً عن استنادها على الأسواق الخارجية في توفير جانب من احتياجات هذه السوق من القمح، ومن ثم مواجهة هذه السوق للمخاطر المحتملة للتعامل في السوق الدولية للقمح... ومن هنا يعد زيادة الإنتاج المحلى من القمح بمعدلات متواصلة هو المسار الرئيسى لتأمين احتياجات السوق الوطنية من القمح وبأقل المخاطر المحتملة، وإن كان ذلك لا ينفى أهمية تكوين مخزون بالقدر الكافى لتأمين هذه السوق من المخاطر المحتملة، فضلاً عن الإدارة الجيدة لاستيراد ما يوجد من عجز من الإنتاج المحلى من القمح

(عن الاحتياجات منه) من الأسواق الخارجية، وهو ما يجعل من إدارة هذه السوق على جانب العرض من القمح تتضمن، وبشكل رئيسى الجوانب الثلاث وعلى النحو الوارد فيما يلى:

(١) الإدارة على جانب الإنتاج المحلى من القمح:

في ضوء المؤشرات المشار إليها تأتى الغاية من إدارة الإنتاج المحلى من القمح من السعي نحو زيادة المساحات المنزرعة به، مع زيادة إنتاجيتها... وإذا كانت زيادة المساحة المنزرعة بالقمح خلال السنوات ١٩٩٠-٢٠٠٩ (وباستثناء السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٤) تعد هى المرجع الأساسي للزيادات السنوية من الإنتاج المحلى منه خلال هذه السنوات، وكما يشير إلى ذلك العرض السابق (بالفصل الأول) من الدراسة، إلا أن تغيرات إنتاجية الأراضى المنزرعة به قد ساهمت بنصيب متقلب بين المساهمة الإيجابية، والسلبية في معدلات الزيادة السنوية من الإنتاج المحلى منه، وهو ما يلقي الضوء على أهمية محور زيادة الإنتاجية في زيادة الإنتاج من القمح، كما يطرح أيضاً التساؤل عن الحدود الممكنة لزيادة المساحة المنزرعة به في ضوء التنافس مع المحاصيل الزراعية الأخري على استخدام الموارد الزراعية، والعوامل الفنية لتعاقب هذه المحاصيل على الأرض المنزرعة بالدورة الزراعية؟ وهو ما يمكن الإجابة عليه، مع الأدوات المقترحة لإدارة الإنتاج المحلى من القمح فيما يلى:

(١/١) حدود التوسع في المساحة المنزرعة بالقمح: سبق التنويه إلى أن محصول البرسيم ومجموعة المحاصيل البقولية الأخري، والبنجر، والكتان، والشعير (وباستثناء محاصيل الخضر الشتوية) تعد هى الأكثر تنافسية مع القمح على استغلال الأراضى المنزرعة بالمحاصيل الموسمية الشتوية (من منظور تكلفة الفرصة البديلة بالنسبة للمنتج الزراعى)، حيث إذا ما وجد الاتجاه لارتفاع أسعار القمح بالقياس إلى أسعار المحاصيل الأخيرة وبما يحفز على زراعته فمن المتوقع أن تأتى التوسعات في المساحة المنزرعة به على حساب المساحات المنزرعة بهذه المحاصيل... ويأتى محصول البرسيم في المركز الأول بين هذه المجموعة من المحاصيل من حيث التنافسية مع القمح، نظراً لكبر المساحات المنزرعة به، ووزنها النسبى في إجمالي المساحة الأرضية المنزرعة بالمحاصيل الموسمية الشتوية. فإذا ما وجدت التوسعات في المساحة المنزرعة بالقمح كان ذلك وفي أغلبه على حساب المساحات المنزرعة بمحصول البرسيم، وكذلك إذا ما وجدت التوسعات في المساحة المنزرعة بالبرسيم كان ذلك وفي أغلبه على حساب المساحة المنزرعة بالقمح.

وفي إطار التنافسية فيما بين محصول القمح، والبرسيم، وتوقع التوسع في المساحات المنزرعة بالقمح على حساب المساحة المنزرعة بالبرسيم إذا ما وجدت السياسات والأدوات المحفزة على التوسع في زراعة القمح، ويأتى التساؤل عن إمكانيات وحدود تخفيض المساحات المنزرعة بالبرسيم في ظل المبررات الاقتصادية والفنية المساندة لزراعة البرسيم، والممثلة في كونه من محاصيل الأعلاف الغنية في محتواها الغذائى للماشية، ومن ثم أهميته بالنسبة للإنتاج من اللحوم الحمراء، والألبان، وذلك فضلاً عن الاعتبارات الفنية التى تنظر إلى مجموعة المحاصيل البقولية كمكون هام من مكونات الدورة الزراعية للمحاصيل الزراعية وتعاقبها على نفس المساحة الأرضية المنزرعة. حيث تفيد التربة الزراعية بما تكونه من عقد أزوتية على جذورها والتى تحسن من خواص التربة الزراعية، وتفيد غيرها من المحاصيل الموسمية التى تليها في الزراعة على نفس المساحة المنزرعة بها.

وفي إطار <u>الاعتبارات الفنية لأهمية</u> وجود مجموعة المحاصيل البقولية في الدورة الزراعية فقد تأتى الإجابة على إمكانية وحدود تخفيض المساحات المنزرعة بمحصول البرسيم (ولصالح التوسع في زراعة القمح) من التباينات الملحوظة في الأوزان النسبية للمساحة المنزرعة بمجموعة المحاصيل البقولية في إجمالي المساحة المنزرعة بالمحاصيل الموسمية الشتوية بين محافظات وأقاليم الجمهورية، ولعام ٢٠٠٩، وعلى النحو المبين بالجدول رقم (٢٥)، والذي يمكن أن يستخلص منه النتائج التالية:

- تمثل المساحات المنزرعة بمجموعة المحاصيل البقولية ما نسبته ٣٠,٩٧% من إجمالي المساحة الأرضية المنزرعة بالمحاصيل الموسمية الشتوية على المستوي الإجمالي للقطاع الزراعي، وبما يشير ضمنيا إلى زراعة هذه المجموعة من المحاصيل في دورة زراعية ثلاثية في غالبية المساحة الأرضية المنزرعة، حيث تكرار زراعتها على نفس المساحة الأرضية كل ثلاث سنوات، كما تزرع أيضاً في دورة زراعية رباعية على جانب محدود من المساحة الأرضية المنزرعة، حيث تكرار زراعتها على نفس المساحة الأرضية كل أربع سنوات.

- <u>أما على مستوي محافظات الوجه البحرى</u> فبلغت المساحات المنزرعة بمجموعة المحاصيل البقولية ما نسبته ٣٥,٦٤% من إجمالي المساحة الأرضية المنزرعة بالمحاصيل الموسمية الشتوية داخل هذه المحافظات، وبما يشير ضمنياً إلى زراعة هذه المجموعة من المحاصيل في دورة زراعية ثلاثية في غالبية المساحة الأرضية

المنزرعة، مع زراعتها في دورة زراعية ثنائية (حيث تكرار زراعتها على نفس المساحة الأرضية كل عامين) في جانب محدود من المساحة الأرضية المنزرعة، وإن كان هناك من التباينات الملحوظة في هذا الشأن بين هذه المحافظات، حيث هناك من المحافظات التى تزرع فيها هذه المجموعة من المحاصيل في دورة زراعية ثلاثية، وثنائية، وإن كانت الدورة الزراعية الثلاثية هى الغالبة، حيث تشمل هذه المحافظات كل من الإسكندرية، والبحيرة، والغربية، والدقهلية، والإسماعيلية، والسويس، والقليوبية. أما محافظة المنوفية فتزرع بها هذه المجموعة من المحاصيل في دورة زراعية ثنائية، مع زراعتها في دورة زراعية ثلاثية في جانب محدود من المساحة الأرضية المنزرعة بها. وفي المقابل هناك محافظتى دمياط، والقاهرة التى تزرع بهما هذه المجموعة من المحاصيل في دورة زراعية ثنائية في غالبية المساحة الأرضية المنزرعة بها مع تكرار زراعتها على نفس المساحة الأرضية من جانب آخر من الأراضى المنزرعة بها. كذلك هناك محافظة الشرقية التى تزرع بها هذه المجموعة من المحاصيل في دورة زراعية رباعية (حيث تكرار زراعتها على نفس الأرض كل أربع سنوات) على غالبية الأراضى المنزرعة بها، وفي دورة زراعية ثلاثية على جانب محدود من هذه الأراضى. كما هناك أيضا محافظتى كفر الشيخ، وبورسعيد التى تزرع بها هذه المجموعة من المحاصيل في دورات زراعية ثلاثية، ورباعية، وإن كانت الدورة الثلاثية هى الغالبة.

- وعلى مستوى محافظات مصر الوسطى، بلغت المساحات المنزرعة بمجموعة المحاصيل البقولية ما نسبته ٣٠,٤٥% من إجمالي المساحة الأرضية المنزرعة بالمحاصيل الشتوية الموسمية داخل هذه المحافظات، وبما يشير ضمنيا إلى زراعتها في دورات زراعية ثلاثية، ورباعية، مع وجود التباينات فيما بينها في هذا الشأن، حيث هناك محافظة بنى سويف التى تقترب زراعة هذه المجموعة من المحاصيل بها من الدورة الزراعية الخماسية (حيث تكرار زراعتها على نفس الأراضى كل ٥ سنوات)، كما أن هناك محافظة المنيا التى تقترب زراعتها بها من الدورة الزراعية الرباعية، كما أن هناك حلوان التى تزرع بها هذه المجموعة من المحاصيل في دورة ثنائية، بينما تزرع في باقى المحافظات في دورات زراعية ثلاثية، وثنائية، وإن كانت الدورة الزراعية الثلاثية هى الغالبة.

- أما على مستوي محافظات مصر العليا فبلغت زراعة هذه المجموعة من المحاصيل في دورة زراعية رباعية حيث بلغت المساحات المنزرعة بها ما نسبته ٢٥,٠٧% من مساحة الأراضى المنزرعة بالمحاصيل الموسمية الشتوية داخل هذه المحافظات، مع وجود التباينات الكبيرة فيما بين هذه المحافظات، حيث هناك محافظة أسيوط التى تعد الدورة الزراعية الثلاثية لزراعة هذه المجموعة من المحاصيل هى السائدة بها، كما أن هناك محافظة سوهاج التى يغلب بها الدورة الزراعية الرباعية ثم محافظة أسوان التى يغلب بها وجود الدورة الزراعية الخماسية، حيث تكرار زراعة هذه المجموعة من المحاصيل على نفس الأرض الزراعية كل ٥ سنوات، أما محافظتى قنا والأقصر تتكرر بها زراعة هذه المجموعة من المحاصيل على فترات أطول (جدول رقم ٢٥).

إن في العرض السابق ما يشير إلى زراعة مجموعة المحاصيل البقولية في دورات زراعية تراوحت ما بين الدورة الزراعية الخماسية، حيث تكرار زراعتها على نفس الأرض الزراعية كل ٥ سنوات، والدورة الزراعية الثنائية، حيث تكرار زراعتها على نفس الأرض الزراعية كل عامين، وإن كانت الدورة الزراعية الثلاثية هى الدورة السائدة في غالبية المناطق الزراعية ثم يليها في ذلك الدورة الزراعية الرباعية في مناطق أخري، كما يشير هذا العرض أيضاً إلى ندرة زراعة هذه المجموعة من المحاصيل في دورة زراعية ثنائية حيث انحصار هذه الدورة في محافظتى دمياط، وحلوان... إن في هذه المؤشرات ما يشير بالتبعية إلى إمكانية تطبيق أي من هذه الدورات الزراعية لزراعة المحاصيل البقولية بغرض الحفاظ على خصوبة التربة الزراعية والتنمية المستدامة للإنتاج من الأراضى المنزرعة، ومن ثم إمكانية تخفيض المساحة المنزرعة بهذه المجموعة من المحاصيل في المناطق التى تزرع بها في دورة زراعية ثنائية لتصل إلى تطبيق الدورة الزراعية الثلاثية أو الرباعية، كما يمكن تخفيض المساحات المنزرعة بها في المناطق المنفذة للدورة الزراعية الثلاثية لتصل إلى تطبيق الدورة الزراعية الرباعية أو الخماسية.

وفي إطار المبررات الاقتصادية لأهمية زراعات محصول البرسيم بالنسبة لزيادة الإنتاج من اللحوم الحمراء، والألبان، ومع تسليم الدراسة الحالية بهذه المبررات، إلا أن في تصورها أيضاً أن التخوف من تخفيض المساحات المنزرعة بالبرسيم بسبب ما قد يترتب على ذلك من نقص في الإنتاج المحلى من اللحوم الحمراء، والألبان هو تخوف ليس بصحيح

جدول (٢٥) المساحة المنزرعة بالقمح والمحاصيل البقولية

في أجمالى المساحة الشتوية في عام ٢٠٠٩

البيـــان	المساحة المنزرعة بالمحاصيل الموسمية الشتوية (ألف فدان)	الوزن النسبى لمساحة القمح (%)	الـــوزن النسبى			
			برسيم مستديم	برسيم تحريش	بقوليات أخرى	جملة
١- الإسكندرية	١٥٥,٦	٤٣,٣٧	٢١,٩٩	٣,٠٦	١٠,٩٣	٣٥,٩٨
٢- البحيـرة	٧٣١,٩	٤٥,٣٨	١٥,٤٥	١٦,٦٢	٥,٧	٣٧,٧٧
٣- الغـربية	٣٤٥,٣	٤٧,٥١	٣٢,٣٦	٢,٣٣	١,٩٧	٣٦,٣٦
٤- كفر الشيخ	٥٣٩,١	٤٨,٥٦	١٨,٥٠	٦,٦٢	٦,٤٢	٣١,٥٤
٥- الدقهـلية	٦٢٧,٠	٤٨,٩٩	٢٤,٦٧	٥,٠٢	٨,٣٤	٣٨,٠٣
٦- دميـاط	٩٨,٤	٢٧,٠٦	٤٩,٣٠	٥,٤٧	٦,٦٤	٦١,٤١
٧- الشرقية	٧٤٦,٠	٥٦,٠٩	١٩,٩٤	٣,٧١	٣,٣١	٢٦,٩٦
٨- الإسماعيلية	١٧٦,٣	٢٦,٥٣	٢١,٢٩	٨,٣١	٥,٠٩	٣٤,٦٩
٩- بورسعيد	٨٩,٠	٢١,٩٦	٢٦,٧٧	٠,٠	٤,٤٦	٣١,٢٣
١٠- السويس	٢١,٥	٢٠,٢٨	٣٢,٨١	٠,٠	٤,٥٩	٣٧,٤
١١- المنوفية	٢٩٢,٥	٤٢,٢٣	٤٢,٥٥	٥,٠١	٠,٢٥	٤٧,٨١
١٢- القليوبية	١٢٧,١	٣٩,٥٨	٢٩,١٥	٧,٦٠	٠,٥٤	٣٧,٢٩
١٣- القاهرة	١,٥	٦,٤٨	٨٤,٥٣	٠,٠	٠,٠	٨٤,٥٣
الوجه البحري	٣٩٥١,٣	٤٦,١٢	٢٣,٨٤	٦,٩٣	٤,٨٧	٣٥,٦٤
١٤- حلوان	٣٧,٢	١٣,٠٧	٣٨,٢٨	١١,٤٧	٠,٦٤	٥٠,٣٩
١٥- ٦ أكتوبر	١١١,٢	٢٧,٩٨	٢٧,٩٥	٨,١٨	٠,٠	٣٦,١٣
١٦- الجيـزة	١٥,١	٢,٩٦	٢٩,٨٩	٣,٣٦	٣,٣٨	٣٦,٦٣
١٧- بنى سويف	٢٧١,٦	٥١,٣٦	١٥,٨٢	٢,٥٦	٠,٢٠	١٨,٥٨
١٨- الفيـوم	٤١٣,١	٣٨,٥٣	٣٢,٥٩	٥,١٢	١,٤٢	٣٩,١٣
١٩- المنيـا	٤٣٣,٧	٥٣,٢٦	٢٤,٣٥	٠,٥٦	١,٣٤	٢٦,٢٥
مصر الوسطي	١٢٨١,٨	٤٤,١٦	٢٥,٩٨	٣,٤٦	١,٠١	٣٠,٤٥
٢٠- أسيوط	٣٠٤,٧	٥٥,٤٧	٢٦,٦٤	٣,٠٥	٦,٧٨	٣٦,٤٧
٢١- سوهاج	٢٨٢,٢	٦٣,١٢	٢٢,٤٦	٢,٣٩	١,١٥	٢٦,٠
٢٢- قنـا	١٩٦,٧	٧٠,٨٨	٧,٥١	٠,٠	١,٤٧	٨,٩٨
٢٣- الأقصر	٢١,٢	٧٨,١٠	٨,٤٣	٠,٠	٤,٤٤	١٢,٨٧
٢٤- أسوان	٧٠,٦	٥٥,١٧	١٥,٤٢	١,٣٩	٣,٦٩	٢٠,٥٠
مصر العليا	٨٧٥,٤	٦١,٩٢	١٩,٦٥	١,٩٤	٣,٤٨	٢٥,٠٧
٢٥- الوادي الجديد	١٢١,١	٤٧,٢٥	١٧,٩٢	٠,٠	٧,٧٦	٢٢,٦٨
٢٦- مطروح	١٨١,٩	٣١,٠٩	١,٣٩	٠,٠	٠,٧٤	٢,١٣
٢٧- البحر الأحمر	٠,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٢٨- جنوب سيناء	٠,٣	٧,٣٤	١,٢٢	٠,٠	٣,٩٨	٥,٢
٢٩- شمال سيناء	٣٥,٨	١٦,٤١	٠,٠	٠,٠	٠,١٨	٠,١٨
٣٠- النـوباريـة	٤١٨,٨	٣٠,٨٥	٠,٠	٠,٠	٥,٣	٥,٣
إجمالى خارج الوادي	٧٥٨,٣	٣٢,٨٣	٩,٤٧	٠,٠	٤,٣٤	١٣,٨١
الجمهورية	٦٨٦٦,٧	٤٦,٣٠	٢٢,١٢	٤,٨٨	٣,٩٧	٣٠,٩٧

المصدر: وزارة الزراعة، واستصلاح الأراضى، نشرة الإقتصاد الزراعي، القاهرة، ٢٠١٠.

بنسبة كاملة، حيث لا يتوقع وبدرجة كبير من الدقة انخفاض الإنتاج من اللحوم الحمراء والألبان بنفس نسبة النقص في المساحة المنزرعة بالبرسيم، بل قد يأتى هذا الإحتمال بنسبة محدودة .. ومن المبررات التى تستند إليها الدراسة الحالية من تصورها هذا ما يمكن ذكره فيما يلى:

- إن محصول البرسيم يعد من محاصيل الأعلاف الموسمية، والتى تتغذى عليها الحيوانات الزراعية المنتجة للحوم أو الألبان لفترة موسمية خلال العام ثم يلى ذلك تغذيتها على مكونات علفية أخري، وبذلك يعد البرسيم أحد المكونات الداخلة في منظومة تغذية هذه الحيوانات، وليس هو المكون الوحيد.

- وجود التباينات فيما بين الأقاليم، والمناطق الزراعية المختلفة من حيث متوسط نصيب الرأس من الماشية الزراعية من المساحة المنزرعة بالبرسيم، حيث بلغ في عام ٢٠٠٠ نحو ٠,٢٤، ٠,١٨، ٠,٤٥ فدان للرأس في المتوسط في كل من أقاليم مصر الوسطي، ومصر العليا، والوجه البحري على الترتيب، وبما يعكس زيادة نصيب الرأس في أقليم مصر الوسطي عنه في إقليم مصر العليا بنسبة تبلغ نحو ٣٣,٣%، كما يزداد نصيب الرأس في الوجه البحري عنه في مصر العليا بنسبة تبلغ نحو ١٥٠%... كما تصل هذه التباينات إلى مدي أكثر بين المحافظات المختلفة داخل هذه الأقاليم، حيث يتراوح متوسط نصيب الرأس من المساحة المنزرعة بالبرسيم بالوجه البحري ما بين ٠,١٣ فدان في محافظة القاهرة، ٠,٨٣ فدان في محافظة الدقهلية. كما تراوح هذا المتوسط ما بين ٠,١٥ فدان وكحد أدنى في محافظة المنيا، ٠,٥١ فدان في محافظة الفيوم وكحد أقصى في إقليم مصر الوسطى. وفي إقليم مصر العليا تراوح متوسط نصيب الرأس ما بين ٠,٠٨ فدان كحد أدنى في محافظتى قنا، وأسوان، ٠,٢٣فدان كحد أعلى في محافظتى أسيوط، وسوهاج[١]....

إن وجود هذه التباينات الواضحة والكبيرة إنما تعكس في مضمونها تكيف المنتج الزراعى في إعداده لبرنامج تغذية الماشية والحيوانات الزراعية مع البيئة الإنتاجية الزراعية في منطقته واستخدامه للمنتجات والمخلفات الزراعية الثانوية في تغذية الماشية خلال الموسم الشتوي، دون الاعتماد كلية على البرسيم، وهو ما يمكن أن يستخلص معه

---

[١] معهد التخطيط القومي، مخاطر الأسواق الدولية للسلع الغذائية الإستراتيجية، قضايا التخطيط والتنمية، العدد رقم (١٧٨)، القاهرة، يوليو ٢٠٠٤.

وجود الإمكانية لتخفيض المساحات المنزرعة به في المناطق والأقاليم التـى يرتفـع فيهـا نصيب الرأس من الماشية من المساحة المنزرعة بها إذا ما وجـدت البـرامج الإرشـادية اللازمة لتوجيه المنتج الزراعي في هذه المناطق نحو تكثيف برامج تغذية ماشيته وحيواناته الزراعية مع البيئة الإنتاجية الزراعية .

- إن اتجاهات المساحات المنزرعة بالبرسيم، والإنتاج من اللحوم الحمراء، والألبـان خلال السنوات ٢٠٠٢-٢٠٠٨ تنفى اتجاه الإنتاج من اللحوم الحمراء، والألبان نحو التناقص مع انخفاض المساحة المنزرعة بالبرسيم على المستوي الكلـي للقطـاع، حيث وجود الانخفاض السنوي المتواصل في المساحة المنزرعة بالبرسيم منذ عـام ٢٠٠٢ لتصل إلى نحو ١٨٥٣,٨ ألف فدان في عام ٢٠٠٨، مقابل ٢٥٦٤,٤ ألف فدان في عام ٢٠٠٢ وذلك مقابل زيادات سنوية متواصلة في الإنتاج مـن اللحـوم الحمراء، والألبان حيث أزداد الإنتاج السنوي من اللحوم الحمراء مـن نحـو ٨٢١ ألف طن في عام ٢٠٠٢ ليصل إلى نحو ٩٦٠ ألف طن في عام ٢٠٠٨، كمـا أزداد الإنتاج السنوي من الألبان ليصل إلى نحو ٥٩٨٠ ألف طن في عام ٢٠٠٨ مقابـل ٤٢١٠ ألف طن في عام ٢٠٠٢[1].... ومن ثم فإن وجود مثـل هـذه الاتجاهـات المتعاكسة تشير ضمنياً إلى ضعف الاحتمالات إن لم يكن غيابها لانخفاض الإنتـاج المحلى من اللحوم الحمراء، والألبان إذا اتجهت المساحة المنزرعة بالبرسـيم إلـى التناقص، حيث اختيار منتجى اللحوم والألبان لتوليفات أخري مـن الأعـلاف تفـى بتعويض النقص في المساحات المنزرعة بالبرسيم.

- إن تخفيض المساحات المنزرعة بالبرسيم لصالح التوسع في زراعة القمح لا يعنـى انخفاض الإنتاج الكمي من الأعلاف بنفس نسبة النقص فـي المسـاحة المنزرعـة بالبرسيم حيث يصاحب إحلال زراعة القمح محل البرسيم في هذه المساحات زيـادة الإنتاج من أتبان، ونخالة القمح والتى تعد من المصادر الأساسية لتغذيـة الماشـية المنتجة للحوم، والألبان.

هذا، وكذلك أيضاً ومن منظور استخدامات كل من القمح، والبرسيم من مياه الـري فإن المقارنة فيما بينهما تأتى لصالح التوسع في زراعات القمح على حسـاب المسـاحات المنزرعة بمحصول البرسيم، حيث وكما سبق الإشارة إلى ذلك، تمثل المقننات المائية للفدان من القمح ما يوازى ٦٠% من المقننات المائية للفدان من محصـول البرسـيم المسـتديم.

---

[1] وزارة الزراعة، وإستصلاح الأراضى، نشرة الإقتصاد الزراعي ، أعداد مختلفة.

وبمنظور العائد الإقتصادي من وحدة المياه المستخدمة في زراعة كل من المحصولين تشير نتائج دراسة سابقة[1] إلى أفضلية التوسع في زراعة القمح على حساب المساحة المنزرعة بمحصول البرسيم المستديم حيث يأتى كل منهما وعلى الترتيب في المركز الثامن، والعاشر بين المحاصيل الشتوية من هذا المنظور، وفي ضوء الأسعار العالمية للسنوات ٢٠٠٤-٢٠٠٦، كما يأتى كل من المحصولين وعلى الترتيب أيضاً في المركز الثالث، والرابع عشر بين المحاصيل الشتوية في ضوء توقعات نفس الدراسة للأسعار العالمية لكل من القمح ، واللحوم لعام ٢٠٠٩ في ضوء الأزمة العالمية للغذاء في عام ٢٠٠٧، وحيث يلاحظ تزايد الفجوة فيما بين ترتيب كل منهما مع ارتفاع أسعار القمح في السوق العالمية... وبغض النظر عن الحسابات الاقتصادية، فإن التوسع في زراعة القمح على حساب المساحة المنزرعة بمحصول البرسيم المستديم من شأنه أن يقلل من المخاطر المحتملة التى يمكن أن تواجه مصر في السوق الدولية للقمح، والانتقال إلى سوق دولية لسلعة أخري (اللحوم) تتصف بقلة أو ضعف المخاطر المحتملة بها.

إن مؤشر الوزن النسبى للمساحة المنزرعة بالقمح في إجمالي المساحة الأرضية المنزرعة بالمحاصيل الموسمية الشتوية خلال عام ٢٠٠٩ يشير إلى زراعة القمح في غالبية مناطق أقاليم الجمهورية، وباستثناء مناطق إقليم مصر العليا، في دورات زراعية ثنائية، وثلاثية، وإن كانت الدورة الثنائية هى الغالبة، حيث بلغت المساحة المنزرعة بالقمح ما نسبته ٤٦,٣٠% من المساحة الأرضية المنزرعة (جدول ٢٥)، وهنا يأتى التساؤل عن إمكانية تكرار زراعة محصول القمح على نفس الأرض في عدة مواسم زراعية متتابعة إذا ما توافرت العوامل المحفزة على التوسع في زراعته؟..... إن الإجابة على ذلك التساؤل تأتى بالإيجاب ومن واقع سيادة زراعة هذا المحصول بين المحاصيل الزراعية الشتوية المنزرعة ولعدة سنوات متتابعة في بعض المحافظات، وخاصة في إقليم مصر العليا، حيث بلغ الوزن النسبى للمساحة المنزرعة بالقمح وخلال السنوات (٢٠٠٦-٢٠٠٩)- وعلى سبيل المثال- وفي محافظة أسيوط نحو ٥٢,٨%، ٥٢,٣%، ٥٦,٧%، ٥٥,٥% في كل من هذه السنوات وعلى الترتيب. كما بلغت هذه النسبة ولنفس السنوات نحو ٦١%، ٥٧,٢، ٦٢,١%، ٦٣,١% في محافظة سوهاج. أما في محافظة قنا فبلغت هذه النسبة نحو ٥٦,٤%، ٦٧,٢%، ٦٦,٥%، ٧٠,٩% ولنفس السنوات وبالترتيب أيضاً. وكذلك هناك الأقصر التى بلغت بها هذه النسبة ولنفس السنوات أيضاً مستويات أعلى حيث بلغت نحو ٨١,٠%، ٧٤,٩%، ٨٠,٦، ٧٨,٠% على الترتيب. كما أن هناك أيضاً محافظة المنيا

---

[1] معهد التخطيط القومى، أولويات زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه ، قضايا التخطيط والتنمية، العدد رقم (٢١٣)، القاهرة ، فبراير ٢٠٠٩.

التى بلغت بها هذه النسبة نحو ٥٤,٠% خلال عامي ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، وكذلك محافظة بنى سويف والتى بلغت بها هذه النسبة نحو ٥١% خلال نفس العامين.[١]

إن في العرض السابق ما يشير إلى أن مجموعة المحاصيل البقولية تزرع في دورات زراعية تتراوح ما بين الدورة الثنائية، والرباعية، وإن كانت الدورة الزراعية الثلاثية هى الغالبة من أغلب محافظات الجمهورية، وهو ما يشير بالتبعية إلى إمكانية زراعة هذه المجموعة من المحاصيل في دورات زراعية ثلاثية، ورباعية بغرض التوسع في زراعة القمح مع الحفاظ على خصوبة التربة الزراعية. والتنمية المستدامة للإنتاج من الأراضى المنزرعة. فمع تطبيق الدورة الزراعية الثلاثية أو الرباعية، وتخفيض المساحة المنزرعة بهذه المجموعة من المحاصيل عن مستوياتها الجارية (في عام ٢٠٠٩)، مع قصر النقص المتوقع في مساحتها على محصول البرسيم دون غيره من المحاصيل البقولية الأخري، لأمكن التوسع في زراعة القمح بمساحات إضافية مساوية للنقص في مساحة البرسيم عن مستوياتها الجارية، وذلك مع الحفاظ على المساحات المنزرعة بالمحاصيل الحقلية الأخري والخضروات دون تغيير... فمع كل من الدورة الزراعية الثلاثية، والرباعية يمكن تقدير الإضافات المحتملة للمساحة المنزرعة بالقمح، والنقص المعادل لها في المساحة المنزرعة بالبرسيم في كل من أقاليم الجمهورية على النحو الوارد بالجدول رقم (٢٦)، والذى يمكن إيجاز نتائجه فيما يلي:

- مع تطبيق الدورة الزراعية الثلاثية، يتوقع التوسع من زراعة القمح في مساحة إضافية تبلغ نحو ٢٠٠,١٥ ألف فدان منها نحو ١٥٦,٧١٤ ألف فدان وبما نسبته ٧٨,٣% في مناطق الوجه البحرى، ٣٣,٨٥٤ ألف فدان وبما نسبته ١٦,٩% في مناطق مصر الوسطى، ثم ٩,٥٨٢ ألف فدان في مناطق مصر العليا.
- ومع تطبيق الدورة الزراعية الرباعية فيتوقع التوسع في زراعة القمح في مساحة إضافية تبلغ نحو ٥٥٣,٦٧٩ ألف فدان منها نحو ٤٢٦,٨٦١ ألف فدان وما نسبته ٧٧,١% في مناطق الوجه البحري، ٨٩,٠٦ ألف فدان وما نسبته ١٦,١% في مناطق مصر الوسطي، ٣٧,٧٥٨ ألف فدان وبما نسبته ٦,٨٢% في مناطق مصر العليا.

---

[١] المصدر: حسبت من : وزارة الزراعة، نشرة الإقتصاد الزراعي، أعداد مختلفة.

جدول رقم (٢٦) المساحة المنزرعة بالبقوليات في ظل دورة زراعية ثلاثية، ورباعية، والإضافات إلى المساحة المنزرعة بالقمح، والخصم من المساحة المنزرعة بالبرسيم

البيـــــان	المساحة المنزرعة بالبقوليات (فـــدان)			الإضافة إلى القمح، والخصم من البرسيم	
	في عام ٢٠٠٩	مع دورة زراعية ثلاثية	مع دورة رباعية	مع الدورة الثلاثية (فدان)	مع الدورة الرباعية (فدان)
١- الإسكندرية	٥٦٠٠٦	٥١٨٦١	٣٨٩٠٠	٤١٤٥	١٧١٠٦
٢- البحيرة	٢٧٦٤٢٩	٢٤٣٩٤٢	١٨٢٩٧٥	٣٢٤٨٧	٩٣٤٥٤
٣- الغربية	١٢٦٥٨٤	١١٥٠٨٨	٨٦٣٢٥	١١٤٩٦	٤٠٢٥٩
٤- كفر الشيخ	١٧٠٠٤٣	١٧٠٠٤٣	١٣٤٧٧٥	٠٠,٠٠	٣٥٢٦٨
٥- الدقهلية	٢٣٨٤٤٦	٢٠٨٩٧٩	١٥٦٧٥٠	٢٩٤٦٧	٨١٦٩٦
٦- دمياط	٦٠٤٣٧	٣٢٧٩٧	٢٤٦٠٠	٢٧٦٤٠	٣٥٨٣٧
٧- الشرقية	٢٠١١٣١	٢٠١١٣١	١٨٦٥٠٠	٠,٠	١٤٦٣١
٨- الإسماعيلية	٦١١٨٢	٥٨٧٦١	٤٤٠٧٥	٢٤٢١	١٧١٠٧
٩- بورسعيد	٢٧٨١٧	٢٧٨١٧	٢٢٢٥٠	٠٠,٠٠	٥٥٦٧
١٠- السويس	٨٠٣١	٧١٧٦	٥٣٧٥	٨٥٥	٢٦٥٦
١١- المنوفية	١٣٩٨٦٥	٩٧٤٩٠	٧٣١٢٥	٤٢٣٧٥	٦٦٧٤٠
١٢- القليوبية	٤٧٤١١	٤٢٣٦٢	٣١٧٧٥	٥٠٤٩	١٥٦٣٦
١٣- القاهرة	١٢٧٩	٥٠٠	٣٧٥	٧٧٩	٩٠٤
الوجه البحري	١٤١٤٦٦١	١٢٥٧٩٤٧	٩٨٧٨٠٠	١٥٦٧١٤	٤٢٦٨٦١
١٤- حلوان	١٨٧٣٨	١٢٣٩٩	٩٣٠٠	٦٣٣٩	٩٤٣٨
١٥- ٦ أكتوبر	٤٠١٦٦	٣٧٠٦٣	٢٧٨٠٠	٣١٠٣	١٢٣٦٦
١٦- الجيـــزة	٥٥٢٣	٥٠٣٣	٣٧٧٥	٤٩٠	١٧٤٨
١٧- بنى سويف	٥٠٤٢٤	٥٠٤٢٤	٥٠٤٢٤	٠,٠	٠,٠
١٨- الفيـــوم	١٦١٦٠٨	١٣٧٦٨٦	١٠٣٢٧٥	٢٣٩٢٢	٥٨٣٢٢
١٩- المنيا	١١٥٦٠٠	١١٥٦٠٠	١٠٨٤٢٥	٠,٠	٧١٧٥
مصر الوسطي	٣٩٢٠٥٩	٣٥٨٢٠٥	٣٠٢٩٩٩	٣٣٨٥٤	٨٩٠٦٠
٢٠- أسيوط	١١١١٣٩	١٠١٥٥٧	٧٦١٧٥	٩٥٨٢	٣٤٩٦٤
٢١- سوهاج	٧٣٣٤٤	٧٣٣٤٤	٧٠٥٥٠	٠,٠	٢٧٩٤
٢٢- قنـــا	١٧٦٣٨	١٧٦٣٨	١٧٦٣٨	٠,٠	٠,٠
٢٣- الأقصر	٢٧٣٣	٢٧٣٣	٢٧٣٣	٠,٠	٠,٠
٢٤- أسوان	١٤٤٦٧	١٤٤٦٧	١٤٤٦٧	٠,٠	٠,٠
مصر العليا	٢١٩٣٢١	٢٠٩٧٣٩	١٨١٥٦٣	٩٥٨٢	٣٧٧٥٨
خارج الوادي	١٠٤٨٤٩	١٠٤٨٤٩	١٠٤٨٤٩	٠,٠	٠,٠
الجمهورية	٢١٣٠٨٩٠	١٩٣٠٧٤٠	١٥٧٧٢١١	٢٠٠١٥٠	٥٥٣٦٧٩

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، نشرة الاقتصاد الزراعي، القاهرة ، ٢٠١٠.

ومع الإضافات المتوقعة للمساحات المنزرعة بالقمح، وما يعادلها من نقص في المساحة المنزرعة بمحصول البرسيم في ظل أي من الدورة الزراعية الثلاثية أو الرباعية تأتى توقعات زيادة نسبة تمثيل المساحة المنزرعة بالمحصول الأول، وانخفاض نسبة تمثيل المساحة المنزرعة بالمحصول الثانى في إجمالي المساحة الأرضية المنزرعة بالمحاصيل الموسمية الشتوية على النحو الوارد بالجدول رقم (٢٧)، والجدول رقم (٢٨)، والتى يمكن إيجاز نتائجها فيما يلى:

- مع تطبيق الدورة الزراعية الثلاثية يتوقع أن تزداد المساحة المنزرعة بالقمح لتصل إلى نحو ٣,٣٧٩ مليون فدان وبما يمثل نحو ٤٩,٢١% من المساحة الأرضية المنزرعة بالمحاصيل الموسمية على المستوي الإجمالي للقطاع الزراعي، كما يتوقع أن تنخفض المساحة المنزرعة بمحصول البرسيم لتصل إلى نحو ١,٦٥٤ مليون فدان، وبما نسبتهم ٢٤,٠% من المساحة الأرضية المنزرعة بالمحاصيل الموسمية.
- ومع تطبيق الدورة الزراعية الرباعية فيتوقع أن تزداد المساحة المنزرعة بالقمح إلى نحو ٣,٧٣٣ مليون فدان وبما نسبته ٥٤,٣٦% من المساحة الأرضية المنزرعة بالمحاصيل الموسمية على المستوي الكلي للقطاع، كما يتوقع أن تنخفض المساحة المنزرعة بمحصول البرسيم لتصل إلى ما يقرب من ١,٣٠٠ مليون فدان وما نسبته ١٨,٩٣% من المساحة الأرضية المنزرعة بالمحاصيل الموسمية.

(٢/١/١) إن ما سبق الإشارة إليه من تقديرات لحدود التوسع في المساحة المنزرعة بالقمح في إطار دورة زراعية ثلاثية، ورباعية لزراعة البقوليات بالأراضى الزراعية المنزرعة حاليا، لا يتضمن المساحات الإضافية لزراعة القمح بالأراضى الجديدة المستهدف استصلاحها واستزراعها مستقبلاً خارج حدود الأراضى المنزرعة حاليا بالوادي والدلتا، والتى تتوقف وبطبيعة الحال على معدلات الاستصلاح والاستزراع السنوي لهذه الأراضى من ناحية، وعلى السياسات المحددة لأنماط استغلالها الزراعي من ناحية أخري. فعلى الرغم عن ما تشير إليه أغلب الدراسات التى تمت على الأراضى الجديدة المستهدف استصلاحها إلى إمكانية زراعتها بمحاصيل مماثلة للمحاصيل المنزرعة بالأراضى القديمة وفي مقدمتها القمح، إلا أن تجربة الماضى في هذا المجال تكشف عن عشوائية استغلالها هذه الأراضى دون وجود السياسات الموجهة، ومن ثم جاءت نتائج هذه التجربة من ضعف مرونة تحول هذه الأراضى إلى زراعة المحاصيل الغذائية الإستراتيجية بسبب كبر الوزن النسبى للمساحات المنزرعة بالمحاصيل المستديمة بها والتى وصلت إلى ما يقرب من ٤٨,٠% من مساحة الأراضى الجديدة خارج الدلتا والوادي في عام ٢٠٠٩،

جدول رقم (٢٧) مساحة القمح فى ظل فرضية إحلال القمح محل البرسيم فى دورة زراعية ثلاثية، ورباعية لزراعة المحاصيل البقولية

البيـــــان	فى عام ٢٠٠٩		مع دورة زراعية ثلاثية		مع دورة زراعية رباعية	
	فدان	%	فدان	%	فدان	%
١- الإسكندرية	٦٧٤٩٩	٤٣,٣٧	٧١٦٤٤	٤٦,٠٤	٨٤٦٠٥	٥٤,٣٧
٢- البحيرة	٣٣٢٠,٩٢	٤٥,٣٨	٣٦٤٥٧٩	٤٩,٨١	٤٢٥٥٤٦	٥٨,١٤
٣- الغربية	١٦٤٠٣١	٤٧,٥١	١٧٥٥٢٧	٥٠,٨٣	٢٠٤٢٩٠	٥٩,١٦
٤- كفر الشيخ	٢٦١٨١٨	٤٨,٥٦	٢٦١٨١٨	٤٨,٥٦	٢٩٧٠٨٦	٥٥,١١
٥- الدقهلية	٣٠٧١٧٣	٤٨,٩٩	٣٣٦٦٤٠	٥٣,٦٩	٣٨٨٨٦٩	٦٢,٠٢
٦- دمياط	٢٦٦٣٠	٢٧,٠٦	٥٤٢٧٠	٥٥,١٥	٦٢٤٦٧	٦٣,٤٨
٧- الشرقية	٤١٨٤١٥	٥٦,٠٩	٤١٨٤١٥	٥٦,٠٩	٤٣٣٠٤٦	٥٨,٠٥
٨- الإسماعيلية	٤٦٧٦٥	٢٦,٥٣	٤٩١٨٦	٢٧,٩٠	٦٣٨٧٢	٣٦,٢٣
٩- بورسعيد	١٩٥٥٥	٢١,٩٦	١٩٥٥٥	٢١,٩٦	٢٥١٢٢	٢٨,٢٣
١٠- السويس	٤٣٥٥	٢٠,٢٨	٥٢١٠	٢٤,٢٣	٧٠١١	٣٢,٦١
١١- المنوفية	١٢٣٥١٦	٤٢,٢٣	١٦٥٨٩١	٥٦,٧١	١٩٠٢٥٦	٦٥,٠٤
١٢- القليوبية	٥٠٣٢٢	٣٩,٥٨	٥٥٣٧١	٤٣,٥٦	٦٥٩٥٨	٥١,٨٩
الوجه البحري	١٨٢٢٢٦٩	٤٦,١٢	١٩٧٨٩٨٣	٥٠,٠٨	٢٢٤٩١٣٠	٥٦,٩٢
١٤- حلوان	٤٨٦١	١٣,٠٧	١١٢٠٠	٣٠,١١	١٤٢٩٩	٣٨,٤٤
١٥- ٦ أكتوبر	٣١١٠٤	٢٨,٩٨	٣٤٢٠٧	٣٠,٧٦	٤٣٤٧٠	٣٩,٠٩
١٦- الجيزة	٤٤٦	٢,٩٦	٩٥٦	٦,٣٣	٢١٩٤	١٤,٥٣
١٧- بنى سويف	١٣٩٤٨٧	٥١,٣٦	١٣٩٤٨٧	٥١,٣٦	١٣٩٤٨٧	٥١,٣٦
١٨- الفيوم	١٥٩١٣٨	٣٨,٥٣	١٨٣٠٦٠	٤٤,٣١	٢١٧٤٧١	٥٢,٦٤
١٩- المنيا	٢٣١٠١٤	٥٣,٢٦	٢٣١٠١٤	٥٣,٢٦	٢٣٨١٨٩	٥٤,٩٢
مصر الوسطي	٥٦٦٠٥٠	٤٤,١٦	٥٩٩٩٠٤	٤٦,٨٠	٦٥٥١١٠	٥١,١١
٢٠- أسيوط	١٦٨٩٩٣	٥٥,٤٧	١٧٨٥٧٥	٥٨,٦١	٢٠٣٩٥٧	٦٦,٩٤
٢١- سوهاج	١٧٨١١٥	٦٣,١٢	١٧٨١١٥	٦٣,١٢	١٨٠٩٠٩	٦٤,١١
٢٢- قنا	١٣٩٤٣٧	٧٠,٨٨	١٣٩٤٣٧	٧٠,٨٨	١٣٩٤٣٧	٧٠,٨٨
٢٣- الأقصر	١٦٥٧٦	٧٨,١٠	١٦٥٧٦	٧٨,١٠	١٦٥٧٦	٧٨,١٠
٢٤- أسوان	٣٨٩٢٨	٥٥,١٧	٣٨٩٢٨	٥٥,١٧	٣٨٩٢٨	٥٥,١٧
مصر العليا	٥٤٢٠٤٩	٦١,٩٢	٥٥١٦٣١	٦٣,٠١	٥٧٩٨٠٧	٦٦,٢٣
خارج الوادي	٢٤٨٩٠٦	٣٢,٨٣	٢٤٨٩٠٦	٣٢,٨٣	٢٤٨٩٠٦	٣٢,٨٣
الجمهورية	٣١٧٩٢٧٤	٤٦,٣٠	٣٣٧٩٤٢٤	٤٩,٢١	٣٧٣٢٩٥٣	٥٤,٣٦

المصدر : حسبت من الجدول رقم (٢٥) وفى إطار إفتراضات الدراسة.

جدول رقم (٢٨) مساحة البرسيم فى ظل فرضية إحلال القمح محل البرسيم فى دورة زراعية ثلاثية، ورباعية لزراعة المحاصيل البقولية

البيـــــــان	فى عام ٢٠٠٩		مع دورة زراعية ثلاثية		مع دورة زراعية رباعية	
	فدان	%	فدان	%	فدان	%
١- الإسكندرية	٣٨٩٩٨	٢٥,٦	٣٤٨٥٣	٢٢,٤٠	٢١٨٩٢	١٤,٠٧
٢- البحيرة	٢٣٤٧١٣	٣٢,٠٧	٢٠٢٢٢٦	٢٧,٦٣	١٤١٢٥٥	١٩,٣٠
٣- الغربية	١١٩٧٦٦	٣٤,٦٨	١٠٨٢٧٠	٣١,٣٦	٧٩٥٠٧	٢٣,٠٣
٤- كفر الشيخ	١٣٥٤٤٥	٢٥,١٢	١٣٥٤٤٥	٢٥,١٢	١٠٠١٧٧	١٨,٥٨
٥- الدقهلية	١٨٦١٥٩	٢٩,٦٩	١٥٦٦٩٢	٢٥,٠٠	١٠٠٤٤٦٠	١٦,٦٦
٦- دمياط	٥٣٩١١	٥٤,٧٩	٢٦٢٧١	٢٦,٧٠	١٨٠٧٤	١٨,٣٧
٧- الشرقية	١٧٦٤٠٨	٢٣,٦٥	١٧٦٤٠٨	٢٣,٦٥	١٦١٧٧٧	٢١,٦٩
٨- الإسماعيلية	٥٢١٩٧	٢٩,٦٠	٤٩٧٧٦	٢٨,٢٣	٣٥٠٩٠	١٩,٩٠
٩- بورسعيد	٢٣٨٤٢	٢٦,٧٧	٢٣٨٤٢	٢٦,٧٧	١٨٢٧٥	٢٠,٥٣
١٠- السويس	٧٠٤٥	٣٢,٨١	٦١٩٠	٢٨,٧٩	٤٣٨٩	٢٠,٤١
١١- المنوفية	١٣٩١٢٠	٤٧,٥٦	٩٦٧٤٥	٣٣,٠٨	٧٢٣٨٠	٢٤,٧٥
١٢- القليوبية	٤٦٧٢٧	٣٦,٧٥	٤١٦٧٨	٣٢,٧٩	٣١٠٩١	٢٤,٤٦
١٣- القاهرة	١٢٧٩	٨٤,٥٣	٥٠٠	٣٣,٣٣	٣٧٥	٢٥,٠
الوجه البحري	١٢١٥٦١٠	٣٠,٧٧	١٠٥٨٨٩٦	٢٦,٨٠	٧٨٨٧٤٩	١٩,٩٦
١٤- حلوان	١٨٥٠٠	٤٩,٧٥	١٢١٦١	٣٢,٦٩	٩٠٦٢	٢٤,٣٦
١٥- ٦ أكتوبر	٤٠١٦٦	٣٦,١٢	٣٧٠٦٣	٣٣,٣٣	٢٧٨٠٠	٢٥,٠٠
١٦- الجيزة	٥٠١٣	٣٣,٢٠	٤٥٢٣	٢٩,٩٥	٣٢٦٥	٢١,٦٢
١٧- بنى سويف	٤٩٨٨٨	١٨,٣٧	٤٩٨٨٨	١٨,٣٧	٤٩٨٨٨	١٨,٣٧
١٨- الفيوم	١٥٥٧٧٢	٣٧,٧١	١٣١٨٥٠	٣١,٩٢	٩٧٤٣٩	٢٣,٥٩
١٩- المنيا	١٠٨٠٣٥	٢٤,٩١	١٠٨٠٣٥	٢٤,٩١	١٠٠٨٦٠	٢٣,٢٣
مصر الوسطي	٣٧٧٣٧٤	٢٩,٤٤	٣٤٣٥٢٠	٢٦,٨٠	٢٨٨٣١٤	٢٢,٤٩
٢٠- أسيوط	٩٠٤٦٤	٢٩,٦٩	٨٠٨٨٢	٢٦,٥٤	٥٥٥٠٠	١٨,٢١
٢١- سوهاج	٧٠١٠٣	٢٤,٨٥	٧٠١٠٣	٢٤,٨٥	٦٧٣٠٩	٢٣,٨٥
٢٢- قنا	١٤٧٨١	٧,٥١	١٤٧٨١	٧,٥١	١٤٧٨١	٧,٥١
٢٣- الأقصر	١٧٨٩	٨,٤٣	١٧٨٩	٨,٤٣	١٧٨٩	٨,٤٣
٢٤- أسوان	١١٨٥٧	١٦,٨١	١١٨٥٧	١٦,٨١	١١٨٥٧	١٦,٨١
مصر العليا	١٨٨٩٩٤	٢١,٥٩	١٧٩٤١٢	٢٠,٤٩	١٥١٢٣٦	١٧٢٨
خارج الوادي	٧١٨٢٢	٩,٤٧	٧١٨٢٢	٩,٤٧	٧١٨٢٢	٩,٤٧
الجمهورية	١٨٥٣٨٠٠	٢٧,٠	١٦٥٣٦٥٠	٢٤,٠٨	١٣٠٠١٢١	١٨,٩٣

المصدر : حسبت من الجدول رقم (٢٥) فى ظل الافتراضات الواردة فى مضمون الدراسة.

وذلك فضلاً عن ارتفاع نسبة تمثيل المساحة المنزرعة بالخضروات بها... ولهذا يتوقع أن تساهم الأراضى الجديدة المستهدف استصلاحها خارج الدلتا والوادي بنصيب ملموس في زيادة المساحات المنزرعة بالقمح مع وجود السياسات والضوابط الموجهة لاستغلال هذه الأراضى، وبما يحول دون التوسع العشوائى في زراعة المحاصيل المستديمة بها من قبل المستفيدين من هذه الأراضى نحو زراعة المحاصيل المستديمة بها في حدود مماثلة لنسبة تمثيلها حاليا بالأراضى المنزرعة بالدلتا والوادي والبالغة نحو ١٧,٠% تقريباً من مساحة الأراضى المنزرعة، هو بالتوجه الكافى لزيادة الإنتاج المحلى منها، وتوفير الاحتياجات التصديرية من المحاصيل التصديرية منها... وفي هذا السياق أيضاً يفترض أن يتضمن هذا التوجه أيضاً تطبيق الدورة الزراعية الثلاثية للمحاصيل البقولية وبما يقترب بالمساحة المنزرعة بالقمح بهذه الأراضى بما يمثل نحو ٥٠% من مساحة الأراضى الموجهة منها لزراعة المحاصيل الموسمية... وإلى جانب ذلك تظل المساهمة النسبية للأراضى الجديدة المستهدف استصلاحها في التوسع في زراعة القمح متوقفة على معدلات الإنجاز من استصلاح هذه الأراضى.

(٢/١) <u>فرص زيادة إنتاجية الأراضى المنزرعة بالقمح</u>: لقد خلصت الدراسة من قبل إلى ثبات إنتاجية الأرض المنزرعة بالقمح خلال السنوات ٢٠٠٥-٢٠٠٩ عند نفس المستوي السابق لإنتاجها خلال الخمس سنوات السابقة (٢٠٠٠-٢٠٠٤)، وهو ما يمكن أن يعزي إلى احتمالات الوصول بإنتاجية القمح إلى مستويات مرتفعة قريبة من تلك المستويات بالدول التى حققت إنتاجية مرتفعة من هذا المحصول، ومن ثم غياب الفرص لزيادة الإنتاجية، أو إلى احتمالات الجمود في تطبيق عوامل النهوض بالإنتاجية... وفي الواقع فإن الاحتمال الأول يعد غير مقبولاً أمام تواصل البحث العلمي في إستنباط أصناف وسلالات جديدة مرتفعة الإنتاجية إلى جانب البحث في تحسين التربة الزراعية، ومعاملات الخدمة الزراعية والتى تجعل من المقارنات الدولية للإنتاجية مقياساً لمستويات الإنتاجية المحتملة في أي من الدول- ومن ثم يعد احتمال الجمود في تطبيق عوامل النهوض بإنتاجية القمح في مصر خلال هذه الفترة هو الأكثر احتمالا، ومن ثم وجود الفرص لزيادة الإنتاجية مع الأخذ بهذه العوامل، ومن المؤشرات الدالة على ذلك وجود الكثير من أصناف القمح المنزرعة، مع وجود التباينات الملحوظة في الإنتاجية منها، حيث هناك ما يزيد عن ٢٥ من الأصناف المنزرعة، وبإنتاجية تراوحت ما بين ١,٩٩ طن للفدان للصنف جيزة/١٦٠ عند حدها الأدنى، ٣,٣٧٥ طن للفدان من الصنف سدس/١٢ عند حدها الأعلى،

جدول رقم (٢٩) الاهمية النسبية للمساحة والإنتاج والإنتاجيه لأهم أصناف القمح
خلال الفتره من(٢٠٠٥ -٢٠٠٩)

المساحة : فدان الإنتاجية : طن /فدان الإنتاج : طـن

م	الأصناف	متوسط المساحة	النسبة %	متوسط الإنتاجية	الانحراف عن المتوسط	متوسط الإنتاج	النسبة %
١	جيزة ١٥٥	٨٢٠٥,٨٠	٠,٢٨	٢,٤٦	٩٢,١٣	٢٠١٧٤,٨٨	٠,٢٦
٢	جيزة ١٦٠	٣٩٣٨,٦٠	٠,١٣	١,٩٩	٧٤,٥٣	٧٨٣٩,٣٢	٠,١٠
٣	جيزة ١٦٤	١٠٦٢٨٤,٦٠	٣,٦١	٢,١٣	٧٩,٧٧	٢٢٦٢٨٢,٧٤	٢,٨٨
٤	جيزة ١٦٨	٨٢١٨٣٤,٤٠	٢٧,٩٤	٢,٥٠	٩٣,٦٣	٢٠٥٨٦٦٥,٥٦	٢٦,٢٠
٥	سخا ٨	٢٩٥١,٠٠	٠,١٠	٢,٣٥	٨٨,٠٢	٦٩٢٧,٣١	٠,٠٩
٦	سخا ٦١	٩٢٣٠٥,٦٠	٣,١٤	٢,٧٨	١٠٤,١١	٢٥٦٩٦٢,٣٣	٣,٢٧
٧	سخا٦٨	١١,٦٠	٠,٠٠	٢,٦٦	٩٩,٦٢	٣٠,٨٤	٠,٠٠
٨	سخا ٦٩	٢٤٠٤٨,٠٠	٠,٨٢	٢,٦٨	١٠٠,٣٧	٦٤٣٢,١٠	٠,٨٢
٩	سخا ٩٣	٩٩٢٥٣٤,٤٠	٣٣,٧٤	٢,٧٣	١٠٢,٢٤	٢٧٠٩١٣٤,٤٦	٣٤,٤٧
١٠	سخا ٩٤	٢٠٥٧١٢,٢٠	٦,٩٩	٢,٧٩	١٠٤,٤٩	٥٧٣٣٥٩,٢٣	٧,٣٠
١١	جميزه ٧	٣٩٨٦٨,٢٠	١,٣٦	٢,٨١	١٠٥,٢٤	١١٢١٨١,٣٧	١,٤٣
١٢	جميزه ٨	١٢,٤٠	٠,٠٠	٢,٩٦	١١٠,٨٦	٣٦,٧٥	٠,٠٠
١٣	جميزه ٩	١٧٤٦٠٦,٦٠	٥,٩٤	٢,٨٩	١٠٨,٢٣	٥٠٤٩٦٠,٩٣	٦,٤٣
١٤	جميزه ١٠	٣١٢١٣,٨٠	١,٠٦	٢,٨٣	١٠٥,٩٩	٨٨٢٢٨,٧١	١,١٢
١٥	سدس ١	١٥٤٢٦١,٦٠	٥,٢٤	٢,٧٧	١٠٣,٧٤	٤٢٦٦٧٦,٢٩	٥,٤٣
١٦	سدس ٤	٨٠,٤٠	٠,٠٠	٢,٩٠	١٠٨,٦١	٢٣٣,٢٤	٠,٠٠
١٧	سدس ١٢	٨٢٤,٦٠	٠,٠٣	٣,٣٨	١٢٦,٥٩	٢٧٨٣,٠٣	٠,٠٤
١٨	بنى سويف ١	٢١٦٥٤٢,٨٠	٧,٣٦	٢,٩٣	١٠٩,٧٣	٦٣٤٧٤٧,٤٢	٨,٠٨
١٩	بنى سويف ٣	١٩٧٣,٨٠	٠,٠٧	٢,٨٥	١٠٦,٧٤	٥٦١٧,٩٦	٠,٠٧
٢٠	بلدى	٤٧٥٠٢,٦٠	١,٦١	٢,٤٤	٩١,٣٨	١١٥٩٥٠,٦٤	١,٤٨
٢١	كسر محلى	٣٠٩٣,٠٠	٠,١١	٢,٠٤	٧٦,٤	٦٣١٢,٦٢	٠,٠٨
٢٢	سوهاج ١	٣٨١,٠٠	٠,٠١	٢,٧٤	١٠٢,٦٢	١٠٤٤,٧٠	٠,٠١
٢٣	سوهاج ٣	٢٦٥٤,٨٠	٠,٠٩	٢,٧٤	١٠٢,٦٢	٧٢٧٩,٢١	٠,٠٩
٢٤	البو أمريكى	٣٠٠,٠٠	٠,٠١	٢,٥٣	٩٤,٧٥	٧٥٧,٦٥	٠,٠١
٢٥	أصناف أخرى	١٠٥٣٠,٢٠	٠,٣٦	٢,٧٠	١٠١,١٢	٢٨٤٠٩,٥١	٠,٣٦
	الإجمالى	٢٩٤٢٦٧٢,٠٠	١٠٠,٠٠	٢,٦٧	١٠٠	٧٨٥٨٩٢٦,٠٠	١٠٠,٠٠

المصدر : وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، نشرة الاقتصاد الزراعى، القاهرة، السنوات من (٢٠٠٥-٢٠٠٩).

وذلك خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩. فمع وجود هذا العدد الكبير من الأصناف المنزرعة، وكبر مدي الفارق بين إنتاجيتها مع التباينات الواسعة فيما بينها من حيث نسبة تمثيل المساحة المنزرعة بكل منها فى إجمالي المساحة المنزرعة بالقمح، وعلى النحو المبين بالجدول رقم(٢٩) يجعل من التوسع فى زراعة الأصناف المرتفعة الإنتاجية على حساب

المساحات المنزرعة بالأصناف الأقل إنتاجية أحدي الفرص المتاحة لزيادة الإنتاجية من القمح.

كذلك هناك فرص زيادة الإنتاجية من خلال توفير التقاوي المنتقاة بالقدر الكافي لتغطية كامل مساحات الأصناف المنزرعة من القمح، حيث يعد توفير هذه التقاوي (وكبديل للتقاوي المخزنة لدي المنتج الزراعي من إنتاج العام السابق) من العوامل الهامة فى رفع إنتاجية الأصناف المنزرعة.. وعلى الرغم من ذلك هناك من المؤشرات التى تشير إلى عدم كفاية الكميات الموزعة من هذه التقاوي لتغطية كامل المساحة المنزرعة بالقمح، إما لعدم كفاية الإنتاج من هذه التقاوي فى بعض الأحيان، أو لارتفاع أسعارها فى بعض الأحيان الأخرى، وإحجام المنتجين عن استخدامها كبديل التقاوي من تدبيرهم الذاتي. ومن المؤشرات الدالة على ذلك ما تم توجيهه من دعوات من قبل وزارة الزراعة إلى المنتجين الزراعيين فى المواسم الزراعية السابقة لشراء التقاوي المنتقاة، وكذلك تخفيض أسعارها فى بعض المواسم تحفيزاً على شراءها...كذلك هناك من الفرص الأخرى لزيادة الإنتاجية من خلال تحسين خواص التربة الزراعية، ومعاملات خدمة زراعات القمح من ري، وصرف زراعي، وتجهيز الأرض للزراعة..ومن بين المشروعات التى تفيد فى هذا الغرض وعلى سبيل المثال – تسوية الأرض بالليزر، والصرف المغطي، والحرث تحت التربة، وغيرها .. وهناك أيضاً الإرشاد الزراعي الذي يلعب دوراً هاماً فى تفعيل الأخذ بعوامل النهوض بالإنتاجية الزراعية من قبل المنتجين الزراعيين...كذلك أيضاً هناك فرص استنباط أصناف جديدة مرتفعة الإنتاجية من القمح، مع تواصل البحث العلمي لهذا الغرض من قبل مراكز البحث العلمي المتخصصة، مع وجود الدعم المتواصل لهذه المراكز.

(٣/١) <u>سياسات وأدوات زيادة الإنتاج المحلى من القمح</u>: إن الفرص المتاحة للتوسع فى زراعات القمح وكبديل لمحصول البرسيم فى المساحات الإضافية المشار إليها مع تعديل الدورة الزراعية للمحاصيل البقولية إلى الدورة الثلاثية أو الرباعية، مع إستغلال الفرص المتاحة لزيادة الإنتاجية تتطلب الأخذ بالسياسات والأدوات المحفزة للمنتج الزراعي للأخذ بهذه التوجهات، مع اقترانها بما قد يلزم من ضوابط إدارية أو تنظيمية مساعدة فى الوصول إلى هذه التوجهات، وهو ما يمكن ذكره فيما يلى:

(١/٣/١) حافز سعري للإنتاج من القمح: تعد شروط التجارة (الأسعار النسبية) ما بين المحاصيل الزراعية من أهم المؤشرات التى تحكم القرارات الإنتاجية للمنتج الزراعي، حيث استجابته للحوافز السعرية التى تحسن من شروط التجارة لصالح أي من المحاصيل بالتوسع فى إنتاجه وعلى حساب غيرة من المحاصيل الأخرى. وبالنسبة لاستجابة الإنتاج من القمح للتغيرات فى أسعاره بالزراعة المصرية فتشير نتائج الكثير من الدراسات السابقة إلى وجود هذه الاستجابة وإن اختلفت فى تقديراتها لدرجة (مرونة) هذه الاستجابة، أما بسبب الاختلاف فى بناء النماذج الإحصائية والمتغيرات التى تسند إليها فى ذلك، أو بسبب الاختلاف فى الفترات الزمنية التى عبرت عنها هذه النماذج. حيث هناك من الدراسات التى خلصت إلى تقدير المرونة السعرية للعرض من القمح بدلالة شروط تجارته مع البرسيم بنحو (٠,٠٧)، (٠,١٢) على كل من المدى القصير، والطويل بالترتيب، بينما هناك دراسة أخري تخلص إلى تقدير هذه المرونة بنحو (٠,٣٢)على المدى القصير، وبنحو (٠,٥٨) على المدى الطويل، كما تخلص دراسة أخري إلى تقديرها بنحو (٠,٣١) [١] . كما أجري وفى توقيت قريب المعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء دراسة ميدانية على عينة واسعة من المزارع المصرية بالمحافظات المختلفة لدراسة استجابة العرض من القمح للتغيرات فى أسعاره، وفى أسعار المدخلات الزراعية والطلب عليها، والتى خلصت نتائجها إلى تقدير المرونة السعرية للعرض من القمح بنحو (٠,٣)، وبما تشير إليه من زيادة المساحات المنزرعة من القمح بما نسبته ٣% مع زيادة السعر الحقيقي للقمح بنسبة ١٠% ..كما تخلص هذه الدراسة إلى توافق هذا التقدير مع نتائج دراسة سابقة استندت على تحليل السلاسل الزمنية على مستوي الأقاليم الزراعية المصرية إلى جانب توافقها مع تقديرات مستخلصة من دول نامية أخري[٢].

ومع وجود هذه الاستجابة، فإن المتابعة الدائمة لشروط التجارة ما بين القمح، والبرسيم ولضمان استمرارية هذه الشروط لصالح القمح يعد من الأدوات الهامة لتحقيق التوسع فى المساحات المنزرعة بالقمح على حساب المساحة المنزرعة بالبرسيم. ومع استمرارية هذه المتابعة قد يصل الحافز السعري المقرر بأسعار القمح المنتج محليا إلى مستويات أعلى من أسعاره بالسوق الدولية، وهو ما يمكن اعتباره مقابل لفارق الجودة بين المنتج المحلى منه، والمستورد من الخارج، وفى أحيان أخري قد تكون الأسعار العالمية مع

---

[١] معهد التخطيط القومي، قياس استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية، قضايا التخطيط والتنمية، العدد رقم (١٤٧)، القاهرة ، مارس ٢٠٠٧.

[٢] IFPRI, WHEAT Policy reform in Egypt, Washington, D.C.

وجود التقلبات الكبيرة بها والمشاهدة فى السنوات الأخيرة، ومن ثم يمكن القبول بها إذا ما جعلت من شروط التجارة مع البرسيم لصالح القمح. وهنا أيضاً يمكن أن يطرح القول بأن انخفاض المساحة المنزرعة بالبرسيم يتبعه ارتفاع أسعاره ومن ثم الحاجة إلى رفع أسعار القمح، وهكذا الدخول في حلقة مفرغة من رفع أسعار القمح...وفى الواقع فإن مثل هذا الاحتمال يعد من الاحتمالات الضعيفة باعتبار أن أسعار البرسيم مشتقة من أسعار اللحوم الحمراء أساساً والتى يتوقع أن تصل إلى سقف محدود أمام وجود بدائلها من لحوم الدواجن والأسماك، كما يمكن للدولة تجنب ذلك من ناحية أخري عن طريق التأثير على أسعار اللحوم الحمراء، وبالتبعية على أسعار البرسيم، من خلال استيراد اللحوم الحمراء من الأسواق الخارجية حيث وجود الفروق السعرية الكبيرة بين الواردات والمنتج المحلى منها .. وفى هذا الشأن يجدر الإشارة مرة أخري إلى دراسة المعهد الدولي لبحوث سياسة الغذاء، حيث تضمنت نتائجها وفى هذا الشأن غياب العلاقة ما بين زيادة أسعار البرسيم وانخفاض المساحات المنزرعة بالقمح ومبررة ذلك بأن إنتاج البرسيم فى الزراعة المصرية هو لغرض الاستهلاك الذاتي للمزرعة، وليس لغرض البيع(مقابل سعر) فى الأسواق..وأخيراً وفى هذا الشأن أيضاً يجدر الإشارة (وكما هو مشاهد فى الواقع الميداني) إلى توجه مربى الماشية إلى تغذيتها على أوراق ومخلفات محصول البنجر بعد حصاده وكبديل للتغذية على البرسيم، ومن ثم انخفاض الطلب عليه، حيث يزرع محصول بنجر السكر على ثلاث عروات يبدأ حصاد الأولى منها مع بداية شهر فبراير تقريباً، ينتهي حصاد العروة الثالثة الأخيرة منه مع نهاية شهر مايو تقريباً، ومن ثم استمرار عمليات الحصاد لفترة تقرب من أربعة أشهر، لها تأثيرها الواضح على تخفيض الطلب على محصول البرسيم وأسعاره.

(٢/٣/١) <u>ضوابط إدارية لتنفيذ الدورة الزراعية الرباعية، للمحاصيل البقولية</u>: إن وجود الضوابط الإدارية لتنفيذ الدورة الزراعية الرباعية للمحاصيل البقولية متضمنه محصول البرسيم، وعلى مستوي الأقاليم، والمناطق، والقري المختلفة، وبما تتضمنه ذلك من وجود الرقابة والمتابعة على هذه المستويات إلى جانب العقوبات المالية للمخالفين والتى تستلزم صدور القرارات الوزارية المحددة لها، تعد من الأدوات الهامة لمساندة الحوافز السعرية فى تحقيق النتائج المستهدفة منها .. ويمكن تطبيق مثل هذه الضوابط على غرار ما هو متبع حاليا فى زراعات الأرز ولنفس المبرر، حيث يعد محصول البرسيم من المحاصيل الأكثر استهلاكا للمياه عن محصول القمح وغيرة من المحاصيل الشتوية الأخري.

(٣/٣/١) <u>دعم تقاوي القمح المنتقاة</u>: يعد دعم التقاوي المنتقاة إلى المستوي الذي يصل بأسعارها إلى مستوي مماثل للأسعار المزرعية للإنتاج من القمح على الأقل، من الأدوات المحفزة على التوسع فى استخدامها من قبل منتجي القمح، ومن ثم تحقيق هدف زيادة إنتاجية الأراضي المنزرعة بها...وقد يذهب مقترح الدراسة الحالية إلى الذهاب بأسعار هذه التقاوي إلى دعمها الكامل وبمعنى منحها إلى المنتج الزراعي دون مقابل نقدي، وذلك خصماً من الحافز السعري المقرر على الإنتاج من القمح، حيث يتوقع أن لا يقلل هذا الدعم من قيمة الحافز السعري على الإنتاج بقدر ما يحفز على استخدام التقاوي المنتقاة...ولمزيد من الإيضاح لهذا المقترح يمكن صياغة نموذج إفتراضى قريباً من النموذج الجاري تنفيذة فى العام الحالي، حيث وجود القرار يمنح علاوة سعرية على الإنتاج المحلى من القمح قدرها ٨٠ جنية للإردب تضاف إلى سعر العام السابق والبالغ ٢٧٠ جنية للإردب ليصبح بذلك سعر الإردب للعام الجاري ٣٥٠ جنيه ..ومع تقدير متوسط إنتاجية الفدان بنحو ١٨,١١ أردب، يصل بذلك إجمالي العلاوة الممنوحة للفدان إلى نحو ١٤٤٨,٨جنيه. وإذا كانت احتياجات الفدان من التقاوي المنتقاة تقدر بما يقرب من ٢/١ إردب، كما تبلغ قيمته وفقا للسعر المزرعي نحو ١٧٥ جنيه، وبافتراض زيادة هذه القيمة بنسبة ٥٠% بعد إجراء عمليات النظافة والانتقاء لتصل إلى نحو ٢٦٢,٥ جنيه (للنصف الأردب)، كان معنى ذلك أن تكلفة التقاوى المنتقاة للأردب الواحد من الإنتاج تعادل ١٤,٤٩ جنيه (٢٦٢,٥ ÷ ١٨,١١) فإذا ما خصمت من العلاوة السعرية المقررة، تصبح قيمة هذه العلاوة نحو ٦٥,٥٠ جنيه (٨٠-١٤,٤٩)، أى بنسبة انخفاض قدرها ١٨,١% بعد خصم تكلفة التقاوى المنتقاة.

(٤/٣/١) <u>الزراعة التعاقدية</u>: مع وجود الحوافز السعرية، ودعم التقاوى المنتقاة والحاجة إلى التوسع فى استخدامها، فإن الأخذ بنظام التعاقد ما بين المنتج الزراعى، والدولة باعتبارها المشترى الوحيد للقمح فى السوق المحلية يعد من أدوات ضمان زراعة المساحات المتعاقد عليها، فضلاً عن المساندة فى تحقيق أهداف أخرى. ويفترض فى مثل هذا النظام التعاقد مع المنتج الزراعى قبل موسم الزراعة بوقت كافى وبعد الإعلان عن السعر، والدعم المحدد، وكذلك مواصفات المنتج المستهدف. ويمكن أن تستند الدولة فى تنفيذ هذه التعاقدات على فروع بنك التنمية والائتمان الزراعى المنتشرة بقرى ومراكز الجمهورية إلى جانب التعاونيات الزراعية.

إن لهذا النظام مزاياه التى تجعل منه أداة هامة فى إدارة السوق المحلية للقمح وخاصة على جانب الإنتاج المحلى منه. ومن هذه المزايا ما يمكن ذكره فيما يلى:

- ضمان زراعة المساحات المتعاقد عليها، وبمواصفات الإنتاج التى يتضمنها التعاقد.
- تقدير الإنتاج المتوقع للموسم الزراعى القادم موضوع التعاقد وفقاً لتقديرات المنتج الزراعى الأكثر معرفة بالطاقة الإنتاجية لموارده الزراعية، وبظروف الإنتاج فى مزرعته.
- التقدير الأكثر دقة للإنتاج الفعلى بعد الانتهاء من موسم الحصاد، والتوريد، مع المعرفة بقنوات توزيع هذا الإنتاج.
- إمكانية توزيع التقاوى المنتقاة من الأصناف مرتفعة الإنتاجية، وفقاً لدرجة ملائمتها للزراعة فى ظروف الأقاليم والمناطق المختلفة.
- إن الأخذ بهذا النظام يساعد على تخطيط أو تنظيم تدفق الكميات الواردة من المتعاقدين إلى مواقع التجميع والتخزين دون حدوث اختناقات، حيث يمكن جدولة التوريد وفقاً لتوقيتات زمنية متفق عليها مسبقاً مع المتعاقدين .
- المعرفة المسبقة بتقديرات الإنتاج المتوقع يساعد وإلى حد كبير فى تقدير الاحتياجات المستقبلية من الأسواق الخارجية، ومن ثم تحديد هذه الأسواق وجدولة استيراد هذه الاحتياجات. فضلاً عن ما يمكن أن يؤدى إليه ذلك من البحث عن العروض السعرية الأفضل لتوريد هذه الاحتياجات .
- إن مزايا هذا النظام (والمشار إليها) تجعل منه أداة رئيسية لوجود نظام معلومات جيد لإدارة السوق المحلية للقمح .

(١/٣/٥) <u>ضبط وتوجيه استغلال الأراضى الجديدة المستهدف استصلاحها</u>: إن الحاجة إلى زيادة الإنتاج المحلى من القمح إلى جانب زيادة الإنتاج من السلع الاستراتيجية الأخرى تفرض ضرورة تنظيم استغلال الأراضى الجديدة المستهدف استصلاحها واستزراعها دون تركها للاستغلال العشوائى. ويبدأ ذلك مع بداية التعاقد مع المستفيدين من هذه الأراضى، حيث يتم تحديد نمط الإنتاج المستهدف بالأراضى المخصصة للمستفيد وفى الاتجاه الذى يحد من التوسع العشوائى فى المساحات المنزرعة بالمحاصيل المستديمة، وتخصيص ما يقرب من ٥٠% من المساحة المخصصة لزراعة المحاصيل الموسمية الشتوية بهذه الأراضى من أجل زراعات القمح، وعلى نحو ما سبق الإشارة إليه من قبل.

(٦/٣/١) <u>مجلس قومى للإدارة التكنولوجية لزراعات القمح</u>: على الرغم من كثرة معاهد ومراكز البحث العلمى المتواجدة فى الزراعة المصرية وكثرة ما تتوصل إليه من نتائج بحثية فى استنباط أصناف وسلالات جديدة من المحاصيل الزراعية، وفى مقدمتها محصول القمح

إلى جانب ما تتوصل إليه من نتائج بحثية فى تطوير وتحسين معاملات وطرق الإنتاج، إلا أن الخروج بمثل هذه النتائج إلى حيز التطبيق الميدانى، والانتشار بين مجتمع المنتجين كثيراً ما يواجه بمشاكل ومعوقات تضعف من معدلات الأداء أو تؤخر الاستفادة منها، إن لم يكن حجبها عن الظهور فى بعض الحالات بما يعنيه ذلك من ضياع للاستثمارات المنفذة للوصول إلى هذه النتائج، فضلاً عن ثمارها المحتملة الضائعة... وغالباً ما تنشأ هذه المعوقات والمشاكل بسبب ضعف التنسيق بين مراكز ومعاهد البحث العلمى، والمؤسسات المعنية بتوصيل هذه النتائج إلى المنتجين الزراعيين... وبذلك فقد يكون إنشاء مجلس قومى للإدارة التكنولوجية لزراعات القمح أداة هامة لرفع معدلات الأداء وتحسين إنتاجية القمح بمعدلات أكبر... ويقترح أن تتضمن مهام هذا المجلس الأعمال والأنشطة التالية:

- إعداد مشروعات بحثية بالتشاور والتنسيق مع المعاهد والمراكز البحثية الحكومية والجامعات، والقطاع الخاص، ثم طرح هذه المشروعات على المعاهد والمراكز المتخصصة للمشاركة فى تنفيذها .
- تقديم ما يلزم من دعم حكومى لهذه المشروعات البحثية إلى المعاهد والمراكز المنفذة.
- المتابعة، والتقييم المستمر لنتائج التجارب السنوية فى هذه المشروعات، وتصحيح مسارها إذا لزم الأمر .
- تقرير حوافز تشجيعية للمراكز والمعاهد البحثية التى تتوصل إلى نتائج جيدة ولها تأثيرها الجوهرى الملموس على الإنتاجية والإنتاج، وقد يكون من بين هذه الحوافز – وعلى سبيل المثال – حق الملكية الفكرية لهذه المراكز .
- اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لخروج النتائج المؤكدة للمشروعات البحثية الجارية إلى حيز التطبيق الميدانى، وتوسيع دوائر استفادة منتجى القمح منها .
- وضع برامج تنفيذية لتوزيع زراعة الأصناف والسلالات المختلفة من القمح بين الأقاليم والمناطق الزراعية المختلفة وفقاً لظروفها وبيئتها المناخية، والقدرات الإنتاجية لمواردها الزراعية.
- استكشاف ما يواجه الإنتاج الميدانى من مشاكل ومعوقات فى حاجة إلى حلول تكنولوجية، وطرحها فى مشروعات بحثية على معاهد ومراكز البحث العلمى المتخصصة.

(٧/٣/١) حملات توعية وإرشاد لمنتجى القمح: وتتضمن هذه الحملات تعبئة الكوادر البشرية بأجهزة الإرشاد الزراعى على مستوى الأقاليم والمناطق والقرى (وبعد دعمهم بالإمكانيات المادية والتدريب والمعلومات اللازمة) للقيام بحملات توعية وإرشاد لمنتجى القمح حول أهم الأصناف مرتفعة الإنتاجية والملائمة لظروف ومناخ الإنتاج فى المناطق والمزارع المستهدفة بهذه الحملات، وكذلك التوعية والإرشاد بأفضل طرق زراعة هذه الأصناف ومعاملات وطرق خدمة المحصول، والتعرف على وكيفية مقاومة الحشائش والآفات التى تصيب المحصول فى مراحل نموه المختلفة، وغيرها من الإرشادات الزراعية٠٠٠ وفى هذا الشأن يقترح أن تبدأ هذه الحملات بالتزامن مع بداية عمليات التعاقد مع المنتجين الزراعيين، وقبل بداية عمليات زراعة المحصول بفترة شهرين على الأقل وبعد الإعلان عن أسعار التعاقد، وذلك بغرض الترويج لعملية التعاقد وزيادة المساحة المنزرعة.

(٨/٣/١) وسائل وأدوات أخرى غير مباشرة ومساعدة: لا يعد محصول القمح هو المحصول الوحيد المنفرد باستغلال الأراضى الزراعية المتاحة، بل يشاركه فى ذلك الكثير من المحاصيل الأخرى الشتوية والصيفية بالتعاقب وفى دورات زراعية معروفة، وكما سبق الإشارة إلى ذلك. وبغرض زيادة إنتاجية المحاصيل المنزرعة بهذه الأراضى هناك من الأساليب والوسائل التى تنفذ بغرض الحفاظ على وتحسين خواص التربة الزراعية بهذه الأراضى، حيث تفيد هذه الوسائل والأساليب فى زيادة إنتاجية جميع المحاصيل التى تزرع عليها، ومن بينها محصول القمح- ومن ثم فإن وجود برامج دورية لتنفيذ هذه الوسائل والأساليب سيؤدى بالتبعية إلى زيادة إنتاجية القمح بهذه الأراضى٠٠ ومن بين هذه البرامج - وعلى سبيل المثال - ما يمكن ذكره فيما يلى:

- برنامج دورى لتسوية الأراضى الزراعية بالليزر فى مناطق الرى السطحى بالدلتا والوادى، حيث تخلص نتائج الدراسات والتجارب إلى زيادة إنتاجية هذه الأراضى وبمعدلات جوهرية بعد التسوية بالليزر عنه قبل التسوية، فضلاً عن التوفير فى مياه الرى.
- التوسع فى شبكة الصرف الزراعى المغطى، مع الصيانة الدائمة لهذه الشبكة، وتحسين شبكات الصرف الزراعى المكشوف بهدف تخفيض مستوى الماء الأرضى وتحسين الصرف والتربة الزراعية.
- برنامج دورى لإجراء عمليات الحرث تحت التربة بغرض تحسين الصرف الزراعى، والتربة الزراعية .

- برنامج دورى لتحليل التربة الزراعية بغرض تحسين قوامها والكشف عن النقص فى العناصر المغذية بها وإضافتها إلى التربة الزراعية.

هذا وإذا كانت الوسائل والأساليب السابقة تساعد على تحسين إنتاجية المحاصيل المنزرعة ومن بينها القمح، فهناك أيضاً من الوسائل والأساليب الأخرى التى يمكن أن تفيد فى تحرير موارد زراعية أو إضافة الجديد منها والتى يمكن أن تستخدم فى التوسع فى زراعة أى من المحاصيل الزراعية ومن بينها القمح أيضا٠٠٠ فإذا ما وجدت البرامج والمشروعات التى تستهدف التوسع فى الأخذ بهذه الوسائل والأساليب فيتوقع أن يكون لها مردود محسوس فى تحرير أو إضافة موارد زراعية جديدة، ومن بين هذه البرامج والمشروعات ما يمكن ذكره – وعلى سبيل المثال – فيما يلى:

- برامج ومشروعات لتقليل الفاقد من المحاصيل الزراعية من حبوب وخضروات وفاكهة سواء فى مراحل الإنتاج والنقل أو فى مراحل التخزين والتوزيع والتصنيع. فوجود مثل هذه البرامج والمشروعات ومن ثم تخفيض الفاقد إنما يعنى زيادة المعروض من هذه المحاصيل أمام المستهلك النهائى، وتحرير جانب من الموارد الزراعية المستغلة فى إنتاج هذه المحاصيل، والتى يمكن أن توجه إلى زيادة الإنتاج من محصول أو أكثر من هذه المحاصيل.
- برامج ومشروعات لتصنيع الأعلاف الحيوانية من المخلفات والنواتج الثانوية للمحاصيل الزراعية، وبهدف استخدام هذه المخلفات ورفع قيمتها الغذائية بالوسائل المعروفة (إضافة الأمونيا، أو المولاس، أو العسل الأسود أو غيرها من الأساليب المستخدمة فى هذه الصناعة)، والتى تشجع على استخدامها كبديل لمحصول البرسيم وغيره من الأعلاف الخضراء فى تغذية الحيوانات الزراعية مما يساهم فى تحرير جانب من المساحات المنزرعة بالبرسيم أو الأعلاف الخضراء (وكذلك مياه الرى المستخدمة فى هذا الجانب)، واستغلالها فى التوسع فى زراعة أى من المحاصيل الأخرى ومن بينها القمح فى المقدمة.
- برامج، ومشروعات استصلاح، واستزراع الأراضى الجديدة بما تعنيه هذه البرامج والمشروعات من إضافات جديدة إلى الأراضى المنزرعة، والتى تعد من الأهداف الرئيسية لإستراتيجية، وخطط التنمية الزراعية فى مصر، وإن كانت برامجها ومشروعاتها تتصف بضعف الأداء والحاجة إلى دراسة الأسباب المسئولة عن ذلك، بغرض رفع معدلات أداءها باعتبارها محوراً أساسياً لتحقيق الأهداف المأمولة لزيادة الإنتاج من المحاصيل الزراعية وفى مقدمتها محصول القمح .

٢- الإدارة على جانب المخزون والإستيراد :

(١/٢) تأتى أهمية الاحتفاظ بمخزون من القمح من ضرورة تأمين احتياجات المستهلك من هذه السلعة الغذائية الهامة، وتجنب الأزمات الغذائية المستقبلية ... وتزداد هذه الأهمية فى وقتنا المعاصر مع وجود التقلبات السنوية المشاهدة فى إنتاجه، وأسعاره فى السوق العالمية فضلاً عن التخوف من استخداماته البديلة مع غيره من المحاصيل الزراعية كوقود حيوى. فمع وجود المخزون من القمح يمكن تجنب ما قد يحدث من تقلبات فى الإنتاج المحلى منه أو فى إنتاجه وأسعاره بالسوق العالمية، ومن ثم تنظيم تدفقاته فى قنواته التوزيعية إلى المستهلك النهائى دون اختناقات .. كما أن للمخزون من القمح مكاسبه المالية أيضاً إذا ما ارتفعت أسعاره بالسوق العالمية بعد تكون هذا المخزون، كما قد يكون له، وفى المقابل، خسائره المالية إذا ما انخفضت أسعاره بالسوق العالمية بعد تكوين هذا المخزون... كذلك أيضاً هناك التكلفة الناشئة عن الاحتفاظ بهذا المخزون، والممثلة فى عائد الأموال المنفقة على مشترياته، وتكلفة تخزينه والحفاظ عليه فى صورته الصالحة دون تلف، فضلاً عن ما قد يوجد به من فاقد فى فترات تخزينه ... ومع ما ينطوى عليه تكوين هذا المخزون من أهداف، وتكلفة تأتى أهمية إدارة هذا المخزون، وبما يحقق هذه الأهداف، ويقلل وبقدر الإمكان من تكلفته.

(٢/٢) ومع إدارة هذا المخزون يأتى التساؤل عن حجم المخزون الملائم والمستهدف الاحتفاظ به لتحقيق الأهداف المخططة؟ .. وفى هذا الشأن يجدر الإشارة إلى ما درجت إليه السياسات ذات الصلة من تقدير لحجم هذا المخزون بما يكفى الاحتياجات الاستهلاكية منه لفترة أربعة أشهر، وباعتبارها فترة كافية لتدبير النقص المحتمل فى المعروض منه بالسوق المحلية من الأسواق الخارجية .. وقد يصعب قبول أو رفض هذا التقدير مع غياب المؤشرات التى يمكن الاستناد إليها فى ذلك ... ومع ذلك فإن التقلبات السنوية الحادة والمتقاربة والمشاهدة فى الوقت المعاصر من الإنتاج، والمعروض للتصدير من القمح فى السوق العالمية، وخاصة فى الدول الرئيسية المصدرة له تفرض القبول بهذا التقدير، إن أزمة الغذاء القريبة والتى شهدتها السوق العالمية للغذاء فى عام ٢٠٠٨ (والتى كان القمح من بين مكوناتها الرئيسية) مع واقعة امتناع روسيا الاتحادية عن تنفيذ تعاقداتها الأخيرة لتصدير القمح إلى مصر بسبب انخفاض إنتاجها المحلى منه مع وجود الجفاف، وكذلك وجود توجهات الدول الرئيسية المصدرة للغذاء، والحبوب نحو التوسع فى استخدام الحبوب بغرض إنتاج الوقود الحيوى، إلى جانب وجود التغيرات المناخية المشاهدة بسبب ارتفاع درجة حرارة الأرض، والتى جعلت من الجفاف بكثير من الدول المنتجة للحبوب والمصدرة،

والمستهلكة لها ظاهرة متكررة، فإن كل ذلك فيه من المؤشرات التى تجعل من القبول بتقدير الحد الأدنى للمخزون من القمح بما يكفى الاستهلاك منه لفترة أربعة أشهر أمراً صائباً٠٠٠ بل وقد تذهب الدراسة الحالية إلى أبعد من ذلك وتقدير الحد الأدنى للمخزون منه بما يكفى لاستهلاك ستة أشهر، وذلك ليس بغرض التقليل من احتمالات مواجهة المخاطر الناشئة بالسوق العالمية عن الظروف المشار إليها، بل أيضاً بغرض منح المؤسسات الوطنية المعنية المرونة الكافية للاستفادة من التغيرات الناشئة بالأسواق الدولية للقمح أو التقليل من الخسائر المحتملة الناشئة عنها ٠٠٠ ومن بين المبررات التى تستند إليها الدراسة فى تقديرها الأخير لهذا المخزون ما يمكن ذكره فى النقاط التالية:

- إن مواجهة الظروف الطارئة لنقص المعروض من القمح بالسوق المحلية، قد لا تستند كلية على الأسواق الخارجية فى تدبير الاحتياجات منه، بل قد تفرض الحاجة وجود إجراءات وأدوات أخرى لمساندة الإنتاج المحلى من القمح، وبدائله من المحاصيل الغذائية الأخرى فى تغطية جانب من العجز الطارىء فى المعروض منه بالسوق، ومن الأمثلة على ذلك احتمالات التوسع فى المساحات المنزرعة بالقمح من خلال الحوافز السعرية وغيرها من الأدوات، وكذلك إمكانية تعويض المستهلك بزيادة المعروض من المحاصيل البديلة للقمح فى وجباته الغذائية من أرز، وأذرة، أو محاصيل نشوية أخرى ٠٠ ومع وجود مثل هذه التوجهات المساندة، فإن وجود مخزون من القمح يكفى لاستهلاك ستة أشهر يساعد على وجود المرونة فى تعديل التركيب المحصولى بالأراضى المنزرعة فى اتجاه التوسع فى المساحات المنزرعة بالقمح، وبدائله من المحاصيل الغذائية الأخرى.
- إن وجود مخزون من القمح وبالقدر الكافى المشار إليه يسمح بوجود الوقت الكافى أمام المؤسسات الوطنية المعنية بمتابعة وتقييم الأسواق الدولية، والسوق العالمية للقمح، ومن ثم اختيار الأسواق، وتنفيذ التعاقدات فى التوقيتات المناسبة لتدبير الاحتياجات منه، وبأقل الأسعار٠٠ فعلى الرغم من انحصار الأسواق الدولية المصدرة للقمح فى عدد قليل من الأسواق، إلا أن توقيتات زراعة وحصاد هذا المحصول تتباين فيما بينها، كما تختلف عروضها السعرية لتصدير الفائض لديها، ومن ثم فإن وجود الوقت الكافى لمتابعة، وتقييم أحوال الإنتاج في هذه الأسواق، ومعرفة عروضها السعرية لتصدير الفائض، إنما يعنى وجود الفرص لاختيار أفضل هذه العروض من الناحية المالية وجودة المعروض، وذلك عكس الحال فى حالة وجود مخزون لا يكفى إلا لاستهلاك فترات قصيرة.

(٣/٢) إن الحفاظ على ثبات المخزون من القمح عند نفس مستوى التقدير المشار إليه يتطلب إضافة كمية أخرى إلى هذا المخزون، والتى عندها تتحدد نقطة وتاريخ الإضافات الجديدة إلى المخزون بما يحول دون انخفاضه عن المستوى المحدد ٠٠ وتتحدد هذه الكمية الإضافية وفقاً لمعدل الاستهلاك اليومى من القمح، وطول الفترة الزمنية لوصول شحنات القمح المستوردة من الخارج من وقت التعاقد حتى وقت الوصول. وتتحدد هذه الفترة بما يقرب من ٢٦ يوماً فى المتوسط (وفقاً لنتائج الاستطلاع مع مسئولى الهيئة العامة للسلع التموينية) تشمل سبعة أيام هى فترة طرح المناقصات والبت فى العطاءات وإصدار أوامر الشراء، كما تشمل ١٩ يوماً تمثل طول الفترة الزمنية لوصول الشحنات المتعاقد عليها. أما عن متوسط الاستهلاك اليومى من القمح (والذى يعد العامل الثانى فى تحديد هذه الكمية الإضافية، وكذلك فى تحديد المستوى الأدنى للمخزون من القمح) فمن الطبيعى أن يختلف من عام إلى آخر وفقاً للزيادة السكانية، والتغيرات فى مستوى الاستهلاك الفردى منه٠٠ فإذا ما أخذ بتقديرات الاستهلاك من القمح عن عام ٢٠٠٨/٠٧ والبالغة نحو ١٤٥٤٦ ألف طن، يمكن تقدير الاستهلاك اليومى منه خلال هذا العام بحوالى ٣٩,٨٥ ألف طن فى المتوسط، كما يمكن تقدير الحد الأدنى للمخزون منه (وبما يعادل الاستهلاك لفترة ستة أشهر) بحوالى ٧,١٧٣ مليون طن مصدرها الإنتاج المحلى وبنسبة ٤٩,٣%، والاستيراد من الخارج وبنسبة ٥٠,٧% منها (جدول رقم ١ بالفصل الأول). أما الكمية الإضافية وبغرض الحفاظ على ثبات هذا المستوى من المخزون فتقدر بحوالى ١,٠٣٦ مليون طن منها ٥٢٥ ألف طن عن طريق الاستيراد من الخارج، والتى يتكرر دورية استيرادها كل ٢٦ يوماً على مدار هذا العام.

(٤/٢) إن استرجاع ما سبق الإشارة إليه (بالفصل الأول من الدراسة) عن مستوى المخزون من القمح بالسوق المحلية خلال السنوات ٨٩/١٩٩٠-٢٠٠٨/٠٧ قد يعكس الاحتمالات الكبيرة لمواجهة السوق المحلية للمخاطر المحتملة فى السوق الدولية للقمح إذا ما استمر المخزون منه عند المستويات المشار إليها، وخاصة فى الفترة الأخيرة (٠٤/٢٠٠٥-٢٠٠٨/٠٧)، والذى بلغ خلالها المخزون من القمح ما يعادل استهلاك الشهر الواحد فقط، كما بلغ خلال العام الأخير من هذه الفترة ما يقرب من استهلاك ٢٦ يوماً فى المتوسط ٠٠ إن صغر المخزون الاحتياطى من القمح مع كبر الاحتياجات للاستيراد اليومى من القمح بمعدل بلغ فى المتوسط نحو ٢٠,٠ ألف طن يومياً خلال عام ٢٠٠٨/٠٧- وعلى سبيل المثال – يعد خير مؤشر على الاحتمالات الكبيرة لمواجهة السوق المحلية للقمح لمخاطر أسواقه الدولية، وهو ما يفرض الحاجة إلى الارتفاع بمستوى هذا المخزون.

(٥/٢) إن الدعوة إلى زيادة المخزون الاحتياطى من القمح تطرح بدورها التساؤل عن السعات التخزينية المتاحة لاستيعاب المخزون المستهدف، وهو ما جاءت الإجابة إليه من قبل الدراسة الحالية من قبل (بالبند ٣/ الفصل الثانى) والتى خلصت إلى وجود سعات تخزينية كافية لاستيعاب مخزون يعادل استهلاك ١٠١ يوماً (٣,٣ شهر تقريباً)، وهو ما يشير إلى عدم كفاية السعات التخزينية لاستيعاب المخزون المستهدف، حيث الحاجة إلى إضافات جديدة إلى السعات التخزينية المتاحة وبنسبة ١٦% منها إذا كان مستوى المخزون المستهدف هو ما يعادل استهلاك أربعة أشهر، أو إضافة سعات تخزينية جديدة وبنسبة ٨٢% من السعة المتواجدة حالياً إذا كان مستوى المخزون المستهدف هو ما يعادل استهلاك ستة أشهر، وذلك فضلاً عن الحاجة إلى تطوير شون ومراكز تجميع القمح التابعة لبنوك القرى بغرض صيانة المخزون من القمح بها وتخفيض الفاقد منه.

(٦/٢) إن كبر كمية الاستهلاك اليومى، وبالتبعية السحب اليومى من المخزون بمخازن وصوامع الغلال بالقطاع الصناعى الكبير (مطاحن وصوامع القطاع العام والخاص)، إنما يعنى وجود الإضافات الكبيرة الجديدة وبدورية متسارعة إلى المخزون بهذه المخازن والصوامع بغرض الحفاظ على المستوى المستهدف من المخزون.. ومن الطبيعى أن تدار دورة الإضافة إلى، والسحب من المخزون وفقاً للقاعدة المعروفة "مايورد أولاً، يصرف أولاً" ومن الطبيعى أيضاً سهولة تطبيق هذه القاعدة على مستوى المنشأة الواحدة (مطحن/صومعة) ، إلا أن تنفيذها على مستوى قطاع كامل بما يشمله من مخازن، ومستودعات، وصوامع تخزين، ومطاحن بالقطاع العام، والخاص، والموزعة على مختلف مناطق ومحافظات الجمهورية، يستلزم وجود قدر كبير من التنسيق، والتنظيم فيما بين وحدات ومنشآت هذا القطاع ويأتى على قمة هذه الوحدات والمنشآت الهيئة العامة للسلع التموينية باعتبارها المسئول الأول عن استيراد القمح اللازم لصناعة الخبز (وبمشاركة القطاع الخاص)، والتى تعد الواردات منه المصدر الأساسى للإضافات الجديدة الدورية إلى المخزون، كما أنها تعد أيضاً المسئول الأول عن توزيع المسحوب من هذا المخزون على المطاحن ثم المخابز القائمة على تصنيعه. ومن أجل الإدارة الجيدة والفعالة لما يوجد من مخزون احتياطى من القمح على المستوى الكلى للقطاع، فإن الأمر يتطلب أن يتوافر لدى هذه الهيئة قاعدة بيانات ومعلومات تشمل كل من مخازن، ومستودعات، وصوامع تخزين القمح فى كل من القطاع العام، والخاص، ومتضمنة البيانات والمعلومات اللازمة عن كل وحدة منها والتى تساعد على إدارة المخزون بها، وعلى المستوى الكلى لصناعة الطحن،

وتضم هذه البيانات والمعلومات كمية دفعات القمح المخزنة بالصومعة أو المستودع وفقاً لتاريخ ورودها، ونوعيتها، والغرض المخصص من أجله (استخراج دقيق فاخر، أو بلدى)، وتاريخ فحص الصلاحية .. الخ ... وفى ضوء هذه المعلومات تتولى الهيئة توجيه دفعات القمح الواردة إليها إلى المخازن والمستودعات وفقاً للفراغات المتاحة بها، وفترة بقاء المخزن لديها من القمح.

(٧/٢) تعد الهيئة العامة للسلع التموينية هى المشترى الرئيسى (إن لم يكن الوحيد) للمبيعات من الإنتاج المحلى من القمح، كما تعد أيضاً المستورد الرئيسى للقمح من الخارج، ويشاركها فى ذلك مطاحن القطاع الصناعى الخاص.. ولهذا الغرض تحدد الهيئة المواصفات المطلوبة فى مشترياتها من القمح المحلى، كما تحدد أيضاً مواصفات جودة وارداتها من القمح .. وتستند مطاحن القطاع الخاص الصناعى فى استيراد احتياجاتها من القمح وبغرض إنتاج الدقيق الفاخر على الاتصال المباشر مع منتجى وموردى القمح فى الأسواق الخارجية، وذلك لصغر الكميات التى يستوردها أى من هذه المطاحن، بينما تستند هيئة السلع التموينية فى استيراد احتياجاتها على نظام طرح المناقصات، ثم البت فى العطاءات المطروحة من قبل الشركات الموردة المتقدمة للاختيار من بينها. وتتمثل هذه الشركات وفى أغلب الأحوال فى مجموعة من الشركات الخاصة، والتى تعد فى حكم الوسيط ما بين المنتج الأجنبى، وهيئة السلع التموينية، فى مقابل ما تحصل عليه من أرباح ممثلة فى الفروق السعرية بين مشترياتها من المنتج بالسوق الخارجية، ومبيعاتها إلى الهيئة.. وهنا يبدو التساؤل عن أسباب عدم لجوء الهيئة إلى الاتصال المباشر بالمنتج والمورد للقمح بالدول الأجنبية المصدرة، تساؤلاً فى موضعه، حيث إمكانية توفير الأرباح التى تحصل عليها الشركات الخاصة الموردة، وتجنب حالات استيراد أقماح رديئة الجودة عن طريق هذه الشركات.

إن انفراد هيئة السلع التموينية (وفى إطار ماتحدده من إطار تنظيمي ورقابي) باستيراد احتياجاتها من الأسواق الخارجية دون وسيط، قد يمكنها من تحقيق وفورات سعرية كبيرة أمام وجود الفروق السعرية الأسبوعية والشهرية الكبيرة فى بورصات القمح العالمية وفى الدول المصدرة، وقد يمكنها من ذلك احتفاظها بمخزون محلى كبير من القمح يساعدها على الانتظار ومتابعة وتقييم أسعار الصادرات بالدول المصدرة، وترقب فرص انخفاض الأسعار، ومن ثم التعاقد مع الدول المصدرة. ومما يشير إلى وجود مثل هذه الفرص اختلاف مواعيد زراعة وحصاد القمح بالدول الرئيسية المصدرة له، إلى جانب ما يوجد من تباينات سعرية لصادرات هذه الدول من القمح، حيث يأتى موسم الحصاد – وعلى

سبيل المثال- فى كل من فرنسا وروسيا الاتحادية فى فترة تمتد من أول يوليو إلى نهاية أغسطس، كما يمتد فى كندا من أول يوليو إلى أول سبتمبر من كل عام. أما فى استراليا فيبدأ الحصاد مع أول أكتوبر ويمتد إلى نهاية ديسمبر من كل عام. وفى الأرجنتين يبدأ هذا الموسم مع منتصف نوفمبر ديسمبر حتى منتصف يناير من العام التالى. أما فى الولايات المتحدة الأمريكية، ومع أتساع مساحتها الزراعية، وتنوع ظروفها المناخية، فهناك أكثر من موسم حصاد حيث هناك موسم حصاد القمح الشتوي الصلب، واللين، والذي يبدأ من نهاية شهر مايو ويستمر حتى نهاية شهر يوليو من نفس العام كما أن هناك موسم حصاد القمح الربيعي والذي يبدأ مع منتصف يوليو ويستمر حتى منتصف شهر سبتمبر[1]. أما عن الفروق السعرية الشهرية للصادرات من القمح بالدول الرئيسية المنتجة والمصدرة له فيمكن الإشارة إليها- وعلى سبيل المثال أيضاً - بحالة كل من أمريكا والأرجنتين، وعلى نحو ما هو مبين بالجدول رقم(٣٠)، حيث يلاحظ وعلى سبيل المثال، وجود فرق سعري لصادرات أمريكا من القمح الشتوي الصلب يبلغ نحو ١٤٣ دولار للطن ما بين شهري يونيو، وديسمبر من عام ٢٠١٠، كما يبلغ الفارق السعري وفى نفس الفترة فى حالة صادراتها من القمح الشتوي اللين نحو ١٢٥ دولار للطن، وكذلك أيضا فى الأرجنتين حيث يلاحظ وجود فروق سعرية لصادراتها من القمح ما بين شهري يوليو، وديسمبر تبلغ نحو ٩٤ دولار للطن ...كما يلاحظ كذلك وجود الفروق السعرية المتتابعة بين الزيادة، والنقص من شهر إلى آخر، وبما يشير إلى إمكانية الاستفادة من فرص انخفاض الأسعار فى هذه الدول، وبالتالى تحقيق وفورات على الواردات المصرية من القمح، والتى تنعكس فى النهاية على تخفيض الدعم الموجه للاستهلاك من هذه السلعة.

(٨/٢) لقد أصبح نولون شحن الواردات من الخارج، ومن بينها القمح من عناصر التكلفة المؤثرة خاصة بعد الارتفاع فى الأسعار العالمية للبترول، مع تزايد الطلب على نقل البضائع بالبحر، ومن الأمثلة على ذلك ارتفاع نولون شحن الطن من القمح من الموانى الأمريكية لحمولة (٣٠ ألف طن) إلى مصر من نحو ٥٠ دولار فى يناير ٢٠٠٥، وليصل إلى ٩٢ دولار للطن [2] فى يناير من عام ٢٠٠٨، وبما يمثل نحو ٢٥,٠% تقريباً من سعر تصدير القمح الأمريكى (فوب) فى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ والبالغ نحو ٣٦١ دولار /طن. وهو ما يشير إلى الحاجة إلى دعم وتطوير قدرات أسطول النقل البحرى المصري، حيث ما زالت مشاركته فى نقل الواردات والصادرات السلعية المصرية تتصف بالمحدودية .. ومن ثم فإن زيادة

(1) www. spectrum commodities . com/ wheat htmi .
(2) F.A.o, Agribusiness hand book, wheat flour. 2003.

قدرات هذا الأسطول تعد أحد مسارات تخفيض تكلفة الواردات المصرية من القمح، وبالتبعية تخفيض أعباء الدعم الموجه لاستهلاكه.

جدول رقم (٣٠) الأسعار السعرية لصادرات القمح الأمريكى، والأرجنتيني لعامي ٢٠٠٩، ٢٠١٠

(دولار/طن)

الشهر/ السنة	قمح أمريكى صلب	قمح أمريكى لين	قمح أرجنتيني
ديسمبر ٢٠٠٨	٢٤٠	١٨٢	١٧٧
يناير ٢٠٠٩	٢٥٦	١٩٣	٢١٣
فبراير ٢٠٠٩	٢٤١	١٨٣	٢١٨
مارس ٢٠٠٩	٢٤٤	١٨٦	٢١٤
إبريل ٢٠٠٩	٢٤٢	١٨٠	٢١١
مايو ٢٠٠٩	٢٦٥	٢٠١	٢١٠
يونيو ٢٠٠٩	٢٦٣	٢٠١	٢٢٨
يوليو ٢٠٠٩	٢٣٢	١٧٥	٢٣٤
أغسطس ٢٠٠٩	٢١٨	١٦١	٢٢٩
سبتمبر ٢٠٠٩	٢٠٠	١٥٨	٢٠٨
أكتوبر ٢٠٠٩	٢١٢	١٧٥	٢١٤
نوفمبر ٢٠٠٩	٢٢٧	٢٠٤	٢١٤
ديسمبر ٢٠٠٩	٢٢١	٢٠٧	٢٤٠
يناير ٢٠١٠	٢١٣	١٩٧	٢٣٦
فبراير ٢٠١٠	٢٠٧	١٩٢	٢٢١
مارس ٢٠١٠	٢٠٤	١٩١	٢١١
إبريل ٢٠١٠	٢٠٠	١٨٧	٢٢٨
مايو ٢٠١٠	١٩٦	١٩٠	٢٤٤
يونيو ٢٠١٠	١٨١	١٨٣	٢٠٦
يوليو ٢٠١٠	٢١٢	٢١٨	٢١٢
أغسطس ٢٠١٠	٢٧٢	٢٥٧	٢٧٧
سبتمبر ٢٠١٠	٣٠٣	٢٧٦	٢٩٩
أكتوبر ٢٠١٠	٢٩١	٢٦٦	٢٩٤
نوفمبر ٢٠١٠	٢٩١	٢٧٦	٢٩٥
ديسمبر ٢٠١٠	٣٢٤	٣٠٨	٣٠٠

F.A.O, Crop Prospects and food Situation, No..4,2006,2010.

٢- الإدارة على جانب الإستخدامات

يعد تخفيض الفاقد من إستخدامات القمح، وتأمين الأحتياجات وترشيد الإستهلاك البشرى منه أو توجهه نحو بدائل أخري في ظروف تفرضها الحاجة هو الهدف الأساسى لإدارة السوق على هذا الجانب. ومن الطبيعى أن تختلف السياسات والأدوات الإدارية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف بإختلاف نوعية أو مجال الإستخدامات، وهو ما يمكن تناوله فيما يلى:

١- <u>التقاوي</u>: يعد توفير التقاوي الجيدة والمنتقاة والصالحة للزراعة وبالكميات الكافية لزراعة المساحة المستهدفة بالقمح هو الهدف الإداري الأساسي على هذا الجانب، وتتولي وزارة الزراعة حاليا القيام بهذه المسئولية، وأدواتها في ذلك الإنتاج في محطات البحوث والتجارب الزراعية، والتعاقد مع كبار المزارعين بغرض إكثار التقاوي المستهدف توزيعها. فمع عدم كفاية البذور المنتجة في المراكز البحثية يستكمل النقص في إنتاجها من خلال التعاقد مع كبار المزارعين على زراعة مساحات محددة يتفق عليها، حيث يتضمن هذا التعاقد تحديد مواصفات جودة للإنتاج المتوقع من هذه المساحة، ووفقا لسعر تعاقدي يشتمل على علاوة تشجيعية تصل بالسعر إلى مستوي أعلى عن السعر السائد بالسوق. ومع تسلم الإنتاج يتم توزيعه على محطات الغربلة حيث يتم تنظيف التقاوي بعد الفرز والتدريج ثم يتم تطهيرها لغرض الحفظ من التلف أثناء التخزين ثم التعبئة والتخزين إنتظاراً للتوزيع على المزارعين. وقد يبدو هذا النظام كافيا لتحقيق الهدف الإداري في هذا الجانب. ومع ذلك فإن الواقع الميداني يشير إلى وجود نسبة كبيرة من منتجى القمح تعتمد في زراعاتها على المخزون لديها من إنتاج الموسم السابق دون اللجوء لمصادر التقاوي المنتقاه والمعدة من قبل الشركات المتخصصة، وهو ما يعزي لأي من الأسباب التالية في أغلب الأحوال.

- إرتفاع أسعار التقاوي المنتقاة والمحددة من قبل الشركات المنتجة لها، حيث وجود فارق سعري كبير بين أسعارها، وأسعار بيع المنتج من المحصول وقت الحصاد ومما لا يحفز المزارع على إستخدامها، والإعتماد على التقاوي من إنتاجه الذاتى من الموسم السابق.
- وفي بعض الحالات قد يكون عدم كفاية الإنتاج من التقاوي المنتقاة لتغطية الطلب عليها من بين هذه الأسباب.
- عدم قناعة الكثيرين من المنتجين الزراعين بجدوي إستخدام التقاوي المنتقاة من منظور إنتاجيتها، والفروق السعرية ما بينها وبين إنتاجه المباع.

ولقد خلصت الدراسة الجارية (وبالفصل الثالث منها) إلى المؤشرات التى تعكس تزايد معدلات التقاوي المستخدمة لزراعة الفدان من المساحة المنزرعة خلال فترة العقدين السابقين، ومبررة ذلك بإحتمالات نقص التقاوي المنتقاة المستخدمة، حيث إستخدام المزارع للتقاوي من إنتاجه الذاتى، وبمعدل أكبر للفدان المنزرع (عنه في حالة التقاوي المنتقاة) لتعويض فارق الجودة فيما بينهما... ومن هنا فإذا كان الهدف من توفير التقاوي المنتقاة (وكبديل للبذور المخزنة لدي المنتج

كتقاوي) هو زيادة إنتاجية الأراضي المنزرعة، مع زراعتها بهذه التقاوي بالمعدلات الموصى بها من قبل مراكز البحوث الزراعية، فإن في ذلك ما يستدعى إستكمال نظام الإدارة المشار إليه بالأدوات المساعدة لتجنب عزوف المنتج الزراعي عن ستخدام هذه التقاوي وإرشاده إلى المعدلات المثلى لزراعة الفدان. ومن هذه الأدوات داسة التكاليف الفعلية لعمليات النقاوة والغربلة والتطهير، وإضافتها إلى سعر لتقاوي المسلمة إلى محطات الفرز والتنقية، وبما يمنع المغالاة في أسعار التقاوي المخصصة للتوزيع، وكذلك تحديد معدل التقاوي الموصي به لزراعة الفدان وفقا لطريقة الزراعة المختارة من قبل المنتج الزراعي (والتى قد تختلف من طريقة إلى أخري). وقد يكون الأخذ بنظام الزراعة التعاقدية من بين الأدوات التى تفيد الإدارة في هذا الجانب، حيث تساعد على تحديد الأحتياجات من التقاوي المنتقاة قبل موسم الزراعة، كما تساعد في ضمان زراعة الأصناف الملائمة للزراعة في المناطق الإنتاجية المختلفة، وعلى نحو ما سبق ذكره من مزايا الزراعة التعاقدية.

٢- <u>الأعلاف، والفاقد</u>: يعد تجنب الفاقد في الكميات المتداولة من القمح في السوق، وتجنب إستخدامها كأعلاف للحيوانات والدواجن في ظل ظروف السوق المصرية، هى محور الأهداف الإدارية على هذا الجانب .... ومن الطبيعى، وفي مجال الأعلاف، أن تكون الموازنات السعرية ما بين القمح وبدائله العلفية الأخري، والتى تجعل من هذه البدائل هى الأفضل في تغذية الحيوانات والدواجن من منظور المنتج الزراعي، هى الإداة الإدارية على هذا الجانب، والتى تعد من أدوات السياسة الزراعية في الوقت المعاصر، وإن كانت النتائج الفعلية لتطبيق هذه الأداة تختلف من موقع إلى آخر.. ففي موقع منتجى القمح من المزارعين، ومع أرتفاع الأسعار التشجيعية المحددة من قبل الدولة لمبيعاتهم من القمح، وبفارق معنوي عن أسعار غيره من البدائل العلفية الأخري، تأتى أولويات المنتج الزراعي في إستخدام البدائل العلفية الأخري دون القمح، حيث تسليم فائض إنتاجه إلى المؤسسات المعنية بشراءه من قبل الدولة، وبعد الإحتفاظ بما يكفى الإستهلاك البشري لأسرته.. ومن المواقع الأخري لمستهلكى القمح فمن الطبيعى أن يكون مسار النخالة المستخرجة من حبوب القمح هو إستخدامها كأعلاف للحيوانات والدواجن، أما الدقيق فمساره الإستهلاك البشري بعد تصنيعه إلى المنتجات النهائية المستهدفة لإشباع حاجة المستهلك... وعلى مسار تصنيع الدقيق يأتى مسار تصنيعه إلى مكرونة، وشعرية، ومنتجات المخابز التى تصنع من الدقيق الفاخر، وعلى هذا المسار تأتى الموازنة السعرية بين القمح، وبدائله العلفية، والتى

تحدد عن طريق آليات السوق الحرة، بأفضلية إستخدام الدقيق في هذه الصناعات دون الأعلاف أيضاً، حيث الفروق السعرية المعنوية أيضاً بين أسعار الدقيق الفاخر، والبدائل العلفية الأخري، .. وعلى مسار إستخدامات دقيق القمح أيضاً يأتى مسار إستخدامه في تصنيع الخبز البلدي المدعم، حيث تأتى الموازنة السعرية هنا بأفضلية إستخدامه كأعلاف حيث وجود الدعم على الخبز المدعم، ووجود الفروق السعرية الكبيرة ما بينه، وبين البدائل العلفية الأخري.. ومع وجود الأهداف الاجتماعية لدعم هذه النوعية من الخبز إستخدمت أدوات أخري ممثلة أساساً في الرقابة على هذه الصناعة بأدواتها المالية والعقابية بغرض تصحيح مسار نتائج الموازنة السعرية في هذه الصناعة في اتجاه الإلتزام بإستخدام هذه النوعية من الدقيق في الغرض المحدد لها... ومع ذلك فإن وجود التسربات في الدقيق المخصص لها، وفي إنتاجها النهائى إلى خارج هذه الصناعة ومن إتجاه إستخدامها كأعلاف، مازالت تتواجد، وهو ما يستلزم البحث عن أدوات أخري لتحقيق الأهداف الأجتماعية لهذا المسار أو تعديل الموازنات السعرية على هذا المسار بغرض وقف هذه التسربات، وهو ما قد تتناوله الدراسة مرة أخرى فيما بعد.

هذا وبالنسبة للفاقد في الكميات المتداولة من القمح والتى تختلف تقديراته بإختلاف المصادر، وعلى نحو ما سبق ذكره، فتأتى مساراته، ومواقعه في مراحل النقل والتوزيع، والتخزين، ثم التجهيز والتصنيع. وتتمثل أدوات الإدارة على هذا الجانب وبهدف التقليل من الفاقد من تطوير البنية الأساسية لهذه السوق، مع الإدارة الجيدة لهذه البنية والرقابة، والمحاسبة على أداءها. فإستكمال النقص في السعات المتواجدة في مستودعات ومخازن، وصوامع تخزين القمح، مع تطوير السعات التقليدية منها يعد أداة ضرورية لتقليل الفاقد منه في المراحل المختلفة لتداوله. كما أن الإدارة الجيدة لهذه المخازن والمستودعات، والرقابة على أداءها لها دوره الفعال في تحقيق هذا الهدف، فضلاً عن المساعدة في الوصول إلى تقدير دقيق للفاقد، وأسبابه، وهى ما يساعد بدوره على تجنب هذه الأسباب، والتقليل من الفاقد.

٣- <u>الإستهلاك البشري</u>:

يأتى الإستهلاك البشري من القمح على قمة إهتمامات السياسة الحكومية لتأمين الإحتياجات منه وبالكميات الكافية لإشباع رغبات مجموع المستهلكين.. وباعتباره يمثل النسبة الأكبر من إجمالى إستخدامات القمح في السوق المصرية فإنه يعد أيضاً المحور الأساسي لتوجيه وترشيد الإستهلاك منه عند الرغبة في الموائمة ما بين الكميات المعروضة

منه، والطلب عليه.... وإذا كان تأمين الإحتياجات اللازمة للإستهلاك البشري منه بما يتطلب ذلك من أدوات إدارية يأتى على جانب العرض، وعلى نحو ما تناولته الدراسة من قبل، فإن ترشيد وتوجيه الإستهلاك منه له أدواته الإدارية أيضاً، ويأتى في مقدمتها الموازنات السعرية بأدواتها المختلفة، والتى قد تأتي بنتائجها في اتجاهات متعاكسة بالنسبة للمنتج والمستهلك في السوق المحلية ما لم تتدخل السياسة الحكومية بأدوات أخري للتقليل من هذا التعارض وتحقيق أهداف اجتماعية مستهدفة. بالارتفاع بأسعار القمح إلى مستويات أعلى بغرض تحفيز المنتج الزراعى على التوسع فى زراعته، وزيادة الإنتاج المحلى منه، يأتى بنتائج عكسية على المستهلك المحلى حيث انخفاض استهلاكه منه، وإن لم يكن من القمح (باعتباره سلعة ضرورية) فمن سلع غذائية أو استهلاكية أخرى، وبما يعنى فى النهاية انخفاض مستوى معيشته، وهو غير مرغوب اجتماعياً.. كما أن الإبقاء على أسعار القمح عند مستويات منخفضة بغرض حماية المستهلك والحفاظ على مستوى معيشته قد لا يحفز المنتج على زيادة الإنتاج، ومن ثم الحاجة إلى زيادة الواردات من القمح بما لها من انعكاسات على موارد النقد الأجنبى.

ومع وجود التعارض بين مصالح كل من المنتج، والمستهلك، ورغبة السياسة الحكومية فى حماية المستهلك والحفاظ على مستوى معيشته، مع الرغبة أيضاً فى زيادة الإنتاج المحلى من القمح ومن ثم وجود هذه الرغبات كأهداف للسياسة الحكومية جاءت السياسة الحكومية متضمنة من الأدوات ما يخفف من هذا التعارض، مع تحقيق أهدافها الأخرى، حيث :

(١/٣) انطوت هذه السياسة على الفصل ما بين المستوى السعرى للمنتج الزراعى، والمستوى السعرى للمستهلك، وذلك عن طريق الدعم السعرى للمستهلك وعلى أساس إنتقائى للمنتجات القمحية المدعمة، وتقديم الحافز السعرى للمنتج بغرض زيادة الإنتاج المحلى. فعلى جانب المستهلك جاء تقديم الدعم الحكومى لدقيق وصناعة الخبز البلدى بغرض حماية والحفاظ على مستوى معيشة الفئات الفقيرة من السكان (ومن الطبيعى أن يستبعد هذا الدعم استهلاك منتجى القمح وغيرهم من سكان الريف من إنتاجهم الذاتى) مع استثناء الدقيق الفاخر ومنتجاته من هذا الدعم ... ومع هذه السياسة ازداد الدعم الحكومى للاستهلاك من القمح من نحو ٤٦٧ مليون جنيه فى عام ١٩٨٩/٨٨، ليصل إلى نحو ٧٥٤٧ مليون جنيه فى عام ٢٠٠٧/٠٦ ثم يزداد بمعدل كبير فى العام التالى مع وجود الأزمة العالمية للغذاء ليصل إلى نحو ١٤٢١٧ مليون جنيه فى عام ٢٠٠٨/٠٧، ولقد انعكس ذلك فى زيادة الوزن النسبى للدعم الموجه للاستهلاك من القمح فى إجمالى دعم

السلع التموينية ليصل إلى ما نسبته ٨٠,٢%، ٨٦,٥% منه خلال العامين الأخيرين مقابل نسبة بلغت نحو ٢٣,٤% فى عام ١٩٨٩/٨٨. [١]

إن لزيادة الدعم الحكومى الموجه للاستهلاك من القمح خلال هذه الفترة أسبابه التى تتمثل فى زيادة الكميات المستهلكة المدعمة منه، وارتفاع أسعاره، إلى جانب ارتفاع تكلفة النقل والتوزيع الداخلى، والتخزين، والتصنيع، وغيرها، والتى قد تختلف فيما بينها من حيث تأثيرها النسبى على تكلفة هذا الدعم، كما قد تختلف من فترة زمنية إلى أخرى.. حيث تشير تقديرات الكميات المدعمة منه، وتكلفة هذا الدعم، وأسعار الواردات، والإنتاج المحلى منها خلال الفترة ١٩٨٩/٨٨-٢٠٠٨/٠٧ إلى المؤشرات المعبرة عن ذلك، والتى يمكن استخراجها من الجدول رقم (٣١)، وعلى النحو الوارد فيما يلى:

- بلغت الكميات المدعمة من القمح خلال الفترة ١٩٨٩/٨٨-١٩٩٣/٩٢ ما يقرب من ٥٩٥٦ ألف طن سنوياً فى المتوسط، كما بلغت تكلفة الدعم الموجه لهذا الغرض نحو ٩٣٥ مليون جنيه سنوياً، وبمتوسط يبلغ نحو ١٥٧,٠ جنيه للطن من هذه الكمية خلال نفس الفترة. أما عن أسعار القمح المورد خلال هذه الفترة فبلغت وفى المتوسط نحو ٣١٨,٩ جنيه للطن من القمح المستورد، ونحو ٤٩٤,٨ جنيه للطن من القمح المحلى.

- تسجل السنوات التالية للفترة الأولى المشار إليها (ومع وجود التقلبات السنوية) وجود الاتجاه العام لزيادة تكلفة هذا الدعم، وإن كان بمعدلات متباينة من فترة إلى أخرى حيث ازداد ليصل إلى نحو ١٧٥٢ مليون جنيه سنوياً فى المتوسط خلال الفترة الثانية (١٩٩٤/٩٣-١٩٩٨/٩٧)، وبمعدل زيادة سنوى بلغ نحو ١٣,٣% عنه فى الفترة الأولى، ثم ازداد ليصل إلى نحو ١٨٠٦ مليون جنيه سنوياً فى المتوسط خلال الفترة الثالثة (١٩٩٩/٩٨-٢٠٠٣/٠٢)، وبمعدل زيادة سنوى بلغ نحو ٠,٦% عنه فى الفترة السابقة لها.. أما الفترة الرابعة الأخيرة (٢٠٠٤/٠٣-٢٠٠٨/٠٧) فقد سجلت زيادة تكلفة هذا الدعم بمعدل سنوى بلغ نحو ٣٤% عنه فى الفترة السابقة لها، حيث ازدادت لتصل إلى نحو ٧٨٠١ مليون جنيه سنوياً فى المتوسط.. كما صاحب ذلك ارتفاع متوسط تكلفة دعم الطن من هذه الكميات ليصل إلى نحو ٣٢٥,٣، ٣٥٧,٦، ١٠٨٨,١جنيه/طن فى كل من الفترات الثلاث الأخيرة

---

[١] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، دراسات غذائية، القمح، مرجع سابق.

وعلى الترتيب، وبمعدلات زيادة سنوية عن الفترة السابقة لكل منها بلغت نحو ١٥,٧%، ١,٩%، ٢٥,٠% وفى كل منها وعلى الترتيب.

- إن التغيرات فى الكميات السنوية المشمولة بهذا الدعم تنفى تأثيرها على زيادة تكلفة هذا الدعم فى السنوات التالية للفترة الأولى وحتى عام ٢٠٠٣/٠٢، حيث تناقص الكميات المغطاة بهذا الدعم لتصل إلى نحو ٥٣٨٥,٢ ألف طن سنوياً فى المتوسط خلال الفترة الثانية وبمعدل سنوى بلغ نحو -٢,٠% عنه فى الفترة الأولى، ثم انخفضت فى الفترة الثالثة لتصل إلى نحو ٥٠٤٩,٨ ألف طن سنوياً فى المتوسط، وبمعدل سنوى بلغ نحو -١,٣% عنه فى الفترة السابقة لها، وهو ما يمكن تفسيره وفى جانب منه إلى إحلال الأذرة كبديل للقمح وبنسبة معينة فى صناعة الخبز البلدى المدعم فى هذه الفترات.. أما الفترة الرابعة والأخيرة فقد سجلت وجود التأثير الجوهرى لزيادة الكميات المغطاة بهذا الدعم على تكلفته خلال هذه الفترة، حيث ازدادت لتصل إلى نحو ٧١٦٩,٦ ألف طن سنوياً وبمعدل سنوى بلغ نحو ٧,٣% عنه فى الفترة السابقة لها.

إن فى معدلات التغير السنوى لكل من إجمالى التكلفة السنوية لهذا الدعم، والكميات المغطاة من القمح، والمتوسط السنوى لتكلفة دعم الطن منها خلال الفترات الثلاث المشار إليها تشير فى مضمونها إلى وجود التأثير السلبى لمعدلات التغير فى الكميات المغطاة بهذا الدعم على زيادة تكلفته وبنسبة تمثل نحو ١٥،٠%، ٢١٦،٧% من هذه الزيادة فى كل من الفترة الثانية، والثالثة على الترتيب، بينما ساهمت العوامل الأخرى للتكلفة بنسبة إيجابية بلغت نحو ١٥% ،٢١٦،٧% من هذه الزيادة فى كل من الفترتين، وعلى الترتيب ... أما خلال الفترة الرابعة الأخيرة فيمكن تقدير المساهمة النسبية للزيادة فى الكميات المغطاة بهذا الدعم بنسبة تبلغ نحو ٢٦،٥% من الزيادة فى تكلفة هذا الدعم خلال هذه الفترة، بينما تقدر المساهمة النسبية لتكلفة العوامل الأخرى فى زيادة هذه التكلفة بما نسبته ٧٣،٥% منها خلال نفس الفترة.

- ومن الطبيعى أن يكون للتغيرات فى أسعار القمح المغطاة بالدعم تأثيرها أيضاً على التغيرات فى تكلفة الدعم الموجه لهذا الغرض. وهنا أيضاً تشير اتجاهات هذه الأسعار وجود الاتجاه العام لزيادتها خلال الفترات الثلاث الأخيرة عنه فى الفترة السابقة لكل منها، وإن كان بمعدلات متباينة من فترة لأخرى. حيث ازدادت أسعار الواردات من القمح عنه فى الفترة الأولى لتصل إلى نحو ٥٨٠,٥، ٥٧٩,٠،

١٠٤٧,٨ جنيه/للطن فى المتوسط فى كل من الفترات الثلاث وعلى الترتيب، وبمعدل زيادة سنوى عنه فى الفترة السابقة لكل منها يبلغ نحو ١٢,٧%، ١٢,٦% فى كل من الفترة الثانية، والرابعة، بينما تميزت الفترة الثالثة باستقرار المتوسط السعرى لها عند نفس مستوى الفترة السابقة لها٠٠٠ أما أسعار القمح المحلى فازدادت خلال الفترات الثلاث لتصل إلى نحو ٦٢٣,٨، ٧٢٠,٢، ١٣٩٩,٢جنيه للطن فى كل من الفترات الثلاث، وعلى الترتيب، وبمعدلات سنوية عنه فى الفترة السابقة لكل منها بلغت نحو ٤,٧%، ٢,٩%، ١٤,٢% فى كل من هذه الفترات وعلى التوالى ٠٠ ويمنح أوزان نسبية لتمثيل كل من القمح المحلى، والقمح المستورد فى إجمالى الكميات المغطاة بالدعم، وبنسبة تقريبية تبلغ نحو ٣٣%، ٦٧% لكل منها على الترتيب (وفى ضوء الكميات الموردة من الإنتاج المحلى والمستخدمة فى غرض تصنيع الخبز البلدى المدعم)، يمكن تقدير معدلات الزيادة السنوية فى أسعار (أو تكلفة) القمح المغطى بهذا الدعم بنحو ١٠,١%، ١,٠%، ١٣,١%. وفى ضوء هذه المعدلات، وبالقياس إلى معدل الزيادة السنوية فى تكلفة دعم الطن، يمكن تقدير التأثير النسبى لأسعار القمح المورد بغرض تصنيع الخبز البلدى، فى زيادة تكلفة هذا الدعم بنسبة تبلغ نحو ٦٤,٣%، ٥٢,٦%، ٥٢,٤% تقريباً من الزيادة السنوية فى هذه التكلفة فى كل من الفترات الثلاث وعلى الترتيب، بينما يقدر التأثير النسبى لعوامل التكلفة الأخرى من نقل، وتخزين، وتصنيع وغيرها بنحو٣٥,٧%، ٤٧,٤%، ٤٧,٦% منها، خلال هذه الفترات وعلى الترتيب.

- وبغض النظر عن التطور التاريخى للمساهمة النسبية لكل من عوامل التكلفة فى هذا الدعم فإنه بالإمكان إيجاز المساهمة النسبية لكل من هذه العوامل فى الزيادة الإجمالية السنوية لهذه التكلفة فى الفترة الأخيرة (٠٣/٢٠٠٤-٠٧/٢٠٠٨)، بما نسبته ٢٦,٥% بالنسبة للزيادة فى الكميات المغطاة لهذا الدعم (وعلى نحو ما سبق ذكره)، بينما ساهمت الزيادة السعرية فى القمح بنسبة بلغت نحو ٣٨,٥%، كما ساهمت العوامل الأخرى بنسبة بلغت نحو ٣٥,٠% من هذه الزيادة.

جدول رقم (٣١) كميات القمح المغطاة بالدعم الحكومى، وحجم الدعم السنوى، وأسعار القمح المحلى، والمستورد خلال السنوات ١٩٨٩/٨٨-٢٠٠٨/٠٧

السنوات	كميات القمح المدعمة (ألف طن)	الدعم		سعر الواردات جنيه/طن	سعر المنتج المحلى	
		إجمالى (مليون جنيه)	جنيه/طن		جنيه/طن	% من سعر الاستيراد
١٩٨٩/٨٨	٥٨٨٠	٤٦٧	٧٩,٤٢	١٥٠,٧	٤٣٧	٢٩٠,٠
١٩٩٠/٨٩	٦٦١٣	٩٣٠	١٤٠,٦٣	٢٧٥,٦	٤٧١	١٧٠
١٩٩١/٩٠	٥٥٢٤	١٠٠٩	١٨٢,٦٦	٢٩٩,٠	٤٨٩	١٦٣,٥
١٩٩٢/٩١	٦٠٧٧	٨٩٦	١٤٧,٤٤	٣٩٧,٤	٥٢٧	١٣٢,٦
١٩٩٣/٩٢	٥٦٨٦	١٣٧٣	٢٤١,٤٧	٥١٣,٥	٥٢٩	١٠٣,٠
المتوسط	٥٩٥٦	٩٣٥	١٥٧,٠	٣١٨,٩	٤٩٤,٨	١٥٥,٢
١٩٩٤/٩٣	٤٩٠٧	١٢٣١	٢٥٠,٨٧	٥١٦,٤	٥٦٣	١٢٢,٧
١٩٩٥/٩٤	٥٩٥٥	١٣٤٦	٢٢٦,٠٣	٤٥٩,٠	٥٦٣	١٢٢,٧
١٩٩٦/٩٥	٥٣٧٨	٢٤٢٧	٤٥١,٢٨٠	٧٠٥,٦	٦٤٠	٩٠,٧
١٩٩٧/٩٦	٥١٩٦	١٩٦٦	٣٧٨,٣٧	٦٤٨,٠	٦٦٧	١٠٢,٩
١٩٩٨/٩٧	٥٤٩٠	١٧٩٠	٣٢٦,٠٥	٥٦٤,٥	٦٨٩	١٢٢,١
المتوسط	٥٣٨٥,٢	١٧٥٢	٣٢٥,٣	٥٨٠,٥	٦٢٣,٨	١٠٧,٥
١٩٩٩/٩٨	٥٠٩٧	١٢٣٧	٢٤٢,٦٩	٤٦٢,٤	٦٩٥	١٥٠,٣
٢٠٠٠/٩٩	٤٨١٦	١٣١٢	٢٢٥,٥٨	٤٩٥,٢	٧١٠	١٤٣,٤
٢٠٠١/٢٠٠٠	٤٧٨١	١٦٣٧	٣٤٢,٣٩	٥٤٠,٣	٧١٣	١٣٢,٠
٢٠٠٢/٠١	٥٠٧٥	٢٠٠٨	٣٩٥,٨٦	٦٤٤,٥	٧٢٠	١١١,٧
٢٠٠٣/٠٢	٥٤٨٠	٢٨٣٦	٥١٧,٥٢	٧٢٠,٠	٧٠	١٠٥,٦
المتوسط	٥٠٤٩,٨	١٨٠٦	٣٥٧,٦	٥٧٩,٠	٧٢٠,٢	١٢٤,٤
٢٠٠٤/٠٣	٦٧٧٧	٥٧١٠	٨٤٢,٥٦	١٠٥٧,١	٩٩٩	٩٤,٥
٢٠٠٥/٠٤	٦٨٩٨	٥٩٤٨	٨٦٢,٢٨	٩٨٨,٥	١١٢٠	١١٣,٣
٢٠٠٦/٠٥	٦٩١٧	٥٥٨٣	٨٠٧,١	٩١٦,٧	١١٢٨	١٢٣,١
٢٠٠٧/٠٦	٧٤٤٢	٧٥٤٧	١٠١٤,١١	١٠٩٦,٢	١١٥٤	١٠٥,٣
٢٠٠٨/٠٧	٧٨١٤	١٤٢١٧	١٨١٩,٤٣	١٠٩٦,٢	٢٥٥٣	٢٣٢,٩
المتوسط	٧١٦٩,٦	٧٨٠١	١٠٨٨,١	١٠٤٧,٨	١٣٩٩,٣	١٣٣,٥

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، دراسات غذائية ، القمح، مرجع سابق.

- ولقد شارك فى زيادة تكلفة دعم القمح خلال هذه الفترة تثبيت واستقرار سعر بيع الخبز البلدى المدعم، حيث استقر سعر بيع الرغيف منه عند ٠,٠٥ جنيه منذ عام ١٩٨٨ وحتى الوقت المعاصر، ومن ثم تحمل هذا الدعم لكل عوامل التضخم دون المستهلك، وإن كان ذلك يبدو ظاهرياً وإلى حد ما فى بعض الفترات، حيث تضمنت هذه السنوات بعض الفترات التى تقرر فيها تخفيض وزن الرغيف من ١٣٥جرام إلى ١٣٠جرام ابتداء من عام ١٩٩١، وحيث خفض أخيراً إلى ١٠٠جرام للرغيف٠٠إن تخفيض وزن الرغيف يعد فى جوهره زيادة فى سعر الرغيف، حيث أن تخفيضه فى المرحلة الأولى (إلى ١٣٠جرام) تتساوى فى مضمونها مع زيادة السعر بنسبة تبلغ نحو ٣,٨%، كما أن تخفيض وزنه فى المرحلة الثانية(إلى ١٠٠جرام) تعنى فى مضمونها زيادة السعر بنسبة ٣٠% عنه فى المرحلة الأولى٠٠٠ ومع ذلك فإن هامشية سعر الرغيف فى التكلفة الحقيقية لإنتاجه واستقراره لفترة طويلة يجعل من تخفيض وزن الرغيف غير ملموس فى تخفيض التكلفة الإجمالية لهذا الدعم، وإن كان ظاهرياً. إذ أن تخفيض وزن الرغيف فى إطار استخدام كمية محددة من الدقيق المخصص لتصنيعه، ما هو إلا مسار لزيادة عدد الأرغفة المنتجة من نفس الكمية، وبقيمة أعلى، إلا أن تأثيرها على تكلفة الدعم تتوقف على الكم العددى الذى يستهلكه الفرد بعد تخفيض وزن الرغيف بالقياس إلى ما قبل تخفيض الوزن.

(٢/٣) ومع دعم الدقيق المخصص لصناعة الخبز البلدى وعلى نحو وصل بسعره إلى مستوى أدنى وبكثير عن أسعار الدقيق الفاخر، وكذلك عن أسعار البدائل العلفية الأخرى للقمح جاءت تسربات الدقيق إلى خارج هذه الصناعة، إلى جانب رداءة التصنيع واستخدام رغيف العيش المنتج كأعلاف للحيوانات، والدواجن٠٠٠ ومع ضعف أو غياب جودة الإنتاج من هذه النوعية من الخبز وبهدف وقف تسربه لأعلاف كان هناك الاتجاه لتحسين الجودة مقرونة بزيادة الوزن، والسعر معاً فيما يسمى بتصنيع الرغيف الطباقى فى عام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ ، حيث تقوم صناعة هذا الخبز على استخدام دقيق بنسبة استخراج ٧٦%، وإنتاج نوعين منه، النوع الأول بوزن ٨٠جرام للرغيف، وبسعر ٠,١٠جنيه، أما النوع الثانى، بوزن ١٥٠جرام للرغيف الطرى، ١٤٠جرام للرغيف الملدن، وبسعر ٠,٢٠ جنيه للرغيف. وفى مقابل ذلك يحدد سعر بيع الدقيق استخراج ٧٦% إلى صناعة الخبز الطباقى بمبلغ ٩٠٠جنيه/للطن، بينما يباع الدقيق استخراج ٨٢% إلى صناعة الخبز البلدى العادى بمبلغ ١٦٠ جنيه/للطن٠٠٠ ومن ثم يأتى هذا التطوير أيضاً بغرض رفع قيمة المنتج من الخبز

البلدى (إلى جانب تحسين الجودة) وفى اتجاه يقلل من تكلفة الدعم، ولأن كان ذلك قد لا يقلل من كميات القمح المستخدمة لهذا الغرض، مع زيادة وزن الرغيف وتخفيض أعداد الأرغفة المنتجة من طن الدقيق.

(٣/٣) وفى مسار آخر بغرض تخفيض تكلفة الدعم، وفى نفس الوقت تخفيض كميات القمح المستخدمة فى صناعة الخبز البلدى جاء اتجاه خلط دقيق الأذرة مع دقيق القمح وبنسبة ٢٠ : ٨٠ فى هذه الصناعة حيث تميز الأذرة بارتفاع نسبة استخراج الدقيق منها حيث تصل إلى ٩٦%، وذلك إلى جانب انخفاض سعره بالقياس إلى سعر القمح، فضلاً عن عدم صلاحية الدقيق المخلوط به للاستخدام فى إنتاج منتجات الدقيق الفاخر ومن ثم صعوبة تسربه إلى خارج صناعة الرغيف البلدى.. إن دخول الأذرة فى هذه الصناعة وبالنسبة المشار إليها إنما تعنى إمكانية إحلال طن من الأذرة محل ١,١٧ طن من القمح (٠,٩٦ ÷ ٠,٨٢) وهو ما يحقق الهدف من هذا المسار وإن توقف حجم تأثيره على تكلفة الدعم على حجم الفروق السعرية ما بين القمح، والأذرة، وإن كان لا يتوقع أن تأتى بنتائج كبيرة فى هذا الشأن حيث أشارت دراسة أخرى أجريت فى عام ٢٠٠٥ إلى أن الفروق ما بين تكلفة دقيق القمح، وتكلفة الدقيق المخلوط بالأذرة تبلغ ما نسبته ٢,٧% من تكلفة إنتاج دقيق القمح.[١]

(٤/٣) وفى إطار الهدف الإجتماعى لهذه السياسة من توزيع الدقيق المخصص لصناعة الخبز البلدى على مختلف محافظات ومراكز الجمهورية بغرض توزيع منافع ما يخصص لها من دعم على الفئات الفقيرة فى هذه المواقع، إلا أن مؤشرات هذا التوزيع تعكس قصور العدالة فى تحقيق الهدف منها حيث عدم تناسب توزيع حصص الدقيق المدعم والمخصص لهذه الصناعة، مع توزيع الفقراء من السكان فيما بين هذه المحافظات. وقد يبدو ضعف العدالة فى توزيع المخابز القائمة على تصنيع هذه النوعية من الخبز، وفى تخصيص الدقيق الموجه لها بين المحافظات مما سبق الإشارة إليه من قبل، إلا أن ذلك يبرز، وبدرجة أكبر مع المقارنة بين حصص الدقيق الموزعة على المحافظات ، وأعداد الفقراء فى كل منها، وعلى النحو المبين بالجدول رقم (٣٢)، حيث هناك محافظات الوجه البحرى وباستثناء محافظة البحيرة والتى تتمتع بتخصص نسبة أعلى من حصص الدقيق المدعم عن نسبة أعداد الفقراء بها، بينما هناك محافظات الوجه القبلى التى تختص بنسبة أقل من هذا الدقيق عن نسبة الفقراء بها ويستثنى من ذلك محافظة الجيزة. إن عدم العدالة فى توزيع حصص الدقيق بين المحافظات وبما يتناسب مع أعداد الفقراء بها إنما يعنى احتمالات تسرب الدقيق والخبز المدعم إلى غير الفقراء فى بعض المحافظات، فى نفس الوقت الذى يواجه فيه فقراء

---

(١) طارق نويرة (دكتور)، تطوير نظام دعم رغيف الخبز البلدى فى مصر، مجلة الجمعية المصرية للاقتصاديين الزراعيين، القاهرة، ٢٠٠٥.

البعض الآخر من المحافظات الحرمان من هذه النوعية من الدقيق أو منتجاته من الخبز البلدى أو على الأقل حرماتهم من نصيبهم فيما هو متاح من الدقيق والخبز المدعم حتى إذا لم يكن بالقدر الكافى لإشباع احتياجاتهم.

جدول رقم (٣٢) أعداد الفقراء بالمحافظات، والحصص التقديرية لإشباع احتياجاتهم من دقيق الخبز المدعم، وكمية التسرب منه إلى غير الفقراء فى عام ٢٠٠٨

المحافظة	نسبة الفقراء بين سكان المحافظة (%)(١)	عدد الفقراء (٢)		توزيع حصص الدقيق المدعم(%)(٣)	الحصة التقديرية لإشباع حاجة الفقراء		التسرب إلى غير الفقراء	
		ألف	%		ألف طن (٤)	%	ألف طن(٥)	%
١ - القاهرة	٧,٦	٦٦٣,٤٨	٤,٢٠	١٥,٩	٩٩,٦٠	٤,٢	٩٢٧,٣	٢٢,٧
٢ - الإسكندرية	٦,٤	٢٧١,٣٠	١,٧	٦,٧	٤٠,٧٢	١,٧	٣٩٥,٧٨	٩,٧
٣ - بورسعيد	٤,٤	٢٥,٨٣	٠,٢	٠,٨	٣,٨٨	٠,٢	٥٠,٤٢	١,٢
٤ - السويس	١,٩	١٠,٠٧	٠,١	٠,٨	١,٥١	٠,١	٥٣,٤٩	١,٣
٥ - الإسماعيلية	١٨,٨	١٨٦,٣١	١,٢	١,٦	٢٧,٩٧	١,٢	٨١,٠٣	٢,٠
٦ - دمياط	١,١	١٢,٥٤	٠,٠٨	١,٥	١,٨٨	٠,٠٨	٩٩,٨٢	٢,٤
٧ - الدقهلية	٩,٣	٤٧٨,٥٨	٣,٠٠	٥,٥	٧١,٨٣	٣,٠	٢٨٨,٢٧	٧,١
٨ - الشرقية	١٩,٢	١٠٦٤,٦٤	٦,٧	٧,٢	١٥٩,٨	٦,٧	٣٠٨,٧	٧,٦
٩ - القليوبية	١١,٣	٤٩٦,٥٢	٣,١	٧,١	٧٤,٥٣	٣,١	٣٨٣,٧٧	٩,٤
١٠- كفر الشيخ	١١,٢	٣٠٣,٥٢	١,٩	٢,٧	٤٥,٥٦	١,٩	١٢٩,٩٤	٣,٢
١١- الغربية	٧,٦	٣١٤,٤١	٢,٠	٥,١	٤٧,١٩	٢,٠	٢٨٤,٠١	٧,٠
١٢- المنوفية	١٧,٩	٦٠٥,٥٦	٣,٨	٤,٠	٩٠,٨٩	٣,٨	١٧٢,٠١	٤,٢
١٣- البحيرة	٢٣,٥	١١٥٢,٦٨	٧,٣	٥,١	١٧٣,٠٢	٧,٣	١٦١,٠٨	٣,٩
١٤- الجيزة	٢٣,٠	١٣٥٥,٦٢	٨,٦	٩,٢	٢٠٣,٤٨	٨,٦	٣٩٦,٤٢	٩,٧
١٥- بنى سويف	٤١,٥	٩٨٦,٤٦	٦,٢	٣,٢	١٤٨,١	٦,٢	٦٠,٣	١,٥
١٦- الفيوم	٢٨,٧	٧٤٩,٦٤	٤,٧	٢,٧	١١٢,٥٢	٤,٧	٦٥,٤٨	١,٦
١٧- المنيا	٣٠,٩	١٣٣٤,٨٨	٨,٤	٦,٣	٢٠٠,٣٧	٨,٤	٢١١,٨٣	٥,٢
١٨- أسيوط	٦١,٠	٢١٧٧,١	١٣,٨	٤,٩	٣٢٦,٧٨	١٣,٨	٤,٤٨-	٠,١-
١٩- سوهاج	٤٧,٥	١٨٤٢,٥٣	١١,٧	٣,٣	٢٧٦,٥٦	١١,٧	٥٧,٢٦-	١,٤-
٢٠- قنا	٣٩,٠	١٢١١,٧٣	٧,٧	١,٦	١٨١,٨٨	٧,٧	٧٥,٦٨-	١,٩-
٢١- الأقصر	٤٠,٩	١٩٢,٢٣	١,٢	٠,٥	٢٨,٨٥	١,٢	٤,٤٥	٠,١
٢٢- أسوان	١٨,٤	٢٢٥,٠٣	١,٤	١,٣	٣٣,٧٧	١,٤	٥٢,٩٣	١,٣
٢٣- محافظات الحدود	١١,١	١٤٨,٤١	٠,٩	١,٥	٢٢,٢٨	٠,٩	٨٨,٦٢	٢,١
الجمهورية	٢١,٠	١٥٨٠٩,٧	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٢٣٧٣,٠٤	١٠٠	٤٠٧٨,٢	١٠٠

المصدر:

(١) معهد التخطيط القومى. تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠.

(٢) حسبت من أعداد السكان الواردة بالجدول رقم (١٧) .

(٣) الجدول رقم (١٨).

(٤) وفقاً لعدد الفقراء، وتقدير احتياجات الفرد من الدقيق بنحو ١٥٠كجم/سنة.

(٥) الفروق ما بين الحصة التقديرية لإشباع الاحتياجات ، والحصة الفعلية الموزعة.

وبفرض تقدير حجم التسربات من هذه النوعية من الدقيق والخبز إلى غير الفقراء فى بعض المحافظات، أو النقص عن المخصصات الموزعة فى البعض الآخر من المحافظات، فقد تضمنت الدراسة الحالية تقدير حصة افتراضية لإشباع حاجة المستهلك من هذه النوعية من الدقيق والخبز بما يساوى متوسط استهلاك الفرد من القمح خلال عام ٢٠٠٨ والبالغ نحو ١٨٣كجم من حبوب القمح، وما يعادل ١٥٠,١كجم من دقيقه بنسبة استخراج ٨٢%. وفى إطارها، وأعداد الفقراء فى المحافظات المختلفة تناولت الدراسة تقدير حصص الدقيق الكافية لإشباع حاجة الفقراء فى كل من هذه المحافظات، ثم تقدير حجم التسربات، أو العجز فى الحصص الفعلية الموزعة بما يساوى الفروق بين هذه الحصص، والحصص التقديرية لإشباع حاجة الفقراء فى هذه المحافظات، وعلى نحو ما هو مبين بالجدول رقم (٣٢). وفى ضوء هذه التقديرات تقدر الحصة اللازمة لإشباع حاجة الفقراء بحوالى ٢٣٧٣ ألف طن من الدقيق المدعم، وبما نسبته ٣٦,٨% من حصص الدقيق المدعم الموزعة فى عام ٢٠٠٨، والبالغة نحو ٦٤٥١,١ ألف طن، كما تقدر التسربات منها إلى غير الفقراء بنحو ٤٠٧٨,٢ ألف طن وبما نسبته ٦٣,٢% منها. حيث تتفق هذه التقديرات مع نتائج دراسة سابقة صادرة عن المعهد الدولى لبحوث سياسات الغذاء.

هذا وتشير هذه التقديرات أيضاً إلى وجود أكبر نسبة من تسربات الدقيق والخبز البلدى المدعم تتواجد فى محافظة القاهرة، وبنسبة ٢٢,٧% من إجمالى التسربات ثم يليها فى ذلك وعلى الترتيب كل من محافظات الجيزة، والإسكندرية، والقليوبية، ثم محافظات الشرقية، والدقهلية، والغربية، وبنسب تراوحت ما بين ٧%، إلى ٩,٧% من إجمالى هذه التسربات، وحيث يلى ذلك باقى المحافظات الأخرى باستثناء محافظات أسيوط، وسوهاج، وقنا، والتى يتواجد بها نقص فى الحصص الفعلية الموزعة فى عام ٢٠٠٨، عن الحصص التقديرية لإشباع حاجة المستهلكين الفقراء بها وبما يعادل ٤,٤٨ ، ٥٧,٢٦، ٧٥,٦٨ ألف طن فى كل منها وعلى الترتيب، وبما يمثل نحو ٠,١%، ١,٤%، ١,٩% من إجمالى التسربات الموجودة (الجدول رقم ٣٢).

(٥/٣) إن وجود التسربات الكبيرة فى الدقيق والخبز المدعم (والذى يمثل الإستهلاك منه نحو ٥٠% من إجمالى الإستهلاك من القمح) يعد هو محور إهتمام السياسة الهادفة إلى ترشيد الإستهلاك من القمح ، حيث تستبعد من ذلك الإستهلاك من الدقيق الفاخر ومنتجاته، وإستهلاك السكان الريفيين من إنتاجهم الذاتى، والتى يحكمها آليات السوق وأسعاره الحرة،

ووجود القرار الرشيد للمستهلك، ومن ثم ضعف إن لم يكن غياب إحتمالات وجود فاقد على هذا الجانب ...أما على جانب الإستهلاك من الدقيق والخبز المدعم، وعلى الرغم من وجود القرار الرشيد للمستهلك ، إلا أن وجود الدعم وبنسبة كبيرة فى هذا الجانب جعل من تسرب هذه النوعية من الدقيق والخبز بعيداً عن الفئات الإجتماعية المستهدفة به أمراً واقعاً بسبب الفروق السعرية الكبيرة بين أسعار الدقيق المباع إلى المخابز المنتجة للخبز المدعم، وأسعار الدقيق الفاخر، وكذلك الفروق السعرية مع البدائل الأخري للأعلاف ...ولقد ساعد على ذلك التوسع الكبير فى أعداد المخابز المشتغلة فى هذه النوعية من الخبز المدعم، حيث أزدادت أعدادها من ١٢,٤٢٤ألف مخبز فى عام ٢٠٠٣ لتصل إلى نحو ١٨,١٩٥ ألف مخبز فى عام ٢٠٠٨، وبمعدل سنوي بلغ نحو ٨,٠%، وبما يزيد (وإلى حد كبير) عن معدل النمو السكانى، ومن ثم التوسع فى خدمة السكان المستفيدين من هذه الصناعة، وبما يعكس زيادة متوسط نصيب الفرد من إنتاجها.

إن الفروقات السعرية المشار إليها جعلت من مخالفات المخابز المشتغلة بصناعة الخبز البلدي أمراً واقعاً وبمعدلات كبيرة حيث بلغ عدد المخالفات التى ضبطت بمعرفة الأجهزة الرقابية خلال عام ٢٠٠٤، وعلى سبيل المثال، ٢٢١,٨١٧ مخالفة وبنسبة تمثل نحو ١٥٢٥% من أعداد المخابز المشتغلة هذا العام والبالغة ١٤,٥٣٦ ألف مخبز. وتقوم هذه المخالفات وفى أغلبها على هدف تسريب الدقيق المخصص لها من خلال نقص وزن الرغيف المصنع، ورداءة تصنيعه، وتهريب الدقيق، والتوقف عن الإنتاج، فضلاً عن مخالفات البيع بأعلى من التسعيرة المقررة، وغيرها من المخالفات ..ولهذا التسريب قنواته الممثلة فيما يلى :

- تسريب الخبز المصنع إلى غير الفئات الفقيرة المستهدفة به حيث يتم طرحه للبيع فى السوق إلى من يرغب فى الشراء.
- تسريب جانب من حصص الدقيق المدعم بعد تخصيصة للمخابز وقبل تصنيعه، لإستخدامه فى تصنيع منتجات المخابز الأخري غير المدعمة.
- إستخدام الخبز المدعم المصنع كأعلاف للحيوانات، والدواجن، حيث رخص سعرة عن البدائل العلفية الأخري.
- وجود الفاقد فى الإستهلاك البشري المنزلى منه مع وجود رداءة التصنيع.

(٦/٣) إن وجود الوسائل، والسياسات التى يمكن أن تساعد على تخفيض هذه التسـربات، ينحصر تأثيرها الغالب في تخفيض تكلفة الدعم لهذه الصناعة مع إحتمالات تخفيض الكميات المستهلكة من القمح على المستوي الكلي للقطاع بكميات محدودة، إذا أن تسربات الـدقيق والخبز المدعم إلى خارج هذه الصناعة، وبعيداً عن الفئات الإجتماعية المستهدفة به هى فى حقيقتها مصدراً من مصادر إشباع حاجة صناعات وفئات إجتماعية أخري، والتى تلجأ إلـى إشباع حاجاتها من مصادر أخري فى حالة وقف هذه التسربات، ومن ثم يبقى الفاقـد فـى الإستهلاك المنزلى منه، والذى يمكن تجنبة مع تحسين صناعة الخبز والإرتفاع بجودته ... ولهذا وبغرض ترشيد الإستهلاك، وتخفيض تكلفة أعباء دعم الخبز البلـدي المـدعم، مـع تحقيق الهدف الإجتماعي منه (حماية والحفاظ على مستوي معيشـة الفئـات الإجتماعيـة الفقيرة) يمكن للدراسة الحالية طرح بعض الوسائل، والسياسات المقترحة، والتـى يمكـن النظر إليها كمشروعات تجريبية يبدأ بتنفيذها فى بعض المحافظات المختارة تمهيداً للتوسع فى تطبيقها إذا ما كانت النتائج إيجابية من الناحية المالية والإجتماعية.

(١/٦/٣) <u>إستبدال الدعم العينى بالدعم النقدي</u>: فمع وجود الدعم العينـى سـتظل تسربات الدقيق والخبز ملازمة له، وهو ما يمكن إستبداله بالدعم النقدي للفئات الإجتماعية المستهدفة به والتى يمكن تحديدها من واقع البيانـات والمعلومـات المتاحـة بالبطاقـات التموينية للأسر المصرية ويمكن أن يبدأ تنفيذ هـذا المقتـرح فـى محافظـات بوسـعيد ، والسويس، والإسماعيلية إلى جانب محافظات الحدود حيث صغر تعداد سـكان كـل منهـا وإمكانية تحديد أعداد الفئات المستهدفة منهم.

(٢/٦/٣) <u>التوسع التدريجي فى إنتاج الخبز الطباقى على حساب الإنتاج مـن الخبز البلدي العادي</u>: فمع مشاركة أعداد كبيرة من الفئات الإجتماعية القادرة فى إستهلاك الخبز المدعم، والتى يمكن أن تصل إلى ضعف أعداد الفئات الإجتماعية الفقيرة المستهدفة، فيتوقع أن تتجه الفئات القادرة على إشباع إحتياجاتها من الخبز الطباقى، والمميز بجودتة (بالقياس إلى الخبز البلدي)، وذلك على حساب إستهلاكهم من الخبز البلدي العادي ...ويقترح أن يبدأ تنفيذ هذه السياسة بالمحافظات التى يتواجد بها نسبة مرتفعة من تسربات الدقيق والخبز، والمشار إليها من قبل والتى يأتى فى مقدمتها القاهرة، والجيـزة، والإسكندرية، والقليوبية ، والشرقية ...على أن يبدأ هذا التدريج فى أي من هذه المحافظات بالأحياء، والمدن الراقية " والتى يتواجد العدد الأقل من الفئات الفقيرة المستهدفة.

(٣/٦/٣) دعم الخبز، وليس دعم الدقيق المستخدم : هناك مقترح تسليم حصص الدقيق المخصصة لإنتاج هذه النوعية من الخبز البلدي إلى المخابز المتخصصة وفقا لأسعار السوق، ثم تتولى السلع التموينية شراء إنتاجها من الخبز بأسعار السوق، وتوزيعة على المستهلك بالسعر المدعم : ويتوقع أن يكون لهذه السياسة تاثيرها الإيجابى على وقف أو تقليل التسربات فى الدقيق قبل تصنيعة، فضلاً عن ما يمكن أن تؤدي إليه من جودة فى تصنيع رغيف الخبز الناتج، ويبقى فى المقابل التسربات المحتملة فى الإنتاج من الخبز المنتج بسبب وجود الدعم، ورخص سعره، خاصة عن البدائل العلفيه للقمح، ومع ذلك هناك من المخاطر المحتملة لهذه السياسة والتى يمكن أن تتمثل فى أرتفاع أسعار مشتريات الهيئة من هذا الخبز، وبما يفوق تكلفة دعم التسربات المتواجده قبل الأخذ بهذه السياسة ...ولمواجهة مثل هذا الإحتمال يقترح أن تبقى الدولة على بعض المخابز الحكومية لإستغلالها فى مواجهة مثل هذه الإحتمالات إذا ما وجدت ...وكذلك يفضل أن يبدأ تنفيذ هذا المقترح فى المدن الحضرية لإستبعاد إحتمالات تسرب الخبز المدعم كأعلاف للحيوانات والطيور المنزلية.

(٤/٦/٣) تعديل نسبة إستخراج الدقيق أو تحسين سعر الخبز: قد يتواجد إقتراح آخر بتعديل نسبة إستخراج دقيق القمح من نسبة ٨٢% إلى نسبة أعلى يمكن أن تصل إلى ٨٧,٥%، وهى النسبة التى ظلت سائدة فى هذه الصناعة لفترة أقتربت من ٢٣ عاماً إبتداء من عام ١٩٥٧حتى بداية عام ١٩٨٠، حيث بدأ العمل بأستخراج الدقيق بنسبة أعلى بلغت ٩٣,٣% ولكن لفترة قصيرة حيث تلى ذلك العودة مرة أخري إلى إستخراجه بنسبة ٨٧,٥% لفترة أمتدت حتى نهاية عام ١٩٨٧...إن تعديل نسبة إستخراج الدقيق إلى النسبة المشار إليها تعنى فى مضمونها زيادة الإنتاج من الخبز، وبالتالى تخفيض الإستهلاك من القمح فى صناعة الخبز البلدي بما يعادل الفرق بين هذه النسبة، والنسبة الجارية حاليا (٨٧,٥% - ٨٢% = ٥,٥%)، إلا أنها لن تكون ذو فاعلية في تخفيض تكلفة الدعم الموجه إلى هذا الصناعة، إذا لم يتجاوز سعر وحدة الوزن من الخبز الناتج، سعر مثيلها من نخالة القمح، إذ أن زيادة الإنتاج من الخبز بالفرق بين النسبتين المشار إليهما، يتساوي مع النقص فى وزن النخالة الناتجة.

هذا ومن ناحيـــة أخـــري، فإن دعم الخبـــز البلدي للهدف الاجتماعي المشار إليه، لا يعنى بالضرورة تثبيت سعره الإسمي وإستقراره لفترة تمتد لأكثر من عقدين من الـــزمن، والتى تسجل موجات متتابعة من التضخم تزداد معها القيم الأســـمية للأجـــور، والـــدخول، وغيرها من السعار، ومن ثم تزايد تكلفة الدعم المخصص لهذا المنتج. ولذلك ومع هامشية السعر الحالى لرغيف الخبز البلدي المدعم، فإن زيادته سنويا وبما يعادل معـــدل التضـــخم السنوي لن يصل به إلى مستوي يؤثر سلبيا على الهدف الإجتماعي المحدد من أجلة، ويحد من تزايد تكلفة هذا الدعم.

(٥/٦/٣) <u>المزج بين دقيق الأذره، ودقيق القمح فى هـــذه الصـــناعة</u>: ســـبق التنويه إلى أن المزج بين دقيق الأذرة الشامي، ودقيق القمح فى صناعة الرغيـــف البلـــدي المدعم، وبالنسب المشار إليها من قبل يستند إلى مبررات إرتفاع نسبة إستخراج الدقيق منه بالقياس إلى القمح، إلى جانب زراعتة فى موسم مغاير لموسم زراعة القمح، ومن ثم غياب المنافسة فيما بينهما على إستغلال الأراضى الزراعية ...كما تضمنت الدراسة أيضاً ما يشير إلى أفضلية محصول القمح عن محصول الأذرة الشامي من منظور الإحتياجات من المـــوارد المائية اللازمة لكل منهما ولإشباع مستوي معين من رغبـــات المســـتهلك (مليـــون ســـعر حرارى)، إلا أن هذه الموازنة أيضاً تمنح الأولوية لمحصول الأذرة عن محصول القمح مـــن منظور التكلفة الرأسمالية لإشباع نفس المستوى من رغبات المستهلك من كلا المحصولين، وبما يفوق أولوية محصول القمح من منظور استخدامات المياه، إذ أن توليد مليـــون ســـعر حرارى من الأذرة يلزمه ٢٢٤,٠م٣ من المياه، وبزيادة تقرب من ٢٣م٣ عنه فـــى حالـــة القمح، إلا أن تكلفتها الرأسمالية تقل عنه فى حالة القمح بما يساوى ٨١ جنيه، وبما يعادل ٣,٥جنيه/ م٣ وإذا كان فى هذه المؤشرات ما يحفز على التوسع فى المـــزج بـــين دقيـــق الأذرة، والقمح فى هذه الصناعة كمسار لتخفيض الحاجة إلى القمح، إلا أن الحذر فى المزج بينهما بالنسب التى لا تضر بجودة الخبز المنتج يعد من المتطلبات الضرورية لتجنب ما قـــد يوجد من فاقد فى الخبز المنتج إذا لم تكن هذه النسب بالقدر اللازم لجودة الإنتاج.

٤- توقعات مستقبلية، والأهمية النسبية لزيادة مساحة وإنتاجية القمح بالزراعة المصرية:

(١/٤) لا يمكن للدراسة الحالية الادعاء بأن ما سبق طرحه من وسائل، وسياسات لإدارة الاستخدامات من القمح في أغراض الإستهلاك البشرى ستؤدى بالتبعية إلى تخفيض الاستهلاك الفردى من القمح، ومن ثم الاستهلاك الكلى منه بما لا يزيد عن ما قد يوجد من فاقد به نتيجة رداءة تصنيع الخبز البلدى المدعم، وإن كان يتوقع أن يكون لها مردودها الإيجابى على تخفيض تكلفة الدعم الموجه لصناعة الخبز البلدى. وبذلك ومع فرضية ثبات متوسط الاستهلاك الفردى من القمح على ما هو عليه فى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ تصبح التطورات فى أعداد السكان، وفى مستوى الدخول الفردية الحقيقية هى العوامل الأهم فى تحديد الاستهلاك الكلى المستقبلى من القمح. وفى هذا الشأن تشير توقعات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء إلى زيادة أعداد السكان فى مصر خلال الفترة ما بين ٢٠١٠-٢٠٣٠ بمعدل سنوى ١,٢% لتزداد من ٧٩,٨١١ مليون فى عام ٢٠١٠، لتصل إلى نحو ٩٠,٣٥٨ مليون فى عام ٢٠٢٠، ثم بمعدل ١,٠% خلال الفترة ٢٠٢٠- ٢٠٣٠، لتصل إلى نحو ٩٩,٥٨٣ مليون نسمة فى عام ٢٠٣٠. أما بالنسبة لتأثيرات زيادة الإنفاق على الإستهلاك من الغذاء فهناك من الدراسات[1] التى تقدر المرونة الدخلية للطلب على الحبوب بنحو ٠,٤ وبما يشير إلى أنها تعد سلعة ضرورية فى الوجبة الغذائية للمستهلك، إلى جانب زيادة الاستهلاك منها بنسبة ٠,٤% مع زيادة الانفاق الكلى بنسبة ١,٠%. ومع فرضية زيادة الدخل الفردى الحقيقى خلال السنوات ٢٠١٠-٢٠٣٠ بمعدل سنوى ٢%، وفى ضوء التوقعات السكانية المشار إليها يمكن تقدير الاستهلاك البشرى المتوقع من القمح فى عام ٢٠٢٠ بنحو ١٧,٤٢٦ مليون طن، وتزداد لتصل إلى نحو ٢٠,٨٢٤ فى عام ٢٠٣٠.

(٢/٤) ومع ما سبق الإشارة إليه من سياسات وأدوات لإدارة نشاط الإنتاج المحلى من القمح، ووجود الفرص لزيادة المساحة المنزرعة بالقمح بمساحة إضافية تبلغ نحو ٥٥٣,٦٧٩ ألف فدان فى حالة تعديل الدورة الزراعية للبقوليات إلى دورة رباعية، فيمكن طرح التساؤل عن التوقعات بالنسبة لدرجة الإكتفاء الذاتى فى الاستهلاك من القمح فى كل من عامى ٢٠٢٠، ٢٠٣٠، وفى ظل إمكانية زيادة المساحة المنزرعة بالقمح بالمساحات الإضافية المشار إليها مع عام ٢٠٢٠، وثبات إنتاجية الأراضى المنزرعة به عند نفس مستوى السنوات ٢٠٠٥-٢٠٠٩ والذى بلغ نحو ٢,٧١٧طن/للفدان؟.. وللإجابة على هذا التساؤل، يقدر الإنتاج المتوقع من القمح (فى ظل الفرضيات المشار إليها) بنحو ١٠٠٥٥

(1) www. Empirical analysis of food expenditures in Egypt.

ألف طن مع زيادة المساحة بحوالى ٥٥٣,٦٧٩ ألف فدان، وحيث تقدر وبالتبعية النسبة المتوقعة للإكتفاء الذاتى من القمح مع عام ٢٠٢٠ بنحو ٥٧,٧% ثم تنخفض إلى نحو ٤٨,٣% مع عام ٢٠٣٠، وذلك على النحو المبين بالجدول رقم (٣٣).

جدول رقم (٣٣) تقديرات الإنتاج، والاستخدامات من القمح فى عام ٢٠٠٩، وتوقعاتها المستقبلية فى عامى ٢٠٢٠-٢٠٣٠ (فى ظل فرضيات الدراسة)

البيان	٢٠٠٩	التوقعات	
		٢٠٢٠	٢٠٣٠
١- الإستخدامات (ألف طن)	*١٤٨٣٧	١٧٤٢٦	٢٠٨٢٤
٢- الإنتاج :			
(١/٢) المساحة المنزرعة (ألف فدان)	٣١٤٧	٣٧٠١	٣٧٠١
(٢/٢) الإنتاجية (طن/فدان)	٢,٧١٧	٢,٧١٧	٢,٧١٧
(٣/٢) الإنتاج (ألف طن)	٨٥٢٢	١٠٠٥٦	١٠٠٥٦
٣- نسبة الإكتفاء الذاتى (%)	٥٧,٤	٥٧,٧	٤٨,٣

المصدر: حسبت وفقاً للإفتراضات الواردة بالدراسة.

* تقديرية

(٣/٤) هذا وإذا كانت التوقعات المشار إليها تشير إلى أن زيادة المساحة المنزرعة بالقمح وبمساحة إضافية تبلغ نحو ٥٥٣,٧ ألف فدان (عنه فى عام ٢٠٠٩) حتى عام ٢٠٢٠ يتوقع معها بقاء نسبة الإكتفاء الذاتى من القمح عند نفس مستواها فى عام ٢٠٠٩ إلا أنها تشير فى نفس الوقت إلى إحتمالات انخفاض هذه النسبة لتصل إلى نحو ٤٨,٣% مع عام ٢٠٣٠، إذا لم يصاحب ذلك تحسين إنتاجية الأراضى المنزرعة بالقمح أو إضافة مساحات إضافية أخري إلى المساحة المنزرعة به..وهنا أيضاً يمكن أن يطرح التساؤل عن المساحات الإضافية المطلوبة، ومعدلات نمو الإنتاجية أو كليهما والتى يمكن معها الحفاظ على بقاء نسبة الإكتفاء الذاتى من القمح (خلال عام٢٠٣٠) عند نفس مستواها فى عام ٢٠٠٩، أو تحسين هذه النسبة؟ ..ويمكن الإجابة على هذا التساؤل فى النقاط التالية :

- إن الحفاظ على بقاء نسبة الإكتفاء الذاتى من القمح حتى عام ٢٠٣٠عند نفس مستواها فى عام ٢٠٠٩(٥٧,٤%)، ومع فرضية ثبات إنتاجية الأراضى المنزرعة به عند نفس مستواها للسنوات ٢٠٠٥-٢٠٠٩(٢,٧١٧ طن /فدان)، يتطلب التوسع فى المساحة المنزرعة بالقمح لتصل إلى ما يقرب من ٤٣٩٩,٣ ألف فدان مع عام ٢٠٣٠، وبزيادة تصل إلى نحو ١٢٥٢,٣٠ ألف فدان عنه فى عام ٢٠٠٩، وهو ما يعنى الحاجة إلى إضافة مساحة أخري تبلغ نحو ٦٩٨,٦ ألف فدان حتى عام ٢٠٣٠إلى المساحة المتوقع إضافتها من الأراضى المنزرعة حاليا مع تعديل الدورة الزراعية للمحاصيل البقولية، والمشار إليها من قبل – وإذا كان من المتوقع أن تكون برامج ومشروعات إستصلاح وإستزراع الأراضى الجديدة هى مصدر المساحات الأخيرة، كان معنى ذلك الحاجة إلى التوسع فى المساحات المنزرعة بالقمح فى هذه البرامج والمشروعات وبما يعادل ٣٥,٠ ألف فدان فى المتوسط كمساحة إضافية سنوية. ومع فرضية إلتزام هذه البرامج والمشروعات بمقترح تخصيص ٥٠% من المساحة المخصصة لزراعة المحاصيل الموسمية الشتوية لزراعتها بالقمح، ومع توجها إلى تقييد المساحة المنزرعة بها بالمحاصيل المستديمة بما لا يتجاوز ١٧% من المساحة المستصلحة لكان معنى ذلك الحاجة إلى برنامج سنوي لإستصلاح واستزراع الأراضى الجديدة وبمساحة تبلغ نحو ٨٤,٣ ألف فدان سنويا ..أما فى حالة الرغبة فى تحسين نسبة الإكتفاء الذاتى من القمح لتصل إلى نحو ٧٥,٠% مع عام ٢٠٣٠، لكان معنى ذلك الحاجة إلى زيادة المساحة المنزرعة بالقمح لتصل إلى نحو ٥٧٤٨,٣ألف فدان ومن ثم الحاجة إلى برنامج سنوي لإستصلاح وإستزراع الأراضى الجديدة، وبمعدل سنوي يبلغ نحو ٢٤٦,٧ألف فدان، ويضيف إلى المساحة المنزرعة بالقمح ما يقرب من ١٠٢,٤ ألف فدان سنويا.

- أما مع فرضية ثبات وإستقرار مساحة الأراضى المنزرعة بالقمح عند مساحة ٣٧٠١ ألف فدان حتى عام ٢٠٣٠، فيتوقع أن تظل نسبة الإكتفاء الذاتى من القمح عند نفس مستواها فى عام ٢٠٠٩(٥٧,٤%)، إذا ما تحقق زيادة إنتاجية الأراضى المنزرعة به بمعدل سنوي ٠,٨٥% حتى عام ٢٠٣٠ ومن ثم الإرتفاع بالإنتاجية لتصل إلى نحو ٣,٢٣٠ طن /للفدان. أما إذا ما أستهدف تحسين نسبة

الإكتفاء الذاتى لتصل إلى نحو ٧٥% مع عام ٢٠٣٠فهو ما يمكن تحقيقة إذا ما تحقق زيادة إنتاجية الأراضى المنزرعة بمعدل سنوي ٢,٢٣% خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠٣٠، ولتصل إلى نحو ٤,٢٢٠طن/ للفدان مع عام ٢٠٣٠.

إن ما سبق الإشارة إليه من توقعات، وتقديرات قد تعكس إمكانية الحفاظ على بقاء نسبة الإكتفاء الذاتى من القمح عند مستوي ٥٧,٤% حتى عام ٢٠٣٠إستناداً على أى من مساري إستصلاح، وإستزراع الأراضى الجديدة (إلى جانب المساحة الإضافية لتعديل الدورة الزراعية للبقوليات) أو النهوض بالإنتاجية الزراعية للقمح. فالحفاظ على هذه النسبة يتطلب برنامجا متواضعا لإستصلاح وإستزراع الأراضى الجديدة بمعدل سنوي يبلغ نحو ٨٤,٣ ألف فدان، وبمساحة إجمالية تبلغ نحو ١٦٨٦ألف فدان حتى عام ٢٠٣٠. كما أن الإستناد على تحقيق هذه النسبة على برامج النهوض بإنتاجية الأراضى المنزرعة بالقمح (دون برامج الإستصلاح والإستزراع)، يمكن تحقيقه مع زيادة الإنتاجية بمعدلات مماثلة لما تم الوصول إليه خلال فترة سابقة إمتدت لعقود طويلة، ولمخرجات النشاط العلمي والنتائج المنتظرة من برامج النهوض بالإنتاجية نتائجها التى يتوقع معها إمكانية تحقيق هذه المعدلات.

أما إذا ما أستهدف الإرتفاع بنسبة الإكتفاء الذاتى من القمح إلى ٧٥% مع عام ٢٠٣٠ إستناداً على أي من المسارين دون الآخر، فقد يكون لذلك تحفظاته وقيودة العملية على إمكانية تحقيقه، فالوصول بنسبة الإكتفاء الذاتى إلى هذه النسبة إستناداً على مسار إستصلاح وإستزراع الأراضى الجديدة يستلزم برنامجاً طموحاً لإستصلاح وإستزراع ما يقرب من ٢٤٦,٧ألف فدان سنويا وبمساحة إجمالية تبلغ نحو ٤٩٣٤ ألف فدان حتى هذا التاريخ، وهى مساحة تواجه، وكما هو معلوم، بالقيود المائية والرأسمالية ..كما أن الإستناد فى ذلك على برامج النهوض بإنتاجية الأراضى المنزرعة بالقمح فى محيط الأراضى المنزرعة حاليا دون برامج إستصلاح الأراضى الجديدة يتطلب إحداث طفرات علمية فى هذا المجال لزيادة الإنتاجية بالمعدل السنوي المرتفع المشار إليه، وهو ما قد يصعب تحقيقه على هذا المدي المتوسط...ومن هنا ومن الطبيعى أن تكون الدعوة إلى المزج بين المسارين للإرتفاع بنسبة الإكتفاء الذاتى من القمح، هو المسار العملي، والإقتصادي لإمكانية تحقيق هذا الهدف ...حيث يمكن النزول بمعدل إستصلاح وإستزراع الأراضى الجديدة إلى ما يقرب من ١٢٣,٤ ألف فدان سنويا وبمساحة إجمالية تبلغ نحو ٢٤٦٨ألف فدان يمكن أن تحرر من القيود المائية، والمالية القائمة، كما أن زيادة إنتاجية الأراضى المنزرعة بالقمح بمعدل

سنوي ١,٠% لإستكمال تحقيق هذا الهدف، يعد من المعدلات الممكنة عمليا، بل والتى يمكن تجاوزها إذا ما توافرت الرغبة والإمكانيات المادية اللازمة...وأخيراً فإن المسار الأخير حيث المزج ما بين إستصلاح الأراضى الجديدة، وبرامج النهوض بإنتاجية الأراضى المنزرعة بالقمح يجعل من هدف الحفاظ على النسبة الحالية (٥٧,٤%) للإكتفاء الذاتى من القمح على ما هى عليه حتى عام ٢٠٣٠، هدفاً متواضعاً، حيث يمكن تحقيق هذا الهدف من خلال برنامج إستصلاح وإستزراع أراضى جديدة بمعدل سنوي يبلغ نحو ٤٢,٢ ألف فدان سنويا، إلى جانب زيادة إنتاجية الأراضى المنزرعة بالقمح بمعدل سنوي يبلغ نحو ٠,٤%، وهى متطلبات تعد متواضعة أمام الإمكانيات والفرص المتاحة.

" نتائج وتوصيات الدراسة "

تأتى أهمية هذه الدراسة من أهمية القمح كسلعة غذائية ضرورية ومن وجوده على قمة إهتمامات السياسة الغذائية الهادفة إلى تأمين إحتياجات السوق المحلية منه دون إختناقات أو مخاطر، وبأقل تكلفة ممكنة في ضوء ما تتحمله الموازنة العامة للدولة من دعم سنوي يتزايد من عام إلى آخر.. ولذلك جاءت أهداف الدراسة الحالية للبحث في المشاكل والمعوقات وما قد يوجد من قيود على جانبى العرض، والإستخدامات من القمح في السوق المحلية، ومتضمنا في ذلك ما يتصل منها بمسارات الإنتاج المحلى، والإستيراد، وكذلك ما يتصل بالبنية الأساسية للسوق المحلية، وتلك التى تفرضها سلوكيات المستهلك وأنماط إستهلاكه، وذلك تمهيداً لطرح الأدوات والسياسات اللازمة لإدارة هذه السوق بكفاءة وفاعلية في تحقيق أهدافها سواء على جانب العرض أو الإستخدامات... ويمكن طرح النتائج والتوصيات المستخلصة من الدراسة، وبإيجاز فيما يلى:

(١) على جانب العرض الكلي من القمح وفقا لمصادره، وإتجاهاته خلال السنوات ٨٩/١٩٩٠-٢٠٠٧/٢٠٠٨ ووسط تقلباته السنوية بين الزيادة، والنقصان، يلاحظ إنخفاضه خلال السنوات ١٩٩٩/٢٠٠٠-٢٠٠٣/٢٠٠٤ عنه في فترة الخمس سنوات السابقة لها، وبمعدل سنوي بلغ نحو ٠,٦%، وهو ما يعزي وبدرجة أساسية إلى التوجه نحو التوسع في إستخدام الأذرة وبنسبة خلط ٢٠% مع دقيق القمح في صناعة الخبز البلدي المدعم إبتداءاً من عام ١٩٩٧، وهو ما يؤكد على أهمية الحفاظ على هذا التوجه مع إستهداف تخفيض الواردات من القمح، والتى أنخفضت بالفعل خلال هذه الفترة عنه في الفترة السابقة لها بمعدل بلغ نحو ٤,٨% سنويا بسبب إستخدام الأذرة مع القمح في هذه الصناعة من ناحية، ومساهمة الإنتاج المحلى من القمح بنسبة أكبر من المعروض من القمح بالسوق المحلية من ناحية أخري.

(٢) إن إتجاهات التغير في المخزون من القمح خلال نفس السنوات المشار (ومع التقلبات بين الزيادة، والنقص أيضاً)، وكنسبة من الإستخدامات السنوية من القمح تشير إلى إنخفاض هذا المخزون وبصفة عامة عن المستويات الملائمة، فضلاً عن تناقصه في السنوات الأخيرة إلى حدود حرجة غير آمنة، خاصة في عامي ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ٢٠٠٧/٢٠٠٨، حيث بلغ هذا المخزون ما يعادل ٣٠ يوماً في المتوسط خلال فترة الأربع سنوات الأخيرة. وإن كان قد وصل إلى ما يعادل ٢٠

يوماً في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ٢٦ يوماً في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، وذلك مقابل ٤٨ يوماً في فترة الخمس سنوات الأولي ١٩٨٩/١٩٩٠-١٩٩٣/١٩٩٤، وهو ما يلفت الأنظار إلى أهمية الأرتفاع بمستوي هذا المخزون إلى المستوي الكافى لتأمين إحتياجات السوق المحلى دون مخاطر.

(٣) وعلى مسار الإنتاج المحلى من القمح، وإتجاهاته أيضاً خلال السنوات ١٩٩٠-٢٠٠٩ (ومع التقلبات السنوية بين الزيادة والنقص أيضاً) فيلاحظ زيادته بمعدلات سنوية جيدة خاصة في السنوات ١٩٩٥-٢٠٠٩، كما يلاحظ وجود المساهمة الإيجابية للزيادة السنوية في المساحة المنزرعة به في زيادة الإنتاج الكلي من القمح خلال هذه السنوات، بينما تنتفى مساهمة الإنتاجية في الإنتاج خلال فترة الخمس سنوات الأخيرة (٢٠٠٥-٢٠٠٩) حيث جمود مستوي الإنتاجية خلال هذه الفترة عند نفس مستوى الفترة السابقة لها، وذلك فضلاً عن مساهمتها السلبية في فترة الخمس سنوات الأولي من هذه السنوات، وهو ما يجعل من النهوض بإنتاجية الأراضى المنزرعة بالقمح تأتى ببرامجها على قمة إهتمامات السياسة المعنية، وبعد بحث الأسباب المسئولة عن جمود إنتاجيته.

(٤) وعن العوامل المسئولة، والمؤثرة على تخصيص الأراضى المنزرعة بالقمح فينتفى من بينها نوعية وخصوبة التربة الزراعية، والعوامل المناخية، حيث يمكن زراعته في نوعيات كثيرة من التربة الزراعية وفي مختلف مناطق الجمهورية، كما ينتفى أيضاً وإلى حد كبير تأثير الدورة الزراعية حيث يمكن تكرار زراعته على نفس الأرض الزراعية لفترة متصلة قد تصل إلى أربعة سنوات.. أما السعة المزرعية، وثقافة المنتج الزراعي، فوجود المزارع الصغيرة، وثقافة المنتج الزراعي المصري تفرض حداً أدنى لزراعة القمح بهدف إكتفاءه الذاتى من الإستهلاك منه، ودون حد أقصى إذا ما وجدت العوامل المحفزة لإنتاجه من أجل السوق... وتبقى المؤشرات السعرية، وصافى العائد المزرعي للقمح وبدائله من المحاصيل الزراعية هى العوامل المؤثرة على تخصيص الأراضى الزراعية لزراعة القمح، مع ما قد يوجد من سياسات وضوابط حكومية، أو قيود أخري تفرضها الموارد الزراعية المتاحة (مائية، وأرضية).. ومن ثم تبقى المؤشرات السعرية، وما قد يوجد من ضوابط وقيود هى محور العوامل المؤثرة، ومن ثم محور السياسات المعنية بإنتاج القمح في السوق المصرية.

(٥) أما على مسار إستيراد القمح من السوق العالمية للقمح، فإن لهذه السوق سماتها التى تجعل من التعامل معها يواجه بالكثير من المخاطر، وبإحتمالات كبيرة من منظور الدول المستوردة. فمن سمات هذه السوق، وكما تعبر عن ذلك السنوات ١٩٩٣-٢٠٠٩، زيادة الإنتاج العالمي من القمح بمعدلات سنوية محدودة بلغت ٠,٧٢%، وبما يقل عن معدلات الزيادة السنوية في الكميات المتداولة منه في السوق بيعا وشراء والتى بلغت نحو ١,٧%، وبما يعكس زيادة هذا التعامل على حساب المخزون من القمح، والذي تشير المؤشرات، وفقا لبعض التقديرات إلى تناقصه (وكنسبة إلى الإستخدامات منه) من نحو ٣٦,٢% خلال السنوات ١٩٩٩/٢٠٠٠-٢٠٠٣/٢٠٠٤ ليصل إلى نحو ٢٤,١%، ٢٣,٢% في شهري أكتوبر ونوفمبر من عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧. كما تمثل الكميات المتداولة منه في السوق العالمية نحو ٢٤,٠% تقريباً من الإنتاج العالمي، وتتعامل عليها بيعا وشراءاً غالبية دول العالم إن لم يكن جميعها حيث يتعامل في هذه السوق ما يقرب من ٢٠٠ دولة منها ما يقرب من ٢٠ دولة وبنسبة ١٠% تقريباً تعد في حكم المصدر الصافى للقمح، أما الدول الأخري وبنسبة ٩٠% فتعد في حكم المستورد الصافى لهذه السلعة. ومع ذلك هناك ما يقرب من نصف عدد الدول المصدرة للقمح يعد في حكم الدول التصديرية الهامشية حيث صغر صادراتها السنوية منه بسبب صغر إنتاجها وإحتمالات خروجها من قائمة الدول المصدرة له مع مواجهتها لظروف غير ملائمة للإنتاج، ويتبقى نصف هذا العدد والذي يعد في حكم المصدر الرئيسى للقمح، ويشمل كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وأستراليا، وفرنسا، والإتحاد الروسى، والأرجنتين، وأوكرانيا، والمانيا، وكازخستان، وإنجلترا، حيث تمثل هذه المجموعة نحو ٥% من مجموع المتعاملين في هذه السوق، وتنتج ما يقرب من ٤٤% من إجمالي الإنتاج العالمي من القمح، وتصدر ما يقرب من ٤٣% من إنتاجها السنوي منه، وحيث تمثل صادراتها السنوية ما يقرب من ٧٩%-٨٣% من إجمالى الصادرات العالمية السنوية خلال السنوات المشار إليها.

إن لوجود هذا العدد القليل من الدول الرئيسية المصدرة للقمح (والتى تمثل نحو ٥% من مجموع الدول المتعاملة في السوق)، وبما لها من وزن نسبى كبير من الإنتاج العالمي منه، وفي الصادرات العالمية، (وفي مقابل ٩٥% من أعداد المتعاملين في هذه السوق كمستوردين) يجعل من هذه الدول المؤثر الحقيقى في

السوق الدولية للقمح.. وقد يبدو هذا الوضع مفيداً للدول المستوردة حيث إمكانية تحقيقها لمكاسب إقتصادية في حالة وفرة الإنتاج بالدول العشر المصدرة، ووجود المنافسة فيما بينها لتصريف ما يوجد لديها من فائض، إلا أنه وفي المقابل قد تواجه الدول المستوردة بمخاطر كبيرة إذا ما وجدت ظروف الإحتكار من قبل هذه الدول أو مواجهتها لظروف طبيعية غير ملائمة للإنتاج، وإنخفاض الإنتاج بها أو غيرها من العوامل الأخري... ومن هذه المخاطر وأسبابها ما يمكن ذكره فيما يلى:

(١/٥) إنخفاض المعروض، وإرتفاع الأسعار، والذي قد ينشأ عن إنخفاض الإنتاج بالدول المصدرة بسبب الظروف غير الملائمة، أو منحها أولوية التصدير إلى الدول الأعضاء في تجمعها أو تكتلها الإقتصادي أو الجغرافي في حالة نقص الإنتاج بها، وذلك فضلاً عن توجه غالبية الدول النامية إلى تنفيذ الخطط والبرامج التنموية بهدف تحسين مستوي معيشة سكانها، ومن ثم زيادة إستهلاكها والطلب على القمح بالسوق العالمية. كما أن هناك أيضاً التوجه إلى إنتاج الوقود الحيوي من المحاصيل الغذائية والذي يمثل مصدراً آخر إضافى للإستهلاك منها، وإن لم يكشف وحتى الآن عن تأثير يذكر على إستخدامات القمح، إلا أنه يظل من الإحتمالات والمخاطر المستقبلية القائمة في السوق العالمية للقمح. كما أن هناك الإحتمالات القائمة لتكرار تناقص المخزون العالمي من القمح. وأخيراً هناك أيضاً التوجه إلى المضاربة في أسواق البورصات الزراعية العالمية من قبل المضاربين خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

(٢/٥) إستيراد أقماح غير مطابقة للمواصفات: فمع وجود التقلبات في الإنتاج والمخزون السنوي من القمح بالدول الرئيسية المصدرة له، إلى جانب تنوع أصناف القمح المنتجة بها ولأغراض استهلاكية متنوعة. ومع وجود المخزون من هذه الأصناف، وتقلباته، تأتى إحتمالات تصدير هذه الدول لما يوجد لديها من فائض من مخزون أصناف قمح غير مطابقة للمواصفات، إما لإختلاف الأصناف عن ما هو مطلوب إستيراده أو بسبب تلف أو إصابة الأصناف المطلوب إستيرادها بالحشرات أو الآفات أثناء التخزين بالدول المصدرة، وهو ما يعد من الإحتمالات الكبيرة مع كبر صادرات هذه الدول من مخزون القمح لديها، والذي تراوح ما بين ٩,٥% (في عام ١٩٩٦)، ٣٢,٤% (في عام ٢٠٠٣) خلال السنوات المشار إليها، وحتى ومع وجود الرقابة ومنع دخول الصفقات غير المطابقة للمواصفات إلى الدول المستوردة، وإعادة

تصديرها إلى الدول المصدرة، فإن ذلك في حد ذاته ينشأ عنه مخاطر تناقص المخزون أو المعروض في السوق المحلى لهذه الدول إلى حين التعاقد وتسلم شحنات بديلة.

(٣/٥) القمح كأداة ضغط سياسى: فمع تركز الأسواق المصدرة للقمح في عدد قليل من الدول والتى يجمع ما بين النسبة الأكبر منها المصالح الإقتصادية والسياسية المشتركة، والمعرفة بأهمية القمح كسلعة غذائية ضرورية لأكثرية الدول المستوردة له، فقد يصبح تصدير القمح أداة ضغط سياسية في أيدى الدول المصدرة.

(٤/٥) إرتفاع تكلفة النقل البحري ومخاطره: لقد أصبحت تكاليف النقل البحري مكوناً ذات وزن كبير في تكلفة شراء ونقل البضائع (ومن بينها القمح) إلى موانى الدول المستوردة خاصة بعد أرتفاع أسعار الوقود، وتوسع التجارة الدولية، ومن ثم زيادة الطلب على النقل البحري... كذلك فإن تواجد الأعداد القليلة من الدول الرئيسية المصدرة للقمح في توزيعات جغرافية متباعدة بالنسبة للكثير أو أغلبية الدول المستوردة يجعل من تكلفة نقل شحنات القمح المستوردة إليها مرتفعة، فضلاً عن ما قد يصاحب ذلك من مخاطر مع وجود أزمات حربية تفرض معها شركات التأمين رسوم عالية ترفع من التكلفة إلى مستويات يندر أن تعود إلى مستوياتها السابقة (بعد إنتهاء الأزمات) بسبب القوة الإحتكارية والتنظيمية لشركات النقل.

(٥/٥) إستنزاف موارد النقد الأجنبى: إن إستمرارية أي من الدول في إستيراد القمح (أو غيره من السلع) من الخارج، يمثل أحد التيارات الدائمة لإستنزاف مواردها من النقد الأجنبى، والتى تزداد مع مواجهة هذه الدول لأي من المخاطر المشار إليها من قبل.

(٦/٥) مخاطر إقتصادية وإجتماعية أخرى: مع أهمية القمح كسلعة غذائية ضرورية، وجود إحتمالات مواجهة الدول المستوردة لأي من المخاطر المشار إليها متضمنة إستيرادها للنقص في إحتياجاتها، ومن ثم إرتفاع تكلفة وارداتها منه، فقد ينشأ عن ذلك إرتفاع التكلفة بالنسبة للمستهلك المحلى، وهو ليس بالمرغوب إجتماعيا، أو إرتفاع تكلفة الدعم الحكومي، ومن ثم تمويله على حساب موارد مخصصة لأغراض أخري إقتصادية أو إجتماعية، وقد يكون من بينها إعادة ترتيب أولويات أهداف برامج التنمية.

هذا وفي ضوء المخاطر المحتملة المشار إليها للتعامل في السوق الدولية للقمح، وفي حالة غياب المنافسة الكاملة بين الدول الرئيسية المصدرة للقمح لتصريف ما يوجد لديها من فائض (والتى يمكن في إطارها أن تجنى مصر عوائد إقتصادية)، فإن إحتمالات مواجهة مصر لأى من هذه المخاطر تعد من الإحتمالات الواردة، وبدرجة أكبر عن غيرها من كثير من الدول الأخري المستوردة للقمح لأسباب كثيرة منها كبر حجم وارداتها السنوية من القمح، والتى بلغت ما نسبته ٥١% من إحتياجاتها المحلية، ونحو ٦,٥% من إجمالي الصادرات العالمية منه في الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ٢٠٠٧/٢٠٠٨، وذلك فضلاً عن وجود مصر في موقع جغرافى على مسافات طويلة من الدول الرئيسية المصدرة للقمح (بإستثناء الدول الأوروبية)، وذلك بالإضافة إلى وجود العجز الدائم في ميزانها التجارى السلعي.... إن وجود مثل هذه المخاطر والإحتمالات الكبيرة لمواجهة أي منها تفرض على السياسات الوطنية المعنية بهذه السوق أن يكون لديها من الأدوات التى تجنبها هذه المخاطر أو على الأقل تقلل أو تحد من تأثيراتها غير المرغوبة.

(٦) وبالنسبة للسوق المحلية للقمح فتضم الأطراف المتعاملة في الإنتاج المحلى منه كل من منتجى القمح كبائع ومستهلك، ثم الحكومة (ممثلة في الهيئة العامة للسلع التموينية، ومطاحن القطاع العام)، والأسر الريفية كمشترى، ثم التجار، والتعاونيات الزراعية، وبنك الإئتمان الزراعي كوسطاء.. أما الأطراف المتعاملة في الواردات منه فتضم كل من الحكومة (ممثلة في الهئية العامة للسلع التموينية)، والشركة القابضة للمطاحن والمضارب، ومطاحن القطاع العام الصناعية، ومطاحن القطاع الخاص الصناعية. ومع تعدد هذه الأطراف يمكن تمييز ثلاث مسارات لتداول القمح داخل هذه السوق، ولكل مسار منها أطرافه وسماته، ونصيبه الخاص في هذه السوق. فمن هذه المسارات مسار من المنتج إلى المستهلك دون وسطاء، ويضم كل من المزارع كمنتج ومستهلك، والأسر الريفية، المشترية للقمح من باب المزرعة ولغرض إستهلاكها الذاتى.. ولقد تراوح نصيب هذا المسار ما بين ٦٦,٢%، ٧٥,٦% من الإنتاج المحلى خلال السنوات ٢٠٠٥/٢٠٠٦-٢٠٠٩/٢٠١٠.

أما المسار الثانى فيضم منتجى القمح كبائعين، والحكومة (ممثلة في الهيئة العامة للسلع التموينية) كمشتري، ثم التعاونيات الزراعية، وبنوك القري، والتجار، ومطاحن القطاع العام كوسطاء، حيث يشمل هذا المسار التعامل في الفائض المباع

لدي منتجى القمح المحلى، وفقا للأسعار المحددة من قبل الحكومة. والذي تراوح نصيبه ما بين ٢٤,٤%، ٣٣,٨% من الإنتاج المحلى من القمح خلال نفس الفترة المشار إليها.. أما المسار الثالث فيشمل التعامل في الواردات من القمح والذي يضم بدوره مسارين، الأول منها يضم كل من الحكومة (ممثلة في الهيئة العامة للسلع التموينية) كمشتري، والشركات الخاصة المستوردة للأقماح كبائع وبنظام المناقصات، حيث يشمل هذا المسار التعامل في الأقماح المستوردة بغرض تصنيع الخبز البلدي المدعم. أما المسار الآخر فيشمل التعامل في الأقماح المستوردة بغرض إستخراج الدقيق الفاخر اللازم لصناعة الخبز الفينو، وغيره من المنتجات الأخري للمخابز، ويتعامل في هذا المسار كل من مطاحن القطاع الخاص الصناعية والتى تتولى إستيراد إحتياجاتها من القمح من خلال الإتصال المباشر مع الموردين، كما تتعامل الحكومة أيضاً في هذا المسار ممثلة في كل من الهيئة العامة للسلبع التموينية والشركة القابضة للمطاحن والمضارب، ووفقا لنظام المناقصات أيضاً، وحيث يتقاسم كلا المسارين التعامل في إستيراد، وإستخراج الدقيق الفاخر، والذي يتباين نصيب كل منهما من الكميات المتداولة به من عام إلى الآخر، وفقا لظروف المنافسة فيما بينهم ... إن تنوع مسارات تداول القمح في السوق المحلية، وكذلك الأطراف المتعاملة في كل منها ونظم تعاملها له مردوده على طبيعة أدوات إدارة هذه السوق، ومسارات تطبيقها.

(٧) وبالنسبة للبنية الأساسية للسوق المحلية فى مجال الطرق والنقل فيمكن أن يستخلص من الواقع المشاهد غياب أى من المشاكل المرتبطة بنقل وتوزيع حبوب القمح ومنتجاته على مختلف مواقع ومستويات هذه السوق، حيث يتواجد شبكة كثيفة من الطرق البرية وبمتوسط يبلغ نحو ٢,٦ كيلو متر طولى لكل كيلو متر مربع من المساحة المأهولة بالدلتا، والوادى، كما تمثل الطرق الإسفلتية نحو ٨٧% من أطوال هذه الشبكة. كما يضاف إلى ذلك شبكة من السكك الحديدية التى تربط مناطق الدلتا والوادى وبطول يبلغ نحو ٥,١ ألف كيلو متر... كذلك هناك خمسة موانى بحرية على شواطىء البحر الأبيض، والبحر الأحمر والتى تعد مراكز استقبال للواردات من القمح، وترتبط بشبكات الطرق البرية، والحديدية، والنقل النهرى، وتبلغ الطاقة التصميمية لهذه الموانى ما يقرب من ٤٦,٢ مليون طن للبضائع العامة، ٢٦,٨ مليون طن بضائع حبوب جافه.

ويعمل على شبكة الطرق البرية ما يقرب من ٧٩٨,٠ ألف شاحنة نقل بالإضافة إلى ٧٢,٠ ألف مقطورة، وبمتوسط يبلغ نحو ١٩ شاحنة، ٢ مقطورة لكل كم^{٢} من

المساحة المأهولة، أما شبكة السكك الحديدية فيعمل عليها ما يقرب من ٣٣٠ ألف عربة لنقل البضائع، والتى تراوحت كمية البضائع المنقولة من خلالها ما بين ٨-١٢ مليون طن سنوياً خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦. أما النقل النهرى فيعمل به ٧٦١ وحدة لنقل البضائع، استغلت فى نقل ما يقرب من ٣,٠ مليون طن فى عام ٢٠٠٨، وتأتى السلع الزراعية فى المرتبة الثالثة بين البضائع المنقولة عن طريق النقل النهرى وبنسبة ٨,٥% من إجمالى البضائع المنقولة عبر هذه الشبكة وإن كانت تتركز فى قصب السكر... وتعد شبكة النقل بالسكك الحديدية هى الأقل من حيث تكلفة نقل حبوب القمح ومنتجاته حيث تمثل ما يقرب من ٤٠% من تكلفة النقل بالسيارات، ومن ثم يمكن النظر إلى التوسع فى نقل القمح عن طريق هذه الشبكة على أنه من محاور تخفيض تكاليف إنتاج الدقيق ومنتجاته، ومن ثم تخفيض تكلفة أعباء الدعم الحكومى المقدم فى هذا المجال.

(٨) أما عن السعات التخزينية بالسوق فمن الطبيعى أن تختلف من حيث الحجم ومدى كفايتها باختلاف مراكز التجميع ، والتجهيز. حيث هناك شون بنوك التنمية والائتمان الزراعى، والتى يفترض تعادل سعتها التخزينية مع الكميات المتوقع توريدها إلى هذه الشون وقت الحصاد. وتبلغ السعة التخزينية لهذه الشون حالياً نحو ١,٠٨ مليون طن، ولذلك كثيراً ما يلجأ البنك إلى استئجار مساحات إضافية عند تسلمه لكميات أكبر من السعة التخزينية المتاحة لديه، والتى بلغت نحو ١٤٤,٦% من السعة التخزينية فى عام ٢٠٠٨. ويقوم نظام التخزين فى هذه الشون على التعبئة فى أجولة من الجوت ثم تغطيتها إلى وقت توريدها إلى المطاحن... أما السعات التخزينية بمطاحن وصوامع الغلال خارج الموانى البحرية فتبلغ نحو ٢,٤٨٨ مليون طن (فى عام ٢٠١٠) وبما نسبته ٢٤,١٥% من الطاقة الإنتاجية للمطاحن الصناعية، وبما يشير إلى كفايتها لمخزون كافى لتشغيل هذه المطاحن لفترة ٨٧ يوماً، وإن اختلفت السعة التخزينية ومن ثم فترة المخزون الكافى للتشغيل من منطقة إلى أخرى حيث تصل هذه الفترة إلى أدنى مستوياتها فى الإسكندرية ومطروح حيث تبلغ نحو ١٦ يوماً، كما تصل إلى أعلى مستوياتها فى منطقة مصر الوسطى، حيث تبلغ ١٤٦ يوماً. وقد تشير هذه المؤشرات إلى وجود السعات التخزينية الكافية لاستيعاب مخزون كافى لتشغيل هذه المطاحن بطاقتها دون مخاطر التوقف...ومع إضافة السعات التخزينية لصوامع الغلال المتواجدة فى الموانى البحرية المصرية والتى تبلغ نحو ٧١١ ألف طن،

ترتفع بذلك السعة التخزينية الكافية لاستيعاب مخزون كافى لتشغيل هذه المطاحن بطاقتها وبدون توقف لتصل إلى نحو ١١٢ يوماً على المستوى الكلى لهذه المطاحن... وهنا أيضاً يأتى التساؤل هل تعد السعات التخزينية المتاحة بالمطاحن والصوامع كافية لاستيعاب تكوين مخزون استراتيجى كافى من القمح بغرض تأمين الاحتياجات الاستهلاكية للمجتمع أمام مخاطر تقلب الإنتاج، والاستيراد من الخارج؟... إن الإجابة على ذلك تتطلب المعرفة بحجم الاحتياجات الاستهلاكية للمجتمع، والتى تقدر بنحو ١٢,٤٠ مليون طن بعد استبعاد ما يحتفظ به المنتجين المحليين(والبالغ نحو ٦,٠٢٣ مليون طن فى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩)، حيث تمثل بذلك السعات التخزينية المتاحة ما نسبته ٢٠% تقريباً من هذه الكمية، وبما يشير استيعابها لمخزون يعادل استهلاك فترة تبلغ ٧٢ يوماً، تزداد لتصل إلى نحو ١٠١ يوماً مع إضافة السعات التخزينية لشون بنوك التنمية والإئتمان الزراعى. فإذا ما افترض أن المخزون المستهدف (وفقاً لما تعلن عنه دائماً السياسة المعنية) يعادل استهلاك ٤ شهور، كان معنى ذلك وجود عجز فى السعات التخزينية المتاحة يمثل نحو ١٦% منها يفترض استكماله فى المستقبل مع إضافة الاحتياجات الإضافية لمقابلة الزيادات المتوقعة فى الاستهلاك فضلاً عن الحاجة إلى تطوير شون بنك التنمية والإئتمان.

(٩) أما بالنسبة لصناعة الطحن فى هذه السوق فتجمع ما بين مطاحن القطاع الخاص الصغيرة المنتشرة بالريف المصرى وبأعداد تبلغ نحو ٥,٢٦ ألف مطحن بطاقة إنتاجية يومية تتراوح ما بين ١-٥٠ طن للمطحن، والتى تشير التقديرات إلى وجود فائض كبير نسبيا فى الطاقة الإنتاجية المتاحة بها . وكذلك هناك المطاحن الصناعية الكبيرة لدى القطاع الخاص، والعام، والتى بلغت طاقتها الإنتاجية المتاحة فى عام ٢٠٠٥ ما يقرب من ١٢,٠ مليون طن، تتواجد النسبة الأكبر منها بمطاحن القطاع الخاص بنسبة بلغت نحو ٦٦%، مقابل نسبة بلغت نحو ٣٤% بمطاحن قطاع الأعمال.. حيث تخصص هذه الطاقات وبنسبة ٧٥,١% منها فى أغراض استخراج الدقيق البلدى (٨٢%)، بينما يخصص ٢٤,٩% منها لأغراض استخراج الدقيق الفاخر (٧٢%)، ولقد تميز قطاع المطاحن الصناعية الكبيرة بوجود فائض فى الطاقات الإنتاجية المتاحة به خلال السنوات ٢٠٠٦-٢٠٠٨ يقدر بنحو ٢٢% من طاقته المتاحة، وفى حصر أخير فى صناعة استخراج الدقيق البلدى (٨٢%) قدر فائض الطاقة الإنتاجية للمطاحن المشتغلة بها بما نسبته ٢٥,٠% تقريباً من

طاقتها الإنتاجية المتاحة. إن فى هذه المؤشرات إلى جانب غياب الواردات من دقيق القمح فى السنوات الخيرة يعكس وجود هذه الصناعة بالطاقة الإنتاجية الكافية لمقابلة الطلب المحلى دون اختناقات .

أما بالنسبة لتوطين هذه الصناعة، فهى تغطى جميع محافظات الجمهورية، وإن كان بطاقة إنتاجية متباينة من محافظة إلى أخرى، وعلى نحو يعكس توطنها فى مراكز الاستهلاك بدرجة أكثر من توطنها فى مراكز الإنتاج، حيث قد لا يكون لتوطين هذه الصناعة فى أسواق المنتج المحلى مبرراً أمام استيراد غالبية القمح المستخدم فى تشغيلها من الأسواق الخارجية... كما أن وجود التباينات فى التوزيع السكانى ما بين الحضر، والريف فى المحافظات المختلفة إلى جانب التباينات فى كمية القمح التى يحتفظ بها السكان الريفيون لغرض استهلاكهم الذاتى، مع وجود التباين فى فائض الطاقة المتاحة بهذه الصناعة من محافظة إلى أخرى، كل ذلك يفرض إمكانية نقل مخرجات هذه الصناعة من محافظة إلى أخرى. ولبيان احتمالات نقل مخرجات هذه الصناعة من محافظة إلى أخرى إلى جانب الأولويات المستقبلية لتوطن التوسع فى هذه الصناعة، تصنف المحافظات إلى ثلاث مجموعات: الأولى منها تضم المحافظات التى يتقارب فيها الوزن النسبى للطاقة الإنتاجية المتاحة بهذه الصناعة، مع الوزن النسبى للاحتياجات الاستهلاكية من مخرجاتها، حيث تعد احتمالات نقل هذه المخرجات من أو إلى هذه المحافظات من الاحتمالات القليلة، وهو ما يجعلها تأتى فى مرحلة وسط من حيث أولويات التوسع المستقبلى فى هذه الصناعة، وتضم هذه المجموعة كل من: الإسكندرية/الشرقية/الفيوم/المنيا/أسيوط/أسوان/الوادى الجديد/البحر الأحمر...أما المجموعة الثانية فتشمل المحافظات التى يرتفع فيها الوزن النسبى للطاقة الإنتاجية المتاحة لهذه الصناعة عن الوزن النسبى للاحتياجات الاستهلاكية من مخرجاتها، حيث يعد نقل مخرجات هذه الصناعة من أى من محافظات هذه المجموعة إلى خارج مجموعتها من الاحتمالات الكبيرة، ومن ثم تأتى فى أولوية متأخرة من حيث التوسع المستقبلى فى هذه الصناعة. وتضم هذه المجموعة كل من: مطروح/ بورسعيد/ الإسماعيلية/ المنوفية/ السويس/ الجيزة/ سوهاج/ قنا/ سيناء...أما المجموعة الثالثة فتكون من المحافظات التى يقل فيها الوزن النسبى للطاقة الإنتاجية المتاحة لهذه الصناعة. عن الوزن النسبى للاحتياجات الاستهلاكية من مخرجاتها، وحيث تعد احتمالات نقل هذه المخرجات من خارج هذه المجموعة إلى أى من محافظاتها من الاحتمالات الكبيرة، فتأتى هذه

المحافظات فى مقدمة أولويات التوسع المستقبلى فى هذه الصناعة. وتشمل هذه المجموعة كل من: البحيرة/الغربية/كفر الشيخ/دمياط/القاهرة/بنى سويف/الأقصر.

(١٠) يعد دقيق القمح المدخل الأساسى فى تصنيع الكثير من السلع الغذائية وفى مقدمتها الخبز بنوعياته المختلفة، ثم المكرونة، والشعرية، والبسكويت، والفطائر، والحلويات وغيرها. ويقوم على تصنيع هذه المنتجات بعض الصناعات المتخصصة، والبعض الآخر من الصناعات متنوعة الإنتاج، والتى يغلب عليها وجود المرونة العالية فى تعديل طاقتها الإنتاجية وفقاً للاحتياجات من مخرجاتها، ومن ثم لا يتوقع أن تمثل مثل هذه الصناعات نقطة اختناق فى مسار مخرجاتها إلى المستهلك النهائى. فهناك صناعة الخبز والتى تشمل صناعة الخبز المنزلى الذى يصنع منزلياً بغرض الاستهلاك الذاتى للأسرة فى الريف والحضر. كما أن هناك صناعة الخبز البلدى المدعم، والذى يقوم على تصنيعه ما يقرب من ٢٢,٠ ألف مخبز يتواجد فى ملكية وحيازة القطاع الخاص نحو ٩٨% منها. كما يقوم نحو ٨٣% منها على تصنيع الرغيف البلدى التقليدى، بينما تقوم النسبة الباقية بإنتاج ما يعرف بالخبز الطباقى ذات الجودة الأعلى، والدعم الأقل. وتغطى هذه المخابز جميع محافظات ومراكز الجمهورية والكثير من القرى التابعة مع وجود الانحرافات فيما بين توزيعها النسبى بين المحافظات، والتوزيع النسبى للسكان، وبما قد يشير إلى التباين فى مستوى الخدمة المقدمة للمستهلك بمعيار عدد الأفراد بكل مخبز بالمحافظة، حيث يصل مستوى الخدمة على المستوى الكلى للمحافظات إلى نحو ٣٤٢٦ فرد/ مخبز فى عام ٢٠٠٨ .. إلا أن هناك من المحافظات التى يصل فيها هذا العدد إلى مستوى أقل بلغ – وعلى سبيل المثال نحو ٢١٤٤، ٢١٥٠، ٢٢٠٧، ٢٤٦٦، ٢٥٣٨، ٢٨٢٢، ٢٨٥٤ فرد/مخبز فى كل من محافظات القليوبية/المنيا/الإسماعيلية/أسيوط/مرسى مطروح/ودمياط/بنى سويف على الترتيب. كما أن هناك من المحافظات التى يصل فيها هذا العدد إلى مستوى مرتفع بلغ نحو ٨٤٠١٠٧٠٤٥،٥٥٩٣،٤٧٦٦،٤٦٤١ فرد/مخبز فى كل من بورسعيد/قنا/البحيرة/الفيوم/القاهرة على الترتيب. ومع ذلك فإن وجود المرونة الكافية فى الطاقة الإنتاجية المستغلة فى هذه المخابز استجابة للطلب على إنتاجها من الخبز، بجعز إمكانية تقليل الفوارق بين المحافظات من الاحتمالات القائمة من خلال التحكم فى حصص الدقيق المدعم الموزعة.

كذلك هناك صناعة الخبز الفينو، والشامى، والفطائر ومنتجات المخابز الأخرى، ومع غياب الإحصاءات الكاشفة عن تعداد هذه المنشآت (بالنسبة للدراسة الحالية)ن وطاقتها الإنتاجية المتاحة إلا أن الواقع المشاهد عمليا فى الأسواق المحلية لا يشير إلى وجود اختناقات أو عجز فى إنتاجها عن احتياجات السوق من هذه المنتجات، وبما يعكس وجود الطاقات الإنتاجية الكافية لمواجهة هذه الاحتياجات، خاصة مع وجود المرونة الكافية لهذه المنشآت فى تعديل طاقتها الإنتاجية المستغلة تبعاً للتغيرات فى حجم الطلب على إنتاجها من خلال تعديل عدد ورديات وساعات العمل بها. ويعد الإنتاج السنوى من منتجات هذه الصناعة خلال السنوات الثلاث ٢٠٠٦-٢٠٠٨ من المؤشرات الدالة على ذلك، حيث ازداد الإنتاج من هذه المنتجات (وباستثناء الخبز) من نحو ٣٩٧,٣ مليون جنيه فى عام ٢٠٠٦، ليصل إلى نحو ١٥٥٨,٨ مليون جنيه فى عام ٢٠٠٨، كما ازداد - وعلى سبيل المثال- الإنتاج الكمى من الحلويات الشامية من نحو ٤,٩٨٣ ألف طن إلى ٥٠,٧٠٧ ألف طن.

أما صناعة المكرونة والشعرية فتضم ٩١ مصنعاً وشركة منتجة موزعة على مختلف المحافظات وبطاقة إنتاجية بلغت نحو ٢٢٦,٢ ألف طن مع وجود فائض فى طاقتها الإنتاجية يقدر بنحو ١٠,٢% فى عام ٢٠٠٥، وازداد إنتاجها فى عام ٢٠٠٨ ليصل إلى نحو ٣٧٢,٢ ألف طن، وهى مؤشرات تعكس وجود الطاقات الإنتاجية الكافية لتلبية احتياجات السوق المحلى. وكذلك الحال أيضاً بالنسبة لصناعة البسكويت حيث يوجد ٣٧ منشأة تعمل بها وبطاقة إنتاجية بلغت نحو ١١٢,٥ ألف طن مع وجود فائض بها يمثل نحو ١٢,٠% تقريباً فى عام ٢٠٠٥، والتى ازداد إنتاجها ليصل إلى نحو ١٢٤,١ ألف طن فى عام ٢٠٠٨.

(١١) <u>وبالنسبة لإستخدامات القمح في صورته الخام</u> بالسوق المحلية فتكاد تنحصر في غالبيتها الإستهلاك البشري، حيث صغر الكميات المستخدمة منه كتقاوي، فضلاً عن غياب إستخداماته كأعلاف حيوانية وداجنية، وإن كان الفاقد منه يمثل نسبة تنال الإهتمام من البحث في أسبابه، ووسائل الإقلال منه. فلقد تراوحت الكميات المستخدمة منه كتقاوي خلال السنوات (٨٩/١٩٩٠-٢٠٠٧/٢٠٠٨) ما بين ١,١٨%، ١,٧١% من إجمالي الإستخدامات السنوية، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ١٢٧,٦ ألف طن خلال الفترة (١٩٨٩/١٩٩٠-١٩٩٣)، وأزداد ليصل إلى نحو ٢١٤,٨ ألف طن خلال السنوات (٢٠٠٤/٢٠٠٥-٢٠٠٧/٢٠٠٨)... ومن الطبيعي أن تتوقف كمية التقاوي المستخدمة على المساحة الأرضية المنزرعة، إلا

أن إتجاهات كل منها خلال السنوات المشار إليها تشير إلى زيادة الكميات المستخدمة بمعدل سنوي أكبر من المعدل السنوي لزيادة المساحة المنزرعة به، وبما يعكس تزايد معدل التقاوي المستخدمة للفدان، وهو ما قد يعزي إلى النقص في كمية التقاوي المنتقاة الموزعة على المنتجين، ولضعف دور جهاز الإرشاد الزراعي.

وبالنسبة للفاقد في الكميات المتداولة منه بالسوق المحلية فلقد درجت إحصاءات الميزان الغذائى بالمصادر الوطنية إلى تقديره بما نسبته ٤% تقريباً من إجمالي المعروض في السوق المحلية ومن ثم إرتفاع المتوسط السنوي للفاقد منه من نحو ٤٢٩,٢ ألف طن في الفترة (٨٩/١٩٩٠-٩٣/١٩٩٤) ليصل إلى نحو ٥٩٢,٥ألف طن خلال الفترة (٢٠٠٤/٢٠٠٥-٢٠٠٧/٢٠٠٨). ومع ذلك فقد تضمن الميزان الغذائى لعام ٢٠٠٨، تقدير هذا الفاقد بما يقرب من ١١% من المعروض بالسوق المحلية، وهو ما يطرح التساؤلات حول أسباب رفع هذه التقديرات؟ .. وأيا كانت الأسباب فإن وجود هذا الفاقد في حد ذاته، وأيا كان حجمه يعد من الجوانب الهامة للبحث والدراسة من قبل السياسة المستقبلية لإدارة هذه السوق.... أما بالنسبة لغياب إستخدام القمح كأعلاف حيوانية، فهو ما يعزي إلى الحوافز السعرية الممنوحة للمنتج الزراعي لتحفيزه على زيادة الإنتاج، ومن ثم الإرتفاع بسعره المحلي إلى مستويات أعلى عن أسعار بدائله العلفية.

وبالنسبة لإستخدامات القمح في أغراض الإستهلاك البشري فتتباين تقديراته بالمصادر الإحصائية الوطنية، فضلاً عن تباينها عن تقديرات المصادر الدولية المعنية. ويعزي التباين في تقديراته بين المصادر الوطنية إلى تباينها في تقدير الفاقد من المعروض بالقمح بالسوق، بينما يأتى التباين في تقديراته بين المصادر الوطنية، والمصادر الدولية المعنية (الفاو) إلى التباين في تقديرات الواردات المصرية منه، والإستخدامات الأخري غير البشرية، وبما ينعكس على تقدير الإستهلاك البشري منه.... ومع ذلك وفي إطار تقديرات الميزان الغذائي الصادر عن وزارة الزراعة للسنوات ٨٩/١٩٩٠-٢٠٠٧/٢٠٠٨، قدر الإستهلاك البشري من القمح بنحو ٩,٧١٧ مليون طن سنويا في المتوسط خلال الفترة (٨٩/١٩٩٠-٩٣/١٩٩٤)، وأزداد ليصل إلى نحو ١٠,٨٣٠ مليون طن سنويا في المتوسط خلال الفترة (٩٤/١٩٩٥-٩٨/١٩٩٩)، وإن أنخفض إلى نحو ١٠,٤٧١ مليون طن في المتوسط سنويا خلال الفترة (١٩٩٩/٢٠٠٠-٢٠٠٣/٢٠٠٤) مع دخول دقيق

الأذرة في صناعة الخبز البلدي المدعم، وعلى نحو ما سبق ذكره، ومع الوصول إلى النسب المستهدفة لخلط دقيق الأذرة، مع دقيق القمح أو الإقتراب منها في هذه الصناعة، أرتفع المتوسط السنوي للإستهلاك البشري من القمح في الفترة الأخيرة (٢٠٠٤/٢٠٠٥-٢٠٠٧/٢٠٠٨) من السنوات المشار إليها ليصل إلى نحو ١٣,٩٦٤ مليون طن، وحيث بلغ المتوسط السنوي لنصيب الفرد من الكميات المستخدمة نحو١٧٩,٦، ١٨,٣، ١٥٧,٣، ١٩١,٣ كجم في كل من الفترات الأربع المشار إليها، وعلى الترتيب، حيث يلاحظ إرتفاعه وبقدر ملحوظ خلال الفترة الأخيرة عنه في الفترات السابقة، وهو ما يعزي في جانب منه إلى إحتمالات أنخفاض نسبة خلط دقيق الأذرة مع دقيق القمح في صناعة الخبز المدعم، أو النقص في المعروض من توليفة السلع الغذائية الأخري البديلة لرغيف العيش في الوجبات الغذائية للمستهلك، من ناحية أخري، أو كليهما معاً، وهو ما يجعل منها مساراً من مسارات ترشيد الإستهلاك من حبوب القمح.

(١٢) أما عن الإستهلاك البشري من القمح في صورته المصنعة من السلع الغذائية، فتتضمن تقديرات الدراسة، وبمؤشرات تقريبية تقترب من الدقة، تقدير المستهلك منه في عام ٢٠٠٨ وفي صورة خبز بنحو ٩٦,٣% من إجمالي الإستهلاك البشري منه (٣٣,٤٣% خبز بالقطاع الريفي + ٥٠,٦٤% خبز بلدي مدعم +١٢,٢٤% خبز شامي وفينو، وهش)، بينما تأتى الإستخدامات الأخري في صورة مكرونة، وبسكويت، وفطائر وحلويات ومنتجات مخابز أخري وبنسبة تبلغ نحو ١,٩٧%، ٠,٩٨%، ٠,٧٤% على الترتيب. وحيث تشير هذه المؤشرات إلى أن صناعة الخبز، وإستهلاكه يعدان المحور الأساسي لترشيد الإستهلاك من حبوب القمح إلى جانب قنوات النقل والتخزين.

(١٣) مع وجود البدائل من الحبوب في تصنيع الخبز، وكذلك وجود البدائل للخبز في الوجبات الغذائية اليومية للمستهلك، وكذلك أيضاً، مع وجود التباين فيما بين هذه البدائل من حيث نسب إستخراج مكوناتها الغذائية النافعة، ومحتواها من عناصر غذائية وتكلفة كل منها، فإن كل ذلك يجعل من التباين بين هذه البدائل من حيث تكلفة وحدة المنفعة الغذائية، أمراً واقعا يفرض نفسه على الإختيار بين هذه البدائل سواء من منظور المستهلك بفئاته المختلفة أو منظور واضعى السياسات الغذائية ... وإذا كانت حبوب القمح، والأذرة الشامي، والأذرة الرفيعة تعد هى

البدائل المستخدمة في صناعة الخبز في مصر، فإن محتواها من سعرات حرارية وبروتين، ودهون يأتى بها في مراكز متقاربة من حيث محتواها، وأهميتها الغذائية، حيث تبلغ السعرات الحرارية لكل كيلو جرام من المكونات النافعة من كل من هذه البدائل الثلاث وعلى الترتيب نحو ٣٥٠١، ٣٦٧٨، ٣٦٠٨ سعراً، كما تبلغ نسبة البروتين بكل منها نحو ١١,٨%، ٧,٨%، ٨,٦% على الترتيب. أما نسبة محتواها من الدهون فتبلغ نحو ١,٣%، ٢,٦%، ٣,٥% في حالة كل من القمح، والأذرة الشامي، والأذرة الرفيعة على الترتيب. ومع وجود البدائل الثلاث في مراكز متقاربة إلا أن أولوياتها في صناعة الخبز قد تختلف من منظور محتواها الغذائي من عنصر ما إلى آخر، وفقا لما تشير إليه المؤشرات المذكورة، وهو ما يستوجب دراسة أفضل النسب للخلط بين هذه البدائل في صناعة الخبز سواء من منظور القيمة الغذائية أو منظور خواص المنتج النهائى، وذوق وطلب المستهلك... أما عن بدائل الخبز في الوجبات الغذائية اليومية للمستهلك المصري فيمكن حصرها في المكونات النافعة للمحاصيل النشوية الأخري من أرز، وبطاطس، وبطاطا، وقلقاس، والتى تأتى محتوياتها من سعرات حرارية، وبروتين، ودهون بالأرز في مركز مقارب للخبز من حيث محتواها الغذائى، حيث يتولد عن الكيلو جرام المستهلك منه نحو ٣٥٣١ سعراً حراريا. كما يحتوى على البروتين، والدهون بنسبة تبلغ ٧,٤%، ٠,٧% على الترتيب.. أما البدائل الثلاث الأخيرة من بطاطس، وقلقاس، وبطاطا فتأتى في مراكز متأخرة وبفارق واسع بعد الأرز حيث يحتوي الكيلو جرام المستهلك من كل منها وعلى الترتيب نحو ٧٧٧، ٦٠٦، ١٠٣٤ سعراً حرارياً، كما تحتوي على البروتين بنسبة ١,٦%، ٣,٠%، ١,٧% على التوالي، مع وجود الدهون بنسبة ٠,١٣% في البطاطس، وخلو كل من البطاطا، والقلقاس منها.، وهو ما يجعل من هذه البدائل الثلاث على مسافات بعيدة من مسار التفكير في إحلالها كبديل للخبز في الوجبة الغذائية للمستهلك (من منظور محتواها من المكونات المشار إليها)، بينما يعد الأرز هو السلعة الأقرب كبديل للخبز من الوجبات الغذائية.

وفي ضوء نمط الإستهلاك الغذائى للمستهلك المصري في عام ٢٠٠٨ تشير مؤشراته إلى أهمية رغيف الخبز في الوجبات الغذائية اليومية سواء من حيث مساهمته في المكتسبات الغذائية للمستهلك، أو إنفاقه على الغذاء، حيث تشير هذه المؤشرات إلى أن الإستهلاك الفردي اليومي من الخبز (ممثلاً في إستهلاكه من

القمح، والأذرة، والأذرة الرفيعة) بلغ ما نسبته ٢٨,١% من إجمالي الإستهلاك الكمي اليومي للفرد من السلع الغذائية. كما تشير نفس المؤشرات إلى أن المنافع الغذائية للمستهلك مقابل ذلك بلغت ما نسبته ٤٨,٢%، ٥٠,٩%، ١٦,١% من إجمالي السعرات الحرارية، والبروتين، والدهون المكتسبة من السلع الغذائية المكونة للوجبة الغذائية. ومع إضافة الإستهلاك اليومي للفرد من الأرز إلى إستهلاكه اليومي من الخبز، يصل نصيبه اليومي منهما إلى ما نسبته ٣٥,٨% من إجمالي الإستهلاك الكمي من السلع الغذائية، كما تصل المنافع الغذائية المكتسبة للمستهلك نسبة تصل إلى ٦١,٣%، ٦٠,٩%، ١٧,٧% من إجمالي السعرات الحرارية، والبروتين، والدهون المكتسبة من إجمالي السلع الغذائية المستهلكة، وحيث يقابل ذلك من جهة أخرى إنفاق المستهلك على إستهلاكه من الخبز، والأرز، النسبة الأقل من مجموع إنفاقه على الغذاء والتى بلغت نحو ١٦% تقريباً، بينما يأتى الإنفاق على السلع الغذائية الأخري ليمثل نحو ٨٤% من إنفاق المستهلك، مقابل منافع تصل إلى ٣٨,٧%، ٣٩,١%، ٨٢,٣% من السعرات الحرارية، والبروتين، والدهون المكتسبة من وجباته الغذائية.

(١٤) وفي سياق الإستهلاك البشري من القمح في مصر كثيراً ما يثار القول بأرتفاع متوسط نصيب الفرد من إستهلاك القمح في مصر بالقياس إلى نظيره على المستوي العالمي وفي دول أخري. ومع ما سبق الإشارة إليه من تباينات فيما بين المصادر الوطنية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في تقدير الإستهلاك من القمح (حيث خلص تقدير المنظمة الأخير إلى تقدير متوسط إستهلاك الفرد من عام ٢٠٠٧ بنحو ١٣٦,٦كجم وبما يقل عن تقدير المصدر الوطنى بنسبة تبلغ نحو ١٩,٥%)، فإن الإجابة على هذا التساؤل (وإستناداً على قياسات منظمة الأغذية والزراعة) تأتي بالإيجاب. حيث تشير مؤشرات نتائج الميزان الغذائى بمصدر منظمة الأغذية والزراعة على مستوي الدول والمجموعات الدولية المختلفة إلى صحة مقولة إرتفاع الإستهلاك الفردي من القمح في مصر عنه على المستوي العالمي، إلا أن لها أسبابها المرتبطة ببدائل تصنيع الحبز، وبالسلع الغذائية البديلة لرغيف الخبز في الوجبات الغذائية اليومية، فضلاً عن الأسباب المرتبطة بالسلع الغذائية البديلة لرغيف الخبز في الوجبات الغذائية اليومية، فضلاً عن الأسباب المرتبطة بالسلع الغذائية الأخري المكملة للوجبات الغذائية من سلع نباتية أخري،

ومنتجات حيوانية وأسماك.. كما يضاف إلى ذلك إرتفاع نسبة تمثيل مستهلكى الدول النامية والفقيرة من ذوي القدرات الضعيفة في التمكن من الحصول على الغذاء الكافي، في اجمالي المستهلكين على مستوي العالم، يجعل من الإستهلاك الفردي من القمح على المستوي العالمي عند مستوي منخفض، ومن ثم عدم ملائمته كمقياس جيد للمقارنة.

ومع ذلك فإن قياسات ومؤشرات الإستهلاك من القمح في مصر، ونسبة تمثيله في الوجبة الغذائية للمستهلك، وبالقياس إلى المؤشرات المماثلة في الدول الأخري تشير إلي:

(أ) الحاجة إلى مراجعة تقديرات الإنتاج المحلي من القمح وتقديرات الفاقد منه، ووجود نظام معلومات دقيق عن مصادر عرضه، وإستخداماته في السوق المحلية، (ب) أهمية البحث في زيادة الحبوب البديلة للقمح في تصنيع الخبز إلى جانب البحث في التوليفة المثلى للمزج بين هذه البدائل في هذه الصناعة والتى تحقق الجودة الملائمة لذوق ورغبات المستهلك، (ج) البحث في تغير نمط الإستهلاك الفردي من الحبوب والسلع الغذائية البديلة لرغيف الخبز في الوجبات الغذائية، يعد من المسارات التى يمكن أن تساعد على تخفيض الإستهلاك من القمح، (د) أن زيادة مستوي الدخول الفردية الحقيقية للمستهلك تساعد على زيادة الإستهلاك من السلع الغذائية البديلة للخبز، وغيرها من السلع الغذائية الأخري، مما يتوقع معه إنخفاض الإستهلاك الفردي والكلي من القمح.

(١٥) إن تقدير تكلفة كل من بدائل تصنيع الخبز، وكذلك بدائل الخبز في الوجبات الغذائية اليومية للمستهلك بمعيار المدخلات الزراعية من أرض، ومياه، ورأسمال واللازمة للحصول على مليون سعر حراري من كل من هذه البدائل تأتى بمحصول القمح منفرداً من حيث الأهمية في تصنيع رغيف الخبز بإعتباره البديل الوحيد في صناعة رغيف الخبز الذي يزرع كمحصول شتوي من ناحية إلى جانب حاجته القليلة إلى المياه (٢٠١,٢م٣/مليون سعر حراري).. أما الأذرة الشامي، والأذرة الرفيعة كبدائل في صناعة الخبز، وتزرع صيفى ونيلى فيأتى الأذرة الشامي في المركز الأول من منظور إحتياجاته من هذه المدخلات الثلاث، ثم يليه في ذلك الأذرة الرفيعة. أما محصول الأرز وكبديل للخبز في الوجبات الغذائية للمستهلك فيسبق غيره من البدائل الأخري (بطاطس، قلقاس، بطاطا) من منظور مدخل الأرض، ورأس المال، وإن كان يليها من منظور الحاجة إلى مياه الري.

(١٦) وبالنسبة لإدارة السوق المحلية، وعلى جانب الإنتاج المحلى من القمح، فإن زيادة الإنتاج بمعدلات متواصلة يعد هو الهدف الأساسي لهذه الإدارة، وهو ما يعنى في مضمونه زيادة المساحة المنزرعة بالقمح أو زيادة إنتاجيته أو كليهما معاً.. وهنا فإن دراسة العوامل الكاشفة عن فرص وحدود التوسع في زراعة القمح في محيط الأراضى الزراعية الحالية (من المنافسة مع المحاصيل الشتوية الأخري، والدورات الزراعية، وغيرها من العوامل الفنية، والإقتصادية الأخري) تشير جميعها إلى إمكانية التوسع في زراعته في مساحة إضافية تبلغ نحو ٢٠٠,١٥ ألف فدان مع تنفيذ دورة زراعية ثلاثية لمجموعة المحاصيل البقولية، لتصل بالمساحات المنزرعة به إلى نحو ٣٣٤٧,١٥ ألف فدان مقابل ٣١٤٧ ألف فدان في عام ٢٠٠٩. أما مع تنفيذ الدورة الزراعية الرباعية لمجموعة المحاصيل البقولية فيمكن التوسع في المساحات المنزرعة به في مساحة إضافية تبلغ نحو ٥٥٣,٧ ألف فدان لتصل المساحة المنزرعة به إلى تنحو ٣٧٠٠,٧ ألف فدان... إن زراعة المحاصيل البقولية في دورة زراعية ثلاثية أو رباعية أمر تفرضه أهمية زراعة هذه المحاصيل بغرض الحفاظ على وتحسين خواص التربة الزراعية ومحتواها من العناصر الغذائية للنبات.... أما التوسع في زراعة القمح من المساحات الإضافية المشار إليها فيتوقع أن يكون على حساب المساحات المنزرعة بمحصول البرسيم بإعتباره المحصول الرئيسى المنافس للقمح علي إستغلال الأراضى الزراعية، والأقرب في إستبداله مع القمح وفقا لمعيار تكلفة الفرصة البديلة عن غيره من المحاصيل الشتوية الأخري، فضلاً عن ضعف مبررات التخوف من نقص الأعلاف، وما لها من تأثيرات متوقعة على الإنتاج الحيواني.

أما عن فرص زيادة إنتاجية الأراضى المنزرعة بالقمح فهى تتواجد على الكثير من المسارات ويأتى في مقدمتها مسار التوسع في زراعة الأصناف المرتفعة الإنتاجية على حساب المساحة المنزرعة بالأصناف الأقل إنتاجية، كما أن هناك مسار توفير وتوزيع التقاوي المنتقاة على المزارعين لتشمل النسبة الأكبر من المساحة المنزرعة، كذلك هناك برامج ومشروعات تحسين خواص التربة الزراعية من مشروعات ري، وصرف زراعي، وتسوية بالليزر.. ألخ .. كما يبقى في النهاية برامج ومشروعات البحث العلمي التى يمكن أن تكشف نتائجها عن الإحتمالات الكبيرة لزيادة إنتاجية الأراضى المنزرعة بالقمح.

وبالنسبة لأدوات، وسياسات زيادة الإنتاج المحلى من القمح، فيمكن إيجازها فيما يلى:

- منح حافز سعري للإنتاج من القمح، والمتابعة الدائمة لشروط التجارة ما بين القمح، والبرسيم لضمان إستمرارية هذه الشروط لصالح القمح.
- مساندة تنفيذ الدورة الثلاثية أو الرباعية لمجموعة المحاصل البقولية بوضع وتنفيذ الضوابط الإدارية اللازمة على مستوي الأقاليم، والمناطق والقري المختلفة، وعلى نحو مماثل لما هو متبع حاليا في حالة محصول الأرز.
- دعم تقاوي القمح المنتقاة بغرض تحفيز المنتج الزراعي على التوسع فى إستخدامها، حتى إذا كان هذا الدعم خصماً من الحافز السعري المقرر على الإنتاج من القمح.
- الأخذ بنظام الزراعة التعاقدية ما بين الدولة، ومنتجى القمح لما لهذا النظام من المزايا أهمها معرفة وضمان زراعة المساحات المتعاقد عليها، وتقدير الإنتاج المتوقع قبل موسم الزراعة، مما يسهل من تقدير الإحتياجات المستقبلية من الأسواق الخارجية، فضلاً عن التقدير الأكثر دقة للإنتاج الفعلى بعد الإنتهاء من موسم الحصاد، ومن ثم تقدير توزيعاته بالسوق المحلية وفقا للقنوات المختلفة ..كما يضاف إلى ذلك إمكانية توزيع التقاوي المنتقاة من الأصناف مرتفعة الإنتاجية والمستهدف التوسع فى زراعتها فى أقاليم ومناطق معينة .
- ضبط وتوجيه إستغلال الأراضى الجديدة المستهدف إستصلاحها وإستزراعها، دون تركها للإستغلال العشوائي، ويبدأ ذلك بالتعاقد مع المستفدين من هذه الأراضى وبما لا يسمح بتجاوز المساحات المنزرعة بالمحاصيل المستديمة بها النسبة المماثلة لزراعتها بالأراضى المنزرعة حاليا، وتخصيص ما يقرب من ٥٠% من المساحة الأرضية المخصصة لزراعة المحاصيل الموسمية لزراعتها بمحصول القمح.
- إنشاء مجلس قومي للإدارة التكنولوجية لزراعات القمح، تقوم مهامة الأساسية على التنسيق بين مراكز البحث العلمي فى الزراعة المصرية(بالجامعات، وغيرها من المراكز المتخصصة)، والمؤسسات الأخري المعنية. مع إقتراح مشروعات بحثية، وتقديم ما يلزم من دعم حكومي لتنفيذها ثم المتابعة والتقييم المستمر للنتائج، وإتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لخروج النتائج المؤكدة إلى حيز التطبيق الميدانى، وتوسيع دائرة إستفادة منتجى القمح منها، وكذلك إستكشاف ما يواجه

الإنتاج الميدانى للقمح من مشاكل ومعوقات فى حاجة إلى حلول تكنولوجية، وطرحها فى مشروعات بحثية على المراكز المتخصصة.

- تنفيذ حملات توعية وإرشاد لمنتجى القمح تبدأ مع بداية التعاقد مع المنتجين الزراعيين وذلك بغرض الترويج لعملية التعاقد وزيادة المساحة المنزرعة، وحيث يلى ذلك توعية وإرشاد المنتج الزراعي بأساليب وطرق خدمة المحصول طوال موسم تواجده بالحقل.
- وسائل وأدوات أخري مساعدة غير مباشرة ، وهى الوسائل والأدوات اللازمة للحفاظ على وتحسين خواص التربة الزراعية، والتى لا يعد القمح بمفرده هو المستفيد منها، بل تستفيد منها جميع المحاصيل المنزرعة، ومن ثم فإن وجود برامج دورية لتنفيذ هذه الوسائل والأساليب سيؤدي بالتبعية إلى زيادة إنتاجية القمح بهذه الأراضى ...كذلك هناك أيضاً الوسائل والأساليب التى تفيد فى تحرير موارد زراعية أو إضافة الجديد منها والتى يمكن أن تستخدم فىالتوسع فى زراعة أي من المحاصيل ومن بينها القمح، ومن ثم فإذا ما وجدت البرامج والمشروعات التى تستهدف التوسع فى الأخذ بهذه الوسائل والأساليب فيتوقع أن يكون لها مرودها الملموس على تحرير أو إضافة موارد زراعية جديدة، ومن بين هذه البرامج والمشروعات – وعلى سبيل المثال – ما يهدف إلى تقليل الفاقد من المحاصيل الزراعية، وتلك التى تهدف إلى تصنيع الأعلاف من المخلفات والنواتج الثانوية للمحاصيل الزراعية، وذلك بخلاف مشروعات إستصلاح وإستزراع الأراضى الجديدة.

(١٧) وبالنسبة للإدارة على جانب المخزون والإستيراد. فمن المعلوم أن أهمية المخزون تأتى من أهمية تجنب ما قد يحدث من تقلبات فى الإنتاج المحلى من القمح، أو فى إنتاجه وأسعاره بالأسواق الدولية، ومن ثم تنظيم تدفقاته فى قنواته التوزيعية إلى المستهلك النهائى دون إختناقات ...كما أن للمخزون أيضاً تكاليفه، ومكاسبه أو خسائره المالية، ولذلك يأتى التساؤل عن حجم المخزون الملائم المستهدف الإحتفاظ به؟ ...وفى هذا الشأن درجت السياسات الحكومية المتتابعة على تحديد هذا المخزون بما يكفى الإحتياجات الإستهلاكية منه لفتره أربعة أشهر بإعتبارها كافية لتدبير النقص المحتمل فى المعروض منه بالسوق المحلية من الأسواق الخارجية ..وقد يمكن القبول بهذا المستوي من المخزون مع وجود التقلبات السنوية الحادة والمتقاربة فى الإنتاج بالسوق العالمية، وما يصاحب التعامل بها من مخاطر أخري،

إلا أن الدراسة الحالية قد تذهب بتقديرها إلى أبعد من ذلك وتقدير الحد الأدنى للمخزون منه بما يكفى الإستهلاك لفترة ستة أشهر، وذلك ليس بغرض التقليل من إحتمالات مواجهة المخاطر التى يمكن أن تنشأ فى السوق العالمية فقط، بل أيضاً بغرض منح المؤسسات الوطنية المعنية المرونة الكافية للأستفادة من التغيرات الناشئة بالأسواق الدولية للقمح، والتقليل من الخسائر، والإستفادة من المكاسب المحتملة المترتبة عليها.

إن الحفاظ على ثبات المخزون من القمح عند المستوي المستهدف، يتطلب إضافة كمية أخري إلى هذا المخزون تضاف على دورية ثابتة وبما يحول دون إنخفاضه عن المستوي المستهدف وحيث تحدد هذه الكمية وفقا لمعدل الإستهلاك اليومي من القمح، وطول الفترة الزمنية لوصول شحنات القمح المستوردة من الخارج من وقت التعاقد حتى الوصول إلى الميناء المحلى . وتبلغ هذه الكمية نحو ٥٢٥ ألف طن تستورد من الخارج، وتكرر دورية إستيرادها كل ٢٦ يوماً على مدار العام.

إن الوصول بمخزون القمح إلى ما يعادل إستهلاك أربعة أشهر يستلزم إضافات جديدة إلى السعات التخزينية المتواجدة حاليا، وبما يعادل ١٦% منها، وتزداد إلى ٨٢% إذا ما أستهدف زيادة مستوي المخزون إلى ما يعادل إستهلاك ستة أشهر.

إن كبر كمية الإستهلاك اليومي وبالتبعية السحب اليومي من المخزون، إنما يعنى أيضاً الإضافات الكبيرة الجديدة وبدورية متسارعة إلى مخزون ... ومن الطبيعى أن تدار دورة الإضافة إلى ، والسحب من المخزون وفقا للقاعدة المعروفة " ما يورد أولاً، يصرف أولاً" . ومن الطبيعى أيضاً سهولة تطبيق هذه القاعدة على مستوي المنشأة الواحدة، إلا أن تنفيذها على مستوي القطاع بما يشمله من مخازن، ومستودعات، وصوامع تخزين ومطاحن بالقطاع العام والخاص، والموزعة على العديد من الأقاليم والمناطق يستلزم وجود قدر كبير من التنسيق والتنظيم بين وحدات ومنشأت هذا القطاع. ويأتى على قمتها الهيئة العامة للسلع التموينية بإعتبارها المسئول الأول عن إستيراد القمح اللازم لصناعة الخبز البلدي، والذى تعد الواردات منه المصدر الأساسى للإضافات الدورية الجديدة إلى المخزون ..كما يتطلب هذا التنسيق والتنظيم أن يتوافر لدي الهيئة نظام المعلومات الكافى، والمتضمن لمعلومات يومية عن المخزون فى كل من وحدات ومنشآت هذا القطاع.

إن الهيئة العامة للسلع التموينية هى المشترى الوحيد للواردات من القمح اللازم لصناعة الخبز البلدي المدعم وفقا لنظام طرح المناقصات ثم البت فى العطاءات المطروحة من قبل الشركات الموردة للإختيار من بينها، والتى يتمثل أغلبها فى مجموعة من الشركات الخاصة والتى تعد فى حكم الوسيط ما بين المنتج الأجنبي، وهيئة السلع التموينية مقابل ما تحصل عليه من أرباح..إلا أن تعديل هذه السياسة بإنفراد الهيئة بالإتصال المباشر بالموردين في الأسواق الخارجية دون وسيط يمكنها من توفير ما يحصل عليه الوسطاء من أرباح، فضلاً عن ما يمكن تحقيقه من وفورات سعرية كبيرة سواء فى أسعار القمح، أو فى نولون الشحن، مع ما يوجد بها من تباينات شهرية وفيما بين الأسواق الدولية المختلفة بالسوق العالمية، وذلك من خلال المتابعة المستمرة للأسواق الدولية، وقد يمكنها من ذلك الإحتفاظ بمخزون كبير من القمح يسمح لها بالانتظار دون التعجل فى عقد الصفقات.

(١٨) وبالنسبة للإدارة على جانب إستخدامات القمح، فإن ترشيد الإستهلاك، وتقليل الفاقد منه فى أي من هذه الإستخدامات، وفى المراحل المختلفة لتداولة، وتوزيعة بالسوق يعد هدفها الأساسى ...فالنسبة للتقاوي المنتقاة يعد إنتاجها، وتوزيعها بالكميات الكافية لزراعة المساحات المستهدفة هو الهدف الأداري على هذا الجانب، وفى هذا الشأن تعد السياسة والأدوات المستخدمة حاليا كافية لتحقيق هذا الهدف بعد إستكمالها بالأدوات المساعدة على تجنب عزوف المنتج عن إستخدامها ..حيث تتولى الدولة حاليا مسئولية إنتاج وتوزيع التقاوي، وأدواتها فى ذلك مراكز البحوث والتجارب الزراعية والتعاقد مع كبار الزراع على زراعة تقاوي الإكثار، وفقا لمواصفات، وأسعار تشجيعية متعاقد عليها...وإذا كان الواقع الميدانى يكشف عن عزوف كثير من الزراع على إستخدامها وهو ما يعزي إلى المغالاة فى أسعارها فى بعض الحالات، او إلى ضعف معرفة المنتج الزراعي بأهميتها فى حالات أخري، مما يستلزم إستكمال السياسة والأدوات المستخدمة حاليا، بمراجعة تكاليف إنتاجها وعدم المغالاة فى أسعارها (أو دعمها)، وتفعيل دور الجهاز الإرشادي فى التعريف بأهميتها، وكذا إستكمال هذا الدور من خلال الأخذ بنظام الزراعة التعاقدية للقمح.

أما على جانب الإستخدام كأعلاف فإن وقف أو منع إستخدام القمح لهذا الغرض يعد (وفى ظل ظروف السوق المصرية) هو الهدف الإداري على هذا الجانب ...وتعد الأدارة المستخدمة حاليا لتحقيق هذا الهدف، والممثلة فى الموازنات السعرية بين القمح وبدائلة العلفية الأخري، والتى تجعل من هذه البدائل هى الأرخص والأفضل فى تغذية الحيوانات والدواجن من منظور المنتج، هى أداة ذات فاعلية فى تحقيق هذا الهدف.

وبالنسبة للفاقد فى الكميات المتداولة من القمح، فإن الأدوات الإدارية لتخفيضة والإقلال منه تتمثل فى الإستثمار لإستكمال النقص فى السعات التخزينية المطلوبة، وتطوير السعات التقليدية منها إلى جانب الإدارة الجيدة للمخازن والمستودعات والرقابة والمحاسبة على أداءها.

أما على جانب الإستهلاك البشري من القمح، والذي يعد المسار الرئيسي (وبحكم وزنة النسبي لترشيد وتوجيه الإستهلاك من القمح ولهدف إداري أساسى، فله أدواته الإدارية أيضاً، وفى مقدمتها الموازنات السعرية بأدواتها المختلفة، ما لم تتدخل السياسة الحكومية بأدوات أخري لتحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية معينة ... وهذا بهدف تحفيز المنتج الزراعي على زيادة الإنتاج من القمح، وحماية المستهلك والحفاظ على مستوي معيشته، جاءت السياسة الحكومية فى هذا الشأن منطوية على الفصل فيما بين أسعار المنتج الزراعي، وأسعار المستهلك حيث وجود الحوافز السعرية على الإنتاج، بينما جاء تقديم الدعم للمستهلك وإن كان على أساس إنتقائى للمنتجات المصنعة من القمح ..حيث هناك الدعم الحكومي للقمح المستخدم فى صناعة الخبز البلدي يهدف حماية والحفاظ على مستوي معيشة الفئات الفقيرة من السكان، كما أن هناك التعامل وفقا لاليات وأسعار السوق الحرة بالنسبة للقمح المستخدم فى صناعة الدقيق الفاخر ومنتجاته المصنعة، حيث يغيب الدعم الحكومي لهذه المنتجات، كما يغيب أيضاً بالنسبة لمستهلكي الريف المعتمدين على إنتاجهم الذاتى فى الإستهلاك من القمح.

هذا ومع وجود الدعم الحكومي لدقيق وصناعة الخبز البلدي، وتزايد الكميات المستخدمة منه ومع وجود التضخم، جاءت الزيادات المستمره فى تكلفة هذا الدعم والتى تعزي فى جانب منها وخلال السنوات (٢٠٠٣/٢٠٠٤ - ٢٠٠٧/٢٠٠٨) إلى الزيادة فى الكميات المستخدمة وبنسبة ٢٦,٥% منها ، بينما ساهمت الزيادة السعرية فى القمح بنسبة ٣٨,٥%، كما ساهمت العوامل الأخري بنسبة بلغت نحو

٣٥,٠% من هذه الزيادة ...ولقد شارك فى تزايد تكلفة هذا الدعم هامشية، وتثبيت سعر بيع الخبز البلدي لفترة طويلة، حيث أستقر سعر بيع الرغيف منه عند ٠,٠٥ جنية منذ عام ١٩٨٨ حتى الوقت المعاصر، ومن ثم تحمل هذا الدعم لكل عوامل التضخم داخل هذه الصناعة ..ومع تزايد تكلفة هذا الدعم جاءت السياسة المعنية بأدوات أخري بغرض تخفيض هذه التكلفة من بينها تخفيض وزن الرغيف ليصل إلى ١٠٠ جرام مقابل ١٣٠ جرام من قبل، وهى أداة وإن كانت تعنى في مضمونها زيادة السعر بنسبة تبلغ نحو ٣١,٥%، إلا أن هامشية سعر الرغيف فى تكلفته الحقيقية، وإستقراره لفترة طويلة يجعل من تأثير هذه الأداة على تخفيض الدعم غير ملموس ...ومع، وجود الدعم للدقيق المخصص لهذه الصناعة والذى وصل بسعره إلى مستوي أدنى وبكثير عن أسعار الدقيق الفاخر وكذلك عن أسعار البدائل العلفية الأخري للقمح، جاءت تسربات الدقيق إلى خارج هذه الصناعة إلى جانب – رداءة التصنيع وإستخدام رغيف العيش المصنع كأعلاف للحيوانات والداوجن.

وبغرض الإرتقاء بجودة الخبز البلدي المدعم، وتخفيض تكلفة هذا الدعم والإقلال من تسرب الدقيق والخبز المصنع إلى غير الغرض المخصص من أجله جاء الإتجاه نحو تحسين الجودة مقرونة بزيادة السعر وفيما يعرف بإنتاج الخبز الطباقى . كما سبق ذلك أيضاً الإتجاه إلى خلط دقيق الأذرة الشامي مع دقيق القمح بغرض تخفيض الكميات المستخدمة من القمح فى هذه الصناعة مع تخفيض تكلفة الدعم...ومع ذلك وعلى الرغم من الأهمية الإجتماعية لسياسة دعم الخبز البلدي، إلا أن نقطة الضعف بها تتركز فى ضعف إختيار المناطق والفئات الإجتماعية المستهدفة بهذا الدعم، حيث وجود تسربات كبيرة منه إلى فئات إجتماعية ومناطق أخري...حيث تبلغ التسربات من حصص الدقيق المخصصة لهذا الغرض ما نسبته ٦٣,٢% من هذه الحصص. وتتواجد أكبر نسبة من هذه التسربات فى محافظة القاهرة (٢٢,٧%) ثم يليها فى ذلك وعلى الترتيب كل من محافظات الجيزة، والإسكندرية، والقليوبية ثم محافظات الشرقية والدقهلية، والغربية، ثم باقى المحافظات بإستثناء محافظات أسيوط، وسوهاج، وقنا والتى يتواجد بها نقص فى الحصص الموزعة عليها عن الحصص التقديرية لإشباع حاجة المستهلكين الفقراء بها.

وفى إطار الإبقاء على الهدف الإجتماعي لسياسة دعم الخبز البلدي، وبغرض تخفيض التسربات منه إلى الفئات والمناطق غير المستهدفة، فإن مقترح تطوير الأدوات المستخدمة حاليا، والتى يمكن الأخذ بها كمشروعات تجريبية فى البداية، ثم

التوسع فى تطبيقها إذا ما كانت النتائج إيجابية، قد يكون مفيداً فـــى هـــذا الهـــدف، وهى:

- إستبدال الدعم العينى، بالدعم النقدي، إسترشاداً بالمعلومـــات المتاحـــة بالبطاقـــات التموينية عن الأسر المصرية، على أن يبدأ تنفيذ هـــذا المقتـــرح فـــى محافظـــات بورسعيد، والإسماعيلية، والسويس، والحدود حيث صغر أعداد ســـكانها وإمكانيـــة تحديد الأعداد المستهدفة.
- التوسع التدريجي فى إنتاج الخبز الطباقى على حساب الإنتاج مـــن الخبـــز البلـــدي العادي، على أن يبدأ تنفيذ هذه السياسة بالمحافظات التى يتواجد بها نسبة مرتفعـــة من تسربات الدقيق والخبز المدعم، مع البدء بهذا التدرج فى الأحياء والمدن الراقية داخل هذه المحافظات والتى يتواجد بها العدد الأقل من الفقراء.
- دعم الخبز المنتج، وليس دعم الدقيق المستخدم، وقد يكون لهذا المقتـــرح تـــأثيرة الإيجابى على تقليل أو وقف تسربات الدقيق إلى خارج هذه الصناعة ، إلا أنه يبقى فى المقابل التسربات المحتملة فى الإنتاج من الخبز المنتج، فضلاً عـــن إحتمـــالات إرتفاع أسعار مشتريات هيئة السلع التموينية من هذا الخبز وبما يفوق تكلفة دعـــم التسربات المتواجدة قبل الأخذ بهذه السياسة .....ولمواجهة مثل هذه الإحتمـــالات يقترح الإحتفاظ ببعض المخابز الحكومية لإستغلالها فى مواجهة مثل هذه الإحتمالات إن وجدت.
- تعديل نسبة إستخراج دقيق القمح أو تحسين سعر الخبز، حيث يمكن تعـــديل نســـبة إستخراج الدقيق إلى نسبة أعلى مماثلة للنسبة السابقة تنفيذها لمدة ٢٣ عاماً أبتداء من عام ١٩٥٧ حتى نهاية عام ١٩٨٧ والتى بلغت ٨٧,٥%، . أو تحسين ســـعر رغيف الخبز وفقا لمعدلات التضخم.
- الإلتزام بمزج دقيق الأذرة مع دقيق القمح فى هذه الصناعة بعد مراجعة نسب الخلط الجارية حاليا، وإختيار النسب الملائمة لتحقيق الجودة المطلوبة.

(١٩) فى ضوء توقعات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لأعداد السكان فى عامي ٢٠٢٠، ٢٠٣٠، والمقدرة بنحو ٩٠,٣٥٨ مليون فـــى العـــام الأول تـــزداد إلـــى ٩٩,٥٨٣ مليون فى عام ٢٠٣٠. وفى ظل فرضية زيادة الدخل الفـــردي الحقيقـــى خلال هذه السنوات بمعدل ٢%سنويا، وتقديرات المرونة الإنفاقية علـــى الحبـــوب والبالغة ٠,٤، تضمنت الدراسة تقدير الإستهلاك البشري المتوقع من القمح خـــلال عام ٢٠٢٠، بنحو ١٧,٤٢٦ مليون طن وتزداد لتصل إلى نحو ٢٠,٨٢٤ مليـــون

طن فى عام ٢٠٣٠، وذلك بغرض إستكشاف الأهمية النسبية للحاجة إلى إستصلاح وإستزراع أراضى جديدة بغرض التوسع فى زراعة القمح، وكذلك الحاجة إلى زيادة إنتاجية الأراضى المنزرعة به، وذلك بإفتراض إستغلال المساحة الإضافية للتوسع فى زراعة القمح فى محيط الأراضى الزراعية المتواجدة لتصل إلى نحو ٣٧٠١ ألف فدان مقابل ٣١٤٧ ألف فدان فى عام ٢٠٠٩، ومع ثبات مستوي إنتاجية الأرض المنزرعة به عند نفس المستوي السابق لها خلال السنوات (٢٠٠٤/٢٠٠٥-٢٠٠٧/٢٠٠٨) والبالغ نحو ٢,٧١٧ طن/فدان، حيث خلصت هذه الإفتراضات والتقديرات إلى النتائج الثابتة:

- إن التوسع فى زراعة القمح لتشمل المساحة الإضافية المشار إليها تساعد على الإبقاء على نسبة الإكتفاء الذاتى من القمح على ما هى عليه فى عام ٢٠٠٩(٥٧,٤%) حتى عام ٢٠٢٠، إلا أنها تنخفض لتصل إلى نحو ٤٨,٣% فى عام ٢٠٣٠.
- إن الحفاظ على نسبة الإكتفاء الذاتي في عام ٢٠٣٠، عند نفس مستواها في عام ٢٠٠٩ (٥٧,٤%) يمكن أن يتحقق مع:
  - زيادة إنتاجية الأراضى المنزرعة بالقمح بمعدل سنوي ٠,٨٥%

  أو
  - زيادة المساحة المنزرعة بالقمح بمساحة إضافية أخري سنوية تبلغ نحو ٣٥,٠ ألف فدان بالأراضى الجديدة، وبما يتطلب برنامج لإستصلاح هذه الأراضى وبمعدل سنوي يبلغ نحو ٨٤,٣ ألف فدان.

  أو
  - زيادة المساحة المنزرعة بالقمح بمساحة إضافية أخري سنوية تبلغ نحو ١٧,٥ألف فدان بالأراضى الجديدة مع برنامج لإستصلاح هذه الأراضى بمعدل سنوي ٤٢,٢ ألف فدان، وزيادة إنتاجية الأراضى المنزرعة بالقمح بمعدل سنوي يبلغ نحو ٠,٤%.
- إن الإرتفاع بنسبة الإكتفاء الذاتي من القمح لتصل إلى نحو ٧٥% في عام ٢٠٣٠ يمكن تحقيقه مع:
  - زيادة إنتاجية الأراضى المنزرعة بالقمح بمعدل سنوي ٢,٢٣%.

  أو

- زيادة المساحة المنزرعة بالقمح بمساحة إضافية سنوية أخرى تبلغ نحو ١٠٢,٤ ألف فدان مع برنامج لإستصلاح الأراضى الجديدة بمعدل سنوي يبلغ نحو ٢٤٦,٧ ألف فدان.

أو

- زيادة إنتاجية الأراضى المنزرعة بالقمح بمساحة إضافية أخري تبلغ نحو ٥١,٢ ألف فدان سنويا مع برنامج لإستصلاح الأراضى الجديدة بمعدل سنوي ١٢٣,٤ ألف فدان. وزيادة إنتاجية الأراضى المنزرعة بالقمح بمعدل سنوي يبلغ نحو ١%.

وفي ضوء هذه التوقعات يمكن أن يستخلص

- تواضع هدف الحفاظ على نسبة الإكتفاء الذاتى في عام ٢٠٠٣ عند نفس مستواها في عام ٢٠٠٩. مع تواضع الإمكانيات اللازمة لذلك، وتوقع توافرها بمستويات أعلى.
- إن الإرتفاع بنسبة الإكتفاء الذاتى من القمح لتصل إلى نحو ٧٥% في عام ٢٠٣٠ يصعب الركون في تحقيقه على مسار إستصلاح الأراضى الجديدة بمفرده، أو مسار النهوض بإنتاجية الأراضى المنزرعة بالقمح بمفردها لما يواجه ذلك من قيود مالية، ومائية، بل أن المزج بين كل المسارين يعد المسار العملى والإقتصادي لتحقيق هذا الهدف.

المراجع ومصادر البيانات

أولاً : مراجع باللغة العربية:

أ- الكتب والدوريات (الهيئات والمؤسسات)

١- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الموقع الإلكتروني، القاهرة.

- إحصاءات النقل، والإتصالات، والموانى البحرية.
- الإحصاء الصناعى السلعى، اعداد مختلفة (للسنوات ٢٠٠٦)، القاهرة.
- الكتاب الاحصائى السنوى، القاهرة، أكتوبر ٢٠١٠.
- النشرة السنوية لنشاط نقل البضائع في قطاع النقل النهرى، القاهرة .
- دراسات غذائية، صناعة البسكويت.
- دراسات غذائية، صناعة الخبز البلدى المدعم.
- دراسات غذائية، القمح.
- دراسات غذائية، صناعة المكرونة والشعرية.
- صناعة طحن الغلال للسنوات (٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٤/٢٠٠٥)، القاهرة.
- نشرة الرى والموارد المائية، القاهرة، ديسمبر ٢٠٠٥.

٢- الشركة القابضة للصناعات الغذائية، الموقع الإلكترونى.

٣- طارق نويره (دكتور): تطور نظام دعم رغيف الخبز البلدى في مصر، مجلة الجمعية المصرية للاقتصاديين الزراعين، القاهرة، ٢٠٠٥.

٤- على عبد الرحمن (دكتور)، وآخر : السعة التخزينية الحالية والمستقبلية للقمح والدقيق في مصر، المؤتمر الثالث عشر للإقتصاديين الزراعين، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى، القاهرة، ٢٠٠٥.

٥- معهد التخطيط القومى، أولويات زراعة المحاصيل الأكثر استهلاكيا للمياه، وسياسات وأدوات تنفيذها، قضايا التخطيط والتنمية (العدد ٢١٣)، القاهرة، فبراير ٢٠٠٩.

٦- معهد التخطيط القومى، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠.

٧- معهد التخطيط القومى، قياس إستجابة مجتمع المنتجين الزراعين للسياسات الزراعية، قضايا التخطيط والتنمية (العدد ١٤٧)، القاهرة، مارس ٢٠٠٢.

٨- معهد التخطيط القومى، مخاطر الأسواق الدولية للسلع الغذائية الإستراتيجية، قضايا التخطيط والتنمية، العدد (١٧٨)، القاهرة، يوليو ٢٠٠٤.

٩- منظمة الأغذية والزراعة (الأمم المتحدة)، حالة أسواق السلع الزراعية عام ٢٠٠٩.

١٠- وزارة التجارة والصناعة، الهيئة العامة للسلع التموينية، بيانات غير منشورة، القاهرة.

١١- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى

- قطاع الشئون الأقتصادية، تقديرات الميزان الغذائى لعام ٢٠٠٨، القاهرة.
- قطاع الشئون الأقتصادية، نشرة الإقتصاد الزراعى (أعداد مختلفة)، القاهرة.

ثانيا: مراجع باللغة الانجليزية:

1- F.A.O, Agribusiness hand book , wheat flour, 2003.
2- F.A.O, Crop prospects and food situation no..4, 2006, 2010.
3- IFPRI. WHEAT policy reform in Egypt Washington, D.C.
4- Ministry of Agriculture Agricultural policy Reform, cairo, May, 1999.
5- World food program, Global farinas markets trends.
6- www- Empirical analysis of food.
7- www. F.A.O stat, Commodity Balance sheets.
8- www. Spectrum commodities. Com wheat htmi.

فهرس قضايا التخطيط والتنمية

م	العنوان	التاريخ
١	دراسة الهيكل الاقليمى للعمالة فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية	ديسمبر ١٩٧٧
٢		
٣	الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	أبريل ١٩٧٨
٤	دراسة تحليلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	يوليو ١٩٧٨
٥	دراسة اقتصادية فنية لأفاق صناعة الأسمدة والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية حتى عام ١٩٨٥	أبريل ١٩٧٨
٦	التغذية والتنمية الزراعية فى البلاد العربية	أكتوبر ١٩٧٨
٧	تطوير التجارة وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسلبيات مواجهته (١٩٧٠/٦٩ – ١٩٧٥)	أكتوبر ١٩٧٨
٨	Improving the position of third world countries in the international cotton Economy.	June 1979
٩	دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (١٩٧٠ ١٩٧٦)	أغسطس ١٩٧٩
١٠	حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرون	فبراير ١٩٨٠
١١	تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية فى جمهورية مصر العربية	مارس ١٩٨٠
١٢	دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر (١٩٧٠/٧١-١٩٧٨)	مارس ١٩٨٠
١٣	تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها	يوليو ١٩٨٠
١٤	التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثة أجزاء)	يوليو ١٩٨٠
١٥	A study on Development of Egyptian National fleet/	June 1985
١٦	الأنفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠ – ١٩٧٩	ابريل ١٩٨١
١٧	الأبعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرى المصرية	يونيو ١٩٨١
١٨	الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية (التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر	يوليو ١٩٨١
١٩	ترشيد الإدارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الأجنبية	ديسمبر ١٩٨١
٢٠	الصناعات التحويلية فى المصرى. (ثلاثة أجزاء)	أبريل ١٩٨٢
٢١	التنمية الزراعية فى مصر (جزئين)	سبتمبر ١٩٨٢
٢٢	مشاكل إنتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها	أكتوبر ١٩٨٣

٢٣	دور القطاع الخاص فى التنمية	نوفمبر ١٩٨٣
٢٤	تطوير معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها على السياسات الزراعية فى مصر	مارس ١٩٨٥
٢٥	البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى	أكتوبر ١٩٨٥
٢٦	تقييم الاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا	أكتوبر ١٩٨٥
٢٧	سياسات وإمكانيات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية	نوفمبر ١٩٨٥
٢٨	الأنفاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر	نوفمبر ١٩٨٥
٢٩	دراسة تمهيدية لاستكشاف أفاق الاستثمار الصناعى فى إطار التكامل بين مصر والسودان	نوفمبر ١٩٨٥
٣٠	دراسة تحليلية عن تطوير الاستثمار فى ج.م.ع مع الإشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى	ديسمبر ١٩٨٥
٣١	دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الأساليب الفنية للإنتاج فى مصر (جزئين)	ديسمبر ١٩٨٥
٣٢	حدود وإمكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومى	يوليو ١٩٨٦
٣٣	التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية	يوليو ١٩٨٦
٣٤	مدى إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح	يوليو ١٩٨٦
٣٥	Integrated Methodology for Energy planning in Egypy.	Sep, 1986
٣٦	الملامح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها	نوفمبر ١٩٨٦
٣٧	دراسة بعنوان مشكلات صناعة الألبان فى مصر	مارس ١٩٨٨
٣٨	دراسة بعنوان أفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية	مارس ١٩٨٨
٣٩	تقدير الإيجار الاقتصادى للأراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الاقليمى لجمهورية مصر العربية عامى ١٩٨٥/٨٠	مارس ١٩٨٨
٤٠	السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وأثارها الاقتصادية	يونيو ١٩٨٨
٤١	بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنميته	أكتوبر ١٩٨٨
٤٢	نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيد والإلغاء	أكتوبر ١٩٨٨

٤٣	دور الصناعات الصغيرة فى التنمية دراسة استطلاعية لدورها الاستيعاب العمالى	أكتوبر ١٩٨٨
٤٤	دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة	أكتوبر ١٩٨٨
٤٥	الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	فبراير ١٩٨٩
٤٦	إمكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى الإيرادات العامة للدول فى مصر	فبراير ١٩٨٩
٤٧	مدى إمكانية تحقيق ذاتى من السكر	سبتمبر ١٩٨٩
٤٨	دراسة تحليلية لاثار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير وتنمية القطاع الزراعى	فبراير ١٩٩٠
٤٩	الإنتاجية والأجور والأسعار الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر	مارس ١٩٩٠
٥٠	المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الأحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية	مارس ١٩٩٠
٥١	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرية للمرحلة الأولى	مايو ١٩٩٠
٥٢	بحث صناعة السكر وإمكانية تصنيع المعدات الرأسمالية فى مصر	سبتمبر ١٩٩٠
٥٣	بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى	سبتمبر ١٩٩٠
٥٤	التخهطيط الاجتماعى والإنتاجية	أكتوبر ١٩٩٠
٥٥	مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الأراضى والمياه والطاقة	أكتوبر ١٩٩٠
٥٦	دراسات تطبيقية لبعض قضايا الإنتاجية فى الاقتصاد المصرى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٧	بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٨	بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٩	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرى(مرحلة ثانية	نوفمبر ١٩٩٠
٦٠	بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية	ديسمبر ١٩٩٠
٦١	الإمكانيات والأفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الإنتاج والتوزيع	يناير ١٩٩١

٦٢	إمكانية التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى	يناير ١٩٩١
٦٣	دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى	أبريل ١٩٩١
٦٤	بعض القطاعات الإنتاجية والخدميه بمحافظة مطروح(جزئين) الجزء الأول: القطاعات الإنتاجية	أكتوبر ١٩٩١
٦٥	مستقبل إنتاج الزيوت فى مصر	أكتوبر ١٩٩١
٦٦	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الأول) الأسس والدراسات النظرية	أكتوبر ١٩٩١
٦٦	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية	أكتوبر ١٩٩١
٦٧	خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى	ديسمبر ١٩٩١
٦٨	ميكنة الأنشطة والخدمات فى مركز التوثيق والنشر	ديسمبر ١٩٩١
٦٩	إدارة الطاقة فى مصر فى ضوء أزمة الخليج وانعكاساتها جوليا وإقليميا ومحليا	يناير ١٩٩٢
٧٠	واقع آفاق التنمية فى محافظات الوادى الجديد	يناير ١٩٩٢
٧١	انعكاسات أزمة الخليج(١٩٩١/٩٠) على الاقتصاد المصرى	يناير ١٩٩٢
٧٢	الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى	مايو ١٩٩٢
٧٣	خبرات التنمية فى الدول الأسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها فى مصر	يوليو ١٩٩٢
٧٤	بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية	سبتمبر ١٩٩٢
٧٥	تطوير مناهج التخطيط وادارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة	سبتمبر ١٩٩٢
٧٦	السياسات النقدية فى مصر خلال الثمانينات " المرحلة الاولى" ميكانيكية وفاعلية السياسة النقدية فى الجانب المالى والاقتصادى المصرى	سبتمبر ١٩٩٢
٧٧	التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة	يناير ١٩٩٣
٧٨	احتياجات المرحلة المقبلة للأقتصاد المصرى ونماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التأشيرى المرحلة الاولى	يناير ١٩٩٣
٧٩	بعض قضايا التصنيع فى مصر منظور تنموى تكنولوجى	مايو ١٩٩٣

٨٠	تقويم التعليم الاساسى فى مصر	مايو ١٩٩٣
٨١	الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الاجنبى على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصرى	مايو ١٩٩٣
٨٢	He Current development in the methodology and applications of operations research obstacles and prospects in developing countries	Nov 1993
٨٣	الآثار البيئية الزراعية	نوفمبر ١٩٩٣
٨٤	تقييم البرامج للنهوض بالإنتاجية الزراعية	ديسمبر ١٩٩٣
٨٥	اثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقة	يناير ١٩٩٤
٨٦	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى " المرحلة الاولى"	يونيو ١٩٩٤
٨٧	الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات فى ج.م.ع (دراسة ميدانية عن زلزال أكتوبر ١٩٩٢ فى مدينة السلام)	سبتمبر ١٩٩٤
٨٨	تحرير القطاع الصناعى العام فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية	سبتمبر ١٩٩٤
٨٩	استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسة الإصلاح الاقتصادى بمصر (مجلدان)	سبتمبر ١٩٩٤
٩٠	واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويره	نوفمبر ١٩٩٤
٩١	تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وافق تطويرها	ديسمبر ١٩٩٤
٩٢	دور الدولة فى القطاع الزراعى فى مرحلة التحرير الاقتصادى	ديسمبر ١٩٩٤
٩٣	الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعى المصرى فى ظل الإصلاح الأقتصادى	يناير ١٩٩٥
٩٤	مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثانية)	فبراير ١٩٩٥
٩٥	السياسات القطاعية فى ظل التكيف الهيكلى	أبريل ١٩٩٥
٩٦	الموازنة العامة للدولة فى ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادى	يونية ١٩٩٥
٩٧	المستجدات العالمية (الجات وأوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية (دراسة حالة مصر)	أغسطس ١٩٩٥
٩٨	تقييم البدائل الإجرائية لتوسع قاعدة الملكية فى قطاع الأعمال العام	يناير ١٩٩٦
٩٩	أثر التكتلات الأقتصادية الدولية على قطاع الزراعى	يناير ١٩٩٦
١٠٠	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثالثة)	مايو ١٩٩٦

١٠١	دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظات الحدود	مايو ١٩٩٦
١٠٢	التعليم الثانوى فى مصر: واقعة ومشاكله واتجاهات تطويره	مايو ١٩٩٦
١٠٣	التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية: المتطلبات والسياسات	سبتمبر ١٩٩٦
١٠٤	دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات	أكتوبر ١٩٩٦
١٠٥	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة لأطراد التنمية (المرحلة الأولى)	نوفمبر ١٩٩٦
١٠٦	المنظمات غير الحكومية والتنمية فى مصر (دراسة حالات)	ديسمبر ١٩٩٦
١٠٧	الابعاد البيئية المستدامة فى مصر	ديسمبر ١٩٩٦
١٠٨	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى: مصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	مارس ١٩٩٧
١٠٩	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	أغسطس ١٩٩٧
١١٠	ملامح الصناعة المصرية فى ظل العوامل الرئيسية المؤثرة فى مطلع القرن الحادى والعشرين	ديسمبر ١٩٩٧
١١١	آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من اجل تنمية ريفية مستدامة فى مصر	فبراير ١٩٩٨
١١٢	الزراعة المصرية والسياسية الزراعية فى اطار نظام السوق الحرة	فبراير ١٩٩٨
١١٣	الزراعة المصرية فى مواجهة القرن الواحد والعشرين	فبراير ١٩٩٨
١١٤	التعاون بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مايو ١٩٩٨
١١٥	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة بطـرد التنميـة (المرحلة الثالثة)	يونيو ١٩٩٨
١١٦	حول أهم التحديات الاجتماعية فى مواجهة القرن٢١	يونية ١٩٩٨
١١٧	محددات الطاقة الادخارية فى مصر دراسة نظرية وتطبيقية	يونية ١٩٩٨
١١٨	تصور حول تطوير نظام المعلومات الزراعية	يوليو ١٩٩٨
١١٩	التوقعات المستقبلية لإمكانيات الاستصلاح والاستزراع بجنوب الوادى	سبتمبر ١٩٩٨
١٢٠	استراتيجية استغلال البعد الحيزى فى مصر فى ظل الاصلاح الاقتصادى	ديسمبر ١٩٩٨
١٢١	حولت الى مذكرة خارجية رقم (١٦٠١)	ديسمبر ١٩٩٨

١٢٢	Artificial Neural Networks Usage For Underground Water storage & River Nile in Toshoku Area	ديسمبر ١٩٩٨
١٢٣	بناء وتطبيق نموذج متعدد القطاعات للتخطيط التأشيرى فى مصر	ديسمبر ١٩٩٨
١٢٤	اقتصاديات القطاع السياحى فى مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومى	ديسمبر١٩٩٨
١٢٥	تحديات التنمية الراهنة فى بعض محافظات جنوب مصر	فبراير ١٩٩٩
١٢٦	الآفاق والإمكانيات التكنولوجية فى الزراعة المصرية	سبتمبر ١٩٩٩
١٢٧	ادارة التجارة الخارجية فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى	سبتمبر ١٩٩٩
١٢٨	قواعد ونظم معلومات التفاوض فى المجالات المختلفة	سبتمبر ١٩٩٩
١٢٩	اتجاهات تطوير نموذج لاختيار السياسات الاقتصادية للاقتصاد المصرى	يناير ٢٠٠٠
١٣٠	دراسة الفجوة النوعية لقوة العمل فى محافظات مصر وتطورها خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٦	يناير ٢٠٠٠
١٣١	التعليم الفنى وتحديات القرن الحادى والعشرون	يناير ٢٠٠٠
١٣٢	أنماط الاستيطان فى منطقة جنوب الوادى " توشكى "	يونيو ٢٠٠٠
١٣٣	فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعات دول الكوميسا	يونيو ٢٠٠٠
١٣٤	الإعاقة والتنمية فى مصر	يونيو ٢٠٠٠
١٣٥	تقويم رياض الأطفال فى القاهرة الكبرى	يناير ٢٠٠١
١٣٦	الجمعيات الأهلية وآوليات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية	يناير ٢٠٠١
١٣٧	أفاق ومستقبل التعاون الزراعى فى المرحلة القادمة	يناير ٢٠٠١
١٣٨	تقويم التعليم الصحى الفنى فى مصر	يناير ٢٠٠١
١٣٩	منهجية جديدة للإستخدام الأمثل للمياه فى مصر مع التركيز على مياه الرى الزراعى مرحلة أولى	يناير ٢٠٠١
١٤٠	التعاون الإقتصادى المصرى الدولى _ دراسة بعض حالات الشراكه	يناير ٢٠٠١
١٤١	تصنيف وترتيب المدن المصرية(حسب بيانات تعداد ١٩٩٦)	يناير ٢٠٠١
١٤٢	الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية	يناير ٢٠٠١
١٤٣	سبل تنمية الصادرات من الخضر	ديسمبر ٢٠٠١
١٤٤	تحديد الاحتياجات التدريبية لمعلمى المرحلة الثانوية	ديسمبر ٢٠٠١
١٤٥	التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزى والمحافظات	فبراير ٢٠٠٢

١٤٦	اثر البعد المؤسسى والمعوقات الإدارية والتسويق على تنمية الصادرات الصناعية المصرية	مارس ٢٠٠٢
١٤٧	قياس استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية	مارس ٢٠٠٢
١٤٨	تطوير منهجية جديدة لحساب الاستخدام الأمثل للمياه فى مصر (مرحلة ثانية)	مارس ٢٠٠٢
١٤٩	رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الإقتصادى المصرى الخارجى" الجزء الأول" حلفية أساسية "	مارس ٢٠٠٢
١٥٠	المشاركة الشعبية ودورها فى تعاظم أهداف خطط التنمية المعاصرة المحلية الريفية والحضرية	ابريل ٢٠٠٢
١٥١	تقدير مصفوفة حسابات اجتماعية للإقتصاد المصرى عام ١٩٩٨ – ١٩٩٩	أبريل ٢٠٠٢
١٥٢	الأشكال التنظيمية وصيغ وأليات تفعيل المشاركة فى عمليات التخطيط على مستوى القطاع الزراعى	يوليو ٢٠٠٢
١٥٣	نحو استراتيجية للاستفادة من التجارة الإلكترونية فى مصر	يوليو ٢٠٠٢
١٥٤	صناعة الأغذية والمنتجات الجلدية فى مصر (الواقع والمستقبل	يوليو ٢٠٠٢
١٥٥	تقدير الاحتياجات التمويلية لتطوير التعليم ما قبل الجامعى وفقا لاستراتيجية متعددة الأبعاد	يوليو ٢٠٠٢
١٥٦	الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة المرية وأولوياتها على مستوى المحافظات	يوليو ٢٠٠٢
١٥٧	موقف مصر فى التجمعات الإقليمية	يوليو ٢٠٠٢
١٥٨	إدارة الدين العام المحلى وتمويل الاستثمارات العامة فى مصر	يوليو ٢٠٠٢
١٥٩	التأمين الصحى فى واقع النظام الصحى المعاصر	يوليو ٢٠٠٢
١٦٠	تطبيق الشبكات العصبية فى قطاع الزراعة	يوليو ٢٠٠٢
١٦١	الإنتاج والصادرات المصرية من مجمدات وعصائر الخضر والفاكهة ومقترحات زيادة القدرة التنافسية لها بالأسواق المحلية والعالمية	يوليو ٢٠٠٢
١٦٢	تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية	يناير ٢٠٠٣
١٦٣	تقييم وتحسين أداء بعض المرافق " مياه الشرب والصرف الصحى"	يوليو ٢٠٠٣
١٦٤	تصورات حول خصخصة بعض مرافق الخدمات العامة	يوليو ٢٠٠٣
١٦٥	تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم العالى " دراسة نظرية تحليلية ميدانية "	يوليو ٢٠٠٣

١٦٦	دراسة أهمية الآثار البيئية للأنشطة السياحة فى محافظة البحر الأحمر " بالتركيز على مدينة الغردقة"	يوليو ٢٠٠٣
١٦٧	العوامل المحددة للنمو الاقتصادى فى الفكر النظرى وواقع الاقتصاد المصرى	يوليو ٢٠٠٣
١٦٨	العدالة فى توزيع ثمار التنمية فى بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية فى محافظات مصر " دراسة تحليلية"	يوليو ٢٠٠٣
١٦٩	تقييم وتحسين جودة أداء بعض الخدمات العامة لقطاعى التعليم والصحة باستخدام شبكات الأعمال	يوليو ٢٠٠٣
١٧٠	دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ اليها	يوليو ٢٠٠٣
١٧١	أولويات الاستثمار فى قطاع الزراعة	يوليو ٢٠٠٣
١٧٢	دراسة ميدانية للمشاكل والمعوقات التى تواجه صناعة الأحذية الجديدة فى مصر " التطبيق على محافظة القاهرة ومدينة العاشر من رمضان"	يوليو ٢٠٠٣
١٧٣	قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمى والقومى والمحلى	يوليو ٢٠٠٣
١٧٤	بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية " القضايا والمعوقات الحاكمة"	يوليو ٢٠٠٣
١٧٥	بناء قواعد التقدم التكنولوجى فى الصناعة المصرية من منظور مداخل التنافسية والتشغيل والتركيب القطاعى	يوليو ٢٠٠٤
١٧٦	استراتيجية قومية مقترحة للإدارة المتكاملة للمخلفات الخطرة فى مصر	يوليو ٢٠٠٤
١٧٧	تحسين الجودة الشاملة لبعض مجالات اقطاع الصحى	يوليو ٢٠٠٤
١٧٨	مخاطر الأسواق الدولية للسلع الغذائية للسلع الغذائية الاستراتيجية وإمكانيات وسياسات وأدوات مواجهتها	يوليو ٢٠٠٤
١٧٩	إمكانيات وأثار قيام منطقة حره بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية والمناطق الصناعية المؤهلة (ودروس مستفادة للاقتصاد المصرى)	يوليو ٢٠٠٤
١٨٠	نحو هواء نظيف لمدينة عملاقة	يوليو ٢٠٠٤
١٨١	تحديد الاحتياجات بقاعات الصرف – التعليم ما قبل الجامعى – التعليم العالى (عدد خاص)	يوليو ٢٠٠٤
١٨٢	تحديد الاحتياجات بقطاعى الصرف الصحى والطرق والكبارى لمواجهة العشوائيات(عدد خاص)	يوليو ٢٠٠٤
١٨٣	خصائص ومتغيرات السوق المصرى _ دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الأول " الإطار النظرى والتحليلى "	يناير ٢٠٠٥
١٨٤	خصائص ومتغيرات السوق المصرى (دراسة تحليلية لبعض الأسواق	يناير ٢٠٠٥

	المصرية) الجزء الثانى: الإطار التطبيقى " سوق الخدمات التعليمية – سوق الخدمات السياحة – سوق البرمجيات"	
١٨٥	خصائص ومتغيرات السوق المصرى (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الثالث: الإطار التطبيقى " يوق الأدوية – سوق السلع الغذائية والزراعية – سوق حديد التسليح والأسمنت"	يناير ٢٠٠٥
١٨٦	الملكية الفكرية والتنمية فى مصر	أغسطس ٢٠٠٥
١٨٧	تقدير الطلب على العمالة – قوة العمل – البطالة فى ظل سيناريوهات بديلة	يونية ٢٠٠٦
١٨٨	الحاسبات الإقليمية كمدخل للامركزية المالية	يونية ٢٠٠٦
١٨٩	المعاشات والتأمينات فى جمهورية مصر العربية (الواقع وإمكانيات التطوير)	يونيه ٢٠٠٦
١٩٠	بعض القضايا المتصلة بالصادرات(دراسة حالة الصناعات الكيماوية)	يونيه ٢٠٠٦
١٩١	مشروع تنمية جنوب الوادى " توشكى " بين الأهداف والإنجازات	يونية ٢٠٠٦
١٩٢	اللامركزية كمدخل لمواجهة بعض القضايا البيئية فى مصر (التوزيع الاقليمى للاستثمارات الحكومية وارتباطها ببعض قضايا البيئة)	يونية ٢٠٠٦
١٩٣	نحو تطبيق نظام الإدارة البيئية (الأيزو ١٤٠٠٠) " على معهد التخطيط القومى" كنموذج لمؤسسة بحثية حكومية	يونية ٢٠٠٦
١٩٤	تكاليف تحقيق أهداف الألفية الثالثة بمصر	يونية ٢٠٠٦
١٩٥	السوق المصرية للغزل	يونية ٢٠٠٦
١٩٦	المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية	أغسطس ٢٠٠٧
١٩٧	استخدام أسلوب البرمجة الخطية والنقل فى البرمجة الرياضية لحل مشاكل الإنتاج والمخزون	أغسطس ٢٠٠٧
١٩٨	تقييم موقف مصر فى بعض الاتفاقيات الثنائية	أغسطس ٢٠٠٧
١٩٩	التضخم فى مصر بحث فى أسباب التضخم ، وتقييم مؤشراته، وجدوى استهدافه مع أسلوب مقترح باتجاهاته	أغسطس٢٠٠٧
٢٠٠	سبل تنمية مصادر الإنتاج الحيوانى فى ضوء الأثار الناجمة عن مرض أنفلونزا الطيور فى مصر	أغسطس ٢٠٠٧
٢٠١	مستقبل التنمية فى محافظات الحدود (مع التطبيق على سيناء)	أغسطس ٢٠٠٧

٢٠٢	سياسات إدارة الطاقة فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية	أغسطس ٢٠٠٧
٢٠٣	جدوى إعادة هيكلة قطاع التأمين دراسة تحليلية ميدانية	أكتوبر ٢٠٠٧
٢٠٤	حول تقدير الاحتياجات لأهم خدمات رعاية المسنين (بالتركيز على محافظة القاهرة)	أكتوبر ٢٠٠٧
٢٠٥	خدمات ما بعد البيع فى السوق المصرى (دراسة حالة للسلع الهندسية والكهربائية) (بالتطبيق على صناعة الأجهزة المنزلية وصناعة السيارات)	أكتوبر ٢٠٠٧
٢٠٦	العناقيد الصناعية والتحالفات الإستراتيجية لتدعيم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى جمهورية مصر العربية	فبراير ٢٠٠٨
٢٠٧	تقييم فاعلية الخطة الاستراتيجية القومية للسكان فى مصر	سبتمبر ٢٠٠٨
٢٠٨	الإسقاطات القومية للسكان فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٦ – ٢٠٣١)	سبتمبر ٢٠٠٨
٢٠٩	إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها فى تقييم أداء بعض قطاعات المرافق العامة فى مصر	سبتمبر ٢٠٠٨
٢١٠	الخصائص السكانية وانعكاساتها على القيم الاجتماعية	نوفمبر ٢٠٠٨
٢١١	التجارب التنموية فى كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين: الاستراتيجيات والسياسات – الدروس المستفاده	نوفمبر ٢٠٠٨
٢١٢	مستوى المعيشة المفهوم والمؤشرات والمعلومات والتحليل دليل قياس وتحليل معيشة المصريين	نوفمبر ٢٠٠٨
٢١٣	أولويات زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه وسياسات وأدوات تنفيذها	فبراير ٢٠٠٩
٢١٤	السياسات الزراعية المستقبلية لمصر فى ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية	أغسطس ٢٠٠٩
٢١٥	اتجاهات ومحددات الطلب على الإنجاب فى مصر (١٩٨٨ – ٢٠٠٥)	أغسطس ٢٠٠٩
٢١٦	آليات تحقيق اللامركزية فى تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم البرنامج السكانى فى مصر	أغسطس ٢٠٠٩
٢١٧	نظم الإنذار المبكر والإستعداد والوقاية لمواجهة بعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة	أكتوبر ٢٠٠٩
٢١٨	الشراكة بين الدولة والفاعلين الرئيسيين لتحفيز النمو والعدالة فى مصر	فبراير ٢٠١٠
٢١٩	التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فى خريطة المحافظات وآثارها على التنمية	فبراير ٢٠١٠
٢٢٠	بعض الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى من الجوانب القطاعية والنوعية والدولية	مارس ٢٠١٠

٢٢١	الإسقاطات السكانية وأهم المعالم الديموجرافية على مستوى المحافظات فى مصر ٢٠١٢ – ٢٠٣٢	يولية ٢٠١٠
٢٢٢	المواءمة المهنية لخريجى التعليم الفنى الصناعى فى مصر " دراسة ميدانية "	يوليه ٢٠١٠
٢٢٣	المشروعات القومية للتنمية الزراعية فى الأراضى الصحراوية	يوليه ٢٠١٠
٢٢٤	نحو إصلاح نظم الحماية الاجتماعية فى مصر	سبتمبر ٢٠١٠
٢٢٥	متطلبات مواجهة الأخطار المحتملة على مصر نتيجة للتغير المناخى العالمى	أكتوبر ٢٠١٠
٢٢٦	آفاق النمو الاقتصادي فى مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية	يناير ٢٠١١
٢٢٧	نحو مزيج أمثل للطاقة فى مصر"	يناير ٢٠١١
٢٢٨	مجتمع المعرفة وإدارة قطاع المعلومات والاتصالات فى مصر	أغسطس ٢٠١١
٢٢٩	المدن الجديدة فى إعادة التوزيع الجغرافى للسكان فى مصر	أغسطس ٢٠١١
٢٣٠	تحقيق التنمية المستدامة فى ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات فى الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٠/٢٠١١	أكتوبر ٢٠١١
٢٣١	تجديد علم الاقتصاد نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادى السائد وعرض لبعض مقاربات تطوير	يونيه ٢٠١٢
٢٣٢	مقتضيات واتجاهات تطوير استراتيجية التنمية فى مصر فى ضوء الدروس المستفادة من الفكر الاقتصادى ومن تجارب الدول فى مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية	يونيه ٢٠١٢
٢٣٣	تطوير جودة البيانات فى مصر	مارس ٢٠١٢
٢٣٤	ملامح التغيرات الاجتماعية المعاصرة ومردوداتها على التنمية البشرية	يونيه ٢٠١٢
٢٣٥	السوق المحلية للقمح ومنتجاته	يونيه ٢٠١٢